جمهورية العراق
وزارة التعلم العالي والبحث العالمي
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية



التوظيف الأمريكي لسوق النفط في الصراعات الدولية: دراسة حالة إيران - وروسيا

رسالة تقدم بها الطالب

مصطفى أحمد عبد

إلى مجلس كلية العلوم السياسة – جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسة / العلاقات الاقتصادية الدولية

بأشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الصمد سعدون عبد الله

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ
فِي الْآخِرَةِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ (١) يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ
وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ
الرَّحِيمُ الْغَفُورُ (٢)

صدق الله العلي العظيم

سورة سبأ

الآية (١ – ٢)

الإهداء

إلى ذلك الوطن الذي يأبى الموت

إلى تلك الأرض التي سقت البشرية علماً وحضارة

إلى ذلك الشامخ العالي - وطني العراق

إلى ذلك الرجل الذي سهر الليالي من أجلنا عملاً وتعباً لكي نصبح على ما أصبحنا أنا وإخوتي عليه ، أبي الغالي

إلى النهر المعطاء الذي يجري حبا وحناناً في حياتنا ، إلى من كانت مصباح الدنيا الذي أنار لنا الطريق ، امي الغالية

إلى سندي في الحياة ومن أقف "من بعد الله" على قامتي بسببهم أخوتي الاعزاء (فارس وطه)

إلى رفيق دربي وأنسَ وحشتي ومن كانت "من بعد الله" سبباً في نجاحي "زوجتي الغالية"

الباحث

الشكر والتقدير

بسم الله خير الأسماء، بسم الله رب الأرض والسماء ، والصلاة والسلام على نبيه المختار وعلى أله وأصحابه أجمعين، الحمد لله المقتدر الجبار والشكر لله على نعمته علي بإتمام هذا البحث لما ألهمني إياه من صبر وعزيمة طيلة مدة الدراسة ، ويشرفني في هذا المقام الكريم أن أقف أجلال واحتراما أمام القناديل العلمية التي أضاءت إمامي دروب العلم والمعرفة، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (عبد الصمد سعدون عبد الله) وله مني خالص التقدير لقبوله الأشراف على هذه الرسالة، التي ما كانت لترى النور لولا جهوده وتوجيهاته وصبره وحلمه، ومن باب الوفاء والعرفان أتقدم بأسمى كلمات الشكر لأساتذتي الأفاضل في كليه العلوم السياسة – جامعة النهرين عامة، وقسم العلاقات الاقتصادية الدولية على وجه الخصوص لما ساهموا به في توجيهي من النصائح العلمية والمعرفية، كما اتقدم قبل ذلك أدبا بأسمى كلمات الشكر إلى أساتذتي الأفاضل في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، لما كان لهم من فضل من بعد الله في تشجيعي وشحذ همتي لإكمال مسيرتي العليمة وأخص منهم الدكتورة "دينا محمد جبر" لما قدمته لي من ملاحظات خلال فترة كتابة البحث وقراءتها للرسالة قراءة ثانية، وإعطائها المردود العلمي الزاخر والمزيد من الرصانة المنهجية، فجزاها الله عني خير الجزاء، ولا أنسى في شكري وتقديري عمي الدكتور "طارق عبد حسين" لما كان له من دور كبير في دعمي ومساندتي والوقوف بجانبي خلال فترة الدراسة فله مني التقدير الخاص والامتنان وجزاه الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر والامتنان الى موظفي الجامعة وأخص منهم موظفي كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، وموظفي مكتبة الكلية، وكذلك شكري وتقديري لموظفي كلية العلوم السياسة / جامعة بغداد، وموظفي مكتبة الكلية خاصة، والخواتيم مسك فخاتمة شكري إلى أخوتي الذين لم تلدهم أمي زملاء الدراسة ورفقاء الدرب الذين كانوا عونا لي طيلة أيام دراستي قضيت معهم أجمل أيام حياتي سائلا المولى عز وجل أن يوفقهم في حياتهم أنه نعم المولى ونعم والوكيل، وأخير أرجو المعذرة وأرجو قبولها من الذين لم تذكر أسماؤهم من دون قصد بالتأكيد فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

المقدمة :

يحتل النفط أهمية كبرى في الاقتصاد الدولي، كونه يمثل سلعة اقتصادية واستراتيجية مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، أو طبيعة العلاقات ما بين منتجي ومستهلكي النفط، إذ أن النفط يدخل ضمن دعائم التطور الاقتصادي كونه القلب النابض في الصناعة المتقدمة بصورتيها التقليدية وغير التقليدية في ظل التطور التقني والرقمي، فضلا عن دوره في ديمومة الأنشطة العسكرية لغالبية دول العالم، وتشكل العوائد النفطية للعديد من الدول المنتجة كدول ريعية نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي، ولا يزال النفط سلعة قليلة المرونة أو عديمة المرونة احيانا في الاجلين القصير والمتوسط لعدم وجود البديل الطاقوي الذي يتصف بمواصفاته من حيث الاستخدام النظيف ومشتقاته المتنوعة، فعلى الرغم من انه مورد ناضب ومحدد بسقف زمني لا يتجاوز عمره الانتاجي في اغنى مناطق العالم (ذات الكلفة الحدية المنخفضة) عن ١٠٠ عام، إلا ان اسعاره في السوق النفطية العالمية لا توازي قيمته الحقيقية او قيمة نضوبه على الأرجح.

كما أن أغلب الصراعات والنزاعات والحروب التي قامت في العالم، ولا تزال تُعد بمثابة عامل قلق وعدم استقرار في مناطق انتاج النفط، وذلك لأن كل ما يخص الدول المنتجة والمستهلكة للنفط من عناصر القدرة والقوة سوف يُترجم في السوق النفطية في ظل ارتفاع أو انخفاض الأسعار، وبما ينعكس على اقتصاديات هذه الدول، فالدول المنتجة تحاول التأثير على المعروض النفطي وفق الأسعار المناسبة والتي تحقق لها الارباح، في حين تسعى الدول المستهلكة والمستوردة للنفط من الخارج نحو الحصول عليه بأسعار منخفضة، على ان آلية العرض والطلب تحكم الانتاج العالمي وفق السعر التوازني .. وهذا ضمن المنطق الاقتصادي، إلا انه وضمن المنطق الرأسمالي للقوة فهناك اسقاطات تحمل بين طياتها العديد من العوامل التي تتحدد في ضوئها الاسعار والانتاج المرغوب فيه من النفط.

ونتيجة للحاجة الامريكية في ادارة سوق النفط، كان لا بد لها من اعتماد وسائل في توظيف هذا السوق، بالشكل الذي يجبر الدول المنتجة للنفط على الانسياق للإرادة الامريكية سواء برفع الانتاج، أو من خلال استخدام وسائل ضاغطة كما هو الحال سياسة تخفيض الاسعار، العقوبات الاقتصادية، فرض حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي في الدول النفطية، وذلك من خلال استغلال حالة تنامي الصراعات الدولية والاقليمية، وبما يحقق للولايات المتحدة القدر المناسب في توزيع الادوار بين الحلفاء لتحقيق المنافع، وترتيب المصالح المكتسبة عن ذلك التوظيف، وهو ما انفردت به السياسة الامنية الامريكية من منطلق، أنها أكبر مستهلك ومستورد للنفط، إذ شكلت لها سوق النفط الدولية حيزا كبيرا ومن مدرك استراتيجي حول مدى ضرورة أحكام السيطرة على تلك السوق، والتحكم بها بأدواتها المتنوعة عن بُعد، وبما يخدم مصالحها القومية العليا، ومواجهة مناهضيها من المنافسين الدوليين.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتصدى لموضوع يتعلق بالاقتصاد العالمي ممثلا بسوق النفط ومحاولة الولايات المتحدة استغلال الصراعات الدولية عبر توظيف النفط بهدف احكام قبضتها على مناطق الانتاج النفطي، وخطوط امداداته من جانب، ووجودها بقرب حلفائها الاقليميين والتعامل مع ملف أمن النفط كونه جزء لا يتجزأ من أمنها القومي من جانب آخر، فكان امامها خيارات استخدام كل الوسائل الممكنة والمتاحة لها، من اجل فرض استراتيجيتها على ارض الواقع، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي في مقدمة الدول المستهلكة للنفط، إذ تسعى نحو استخدام النفط كورقة ضغط في وجه القوى الصاعدة والمنافسة لها.

هدف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الغايات الآتية:

١-توضيح الأهداف والآليات الأمريكية في توظيفها لسوق النفط من خلال حلقة الصراعات القائمة في مناطق الانتاج الطاقوي.

٢-معرفة وتحليل الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لتوظيف سوق النفط تجاه القوة الصاعدة والمنافسة لها.

٣-بيان الإمكانيات النفطية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية – إيران – روسيا.

٤-التعرف على وسائل الاستراتيجية الامريكية المستخدمة في توظيف النفط ضمن مناطق الصراع على الطاقة.

٥-تحليل الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية للتوظيف الامريكي لسوق النفط في ظل تنامي حالة الصراعات والنزاعات الدولية والاقليمية.

٦-التعرف على الوسائل الامريكية المتبعة في توظيف سوق النفط في الصراعات الدولية خصوصا تجاه كل من إيران – روسيا.

٧-التعرف على المشاهد المستقبلية لسوق النفط في ظل حالة الصراع القائم في مناطق الطاقة.

إشكالية الدراسة :

ترتكز اشكالية الدراسة؛ على ان هناك عناصر ضبابية ليست واضحة المعالم ناجمة عن حالة التداخل الجيوستراتيجي بين منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، تحاول من خلالها الولايات المتحدة توظيف النفط من مدرك؛ ان هناك صراعا اقليميا ووضعا غير مستقر في الاقليم الخليجي من شانه تهديد أمن موارد الطاقة، فكان لا بد من البحث عن بدائل في حوض قزوين واسيا الوسطى، مما يعقد عناصر التوظيف الاستراتيجي الامريكي عبر مواجهة كلا من المشروعين الايراني المتطلع لدور اقليمي واسع، والمشروع الروسي في اطار الرغبة باستعادة الميراث السوفيتي...

فرضية الدراسة :

تأتي مسارات الدراسة في إطار البحث والتقصي لاتجاهات المشكلة على وفق النص الفرضي "أن هناك علاقة طرديه موجبة ما بين توجهات السياسة الأمريكية في توظيف مفاصل الاقتصاد النفطي ممثلا بسوق النفط وبين مشاهد الصراع الدولي وفق منظومة التعاملات ذات المصالح الاقتصادية بين قوى إقليمية ودولية أنموذج (إيران – روسيا) ضمن الاستقطاب الإيديولوجي النيوليبرالي الأمريكي لمرحلة ما بعد الحداثة".

منهجية الدراسة :

بهدف إثبات فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم اعتماد المنهجين الاستقرائي والاستنباطي عن طريق الانطلاق من ثوابت واقعية وحقيقية وباعتماد طرائق البحث الوصفية والتاريخية، وذلك بملاحظة الظواهر وتجميع البيانات والحقائق التاريخية عن الموضوع وتوصيفها وتفسيرها لإثبات فرضية الدراسة، فضلا عن الاستفادة من المنهج الاستشرافي الاحتمالي لدراسة الافاق المستقبلية لتوظيف الولايات المتحدة الأمريكية سوق النفط في الصراعات الدولية.

هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول، فضلا عن المقدمة والخاتمة، فقد تناول **الفصل الأول** الإطار النظري، وذلك في ثلاثة مباحث، شمل **المبحث الأول:** التوظيف الاستراتيجي: دراسة مفاهيمية، أما **المبحث الثاني:** فقد تناول سوق النفط: المفهوم والأهمية والتطور التاريخي، في حين تناول **المبحث الثالث:** الصراع لغة واصطلاحا– التأصيل النظري –الأنواع والمستويات.

وتطرق **الفصل الثاني** إلى توظيف النفط في المدركات الإستراتيجية الأمريكية في ثلاثة مباحث، أنصب **المبحث الأول:** على أهمية النفط في المدركات الإستراتيجية الأمريكية، في حين تضمن **المبحث الثاني:** أهداف توظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، أما **المبحث الثالث:** فقد تناول آليات توظيف النفط في المدركات الاستراتيجية الأمريكية.

أما **الفصل الثالث** فقد تطرق إلى إيران وروسيا والتوظيف الأمريكي للنفط في الصراعات الدولية في ثلاثة مباحث، تضمن **المبحث الأول:** التوظيف الأمريكي للنفط في الصراع مع إيران، في حين تناول **المبحث الثاني:** موضوعة التوظيف الأمريكي للنفط في الصراع مع روسيا الاتحادية، وذهب **المبحث الثالث:** نحو المشاهد المستقبلية المحتملة للسياسة الأمريكية تجاه توظيف سوق النفط في الصراعات الدولية والتي تضمنت إمكانيات تنامي وأفول لحالتي الاستمرارية والتغيير في التوظيف الامــريكي للنفط في اطار الصراعات المحتملة.

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الأول : الإطار النظري

تمهيد

يتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول موضوع : التوظيف الاستراتيجي: دراسة مفاهيمية، في حين يتناول المبحث الثاني موضوعة : سوق النفط : المفهوم والأهمية والتطور التاريخي، اما المبحث الثالث فيتناول موضوع : الصراع لغة واصطلاحا – التأصيل النظري – الانواع والمستويات.

المبحث الأول : التوظيف الإستراتيجي : دراسة مفاهيمية

لا تستطيع الدول بمختلف إشكالها، وميادينها، وبمختلف ظروفها، ومتغيراتها المؤثرة أن تكمل دورها القيادي على المستوى الإقليمي، والدولي من دون أن يكون لها إستراتيجية تستخدمها في فرض هيمنتها، وإبراز مكانتها على الساحة الدولية والعالمية وتميز فيها بين العدو والصديق، والتوظيف الاستراتيجي يمثل السبيل الذي تعتمد عليه الدولة في حالات وظروف ومتغيرات دولية معينة من أجل تحقيق غاياتها ومبادئها، ونشر هيمنتها على العالم لذلك فقد أصبح التوظيف الاستراتيجي ضرورة ملحه تفرض نفسها على وحدات المجتمع الدولي الساعية نحو تحقيق الأهداف والمكاسب في ميادين الحياة خاصة بعد ما شهد العالم نقله تكنولوجيه شملت جميع مفاصل الحياة. وعليه سيتم تناول هذا المبحث وفق ثلاث مطالب، يشمل المطلب الأول: التوظيف لغة واصطلاحا، في حين يتناول المطلب الثاني: التوظيف الاستراتيجي، أما المطلب الثالث فيتطرق إلى: أنواع التوظيف الاستراتيجي.

المطلب الأول : التوظيف لغة واصطلاحا

أولا : التوظيف لغة

يقصد بالتوظيف على وفق معجم أوكسفورد: (**دلاله على مجموعة مهمات تقع على عاتق الشخص المكلف بها . والتي عرفت التوظيف بدلالة المهمة أو المهام المكلفة للإنجاز**)[1]، و وفق قواميس ومعاجم اللغة العربية يقصد به اسم من فعل وظف يوظف توظيفاً ويراد به استغلال أو تشغيل أو استخدام شي معيين سواء كان هذا الاستخدام مادياً أو معنوياً والقصد من ذلك هو إنشاء قيمه جديدة كتوظيف أو تشغيل الأموال للحصول على إرباح وفوائد أو توظيف أو استخدام العمال للحصول على فوائد وعوائد منهم كمثل لجهودهم[2].

وهناك من يعرفها أيضا بدلالة التوافق والتكيف إذ أن **الوظيفة : هي تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين**)[3]. أي ان الوظيفة في اللغة العربية يعني ما يقدر للإنسان في كل يوم من رزق أو طعام وجمعها وظائف، وفعل وظف تعني أيضا الالتزام بالشئ فيقال وظف الشئ على نفسه ووظف توظيفا ألزمها إياه، ومن هنا نجد أن لهذا المصطلح في اللغة معنيان هما الالتزام والتقدير. ويستعمل هذا المصطلح في اللغة الدارجة مرادفا للمهنة أو العمل الذي سيقوم به الفرد كما انه يستعمل بمعنى النشاط الاجتماعي وأيضا بمعنى المهمة أو الهدف أو الغاية. كذلك تفهم الوظيفة على أنها

---

[1] see ; oxford word power , Helen Worn , oxford university press ,1998 , p (648)

[2] المنجد في اللغة والإعلام ، ط ٢٤ ، دار الشرق ، لبنان ، ١٩٧٣ ، ص ٢٦٥.

[3] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٧٥ ، ص٩٧ .

مستخلص من وقائع التفاعل المميز للفعل الاجتماعي ، وظهر مصطلح الوظيفة عام ١٩٣٠ وفي عام ١٩٥٠[١]. وبذلك فأن الوظيفة بطبيعتها نشاط مستمر متكرر وليس ثابت حيث تتعدد مواقع استخدامه[٢].

ويذكر حسان شفيق في كتابه الملامح ألعامه لعلم الاجتماع السياسي عن الوظيفة التي تعني ألحرفه أو العمل فشخص ما وظيفته طبيب فلاح نجار سائق .... [٣].

كما ويذكر (مصطفى ربحي عليان) في كتابه أسس الإدارة المعاصرة إن النشاط الذي يقتضي الإعلان عن الوظائف الشاغرة وتوظيف الإفراد لغرض تحقيق الأهداف وهو ما يسمى بالتوظيف[٤].

إن المعنى العام للتوظيف والوظيفة يشير للتعبير عن مهنة أو شغل أو حرفه أو مركز وظيفي ما، فيقال على سبيل المثال تلك الشخصية رقيت إلى وظيفة جديدة أو دعي هذا الأستاذ لتولي وظيفة وزير[٥].

ويعد التوظيف من الوسائل واسعة الاستخدام في مجالات الحياة المتعددة والمختلفة، إذ يعكس مفهومه ثلاثة معاني أما إن يستخدم للدلالة على حرفه (شغل معين)، أو علاقة بين عنصرين، أو مساهمة من عنصر في عمل جماعي[٦].

- **المعنى العام:** إذ يدل هذا المعنى على (حرفة) أو (شغل) أو (مركز) أو مساهمة عمل، فهو يدل على مجموعة من المهمات تقع على عاتق الشخص الذي يشغل المنصب.
- **المعنى الرياضي:** ويدل هذا المعنى على أن هناك علاقة قائمة بين عنصرين أو أكثر، وأي تغير في احدهما يؤدي إلى تغيير الأخر ويجرها نحو التكيف على وفق ذلك.
- **المعنى البيولوجي(الحياتي):** وهو المعنى المستعمل في علوم الحياة إذ يشار إلى وظائف الخلايا وشروط عيشها وإدامتها ونموها[٧].

وهناك من يؤكد إن للوظيفة معنيين أساسين، **أولهما:** الواجبات والفعاليات والنشاطات التي تقوم بها المنظمة الاجتماعية في تلبية طموحات الإفراد وإشباع حاجاتهم الذاتية والاجتماعية، ولذلك قد تكون الوظيفة كامنة أو ظاهره غير متوقعه أو قد تكون في نفس الوقت بناءا أو هدامة للنظام الذي توجد فيه، **أما ثانيهما:** فأن اصطلاح الوظيفة قد يقصد به الترابط والتكامل كما هو الحال في علم الإحياء، إذ تدل الوظيفة على العمليات الحيوية والتي تساهم في محافظتها على الجسم الحي، وقد دلت الوظيفة السياسية في مقاربة لهذا المعنى اعتمادا على إن لكل هدف مادي أو فكره أو عقيدة تقوم بوظيفة حيوية، وتمثل جزءا لازما لكل منظومة ولهما مهمة تؤديها ، لذا فهي تدل على الترابط والتكامل بين هذه الأنشطة[٨].

---

[١] سهاد إسماعيل خليل ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الإستراتيجية الأميركية الشاملة ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٦٢.

[٢] صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وإبعاده ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٨١.

[٣] حسان محمد شفيق العاني ، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢١.

[٤] ربحي مصطفى عليان ، أسس الإدارة المعاصرة ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص٢٤١.

[٥] صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١.

[٦] صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي: أسسه وإبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ص ١١٨ – ١١٩.

[٧] صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٨ – ١٢٠.

[٨] سرمد زكي الجادر ، سهاد إسماعيل ، المجال الحيوي والتوظيف الاستراتيجي (رؤية معاصره) ، قضايا سياسيه ، العددان ٣٧-٣٨ ، مجله محكمه ، كليه العلوم السياسية ، جامعه النهرين ، بغداد ، ص ٤٢٩.

ويبقى لكل وظيفة ظواهر متعددة وهذه بدورها تساعد على استمرارها في القيام بعملها، وان جميع هذه الظواهر في النظام مرتبطة ومتعلقة الواحدة بالأخرى، وأي تغيير في كل جزئيات الظاهرة، لابد أن يؤثر في جميعها، فهناك علاقة مباشرة بين الوظيفة التي هي نتيجة لنظام ونسق معين والوظيفة التي هي ترابط بين متغيرات مختلفة. كما أن تحديد الوظيفة ليس له معنى إلا بالإشارة إلى النظام الذي تؤدي الوظيفة دورها فيه، إذ انه يعتمد في تفسير ظاهرة ما على الأثر الذي تحدثه الظاهرة وبمعنى مقارب لما تقدم، فإن مفهوم الوظيفة يدل على نشاط متكرر مستمر وغير ثابت تتعدد مواقع استخدامه، لذا يمكننا أن ندركه بدلالة المنهج الذي نسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف[١].

ثانيا : التوظيف اصطلاحا

يعني التوظيف في المعنى الاصطلاحي تكليف شخص معين بمسؤوليات و واجبات معينة في المؤسسة فاستخدام المصطلح في مجال الحكومة في الوظائف العامة على اعتبار أن فيها شيئا من الإجبار والتكليف وله معنيان في علم الإدارة خاص وعام، فيقيد الأول: في شغل الوظائف الخالية بالتعيين أو الترقية، وأما الثاني فيشمل كل العاملين في تعيين وتخطيط وترقية ونقل[٢].

كما ويمكن تعريف عملية التوظيف بـ أنها مجموعة من الفعاليات التي تستخدمها المنظمة لاستقطاب مرشحين للعمل والذين لديهم الكفاءة والتميز والقدرة على المساهمة في تحقيق الأهداف.

وتعود أهمية عملية التوظيف لإدارة الموارد البشرية في منع أو التقليل من توظيف الشخص الخطأ (غير المناسب) والذي سيكلف المنظمة الشيء الكثير من الأعباء، فضلا عن تكلفته من حيث الراتب والبدلات، فهناك تكلفة قد تكون أضعاف ذلك والتي تترتب على الخسائر الناجمة عن القرارات الخاطئة التي يقوم بها الشخص المعين وقد تصل إلى خسارة المنظمة بعض حصتها في السوق فضلا عن خسائر أخرى مؤثرة قد تلحق بالمنظمة[٣].

وهناك مدلولات متعددة تتعلق بكل علم مرتبط بهذا لمصطلح فقد عرف من قبل جمهور من العلماء والمختصين كل حسب أخصاصه، إذا يحوي معنى ومفهوم التوظيف مدلولات سياسيه واقتصاديه واجتماعيه واستراتيجية، ويقترب هذا المصطلح من علم الاقتصاد والإحصاء أكثر من باقي العلوم الاجتماعية[٤].

ويقترب مفهوم التوظيف من مفهوم التخطيط الاستراتيجي والذي يقدم علاقة تفاعليه بين التحليل الفعال والتنسيق وكذلك بين المهمة والنظرة المستقبلية والأهداف الاستراتيجية المحددة، واستنادا الى ذلك يمكن تعريف

[١] سهاد إسماعيل خليل ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الإستراتيجية الأميركية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣

[٢] ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب ، التوظيف السياسي للمحكمة الجنائية الدولية دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كليه العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٨ .

[٣] للمزيد أنظر مقالة " تقنيات التوظيف" بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ على الرابط :
http://www.hrdiscussion.com/hr17060.html

[٤] علي بشار بكر أغوان ، توظيف فكرة الفوضى ألخلاقه في ألاستراتيجيه الأمريكية الشاملة بعد إحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ "الشرق "الشرق الأوسط أنموذجا " ، رسالة ماجستير ،منشورة ، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤ .

التوظيف الاستراتيجي بـ انه: السعي نحو تجسيد القرارات التي تسمح بخلق واستغلال الأوضاع التي تدفع المنافسين إلى الإهمال واللامبالاة المعنويين ومن ثم قبول الشروط التي فرض عليه[1].

وهناك من يعرف الاستراتيجية بدلالة التوظيف، وعلى انها (علم وفن توظيف القوى السياسية، والاقتصادية، والنفسية وكذلك قوات ألدوله العسكرية، أو مجموعه الدول لتقديم أقصى دعم للسياسات المتبناة أو المتخذة سواء في السلم أو في الحرب)[2].

وهذا ما يؤكد إن للإستراتيجية استخدامات عدة سواء كانت سياسيه أو اقتصاديه أو اجتماعيه أوعسكريه وغيرها والذي يتطلب منها تحفيز القدرات عبر عمليه خلاقه للوصول الى تطور شمولي عن طريق استخدام الوسائل المتاحة ودرجها ضمن عمليه التوظيف الاستراتيجي، وقد وضع الجنرال الالماني "هليموت فون مولتكه" تعريفاً للاستراتيجية في ابسط صوره، على أنهـا (أجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعـة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب)[3].

والبعض يشير إلى التوظيف بدلالة السياسة حيث الإجراءات والبرامج والوسائل والأساليب الإدارية تعرف بأنها سياسة التوظيف التي من شأنها إن تحدد احتياجات ألدوله أو المنظمة أو المشروع من خلال البحث القوى البشرية القادرة والمتاحة للعمل، وترغيبها في العمل ومن ثم اختيار الأفضل وإعداد للعمل والاستمرار فيه ليسهم في تحقيق أهداف المشروع[4]. كما ويمكن تعريف التوظيف ببعده الاقتصادي على انه نشاط مستمر يقتضي من المؤسسة تحديد متطلباتها من القوة العاملة والراغبة والقادرة والمتاحة للعمل[5].

كذلك يمكن تعرف التوظيف بمفهومه الاقتصادي على انه مجموعه من الأنشطة الضرورية لاختيار مرشح يشغل منصب معيين، وهو مصطلح مرادف إلى لفظة التشغيل ويراد في المعنى الاول – التوظيف – استخدام الإفراد لإشغال مناصب العمل، إذ يتضمن المعنى تحميل أو تكليف شخص بواجبات ومسؤوليات محددة في المؤسسة أو الشركة أو المنظمة، أما بالنسبة للدلالات الاقتصادية لمصطلح التشغيل فيراد به سد أو ملئ منصب كان شاغرا[6]. ويعتمد التوظيف اساسا على البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وكركيزة اساسية من ركائز البناء والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، إذ أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة منذ وقت مبكر، إذ عملت على تهيئة بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات، فمكنتها من تحقيق قفزات نوعية مهمة في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي. وتؤكد تجارب دول العالم المتقدم في بناء وتطوير مرتكزاتها السياسية

---

[1] عمار جعفر مهدي ، استراتيجيه التوظيف في الفكر الاستراتيجي المعاصر " حلف الناتو أنموذجا " ، رسالة ماجستير ،غير منشورة، جامعه النهرين ، كليه العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣.

[2] كاظم هاشم نعمه ، دراسات في ألاستراتيجيه والسياسة الدولية ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٥.

[3] .ليدل هارت ، الإستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة هيثم الأيوبي ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٦.

[4] هاشم حسين ناصر المحنك ،موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية ، نقلا عن شبكه المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط التالي:
http://encyc.reefnet.gov.sy/?page=entry&id=237193&q ، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٦

[5] منصور احمد منصور، المبادئ العامة في إدارة وتخطيط القوى العاملة ، ط١ ، وكاله المطبوعات ، الكويت، ١٩٥٧، ص ٩٥.

[6] سرمد زكي الجادر ، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ، مجلة حمورابي ، العدد ٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٩٠.

والاقتصادية والاجتماعية على ضرورة توافر عدد من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها[١]:-

١- النشر السريع والتطوير والتطويع للتكنولوجيا الجديدة.
٢- التركيز على مهارات التعلم من اجل الارتقاء بمختلف مجالات الحياة.
٣- الاستثمار المستمر والآمن في المدخلات المبتكرة لتعزيز الإنتاجية.
٤- تامين وجود هياكل وشبكات مؤسسية كافية.
٥- ربط سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٦- تطوير الامكانات في مجال تكنولوجيا المعلومات بقصد زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

فضلا عن ذلك فإن بناء قطاع لتكنولوجيا المعلومات يتصف بالديمومة ويرتكز على استراتيجية بناء مجتمع المعلومات لتحقيق الربط مع اقتصاد المعرفة .. ومن خلال تسهيل إجراءات نقل التكنولوجيا عبر تطوير التعاون الدولي مع الدول الرائدة في هذا المجال...

إن هذه المرتكزات قد تتباين في توظيفها إلى حد ما من دولة إلى أخرى تبعا للبنية الأساسية الفعلية والموارد البشرية والامكانات المالية المتاحة، فضلا عن مدى رغبة الحكومات المحلية في بناء قدراتها وتطلعاتها إلى تحقيق التقدم التكنولوجي المنشود. لكن هذا التباين قد لا ينطبق على الأهداف المرجوة من بناء القدرات المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تكاد تكون مشتركة إلى حد ما بين مختلف دول العالم .

المطلب الثاني : التوظيف الاستراتيجي

يوضح "إسماعيل صبري مقلد" من خلال النظرية الوظيفية الإستراتيجية طرق تحليل النظرية الوظيفية الاقتصادية وإسقاطها على الواقع السياسي والتي كانت الأساس الفكري له في هذا الشأن، حيث بين أن هذه ألاستراتيجيه تقوم على قاعدتين أساسيين **الأولى:** أنها تهدف لتحقيق مصالح مشتركه لدى الأطراف المنشأة لها، **والثانية:** الدعوة إلى التدرج في تحقيق هذه ألاستراتيجيه عن طريق توفر الإمكانيات كافه لتحقق أهدافها، وتؤدي في أغلب الأحيان إلى الصراعات وقيام الحروب وانتشارها وهو احد العيوب لهذه النظرية، وان التعاون بين الإطراف لإتمام هذه ألاستراتيجيه يصنع نوعاً تلقائياً من التوسع في هذه الوظيفة بمختلف المجالات (سياسية، اقتصادية، عسكرية)[٢].

ولذلك فان التوظيف الاستراتيجي الذي لا يتقيد بمجال دون آخر بل يتعداه لكافة المجالات والتي تقترب من بعضها وتتوحد عند وضع الإستراتيجية الشاملة، التي تسعى نحو تحقيق جملة من الأهداف والمكاسب، واستنادا الى ذلك يُفهم التوظيف الاستراتيجي بدلالة الإبداع، أي صنع الفُرص واستثمارها من خلال إدراك الدولة للدور الذي يفسح لها ترجمتهُ إلى فعل استراتيجي مؤثـــر من خلال قدراتها التي تتيح لها تطوير الوسائل

---

[١] ارجع الى مقال نبيل أيد ، "بناء وتوظيف القدرات في تكنولوجيا المعلومات " بتاريخ ١٢/٩ / ٢٠١٢ على موقع Telecentre Foundation على الرابط :
http://mogtamaa.ning.com/profiles/blogs/2487793:BlogPost:76743
[٢] إسماعيل صبري مقلد ، ألاستراتيجيه والسياسة الدولية المفاهيم و الحقائق ، الطبعة الثانية ، مؤسسه الأبحاث العربية للنشر، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص-ص ٤٥٣ – ٤٥٦ .

وتكييفها لتحقيق الهدف، أي مهارة تطويـــع واستخدام الوسائل الكامنة وغير الفاعلة أو غير المباشرة لتحقيق استراتيجية كفؤ، أو فعل استراتيجي فاعل ديناميكي مؤثـــر[١].

ولعل من العبارات والمفاهيم التي تعد حلقة ارتباك وتشابك في المعنى الصحيح لهذا المفهوم هو الدور الاستراتيجي الذي يعد مفهوماً مختلفاً عن التوظيف الاستراتيجي، إذ إن الكثير من يخلط بين هذين المعنيين، فالدور على وفق تعريف قاموس ويبستر: هو الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد[٢]. ويبدو التوظيف الاستراتيجي وكأنه عملية استنتاج لواقع أدائي مطلوب يعتمد على القدرة التي يمتلكها المخطط أو صانع القرار في (خلق فرصة الذهاب إلى الفرصة، أو استثمار واقتناص الفرصة الناشئة) في توظيف عناصر فكرية في مجري عملياتي يستوعب الواقع وإحداثياته ويعتمد إلى محاكمته بحقائـــق واعية تمثـــل جوهر المعرفة بالهدف والوصول إليه عبر وسائل لا تتغير بتغير الظروف فحسب بل وبتغير الوعي الذاتي للقيم على الاستراتيجية العليا[٣].

والدور الوظيفي لغويا يعني الأنماط النوعية لوظيفة ما، وبمعنى: أنه مجموعة طرائق الحركة في مجتمع ما[٤]. لذا فالدور مجموعه من قواعد اجتماعيه تتجه صوب الفرد وحده لذاته بصفته ممثلا لطائفه من الإفراد متميزين سيكولوجيا أو بصفته عضوا في جماعه معينه أن الدور رغم غموضه بقي متصل بالدراسات السيكولوجية الاجتماعية الحديثة وذلك لارتباطه بدراسة سلوك الفرد وداخل المجتمع[٥].

ولذلك من أهم متطلبات التوظيف الاستراتيجي هو **أولا:** القدرة على الاستخدام التي ترتكز على الإمكانات الشاملة لكل طرف من إطراف العلاقات، التي يعتمد بدورها على مجموعه من العوامل هي: الاستمرار في فهم القدرة، التقدير الكمي للقدرة، قوة الوحدات الفاعلة في النظام الدولي.

و**ثانيها** هي القدرة على الاحتواء والتحكم، حيث يسيطر طرف ما على وسيلة الاحتواء والتحكم كلما استطاع التأثير في خلق حالة متكافئة في العلاقة، وذلك لتحقيق الأهداف والمكاسب للطرف المتحكم إي هي علاقة تبادلية طرديه[٦].

ومن الأمثلة على التوظيف الاستراتيجي، ظهور بوادر تغيير في طبيعة ألاستراتيجيه الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي التي تتواءم مع دورها العالمي الجديد في مختلف مناطق العالم بحكم أن الإستراتيجية القديمة تمت في إطار خطر كان يحتاج إلى إنشاء وبناء استراتيجيه قوميه أمريكية جديدة تتلاءم مع طبيعة الوضع الدولي الجديد السائد بعد الحرب الباردة لإنهاء الخطر الذي كان يهدد الدول الغربية، والهدف هو بقاء الولايات المتحدة كقطب أوحد منفرد مسيطر على قمة النظام الدولي وبما إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة تقوم على أساس قيادة العمليات العسكرية في مختلف أقاليم العالم، وهذا كان يتطلب البحث عن عدو جديد مثال ما كان في فترة الحرب الباردة "الخطر الشيوعي" ليتيح لها فرصة فرض هيمنتها على العالم

---

[١] سهاد إسماعيل خليل ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الإستراتيجية الأميركية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣.
[٢] عمار جعفر مهدي، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي المعاصر " حلف الناتو أنموذجا " ، مصدر سبق ذكره ، ص٤.
[٣] سهاد إسماعيل خليل ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الإستراتيجية الأميركية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤.
[٤] صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣.
[٥] ازهار عبد الله حسن ، الوظيفة الاقليمية (لإسرائيل) بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كليه العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩.
[٦] علي حسين حميد عزيز ، القوى الإقليمية والقوى الكبرى دراسة في استراتيجيه الشراكة والتوظيف العراق و الولايات المتحدة، أطروحة دكتورا ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص-ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(الإرهاب، الخطر الإسلامي، دول مارقة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تفوق وبروز دول جديدة على سطح الشاطئ السياسي لها أثر فعال وتأثير مختلف في دول العالم والتخوف من دورها المستقبلي)[١].

ولهذا فالتوظيف الاستراتيجي ينطوي على ثلاثة خيارات لتحقيق الأهداف[٢].

١-الاختيار بين الأهداف: من الناحية المنطقية فأن هذه العملية تسبق اتخاذ أي قرار أخر وتتعلق بتحقيق الأهداف العامة ومن ثم الأهداف الخاصة للدولة فهي تنطوي على المقارنة بين الأهداف لتحقيق أهداف أكثر قيمة.

٢-اختيار الوسائل: وتعني اختيار الوسائل الأكثر صلاحية من غيرها في تحقيق الأهداف التي اختارتها، كالدبلوماسية* أو المساعدات أو الحرب أو غيرها.

٣-تقدير الإمكانيات: فالنوعان السابقان من الاختيارات يتأثران بلا شك بما يعتقد واضعو السياسة أن في مقدورهم القيام به بالنسبة إلى إمكانيات الدول الأخرى التي يعنيها الأمر بدرجة مباشره فالدول لا تستطيع أن تحقق من الأهداف أو أن تستخدم من الوسائل عدا تلك التي تدخل ضمن أطار قدرتها وإمكانياتها[٣].

فضلا عن ذلك يتطلب التوظيف الاستراتيجي التمييز بوضوح بين الهدف الجوهري والثانوي، والهدف المرحلي والهدف النهائي، وهكذا يقدر من الواضح انه مهما يكن الهدف الأساسي والبعيد فأن السير باتجاهه يتطلب تطوير مناورة تتخللها أهداف مبسطه، ويتضمن وضع هذه المناورة كما هو الحال في كل استراتيجية، ومن ثم تحديد الطريق المؤدية الى هذه الاهداف وعند السعي لـ تحقيق الأهداف فأن الدولة بحاجة إلى رصد الأفعال والحركات وأن تحقيق الأهداف يقترن بتوافر خطط يستكمل بها العقل مقوماته لتحقيق أهدافه[٤]. وهنا لا لا بد من الجمع بين الوسيلة والهدف من خلال التخطيط، ولذلك فأن الخطط بحاجة الى الوسائل، وتفترض هذه العملية توفر عنصر القدرة وهذه الأخيرة تنطوي على مهارة وفن وعلم في أن واحد[٥]. بمعنى أن استخدام الوسيلة من خلال المهارة والفن لبلوغ الهدف، أو الفن والمهارة في تكييف الوسيلة مع الهدف، أو الاستفادة من فعل معين يمكن تطويعه نحو تحقيق الهدف، وهنا يُدرك مفهوم التوظيف الاستراتيجي.

ولهذا يتطلب التوظيف الاستراتيجي الناجح، تكيف مـــع البيئة وتكتيك لتحقيق الأهداف، فالتكيف مهمة ضرورية تتطلب تفكيراً استراتيجياً عالي المستوى ينم عــن قدرة إبداعية خلاقة[٦].

إما فيما يتعلق بالتكتيك الذي يتطلبه التوظيف الاستراتيجي، فهــو عنصر ضروري لإنجاح أي إستراتيجية لتحقيق أهدافها فالتكتيك، هو (العمليات المتواصلة في عدة ساحات، تقوم بها أجهزة مختلفة بوسائل متبايــنة، بيـــد أن غرضها الرئيس هو تحقيق المهمات التي رسمتها الاستراتيجية العليا)[١].

---

[١] عمار جعفر مهدي ، استراتيجيه التوظيف في الفكر الاستراتيجي المعاصر " حلف الناتو أنموذجا " ، مصدر سبق ذكره، ص_ص ٤ _٥.

[٢] سهاد إسماعيل خليل ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الإستراتيجية الأميركية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤.

* الدبلوماسية : هي علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين تعرف بالسلك الدبلوماسي ، وهي تشمل دراسة القانون الدولي العام والخاص وتاريخ وتطور العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي تنضم هذه العلاقات .وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، عمان الأردن ، ٢٠١٠ ، ص١٦٧.

[٣] سرمد زكي الجادر ، سهاد إسماعيل ، المجال الحيوي والتوظيف الاستراتيجي (رؤية معاصره) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٣٠ _ ٤٣١.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٣١ .

[٥] إسماعيل صبري مقلد ، ألاستراتيجيه والسياسة الدولية المفاهيم و الحقائق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨.

[٦] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

ويتطلب التوظيف الاستراتيجي في احد جوانبه السرعة والمرونة والاستجابة لأي بادرة أو متغير ما ضمن تغير الحالة، فأنه بذلك يقترب من التكتيك الذي يتميز بالمناورة، والتكتيك هنا يتيح أعادة تحريك ألإمكانات لتلاءم التغير في أي جانب من الجوانب، أو أعادة توزيع مقدرات التنفيذ على وفق الترتيب الجديد في قائمة الأولويات[٢]. إلى جانب ذلك فان التوظيف الاستراتيجي يتطلب نوعا من الإدراك لدور صانع القرار والذي يجب أن يدرك الأحداث ومجرياتها وفهم ما يجب أن يفعله أثناء أدائه لدوره وتلقيه الأحداث، وهنا لا بد أن يكون التكتيك والتكيف ضمن التوظيف الاستراتيجي لتقدير الأحداث وتحديد القدرة على مواجهة الحدث الطارئ أو الناشئ أو تغير في الظاهرة القائمة في البيئة الاستراتيجية، وهذا ينطوي على معرفه مسبقة بالدوافع التي تنشئ الفعل او الحدث، وبهذا يصبح التنبؤ الدقيق في الاستراتيجية ممكنا تبعا لعملية التفكير الاستراتيجي والتحليل الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي بوصفه مدخل أساس للتوظيف الاستراتيجي الصحيح[٣].

أولا : التحليل الاستراتيجي والتوظيف الاستراتيجي

لقد اختلف المنظرون والمفكرون والباحثون في المجال الاستراتيجي في وضع مفهوم ثابت ومحدد للتحليل الاستراتيجي **strategic analysis** وذلك لان التحليل الاستراتيجي مفهوم واسع والذي أصبح يتعدى حدود بناء القوة أو الطريقة التي يتم بها توظيف تلك القوة وكذلك كون هذا المفهوم يتمثل بعملية أولها الفكر وأخرها الفعل وتتضمن درجة عالية من التشابك والتداخل والتعقيد بين المتغيرات المؤثرة والتي قد تبدل الفكرة الأساس وتجعل الوسائل غير محدودة، كذلك قيام الاستراتيجية على أساس الإبداع والابتكار والمبادرة، إذ ساهمت هذه الإبعاد في تحديد هلامية مفهوم التحليل باعتبارها إحدى عمليات أو مراحل عملية الصياغة[٤].

أن المعنى العام لمصطلح التحليل قائم على أساس توظيف الفكر والرأي لتحليل السياسات القائمة في بيئة معينة [٥].

ومن خلال التعرف على أبعاد التحليل الاستراتيجي يمكن التعرف أو الوصول الى معرفة طبيعة العلاقة بين التحليل الاستراتيجي والتوظيف الاستراتيجي كون أن التحليل يوفر المعلومات وبيانات تحليلية حول أرضية علمية دقيقة للبعد الذي سوف تتجه صوبه استراتيجية التوظيف وماهية المشاكل والعواقب التي سوف تواجه إتمام هذه الاستراتيجية، وهو ما يتيح بعد النظر للأهداف المتوقعة ومعرفة الواقع بشكل أدق[٦].

---

[١] كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، الموصل ، ١٩٧٢ ، ص ٩٨.

[٢] سهاد إسماعيل خليل ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الإستراتيجية الأميركية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٤_٦٥.

[٣] سرمد زكي الجادر ، سهاد إسماعيل ، المجال الحيوي والتوظيف الاستراتيجي (رؤية معاصره) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٢.

[٤] عمار جعفر مهدي، استراتيجيه التوظيف في الفكر الاستراتيجي المعاصر " حلف الناتو أنموذجا " ، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٥] وصال العزاوي ، السياسة العامة – دراسة نظرية في حقل معرفي جديد ، ط ١ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١١٠.

[٦] عدنان ناصر ، التحليل الاستراتيجي ، ط ١ ، مركز القدس للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مركز القدس للطباعة و النشر، الأردن ، فبراير ٢٠١٠ م ، ص ص ١-٢.

ثانيا : التخطيط الاستراتيجي وأثره في التوظيف الاستراتيجي

يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي على انه "التنبؤ بالإحداث والظروف المحيطة بموقف الاطراف المباشرة وغير المباشرة، والإعداد لمواجهتها مع الأخذ بالاعتبار ردود الأفعال المحتملة من جميع الاطراف ومدى تأثيرها في مستوى النجاح في إدارة الأهداف و تجنب أثارها"[١]. كذلك يعرف على انه "الاستعداد لمواجهة المستقبل، بدلاً من ترك الإحداث تسير في عشوائية وارتجالية ويقوم هذا الاستعداد بناء على تحسب، أو تنبؤ لكافة الاحتمالات التي من الممكن حدوثها"[٢].

ومن الممكن أن يدخل التوظيف الاستراتيجي عنصراً ديناميكيا وحركيا في التخطيط الاستراتيجي من خلال استخدام وتشغيل المتغيرات التي تحيط بصنع القرار[٣]، فضلا عن ذلك تتبين صلة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي والتوظيف الاستراتيجي من خلال إن التخطيط الاستراتيجي يركز على واقع ومستقبل المتغيرات المتفاعلة في المجتمع الدولي والتي لها الأثر في تحديد وتوضيح معالم التوظيف الاستراتيجي وتوجهاته لذلك وعلى هذا الأساس تبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي في مضامين التوظيف الاستراتيجي[٤].

وبهذا يعد التوظيف الاستراتيجي أحد الأسس الرئيسة لإتمام تحقيق الأهداف في رؤية المخطط الاستراتيجي، وتكاملها، إذ تستطيع تحديد وتوجيه الهيكلية المراد إتباعها، واختيار أفضل العوامل والسبل للوصول إلى الهدف المبتغى وعلى وفق الرؤى والسبل التي يبتغيها المخطط الاستراتيجي، لذلك فإن احد دوال إستراتيجية التوظيف هو التخطيط الاستراتيجي الذي يساهم في بناء أسس الخطة المستقبلية لإستراتيجية التوظيف وتوجيه المتغيرات واقتنائها ومراقبتها لتحقيق الأهداف[٥].

ثالثا : العلاقة بين التوظيف الاستراتيجي والاختيار الاستراتيجي

يُعد الاختيار الاستراتيجي السليم Strategic choosing احد الإبعاد الأساس في تكوين وبناء إستراتيجية ناجحة، لذا فان التوظيف الاستراتيجي يكون ناجحا كلما كان الاختيار الاستراتيجي صحيحا، فهو يمثل مركز الثقل في صياغة أي استراتيجية، وبصورة أدق يقصد بالاختيار الاستراتيجي الوصول الى البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل المتنافسة وكل الخيارات ترمي الى تحقيق أفضل أهداف وتجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها[٦].

---

[١] سالم عبد الله علوان ألحبسي ، إدارة الأزمات الأمنية ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠١٠ ، ص ٥٠.

[٢] ماهر جمال الدين علي ، التخطيط لإدارة الكارثة، مجلة الفكر الشرطي ، العدد٣ ، المجلد الثاني، الشارقة ، ١٩٩٣، ص ١٠٣.

[٣] محمد أمين ، التخطيط الاستراتيجي ، مجلة العلوم السياسية ، العدد١ ، بغداد ، أيلول ٢٠٠١م ، ص٥.

[٤] علي فارس حميد ، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ط ١ ، مكتبة العراق للطباعة و النشر ، بغداد، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٥-١٦.

[٥] عمار جعفر مهدي ، استراتيجيه التوظيف في الفكر الاستراتيجي المعاصر " حلف الناتو أنموذجا " ، مصدر سبق ذكره، ص٨. ص٨.

[٦] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ط١ ، منشورات ذات سلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧م ، ص٢٤٩.

وهناك أربع مراحل تنبثق من خلالها مرحلة الاختيار هي[١]:-

١. وضع الخيارات.
٢. تحديد الخيارات الأفضل.
٣. اختيار الخيار الأفضل.
٤. التنفيذ للخيار المتخذ.

استناداً إلى ذلك يمكن القول إن مرحلة التحليل الاستراتيجي تعد الأساس الذي يجب أن تمر فيه هذه العملية، ولابد من الوقوف عند المتغيرات التي تطرأ على عملية الاختيار الاستراتيجي فقد تحدث متغيرات تؤدي الى ظهور خيارات جديدة أو تعطي الأفضلية الى خيارات كانت قد استبعدت، كما ولا بد من الوقوف عند تحديد المنهج المتبع لتنفيذ إستراتيجية التوظيف أي: مراحل التوظيف، وطبيعة، وشكل التوظيف (سياسي\ اقتصادي \ عسكري ..الخ).

فضلا عن ذلك، فإن مرحلة الاختيار الاستراتيجي من المراحل المهمة في عملية التوظيف الاستراتيجي، لأن الاختيار غير مدروس أو الارتجالي قد يؤدي على الصعيد الداخلي الى اضطراب في البيئة الداخلية للدولة أو قد يؤدي على الصعيد الخارجي للدولة الى إحداث تغيرات غير متوقعة في البيئة الخارجية المحيطة بها (الدولة التي تسعى الى عملية التوظيف) وقد تؤثر بشكل سلبي على الأهداف المراد تحقيقها.

المطلب الثالث : أنواع التوظيف الاستراتيجي :

أولا : التوظيف على النطاق السياسي :

يعني التوظيف السياسي الاستخدام أو الاستغلال جهة معينة لقضية ما من اجل تحقيق هدف سياسي معين أو السعي نحو مصالح سياسية، على سبيل المثال استخدام لبعض الأفراد أو الجماعات أو التيارات والأحزاب لقضية معينة من أجل تحقيق مكسب أو غرض معين، وهي أساسا قد لا تؤمن بعدالة هذه القضية، لذلك يغلب على هذا المصطلح أي التوظيف السياسي الرأي الخاص واجتهادات فردية وزاوية نظر معينة لذلك لا يخضع غالبا لاعتبارات موضوعية وكذلك ليس بالإمكان أعمام الحالات والظواهر ذاتها على الرغم من تكرارها، ويدخل التوظيف السياسي في مجالات مختلفة مثل التوظيف السياسي للدين من اجل تحقيق الأهداف والمكاسب[٢].

ويعد التوظيف السياسي للحوادث والكوارث والأزمات احد مجالات التوظيف السياسي، مثال على ذلك، فقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث ١١ أيلول / ٢٠٠١، حين اشارت بأصابع الاتهام الى الإسلام المتطرف على انه وراء الأحداث الدامية في نيويورك وواشنطن، إذ وظفت إدعائها بإعلانها الحرب ضد افغانستان وتدميرها كونها جزء من استراتيجية التوظيف عبر التدخل في شؤون الدول ومن أجل تحقيق المصالح والمكاسب الاقتصادية والإستراتيجية ضمن أهدافها المرسومة[٣].

---

[١] عمار جعفر مهدي ، استراتيجيه التوظيف في الفكر الاستراتيجي المعاصر " حلف الناتو أنموذجا " ، مصدر سبق ذكره، ص١٣.
[٢] علي بشار بكر أغوان ، توظيف فكرة الفوضى ألخلاقه في ألاستراتيجيه الأمريكية الشاملة بعد إحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ "الشرق الأوسط أنموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص٦.
[٣] عبد الغني ياسين ، العولمة المتوحشة بعد احداث١١أيلول ، ط١ ، منشورات كتب عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٨٤.

يتمتع استخدام مفهوم التوظيف السياسي بالتنوع الواسع لما يحتويه من تفرعات تتيح لأي صانع قرار يتمتع بالكياسة والحنكة أن يستغلها ويوظفها سواء لتحقيق مكسب معين أو لإقصاء خصوم عن الساحة السياسية، ولذلك جاء التوظيف السياسي مقترنا بمجوعة شروط لا بد من توافرها في الوجهة المستخدمة لقضية ما وهذه الشروط[١] :-

١- أن يرتبط التوظيف السياسي بجهة سياسية، كي يكون أخذها للقضية من باب التوظيف المخطط استراتيجيا، وأنها تسعى من خلاله الى هدف سياسي معين، وأما إذا لم تكن تلك الجهة سياسية أو مسيسة فلا يعتبر أخذها للقضية من باب التوظيف السياسي، كما وأنها لا تسعى الى تحقيقه من وراء تبنيها للقضية.

٢- أن تكون تلك الجهة السياسية غير متبنية للقضية ولا معنية بها ولا تدخل ضمن أطار عملها أو تتبنى بعضها وتترك بعضها الأخر، مما لا ينفصل توجهها عن القضية أو تكون مستعدة للمساومة عليها بالتخلي عن رأيها.

٣- أن يكون لتلك الجهة مبدأ الكيل بمكيالين وازدواجية الخطاب مما عرف عنها، ليس بالضرورة توفر هذا الشرط دائما وإنما بشكل نسبي، ومما عرف عنها أنها مصلحيه غير مبدئية وإنها نفعية، لا تثبت على منهج أو فكرة، تقول بالرأي ونقيضه.

ثانيا : التوظيف على النطاق الاقتصادي

يُعد التوظيف على النطاق الاقتصادي أحد الأجزاء الرئيسة للتوظيف الاستراتيجي الشامل الذي يعني _ التوظيف الاقتصادي _ التشغيل أو الاستغلال أو الاستثمار الأمثل والأنسب لكافة الموارد الاقتصادية وتحسين أداء سوق العمل من حيث التنسيق بين العرض والطلب[٢]، وكل ما تحتوي من أبعاد وتبعات تندرج ضمن الإمكانيات المتاحة وغير المتاحة التي تؤهل الدولة للوصول الى قدرات التوظيف الاقتصادي، لذلك فإن الدول الصناعية تولي أهمية بالغة في التعليم والتدريب الذي يؤدي بدوره الى السبيل الأمثل للتوظيف الاقتصادي وفي أحسن المستويات، من باب أن التعليم يؤدي بمختلف مراحله الى أيجاد قوى بشرية ماهرة وقادرة على العطاء المتميز[٣]، الأمر الذي يعزز من مكانة الدولة الاقتصادية والتنافسية العالمية.

ويعد التشغيل والاستثمار والاستغلال والتنمية من المفاهيم الاقتصادية التي تندرج ضمن عملية التوظيف الاقتصادي وفي المحصلة فهي تصب بوتقة التوظيف الاستراتيجي الشامل[٤]. كما أن المعالم الأساس لمفهوم التوظيف الاقتصادي تتشكل عبر تحقيق تكامل اقتصادي شامل يعم جميع العمليات الاقتصادية التي تعمل على تحقيقها الدولة أو المنظمة أو الشركة أو المؤسسة، لذا فأنه من دون تحقيق تنمية اقتصادية أو استثمار اقتصادي للموارد المتاحة وغير المتاحة لا يمكن أدراك أو تصور مفهوم التوظيف.

---

[١] علي بشار بكر أغوان ، توظيف فكرة الفوضى ألخلاقه في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد إحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ "الشرق الأوسط أنموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٦_٧.

[٢] المصدر نفسه ، ص٧.

[٣] محمد عبد الرحمن وسعيد محمود البواب ، العوامل المؤثرة في بناء وتطوير الدولة : دراسة في فكر الدولة الأمة ، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤١.

[٤] علي بشار بكر أغوان ، توظيف فكرة الفوضى ألخلاقه في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد إحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ "الشرق الأوسط أنموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص٨ .

فضلا عن ذلك فإن مفهوم التوظيف يرتبط بمفاهيم اقتصادية أساس تعمل على ربطه بفلسفات قد تحقق تكاملية لمفهوم التوظيف الاقتصادي على الرغم من عدم اتصالها بالاقتصاد بصورة مباشرة مثل الفلسفة والتدريب والتعليم والتطبيق المهني للعلوم النظرية والتي من الضرورة توافرها لاكتمال عملية التوظيف الاقتصادي، إذ يُعد التدرب والتعليم المتخصص الذي يتطلبه سوق العمل والدقة بين خصائص الفرد ومتطلبات عملية التوظيف من العناصر الرئيسية التي تؤدي الى سبيل التكامل لمفهوم التوظيف الاقتصادي[١].

كما تُعد التكتلات الاقتصادية* من أهم المجالات الحيوية للتوظيف الاقتصادي ويدخل ذلك عبر امثلة عدة منذ عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي نطاق ما يعرف بالإقليمية الجديدة**.. إذ ان توجهات القطبين ضمن المعسكرين الرأسمالي الغربي والشيوعي قد ساهما في توظيف التقاطع الإيديولوجي والخلافات العقائدية للفكرين المتناقضين على اسس من الصراعات وديمومة التوترات المتعاقبة التي ابقت على نسق التناقض الإيديولوجي حتى وقتنا هذا ..

ونظرا لما يعانيه العالم في الآونة الأخيرة من تزايد المشكلات الاقتصادية، مما دفع نحو التوجه لإقامة التكتلات الاقتصادية، سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، أو بين دول يجمع بينها أفكار وتوجهات مشتركة، فقد باتت مثل هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول من أجل تخفيف الآثار المتوقعة للعولمة الاقتصادية، وبهدف تعزيز تجارتها العالمية؛ وهو ما يمكن أن يُشكِّل تأثيراً كبيراً ومباشراً أو غير مباشر على تحوُّلات القوة عالمياً، إذ أخذت التكتلات ابعادا سياسية وأمنية ضمن سلسلة من التحالفات تطورت فيما بعد لتأخذ شكل اخر في إطار معاهدات واتفاقات سرية وعلنية على النطاقين الإقليمي والدولي[٢].

---

[١] عيسى بن حسن الأنصاري مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٩ _ ٩١

* يشير مفهوم التكتل الاقتصادي الى مجموعة الترتيبات التي تهدف الى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي ، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كونه عضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية ، من اجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ،وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية . و ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة ، بل أنها تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديداً ، بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة نتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشاءها أو الدخول فيها التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين ، وأرتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة ، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية ،وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، حتى اصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعلوم. للمزيد ينظر : فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية ، الحوار المتمدن، العدد ٢٣١٠ – بتاريخ ١٢ / ٦ / ٢٠٠٨.

** هي نزعة الخروج من الإطار الإقليمي للتكتل الى الإطار الانفتاحي على المناطق بمختلف ايديولوجياتها ، أي الخروج من رحم التقسيم وتزامنه مع عصر الثورات التحررية التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي في ظل تنامي النزعات الوطنية واتساع نطاقها لتتحول الى انتماءات قومية ، إذ رأت العديد من الدول النامية سبيلا لتحقيق مصالحها الذاتية وفي منهج ايديولوجي ملائم ..وتضمنت الإقليمية الجديدة انموذجين هما انموذج التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرص تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء حصرا وأنموذج التخصص وتقسيم العمل الصناعي بين مجموعة الدول المتحالفة من اجل هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق والمتغيرات العالمية الجديدة سواء بمفهومها الاقتصادي او السياسي او الأمني. للمزيد ينظر: بديعة لشهب ، الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية : الوطن العربي انموذجا ، ط ١ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية المستقبلية ، مجلد ١ ، اكتوبر ٢٠٠٢ ، ص١٧.

[٢] اكرم الحوراني ، المتغيرات الدولية ومدى انعكاسها على الأسواق المالية الناشئة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، العدد٤ ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٧) ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١١-٢٠.

وقد باتت هذه التكتلات في هذه المرحلة تحديدا، مراكز استقطاب للهيمنة الدولية ومجالا حيويا في مواجهة القوى الدولية المنافسة، بل مجالا استراتيجيا لبناء منظومة متقدمة من العلاقات التحالفية التي تأخذ طابعا أمنيا متطورا ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما هو الحال في حلف الناتو والذي يعد امتدادا للمجال الحيوي الامريكي في أوربا ابان البناء والإعمار في ظل المشروع المارشالي ..

ونلاحظ أن التكتلات الاقتصادية الناجحة في العالم تقودها الدول الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي European Union وتكتل النافتا NAFTA*، وأن هذه الدول التي سعت إلى إقامة النظام متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية، لان مصلحتها وتجارتها مع وجود هذا النظام، لأنه يسمح لها بالدخول إلى كافة أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، ويلاحظ أن هذه التكتلات التي تشرف عليها الدول الكبرى إنما تمثل لها اذرعا أخرى إلى جانب منظمة التجارة العالمية للوصول إلى كافة أسواق دول العالم....

ثالثا : التوظيف على النطاق الامني .

هناك مصطلحات حديثة لم تكن مألوفة في السابق أدخلت على الشؤون العسكرية والحربية، كمصطلح توظيف التكنولوجية العسكرية الذي يعني توظيف مجموعه واسعة من التقنيات التي يستخدمها الجيش، ويشمل هذا جميع أنواع الأسلحة من الطائرات والدبابات والدروع والآليات والاتصالات وأي أجهزة يستخدمها الجيش تكنولوجيا لجميع وتقديم المعلومات في المعارك والاشتباكات المباشرة، وهنا يتفق بعض المختصين في الشؤون العسكرية والحربية انه لم تعد حاجة الدول العظمى الى خوض الحروب المباشرة في عصر تكنولوجيا المعلومات، وإنما تحتاج الدول الى رصد أموال طائلة وزيادة إنفاقها على التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها عسكريا لتحقيق والوصول الى المكاسب والأهداف[1].

يتطلب التوظيف الاستراتيجي بصورة عامة التركيز على المستوى العسكري وما يحتويه هذا الحقل _ التوظيف الاستراتيجي _ من ديناميكية تتطلب أجراء التغيرات والتحديثات المستمرة لكي تستطيع الدولة من التكيف مع التطور التكنولوجي فيما يخص الشؤون العسكرية ، ويغلب الحديث على القطاع العسكري ومجال التوظيف لاسيما في القرن الحادي والعشرين حول المستجدات التكنولوجية المستخدمة في الشؤون الحربية

* بدأ سريان اتفاقية النافتا في أول كانون الثاني ١٩٩٤ بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، لتشمل ضمن ما تشمله إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنمو ٩٠٠ سلعة خلال ١٥ عام، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندي في المكسيك ، وقد أدت اتفاقية النافتا إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام ١٩٨٩ بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفي آذار ١٩٩٠ أعلنت إدارة بوش أن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بدأتا محادثات يمكن أن يؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه في كندا، وفي حزيران ١٩٩١ قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية وقد تم إقرار هذا الاتفاق والتوقيع عليه كانون الأول ١٩٩٢ وصدق عليه الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني ١٩٩٣، بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء. للمزيد ينظر: Charle omanm Globalization and regionalization the cnamenge of Developing coontri, OECD. Frame. 1994. p.69.

[1] غراهام اليسون ، الحكم على عالم يتجه نحو العولمة ، ترجمة: شريف الطرح ، تحرير جوزيف س .ناي و جون د.دونا هيو ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٢.

والثورة العلمية في الشؤون العسكرية والية توظيفها[1]. فقد أدى قيام علاقة تأثيرية متبادلة بين الشؤون العسكرية والتكنولوجيا الى جعل تولي اهتماما كبيرا لتنظيم قدراتها التكنولوجية وجعلها عنصرا رئيسيا لأمنها القومي[2].

لذا فأن التكنولوجية تحتل الآن مكانة واسعة في تطوير الشؤون العسكرية، وهذا السبب الذي دفع البعض الى القول (أن التوظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العسكري قد حقق قفزه نوعية في الشؤون العسكرية والأمنية وتسليح الجيوش بأفضل المعدات التكنولوجية لاسيما في بداية الألفية الجديدة وما تلاها من ضرورات لتوظيف الإمكانيات التكنولوجية على المسرح العسكري العالمي)[3].

وعليه فأن تقدم الشعوب وانتصارها أصبح مرهونا بمدى تقدمها العلمي التقني الذي يبدأ من التعلم ليصل الى القدرة العسكرية لذا فأن النظام العالمي الجديد يمثل الابن الشرعي للثورة العلمية والتقنية الجديدة حتى إن البعض أصبح يشير للقرن الحادي والعشرين بوصفه مقدمة لعصر جيومعلوماتي[4]، خصوصا مع ظهور طروحات نظرية حديثة حول الإستراتيجية الشاملة وتكتيكات الدفاع بالاعتماد على العلوم التكنولوجيا والموارد البشرية وتوظيفها للوصول لأطروحات الدفاع الذكي القائم على التوظيف الأمثل للتطوير ودمجه مع الشؤون العسكرية[5].

إن أمن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ومنها النفط باتت مشحونة بالطموحات الإمبريالية من اجل فرض الهيمنة عليها لاسيما من قبل الولايات المتحدة حيال منافسيها الغربيين أو غريمها التقليدي روسيا الاتحادية فضلا عن الصين والدول النامية الصاعدة حديثا .. وهذا التوجه يحتاج الى ادارة عسكرية على مستويات متقدمة من التقنية والمعلوماتية، لاحتواء الصراعات المحتملة على الموارد النفطية في مناطق مختلفة من العالم، الأمر الذي أدى استخدام ما يُعرف "بالحروب السبرانية"* Cyber war التي احدثت تحولا جذريا في ادارة الصراع والأزمات بمختلف توجهاتها وتأثيراتها ، بعد تجاوز العالم المتقدم الحروب التقليدية التي تدور ما بين القوات النظامية لدولة او اكثر ضد دولة او اكثر وانتقاله الى الحروب الفضائية باستخدام الاستراتيجيات

[1] محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، ط١ ، منشورات كتب عربية ، القاهرة ،٢٠٠٦ ، ص٢٢٢.
[2] نبيل فؤاد ، ألثورة التكنولوجية وحروب القرن ٢١ : بين الواقع والخيال ، ط١ ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، أبو ظبي، ٢٠٠٣ ، نقلا عن ممدوح الشيخ ، مدونة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=619&A=5023 ، الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩.
[3] شاكر النابلسي ، صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام (١٩٤٨– ٢٠٠٠) ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ص٨٠ – ٨٤.
[4] نبيل فؤاد ، مصدر سبق ذكره ، (شبكة المعلومات الدولية) .
[5] عاطف عودة الرفاعي ، الأعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع : الصحافة أنموذجا ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٨٩.
* حروب متطورة تقنيا ومعلوماتيا في ادارة العمليات العسكرية وحسم المعارك ..وتعرف على انها ادارة الحرب على اساس أدوات البعد الفضائي والوسائل التكنولوجية وشبكات المعلومات كالأقمار الصناعية والمدن الفضائية واللواقط الكهرومغناطيسية والحشرات الربوتية وموجات المايكروويف وتقنيات الليزر والبلازما وغيرها من أدوات حروب المستقبل . وان انتقال الاستراتيجية العسكرية من صفتها التقليدية والنووية الى صورتها الفضائية الخارقة قد افرزت نوعين من الإستراتيجيات الفضائية هي : الحروب الكونية المباشرة والصراعات الفضائية غير المباشرة والتي تُعتمد فيها الحواسيب العملاقة وشبكات المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة كأدوات للصراع العالمي والتنافس الكوني . للمزيد ينظر : ثامر ياسر فياض ن تقرير عن استخدام الفضاء في المجالات العسكرية ، مجلة درع الوطن ،الأمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة ، ١٦ /اكتوبر -٢٠١٥) على الرابط : http://nationshield.ae/home/details/research

النووية عبر منظومات فضائية وبالاعتماد على الأقمار الصناعية للتحكم بالصواريخ المتوسطة والبعيد المدى لإحكام المواقف العسكرية وحسم الصراع على ارض الواقع ..

ومع تطور أدوات ووسائل هذا النوع من الحروب الفضائية خلال المرحلة القادمة، وهو ما يؤكد احتمال نشوب هذا النوع من الحروب الكونية خلال الخمسين سنة القادمة، آلا وهو عودة ظاهرة الحرب الباردة التنافسية من جديد على ساحة الصراع الدولي، ولكن بين أطراف متنافسة عدة على خلاف الحرب الباردة السابقة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، حيث تتميز المنافسة هنا من خلال التنافس على تطوير الأسلحة الفضائية والتكنولوجية المعلوماتية، وهي حقائق واقعية منها ما تم تحفيزه واستخدامه على ارض الواقع كصواعق المعلومات كما حدث في يوغسلافيا في العام ١٩٩٩، ومنها ما يتوقع تحفيزه خلال السنوات القليلة القادمة كأسلحة البلازما والمايكروويف وغيرها، وفي هذا السياق أعلن قائد القوات الجوية الروسية "الكسندر زيلين" في مؤتمر في أكاديمية العلوم العسكرية في منتصف يناير من عام ٢٠١٥، بان التهديدات الكبرى بالنسبة لروسيا في القرن الحادي والعشرين ستأتي من الجو والفضاء[١].

ولذلك فقد بات من المرجح أن تتغير وسائل الصراع وأدواته واتجاهاته خلال القرن الحادي والعشرين، نحو الحروب والصراعات التي توظف أدوات البعد الفضائي والوسائل التكنولوجية المتقدمة، والتي تستخدم فيها كما سبق واشرنا الأقمار الفضائية وأدوات شل الخصم الكترونيا أكثر منها بشريا ..

---

[١] انظر الى مقال محمد سعيد الفطيسي ، الحروب القادمة ستبدأ من الفضاء ، الحوار المتمدن – العدد ٢٢٩٩- في ٦/١ / ٢٠٠٨ ..على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136375

المبحث الثاني : سوق النفط : المفهوم والأهمية والتطور التاريخي

يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب يتضمن المطلب الاول سوق النفط كمفهوم واهمية على النطاق الاقتصادي والاستراتيجي، في حين يتضمن المطلب الثاني موضوعة الطلب العالمي لسوق النفط، أما المطلب الثالث فيتضمن موضوعة العرض العالمي لسوق النفط.

المطلب الأول : سوق النفط : المفهوم والأهمية

أولا : مفهوم سوق النفط

يُعرف السوق بأنه المكان ألذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات، أو هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات، والأسواق في الماضي كانت ترتبط بمكان محدد أما في الوقت الحاضر وبفضل التقدم الواسع في مجال وسائل النقل والمواصلات فانه لا يشترط أن يكون له مكان جغرافي محدد، فيقال على سبيل المثال سوق النفط أو سوق القمح في العالم[١].

أن دراسة السوق النفطية تتوزع بين النماذج الاقتصادية _ الاقتصاد النفطي _ تحديدا _ المنتج النفطي في السوق وهذا القصد ناتج عن تكون السوق النفطية من مجموعة من الإطراف سواء كانت دول الاستهلاك أو الإنتاج، أم الشركات العامة في الحقل النفطي ولكون النفط سلعة سياسية وإستراتيجية فأنها تحظى بالاهتمام والعناية في أطار سياسات الدول والأنظمة وبموجب هذا التقرير تدرس السوق النفطية من خلال النظرية الاقتصادية على اعتبار أن السوق النفطية توصف بأنها سوق احتكار قلة ومواجهتها لنوع من منحنيات الطلب والإيراد، إذ يسمى منحنى الطلب الذي يواجه هذه السوق منحنى الطلب المنكسر والإيراد المنقطع، والسبب في ذلك أن هذه السوق تتميز بارتفاع درجة اللاتيقن وأن الطلب والإيراد يتوقف على رد الفعل المعاكس والمقابل في حالة ارتفاع السعر[٢].

فضلا عن ذلك فإن سوق النفط تتكون من مجموعة من الإطراف المتعاملة في هذه السوق فهناك دول نفطية منتجة ومصدرة (دول أوبك* ودول خارج أوبك)، وهناك دول يقتصر إنتاجها على سد الاحتياجات الوطنية وتكون مساهمتها في السوق النفطية محدودة، وهناك مجموعة ثالثة هي الشركات النفطية الكبرى

---

[١] كريم مهدي ألحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط١ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٥٥.

[٢] أحمد حسين على الهيتي، اقتـــــصاديات النفط ، دار الكتب للطبـــــاعة والنشـــــر ، الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٠٥ _ ١٠٦.

* يعود تاريخ أول خطوة نحو تأسيس منظمة أوبك إلى عام ١٩٤٩ عندما بادرت فنزويلا بالاتصال بأربع من الدول المنتجة للنفط وهي العراق وإيران والكويت والمملكة العربية السعودية ، لتقترح عليها السبل الكفيلة بتعاون هذه الدول فيما بينها بصورة منتظمة ووثيقة في المسائل المتعلقة بالبترول ، ولكن الدافع الرئيس لميلاد هذه المنظمة جاء بعد عقد كامل من ذلك ، بعدما قررت شركات بترول عالمية تخفيض أسعار النفط دون الرجوع إلى حكومات الدول التي تعمل فيها ، وعلى إثر ذلك عقدت خمس دول من أكبر الدول المنتجة للبترول مؤتمرا من ال١٠ إلى ١٤ سبتمر من العام ١٩٦٠ وقد أختيرت العاصمة العراقية بغداد مكانا للمؤتمر الذي حضره كل من إيران ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، فمزويلا ، والبلد المستضيف العراق ، وتعتبر هذه الدول هي الدول المؤسسة لهذه المنظمة ، واختير أول مقر لها في جنيف سويسرا ، وهكذا تأسست منظمة أوبك لتكون منظمة دائمة ممثلة لعدة حكومات . للمزيد ينظر : الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إدارة العلاقات العامة والأعلام، أريد أن اعرف مقدمة عن صناعة البترول ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، ترجمة : وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ، دار يوبيريتير برينت أند ديجيميديا ، كورنيبيرغ ، النمسا ، ٢٠١١ ، ص ص ٥٠ _ ٥٢.

وتتضمن الأخوات السبع (خمس أمريكية وواحدة بريطانية وواحدة هولندية_بريطانية)، وكذلك شركات مستقلة ايطالية يابانية، فضلا عن الشركات الوطنية مثل (الشركة التركية للنفط)[١] ..

ويعد النفط احد أهم السلع الاستراتيجية التي تؤدي دوراً فعّالاً على كافة صُعد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، فهو احد مصادر الطاقة الأساسية والذي يدخل في تأمين مختلف الصناعات الثقيلة والتحويلية، وهو السلعة الأرخص في تسيير وسائل النقل في الجو والبحر والبر الأمر الذي يجعل السيطرة على إنتاجه وتوزيعه على مناطق الاستهلاك ومن ثم تحديد أسعاره مجالاً مؤثرا في الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري والجيبولوتيكي بين مختلف دول العالم[٢].

وكثيرا ما قيل إن النفط هو هدية الأرض للإنسانية التي لن تتكرر قط في العصور الحديثة ويمكن القول إن احد أسباب تكوين النفط هو تجمع الطبقات الرسوبية التي تحتوي على نسبة عالية من المواد العضوية النباتية والحيوانية تحت مستوى سطح الأرض خلال مئات الملايين من السنين وتحت ضغط ودرجة حرارة عاليين لتتحلل إلى سائل اسود لزج وهو النفط[٣].

وعموما يطلق مصطلح نفط* (petroleum) على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق على المواد السائلة مصطلح النفط الخام أو الزيت بينما يطلق على المواد الغازية مصطلح الغاز الطبيعي (Natural Gas)[٤].

وتعود اكتشافات النفط إلى عام ١٨٥٩ الذي تم فيه حفر أول بئر بترولي في الولايات المتحدة الأمريكية في بنسلفانيا على يد (ادوين دريك) وقد تطور استعمال النفط بعد ذلك وخصوصا بعد أن تم اختراع آلة الاحتراق الداخلي في عام ١٩٠٨ وأصبح النفط يستعمل لتسيير السيارات، وبدخول العقد الثاني من القرن العشرين خطا الإنسان بهذا المورد ليدخل به عالماً جديداً في القوة والسيطرة[٥].

لذلك يتردد سؤال من وقت إلى أخر على السنة أناس يعيشون في دول تعتمد اعتمادا كبيرا في رخائها الاقتصادي على عوائد صادرات النفط وهو هل أن للنفط مستقبل؟، بل وحتى شركات النفط قلقة حول مستقبل الأعمال على المدى الطويل فاختيار شركة بريتيش بتروليوم (British petroleum , Bp) في الآونة الأخيرة شعار (ما بعد النفط) يدل على إن هذا القلق حقيقي، مع أن بعض المعلقين المتشائمين يرون أن الهدف الوحيد يتمثل في استرضاء أنصار البيئة والجماعات الأخرى المصابة برهاب النفط[٦].

---

[١] أحمد حسين على الهيتي ، اقتصاديات النفط ، المصدر سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

[٢] صادق علي يحيى مناع ، الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في السوق العالمية ، أطروحة دكتورا ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٦.

[٣] فيصل حميد ، النفط والحرب والمدينة مصير الحياة الحضرية ... إلى طريق مسدود ؟ ، ط١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٣٣.

* النفط أو البترول عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقات العليا من القشرة الأرضية وأحيانا يسمى نافثا من اللغة الفارسية (نافت أو نافاتا) والتي تعيني قابليته للسريان ، وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات ، وخاصة من سلسلة ألكان، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته بشدة من مكان إلى أخر وهوة مصدر من مصادر الطاقة الأولية. للمزيد ينظر: هاني عماره، الطاقة وعصر القوة ، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١، ص٢٩.

[٤] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص١٩.

[٥] هاني عماره ، الطاقة وعصر القوة ، ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص١٣١.

[٦] روبرت مابرو ، مستقبل النفط كمصدر للطاقة ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠٠٥،ص١١.

فقد قُسِمْت النظرية الاقتصادية الأسواق من ناحية الأسعار والكميات المنتجة والمباعة إلى نماذج عدة فإذا ما توافر عدد كبير من البائعين والمشترين لسلعه من السلع فأن السعر المحدد في السوق يطلق عليه اسم سعر المنافسة الكاملة، أما إذا كان عدد البائعين والمشترين قليلا جدا فيمكن أن يطلق على النموذج أسم الاحتكار*، وإذا كان في السوق عدد قليل جدا من البائعين والسلعة متجانسة فيطلق عليه أنموذج احتكار قلة وهناك نوع من النماذج تقع بين انموذج المنافسة وأنموذج الاحتكار وقد تميل إلى المزج بينهما فيطلق عليها "المنافسة الاحتكارية" وهناك عقود بين المنتجين يطلق عليها اسم الكارتل** وغيرها الكثير من النماذج الاقتصادية الحديثة[١].

أما الوظائف التي يؤديها السوق هي[٢]:-

١_ تحديد قيم السلع والخدمات.

٢_ تنظيم الإنتاج ويتحقق ذلك عن طريق التكاليف وذلك عن طريق تخصيص الموارد التخصيص الأمثل.

وأما المجموعة الثالثة والتي تضم البلدان المستهلكة للنفط الخام وتضم سوق الطاقة الكبير OECD ومنها تتكون وكالة الطاقة الدولية***، وكذلك البلدان النامية المستهلكة للطاقة، والبلدان الاشتراكية سابقا، واستنادا لذلك يمكن القول أن هناك طرفي في السوق هما العرض والطلب وفي كل طرف هناك مجموعة كبيرة من المتغيرات، أي أن هناك بلدانا منتجة للنفط تمثل عرض النفط الخام، وبلدانا مستهلكة تمثل جانب الطلب على النفط الخام[٣].

وتتصف صناعة النفط بصورة عامة بثلاثة ظواهر اقتصادية ،اكتشافات وإنتاج واسع، واستثمار ابتدائي بالغ، ارتفاع نسبة الموجودات الثابتة أذا ما قورنت بمجموع كلف الصناعة، وتطغى الظاهرتان الأولى والثانية

* الاحتكار هوة اصطلاح يطلق على حالة سوقية يوجد فيها بائع واحد لسلعه معينة ليس لها بديل في السوق ، وبذلك ويكون المحتكر هو المنتج الوحيد فأنه والصناعة سيكون متطابقان ، أي إن المنشأة المحتكرة هي الصناعة من وجهة نظر الإنتاج . للمزيد ينظر: طارق العكيلي ، الاقتصاد الجزئي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص١٧٤.

** نشأت الكارتلات الدولية في المدة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، هو اصطلاح يدل على تنظيم يشمل مشروعات مستقلة أو أفراد مستقلين، بغرض ممارسة شكل من التأثير الاحتكاري على إنتاج أو بيع سلعة، أو مجموعة سلع، وهي عادة بين شركات كل منها تشغل مركزاً احتكارياً في صناعة البلد الذي تنتمي إليه ومن ثم تستطيع في بعض الحالات القصوى تحقيق احتكار كلي أو شبه كامل بالنسبة إلى صناعة ما، وعلى المستوى العالمي النفط مثلاً . للمزيد ينظر: عزمي رجب ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٤ م ، ص ٢٩١-٢٩٢.

[١] فواز جار الله نايف قيدار حسن احمد ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٧ ، ص١٥٥.

[٢] كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥.

*** أنشأت هذه المنضمة بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ تشرين ١٩٧٤ وهي تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي منضمة ذات سمة احتكارية ، تمثل احتكار المستهلك ، تكونت وكالة الطاقة الدولية من ست عشر دولة من بين أربعة وعشرون دولة من الدول الأعضاء في المنضمة ، والدول الأعضاء المؤسسة هي الولايات المتحدة الأمريكية و النمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وألمانيا الاتحادية وايرلندا وايطاليا واليابان ولكسمبرج وهولندا واسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا وانكلترا ، وقد انضم إليها فيما بعد كل من اليونان ونيوزلندا والنرويج ، وكان المبرر لقيام هذه المنضمة هوة نتيجة التغيرات التي ظهرت في العالم وبالأخص في المنطقة العربية باعتبارها الممول الرئيسي بمادة النفط لأوربا وأمريكا. للمزيد ينظر: محمد أزهر السماك ، اقتصاديات النفط ، ط١ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٠ ، ص١٥٥.

[٣] أحمد حسين على الهيتي ، اقتصاديات النفط ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٧.

على صناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط، ولا تنطبق الظاهرة الثالثة عليها لأن كلف أنتاج النفط غالبا ما تكون منخفضة في هذه المنطقة[١].

ثانيا : اهمية سوق النفط الدولية

تكمن أهمية سوق النفط الدولية من خلال تنوع استعمالات النفط وتنوع مصادره المترامية الأطراف والتي تشكل بؤرة للنزاعات الحدودية والمياه الإقليمية او حتى تصل الى مرحلة الصراع ونشوب الحرب، وذلك لان توافر النفط في اماكن محددة بالنسبة للسوق النفطية، قد اثر على دول الإنتاج والاستهلاك النفطي والى درجة الضغوط السياسية، ليبلغ هذا التأثير مداه في اطار التوظيف السياسي والأمني ضمن ابعاد إستراتيجية تكمن في مصالح الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن التاريخ يبين لنا إن هناك خلافات بل وحتى صراعات كبيره حدثت حول امتلاك هذا المصدر وتحديد أسعاره، فالدول المنتجة لهذا المورد تعمل كل ما في وسعها على رفع أسعار المنتجات النفطية بالشكل المعقول لأنها تعلم مدى أهميته هذا من ناحية، ولكونه مادة ناضبة من ناحية أخرى، فيما تحاول الدول المستهلكة للنفط، جاهدة تخفيض سعره تحت تبريرات غير مقنعة من الناحية الاقتصادية، لا لشيء إلا لإبقاء سعر هذه المورد الحيوي منخفضاً، ولتستفيد اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة من هذه المادة في تحريك عجلة اقتصادياتها المتطورة، وكي تزداد قوة إلى قوتها، على حساب اقتصاديات الدول النامية النفطية صاحبة الحق في الاستفادة من هذا المورد الناضب، ولما تمتلكه من احتياطيات كبيرة، إذ يُعد النفط المورد الوحيد لدعم ميزانيات معظم هذه الدول المنتجة والمصدرة له وبشكل خاص بلدان منظمة أوبك[٢].

وتتصف سوق النفط الدولية بالصفات الآتية :

١- التطور السريع لهذه السوق في النصف الثاني من القرن العشرين، وارتباطها بالتطور السريع للعلم، وبعملية التصنيع وعمليات إعادة البناء للاقتصاد العالمي، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفرت مرحلة النفط الخام الرخيص الفرصة لتطور الاقتصاد العالمي وأثرت مع بقية العوامل في تطور هذا الاقتصاد، وفي تحقيق التطور الاقتصادي للعديد من الدول شديدة التخلف، بالرغم من أنها أدت إلى التبذير بهذا المصدر غير القابل للتعويض، فلم يبدأ الميل نحو الاتجاهات الداعية إلى التغيير وعدم التبذير بالنفط الخام إلا في السنوات الأربعين الماضية، وشملت الاتجاهات من أجل الاستفادة من المصادر البديلة واستخدام النفط الخام بنطاق واسع في الإنتاج البتر وكيماوي[٣].

[١] شارل عيساوي و محمد يغانة ، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط ، ترجمه حسين أحمد سلمان ، ط١ ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٣٢.
[٢] صادق علي يحيى، الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في السوق العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٦.
[٣] ربيع محمد علي الأشقر، التطور الراهن للسوق الدولية للنفط الخام وأهميته بالنسبة لتطور اقتصادات الجمهورية العربية السورية ، أطروحة دكتوراه، دمشق ، ١٩٩٢، ص٥.

٢- وجود وتحقيق درجة عالية من التركيز الاحتكاري، حيث يمل البائعون إلى التزام جانب الهدوء واليقظة إزاء تغيرات الأسعار ولا يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن إلا إذا خرجت الأسعار عن الخطوط المرسومة لها في ظل العرض والطلب، وللأمد الطويل[١].

٣- أن الأطراف الفاعلة في هذه السوق لها تأثيرها المباشر، فعلى الرغم من أن التجارة الدولية بالنفط الخام ذات طبيعة متعددة الأطراف إلا أن الدول المنتجة للنفط (أوبك) بوصفها أكبر طرف موحد، في السوق التي تؤثر بوزنها في تقديم النفط الخام إلى السوق الدولية، على تكوين وتحديد الأسعار، وتسعى إلى التحكم بما تستخرجه دولها المنتجة في تحديد الإنتاج، للتأثير على بقاء الأسعار قريبة من ما يسمى بأسعار المقارنة[٢].

٤- هناك العوامل الاقتصادية والجغرافية المؤثرة في سوق النفط الدولية والتي تؤدي إلى عدم استقرارها، فضلا عن عدم السيطرة أو التحكم بها، ومن تلك العوامل[٣] :-

أ- الاختلاف في تكاليف الإنتاج بين المناطق المختلفة وخصوصا فيما يتعلق بالتكاليف الثابتة، وتكون في أدنى مستوياتها في الدول النفطية الشرق أوسطية ودول أوبك بشكل عام.

ب-تناقص الاحتياطيات في مناطق معينة كالولايات المتحدة والمكسيك مثلاً، يقابله اكتشاف احتياطيات ضخمة وإنتاج للنفط الخام في مناطق أخرى كمنظمة أوبك، وبحر الشمال وبحر قزوين وروسيا والصين، ويقابل ذلك كله الازدياد المطرد في استهلاك النفط الخام في العالم. ونتيجة للاختلاف في معدلات الإنتاج والاحتياطي والاستهلاك والتكاليف وخصوصا التكاليف الثابتة في مناطق الإنتاج المختلفة في العالم، والتي تنعكس آثارها على نسب الأرباح المتحققة في الصناعة النفطية، كل ذلك يؤدي في النهاية إلى عدم استقرار هذه السوق.

ت-التوزيع الجغرافي غير العادل للنفط الخام، فهو يفيض في مناطق معينة من العالم، كمنطقة الشرق الأوسط أو بمعنى أدق منطقة الأوبك، ومنطقة بحر قزوين، بينما يُجدب في مناطق أخرى كأوروبا واليابان.

ث-تكاليف النقل وكلفتها الحدية في السوق المحلية.

ج- البعد والقرب من أسواق استهلاك النفط الدولية.

٥- التغيرات السريعة والكبيرة للأسعار ليس فقط في مدة الصدمة النفطية (الأولى، الثانية، الثالثة) وهي ما يسمى بالصدمة المضادة، وإنما طوال الأربعين سنة الماضية، للارتباط مع مختلف الأهداف سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية (سياسية وعسكرية) فالعوامل الاقتصادية التي تحكم سوق النفط الدولية ترتبط بصلة وثيقة بالعوامل السياسية التي تحدد اتجاهاتها وترسم خطوطها الدولية، أي أن هذه السوق تتأثر بعوامل العرض والطلب، ووضع الاقتصاد العالمي بشكل عام، وما يقام من حروب، ويمارس من

---

[١] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٥.

[٢] ربيع محمد علي الأشقر ، التطور الراهن للسوق الدولية للنفط الخام وأهميته بالنسبة لتطور أقتصادات الجمهورية العربية السورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦.

[٣] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٧.

ضغوط سياسية على الدول المنتجة للنفط من أجل زيادة الإنتاج وخفض الأسعار لخير دليل على ارتباطه بالعوامل السياسية والعسكرية[١].

يعد نظام نقطة الأساس السائدة في هذه السوق هي سمة بارزه فيه حيث يطبق نظام موحد لكافة المنتجين الكبار على الرغم من التباين الواسع لمناطق الإنتاج والتوزيع ، حيث ساد هذا النظام منذ أوائل الثلاثينات السبعينات، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لأجل ثبات هذه السوق واستقرارها وخاصة فيما يتعلق بتحديد كميات الإنتاج وثبات الأسعار إلا أنهم قد عجزوا عن ذلك حيث حاولوا الكبار في سوق النفط الدولية إن يسمو هذه السوق بسمة الاستقرار والتظاهر بمظهر التوازن في كيانها عبر اتفاقيتين مهمتين هما (اتفاقية الخط الأحمر*) و(اتفاقية الاكنكاري**) في عام ١٩٢٨[٢]..

ومن البديهيات الاقتصادية إن سعر أية سلعة في سوق يتحدد نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب للسلعة، وإذا ما نظرنا إلى المنتجات النفطية بوصفها سلعة اقتصادية واستراتيجية، وحاولنا معرفة كيف يحدد سعرها على الصعيد الدولي والمحلي لوجدنا إن هذه السلعة قد أُحيطت بها ظروف فريدة من نوعها [٣]، ذلك أن سوق النفط وما يتعلق بها تُعد مشكلة دولية لا تقتصر على بلد معين، فالنفط مادة اقتصادية وإستراتيجية تحمل في طياتها جوانب فنية واقتصادية وسياسية عدة، تحتاج إلى تحليل دقيق ومتكامل لها، إذ تشترك فيها كل من الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له، وتتحدد قدرة المنتج والمستهلك على تحقيق السعر الأفضل الذي يأمل الحصول عليه وعلى وفق ما يتحقق عن مرونة العرض والطلب[٤].

وخلال مدة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت الشركات النفطية متعددة الجنسية تسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاع النفط من خلال عقود الامتياز التي حصلت عليها حينذاك من الدول المنتجة،

---

[١] صادق علي يحيى مناع ، الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في السوق العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

* أبرمت اتفاقية الخط الأحمر في لندن بتاريخ ٢١يوليو/١٩٢٨ ، والتي تقضي بحظر سعي أي شركة من الشركات الموقعة عليها للحصول على امتيازات بترولية في البلدان التي حددت على خريطة الشرق الأوسط باللون الأحمر وتشمل كل بلدان الإمبراطورية العثمانية القديمة فيما عدا مصر والكويت. للمزيد ينظر: مجدي دسوقي ، تدويل الحلول في منازعات البترول، ط١، الناشر دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٨ – ١٩.

** ظهر تنافس شديد بين أكبر الشركات النفطية استاندارد أويل أوف نيوجرسي ، رويال دوتش شل خلال الفترة ١٩٢٧ - ١٩٢٨، وقد أخذ هذا التنافس صورة حرب تخفيضيه للأثمان ، وقد بلغت ذروتها عندما قامت استاندارد بتخفيض أسعارها داخل بريطانيا ذاتها وهي بلد منافستها ومركز نشاطها ، وفي خضم الأزمة وخلال الشهور الاولى من سنة ١٩٢٨ انعقدت مؤتمرات عدة جمعت ممثلي الشركات الثلاث الكبرى : استاندرد أويل أوف نيوجيرسي ، رويال دوتش شل ، والشركة الانجليزية/ الإيرانية، وفي نهاية الصيف دعا السير ديترنغ رئيس شركة رويال دوتش شل رؤساء الشركتين الباقيتين بقلعة اكناكاري باسكتلندا "الصيد" ولم يكن " الصيد" سوى واجهة مكنت من مناقشة هادئة للمشاكل التي تعيشها شركاتهم وصياغة حلول لها، وقد تم الاتفاق على توقيع اتفاقية مشهورة في الصناعة النفطية باسم اتفاقية اكناكاري "نسبة لأسم القلعة مكان الاجتماع" أو اتفاقية تقرير الأوضاع الراهنة " نسبة الى مضمونها " وقد وقعت هذه الاتفاقية في ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ ، وقد اتبعت اتفاقية الاكناكاري باتفاقيات لاحقة الخاصة بالأسواق سنة ١٩٣٠ ، الاسس العامة لاتفاقية التوزيع سنة ١٩٣٢ وتهدف هذه الاتفاقيات في مجموعها الى تطبيق القواعد المقررة في أكناكاري . ينظر في ذلك : عبد الرزاق المرتضى ، العلاقات النفطية في دول الدومن (الاوبيك)،أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٦٢-٦٣.

[٢] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٥.

[٣] محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق ، الموصل ،١٩٨٠، ص ١٧٧ - ١٧٨.

[٤] صادق علي يحيى مناع ، الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في السوق العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص٦.

وكانت أسعار المنتجات النفطية تتحدد لخدمة أهداف الشركات صاحبة الامتياز ومصالح الدول التي تملكها بمعزل عن حكومات الدول المنتجة، اي تلك الأسعار لم تكن لتتحدد نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب[١].

وعندما تعاظم دور حكومات الدول المنتجة في مجال الإنتاج النفطي، نتيجة لعمليات التأميم والمشاركة واستلام منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) مسؤولية تسعير النفط الخام. ومع تعاظم دور الشركات الوطنية والمستقلة في الصناعة النفطية خلال مدة الثمانينيات برز حينها دور السوق العالمية في تحديد أسعار المنتجات النفطية، والتي تتحدد على وفق اعتبارات السوق العالمية أي قوى العرض والطلب وعلى الرغم مما تركته هذه الأحداث على وضع الشركات النفطية الاحتكارية، والتي كانت ولا تزال من اكبر التنظيمات الاحتكارية على المستوى العالمي، لما تملكه من أساطيل النقل وتسويق النفط ومنتجاته وعشرات الآلاف من المصافي المنتشرة في بلدان نفطية وغير نفطية عدة[٢].

أن نمط التوزيع الجغرافي فيما يخص مناطق استهلاك النفط يختلف اختلافاً بيناً عن التوزيع الجغرافي لاحتياط النفط الخام، فأغلب البلدان تعتمد على ما تستورده من نفط خام ومن منتجات نفطية مصفاة تلبية للطلب المتزايد على الوقود بحيث تسهل مصادر إنتاج النفط واستهلاكه في أهم البلدان المنتجة للنفط والمستهلكة له في العالم ومما يلحظ إن القسم الأكبر من مجموع الإنتاج للنفط العالمي يتركز في أمريكا الشمالية فأوربا الغربية فالاتحاد السوفيتي سابقا (روسيا الاتحادية حاليا) كما يلحظ أن جميع البلدان المستهلكة للنفط هي مستوردة له باستثناء روسية الاتحادية، وان جميع ما تستورده مثل هذه البلدان سواء في أمريكا اللاتينية أو اسيا أو أفريقيا من النفط يتم استيراده من مصدرين مهمين هما منطقة الخليج العربي ومنطقة البحر الكاريبي[٣]. كما توجد أهم أسوق النفط الخام في لندن ونيويورك وسنغافورة، في حين أن المنتجات المكررة مثل الجازولين تباع وتشترى في جميع أنحاء العالم[٤]، وطبقا لمكان المنشأ حيث تُصنف الصناعات النفطية مثلا (وسط غرب تكساس، أو برنت) WTI وغالبا عن طريق وزنه النوعي API أو عن طريق كثافته (خفيف، متوسط، ثقيل)، كما أن من يقوم بعمليات التكرير يطلق عليه "حلو أو مسكر" عند وجود كميات قليلة من الكبريت فيه أو "مر" عند وجود كيات كثيرة من الكبريت ويتطلب المزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج[٥].

وبعد استعراض سمات السوق الدولية للنفط الخام يمكن القول أن الصناعة النفطية والسوق الدولية للنفط بشكل خاص، قد شهدت تحولات جذرية عميقة وخصوصا بعد مراحل تصحيح أسعار النفط (الأولى، الثانية، الثالثة) حتى وقتنا الحاضر، وهذه التحولات تبرز نواحيا ذات أهمية بالغة في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، إذ أن معظم الدول النفطية تتأثر بهذه التحولات، كون النفط يشكل نسبة كبيرة من صادراتها ومصدراً أساسًا لدخلها الوطني.

---

[١] رمزي سلمان عبد الحسين، تسويق النفط والمشتقات النفطية، سلسلة الثقافة النفطية (٢)، وزارة النفط الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٧٣.

[٢] نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١، ص ١٧٨.

[٣] شارلس عيساوي و محمد يغانة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٨ _ ٢٩.

[٤] قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا) ، وزارة الثقافة ، الهيئة ألعامه السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص١٣٢.

[٥] هاني عمار ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢.

وعموما فإن اهمية السوق النفطية العالمية ترتبط ارتباطا جوهريا بأهمية الطاقة المستخدمة من لدن الدول المستهلكة لها وتأتي هذه الأهمية من تعدد وتنوع استخداماتها فضلا عن المدى الزمني لنضوب هذه الطاقة ... **ينظر جدول رقم (١)**

جدول رقم (١)

النسبة المقدرة والمتوقعة لنوع الطاقة المستهلكة من نسبة إجمالي استهلاك الطاقة عالميا ما بين العام (٢٠٠٧ – ٢٠٣٠)

السنوات / النوع والنسبة المقدرة	٢٠٠٧ %	٢٠١٥ %	٢٠٣٠ %
النفط	٣٥,٦	٣٣	٣٢
الفحم الحجري	٢٨,٦	٢٨	٢٨
الغاز الطبيعي	٢٣,٨	٢١	٢٢
الطاقة النووية	٥,٥	٦	٥
الطاقة الكهرومائية	٦,٣	٢	٢
الطاقة الحيوية	٠,١	٩	٩
طاقات متجددة أخرى	٠,١	١	٢

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

١– وكالة الطاقة الدولية (IEA). مرئيات الصين والهند، آفاق الطاقة العالمية ٢٠٠٧.

٢– مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ١٢٣، (الكويت ، الأمانة العامة لمنظمة اوابك)، خريف ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٠٩–٢١٠.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة وواقع سوق النفط العالمي، فقد يتساءل الباحثون في شؤون الطاقة، لماذا تهتم الولايات المتحدة بالسوق النفطية العالمية ؟

إن لغة الأرقام تبين لنا جزءا من أسباب هذا الاهتمام، والجزء الآخر متعلق بالأهمية التي يتمتع بها النفط اقتصاديا وصناعيا خلال المرحلة الراهنة وفي المستقبل المتوسط (بنحو الـ ٢٠ عاما القادمة).

ينظر جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

نسبة مصادر النفط غير التقليدية المكتشفة في العالم وأنماط توزيعها %

الدولة	نمط المصدر غير التقليدي	النسبة من مجمل النفط غير التقليدي المكتشف
كندا	الجزء الأكبر من رمال النفط	%٣٦
الولايات المتحدة	الجزء الأكبر من السجيل النفطي	%٣٢
فنزويلا	الجزء الأكبر من النفط الثقيل	%١٩
أفريقيا	من رمال النفط والسجيل النفطي	%٣
أوربا	= = = = = =	%٧,٣
الشرق الأوسط	= = = = =	%١
بقية العالم	= = = = =	%١,٧

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:–

١– بيانات إحصائية لوكالة الطاقة الدولية لعام ٢٠٠٧.

٢– البيانات الإحصائية لمجلة الطاقة العالمي ، ٢٠٠٧.

٣– تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، (الكويت : اوابك)، ٢٠٠٧.

ولقد اهتمت الولايات المتحدة بهذه الأنواع من النفط، وتم إنشاء مؤسسة خاصة بالوقود الاصطناعي (Synthetic Fuel Corporation) في عام ١٩٨٠ لتكون بمثابة حجر الزاوية لسياسة الطاقة الأمريكية. وحددت هدفاً لإنتاج (٢ مليون) برميل يوميا من الوقود الاصطناعي بحلول عام ١٩٩٢. وكان الانطباع السائد في حينه، بالأخص لدى بعض الشركات النفطية الكبيرة مثل أكسون، بإمكانية وصول إنتاج الوقود الاصطناعي ما بين (٤-٦ مليون) برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠، إلا أن انخفاض الأسعار في بداية الثمانينات جعل من تلك المشاريع غير اقتصادية وباهظة التكاليف، وكان السبب الرئيسي في تقليص أو إيقاف أغلبها أو الاحتفاظ بعدد قليل منها للعمل بنطاق ضّيق بالأخص بعد سحب الدعم الحكومي منها. أما المؤسسة الأمريكية الخاصة بإنتاج الوقود الاصطناعي فقد ألغيت هي الأخرى في نهاية عام ١٩٨٥. وعاودت الشركات النفطية العالمية، خلال العقد الأخير الى الاهتمام في هذا المجال وحصلت زيادة وتنوع في عدد المشاريع الهادفة إلى إنتاج السوائل الهيدروكربونية من مصادر أخرى غير النفط التقليدي وبصورة خاصة منذ عام ٢٠٠٠. ويعود ذلك لأسباب عدة من اهمها[١]:-

-التطور والتقدم الذي تحقق في الصناعة النفطية العالمية في مجالات الإنتاج والنقل والتكرير.

-الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط العالمية منذ عام ٢٠٠٤ ، ما حسّن من اقتصاديات مشاريع إنتاج أنواع من الوقود غير التقليدي وإحلالها محل المنتجات النفطية التقليدية.

-الدعم والتشجيع الذي حظيت به الاستثمارات في تلك المشاريع من الدول المستهلكة الرئيسة في العالم في مسعاها لتنويع مصادر تجهيزها من الطاقة وتقليل اعتمادها على النفط، بصورة عامة، والنفط العربي بصورة خاصة، لأسباب متعددة ومتنوعة منها القلق من الاحتمالات التي قد تستقر عليها المنطقة، والقلق حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية المستقبلية للنفط التقليدي بضوء النمو المستمر للطلب العالمي على النفط على رغم الأسعار المرتفعة. كما ترغب الدول المستهلكة أيضاً التوسع في إنتاج الوقود النظيف من بعض المصادر لأسباب بيئية. فضلا عن الدوافع السياسية التي تمثلت في (مبادرة الطاقة المتطورة) التي أطلقتها الإدارة الأمريكية في شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ لتخفيض الاعتماد على استهلاك نفط الشرق الأوسط بواقع (٧٥%) بحلول عام ٢٠٢٥[٢].

---

[١] الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، تطور إنتاج النفوط غير التقليدية ، والانعكاسات على البلدان الأعضاء (الكويت : اوابك) ، ٢٠٠٨ ، ص ص٥-٦..

[2] The National Security Strategy of the United States of America, 2006, (The Washington: The White House), March 2006, pp28-29.

المطلب الثاني : الطلب العالمي على النفط

قبل التعرض على موضوع الطلب العالمي على النفط، لابد من تحديد مفهوم الطلب والعوامل المؤثرة فيه.

الطلب في المعنى الاقتصادي، يعني جدول بالكميات الكلية التي يكون المشترون المحتملون مستعدين لشرائها بأسعار معينة، ويتكون طلب السوق Market Demand من الكميات الكلية من سلعه معينة التي يمكن أن تشترى من قبل الإفراد والمشاريع بأسعار معينة وفي وقت معين، ويتكون الطلب من عنصرين، عنصر ذاتي الممثل بالرغبة، وعنصر موضوعي الممثل بالقدرة على الشراء أي لكي يكون هناك طلب يجب أن يكون هناك رغبة مصحوبة بالقدرة الشرائية Purchasing power ، وهذا يعني أن الرغبة غير المصحوبة بالقدرة الشرائية لا تعد طلبا[١].

ويُعد الطلب العالمي على النفط طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، التي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، إذ أن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب فيها ومن ثم ستؤثر في الطلب على النفط ويضاف إلى السعر بوصفه متغير أساس تأثير معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات أخرى مستقلة[٢].

أولا : الطلب على النفط ومعدلات النمو الاقتصادي

سجلت أكثر مراحل الطلب حرجا خلال عقد الثمانينات، حين حدث انفصام بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الطلب على النفط، فبينما أدى كل نمو اقتصادي بمعدل (١%) إلى نمو مواز ومماثل في الطلب، فقد أختلت تلك القاعدة منذ الثمانينات إذ أصبح يصاحب النمو الاقتصادي خلالها نمو سالب على النفط والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة[٣].

لقد كان هناك كثير من النقاشات حول ردود فعل مستهلكي النفط للتغيرات في أسعار النفط الخام، البعض يعتقد بأن الطلب على النفط الأوبك سوف لن يستجيب ايجابيا للتغيرات في أسعار النفط المتوقعة إلى حقيقة أن هناك نسبة صغيرة للانخفاض تعتمد على المستهلك النهائي، أما الرأي الأخر القائل بأن الطريق الوحيد في أي من نفط أوبك بالاستطاعة أن يدعم أو يبرر (حالته) موقعه في مجال الطاقة يختلط من خلال منافسة السعر مع البدائل، أن كلا من تلك الافكار الجدلية تعتمد على فكرة المرونة* [٤].

---

[١] كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

[٢] حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية.. تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٦٤ ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ابريل (نيسان) ٢٠٠٦، ص٣٤.

[٣] قصي عبد الكريم إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨.

* المرونة هي عبارة عن النسبة بين التغير النسبي في المتغير التابع إلى التغير النسبي في المتغير المستقل ، أي ان المرونة تعبر عن درجة الحساسية المتغير التابع للتغير في المتغير المستقل ، ولما كانت الكمية المطلوبة من سلعة ما تستند رئيسيا على مجموعة من العوامل التي من أهمها سعر هذه السلعة وخل المستهلك وأسعار السلع البديلة ، لذالك فأنة يمكن التعرف على مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة الى التغيرات في سعرها أو في أسعار السلع البديلة أو في دخل المستهلك وذالك باحتساب مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب الدخلية لهذه السلعه . للمزيد ينظر: علي يوسف خليفة واحمد زبير جعاطة ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الجزئي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٥١.

[٤] أحمد حسين على الهيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٢.

لا شك أن تغير الطلب على النفط الخام يعتمد على اثبات أثر العوامل الاخرى على النمو الاقتصادي في العالم، فعندما يتراجع النمو ينخفض الطلب في بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بمقدار كبير وتتقلص الزيادة في الطلب عليه في البلدان النامية ان لم تتوقف في المحصلة الإجمالية[1].

واستطاعت الدول الغربية بعد حرب ١٩٧٣ أن تمارس قدرا كبيرا من التأثير في آليات السوق وخاصة في جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياسياتها النفطية تحت مضلة وكالة الطاقة الدولية (IEA) ووضع سياسات صارمة وتنفيذها لترشيد استهلاك الطاقة عموما والنفط بصفة خاصة، وكانت نتائج تلك السياسات خفض الاستهلاك العالمي من النفط نحو (٦) ملايين برميل يوميا، بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ وتشجيع الاستثمار خارج أوبك، فأرتفع الانتاج نحو (٨) ملايين برميل يوميا الامر الذي أدى الى اغلاق (٥٠%) من طاقة أوبك الانتاجية من (٣١) برميل يوميا عام ١٩٧٩ الى (١٥) برميل يوميا عام ١٩٨٥، وتحول الدول الصناعية من استخدام النفط في توليد الطاقة الكهربائية كالطاقة النووية والفحم، وكان للارتفاع الكبير في أسعار النفط في أعقاب انقطاع الإمدادات بسبب الثورة الإيرانية ١٩٧٩_١٩٨٠ والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠_١٩٨٨ دور في الترشيد والتحول نحو مصادر أخرى[2].

أما بخصوص التقديرات المستقبلية البعيدة المدى للطلب على النفط العالمي فهي ترتكز على عدد من الافتراضات تتعلق بما يلي[3] :-

_ توجهات النمو الاقتصادي والسكاني.

_ التقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة والمنافسة بين أشكال الوقود.

_ كفاءة استخدام الطاقة وأشكال الوقود المختلفة.

_السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسة المستهلكة للنفط.

_ السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة.

وفي تقرير لوكالة الطاقة الدولية "أن ضعف النمو الاقتصادي العالمي يمكن ان يضعف الطلب على النفط الخام، وبخاصة ضعف قطاعات الأعمال في دول انتاجية كبيرة ومستهلك كبير للنفط مثل الصين وهو بالنتيجة ما يفقد الثقة برفع وتيرة الطلب العالمي للنفط مستقبلا "[4].

ويبدو جليا ان الأزمات الاقتصادية عموماً التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاستهلاك النفطي كالصين ودول منطقة اليورو، قد احبط الطلب فعلا على مجمل سوق النفط الخام العالمي .. وهو ما انعكس على انخفاض اسعار النفط الى مستوى متدني جدا، مما اثر على اقتصاد العديد من دول الإنتاج النفطي والتي تعوّل على النفط بشكل رئيس في دعم موازناتها السنوية ..

[1] أحمد بريهي على ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٩٢.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٩.

[3] هوشانج أمير أحمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة ، ط ٢ ، العدد ٤ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤ ، ص١٥.

[4] تقرير وكالة الطاقة الدولية تحت عنوان " ضعف النمو الاقتصادي العالمي يضغط على الطلب العالمي للنفط " على موقع س ان بي العربية بتاريخ – الأربعاء -١٣ مارس – ٢٠١٣ - على الرابط: http://www.cnbcarabia.com/?p=76279

ثانيا : مرونة الطلب على النفط :

يعد الطلب عامل مهم من العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار فضلا عن المزاحمة التي يعانيها العارضون التي يعانيها العارضون، أما بالنسبة إلى النفط فانه لا بد من مراعاة الأمور التالية: أولا _ بالنسبة إلى الاستهلاك، ثانيا_ أنه ثمة علاقة بين الدخل الفردي ومرونة الطلب على المنتجات النفطية ، فزيادة الطلب تدفع بمرونة الأسعار إلى بلوغ ذروتها[1].

فضلا عن ذلك يعد الطلب على النفط طلباً قليل المرونة او عديم المرونة احيانا في الأجل القصير والمتوسط، وإذا ما اردنا البحث في موضوع مرونات الطلب على النفط الخام فلابد من دراسة مرونات الطلب على (المشتقات) المنتجات النفطية المصنعة من النفط الخام كالبنزين والكيروسين وغيرها حيث أن مرونات الطلب على هذه المواد لها دور مهم ومباشر في تحديد حجم الطلب على النفط بصفة عامة لذا فأن الطلب على النفط الخام بجملته ضئيل المرونة في الأمد القصير وذلك بسبب الصعوبة في أيجاد وإحلال بديل محله فالطلب على البنزين غير مرن لأنه سلعة مساعدة وأن سعره لا يمثل إلا بنسبة بسيطة من الثمن الإجمالي للسيارات، فضلا عن ذلك فانه كلما زادت أهمية السلعة كلما قلت المرونة السعرية للطلب عليها، فأي تغير في سعر النفط ارتفاعا أو انخفاضا، سوف لن يؤثر كثيرا على حجم الطلب الواقع عليه وبعبارة أخرى فإن نسبة التغير في الكمية المطلوبة ستكون اقل من نسبة التغير في السعر[2].

في حين ان الطلب على النفط الخام وبعض مشتقاته في الأمـد الطويل، يكون مرنا وذلك لإمكانية إحلال بدائل الطاقة غير الناضبة عنه[3].

ومن الواضح أن تقديرات الطلب على النفط حتى عام ٢٠٣٠ متأثرة بالمستويات الواطئة للاستهلاك في الدول النامية والتدني الشديد لاستخدام النفط للفرد في جنوب أسيا وإفريقيا والشرق الأوسط من غير دول أوبك ولو أزداد متوسط استهلاك النفط في الشرق الأوسط وجنوب أسيا إلى (٣) برميل في السنة للفرد في الصين إلى (٥.٥) للفرد في السنة عام ٢٠٣٠ لازداد طلب العالم على النفط في تلك السنة بمقدر(١٥) مليون برميل يوميا عن مستواه المقدر حاليا[4].

من المميزات التي تعطي دول الأوبك الإمكانية في سد الطلب العالمي المستقبلي من النفط أن حكومات تلك الدول هي من يقوم بتلك المهمة عن طريق شركات نفطية وطنية عكس الدول المنتجة خارج منظمة أوبك التي تعود فيها الاستثمارات إلى شركات عالمية ذات صبغة ربحية بحتة تتقلص معظم نشاطاتها عندما تتراجع الأسعار[5].

وتختلف مرونات الطلب على مختلف انواع الطاقة ومنها النفط، وهو ما يعكس اهمية تلك الطاقة وتعدد استخداماتها سواء بالنسبة للاستهلاك البشري عبر مشتقاتها او من خلال التنوع الصناعي والتقني، إذ يُعد النفط تحديدا الشريان النابض والديناميكي لها ..

---

[1] شارلس عيساوي ومحمد يغانة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧.
[2] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩١-١٩٢.
[3] المصدر نفسه، ص١٩٢.
[4] أحمد بريهي على ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨.
[5] هاني عمارة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢.

وعموماً إن قلة او انعدام مرونة الطلب على النفط الخام ومشتقاته لا تؤدي الى وقوع تغيرات شديدة في نطاق الاسعار، ولكن قد يحصل اختلال في التوازن بين حجم العرض وحجم الطلب للمنتجات النفطية فقد يحدث زيادة في نسبة العرض على الطلب فينخفض السعر عما كان سائدا في السوق قبل ان تحدث هذه الزيادة في حجم العرض[١].

وبذلك يصح القول إن الطلب على أغلب المواد النفطية متفاوتة المرونة، الا ان البعض من تلك المواد ولاسيما منها المتبقية بعد التقطير أكثر عرضة الى مزاحمة الاصناف الاخرى من الوقود ولها فأن الاسعار تتأثر بما يطرأ على أسعار الاصناف الاخرى من الوقود من تبديل[٢].

كما أن لقلة مرونة الطلب على النفط الخام ومشتقاته أثر مهما في زيادة أمكانية الشركات النفطية على أنجاح أساليبها الاحتكارية المتعلقة بالسعر حيث أنها تستطيع أن تزيد السعر دون أن تتخوف من هبوط الطلب على منتجاتها[٣].

وإن ازدياد أهمية النفط وتعدد استخداماته أدى إلى زيادة الطلب العالمي وبالتالي زيادة الاستهلاك، حيث زاد الاستهلاك من(٤٧,٩) مليون برميل يوميا، عام ١٩٧٠ إلى (٦٩,٢) مليون برميل يوميا، عام ١٩٩٥وفي السنوات الأخيرة من (٧٣,٥) مليون برميل يوميا، عام ١٩٩٨ إلى (٨٤,٣) مليون برميل يوميا، عام ٢٠٠٦ ولكن بمعدلات نمو متفاوتة، حيث كان معدل النمو عام ١٩٩٩، (١,٦%) عام ٢٠٠٢ ثم أرتفع إلى (٣,٨%) عام ٢٠٠٤ لينخفض ثانية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إلى (١,٢%)، وقد ازداد الطلب العالمي على النفط بين عام ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ بمقدار (١٠,٨) مليون برميل يوميا لتكون أكبر زيادة من نصيب الدول النامية بمقدار (٧,٩) مليون برميل يوميا، بينما أزداد طلب الدول الصناعية (٢,٧) مليون برميل يوميا، ولم يزدد طلب الدول المستقلة (المتحولة) الا بمقدار (٢٠٠) ألف برميل يوميا .**ينظر جدول رقم (٣)** ..

وهناك عدة اسباب ستؤدي الى ارتفاع أسعار النفط في العقد القادم[٤] :-

١- احتمال حدوث فجوة زمنية بين التوسع في القدرة الانتاجية ونمو الطلب.
٢- زيادة قدرة أوبك على ضبط حصص الدول الاعضاء نتيجة تراجع القدرة الانتاجية الاضافية.
٣- انخفاض قدرة المملكة العربية السعودية على إغراق السوق النفطية بهدف المحافظة على الاسعار وتقلص رغبتها في ذلك، كما كانت تفعل في الماضي.
٤- استخدام الولايات المتحدة النفط كسلاح ضد كل من العراق وإيران وليبيا.
٥- زيادة احتمالات التعرض لصدمات وهزات غير محسوبة، في غياب القدرة الانتاجية الاضافية.

[١] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٣.
[٢] شارلس عيساوي ومحمد يغانة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .
[٣] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، مصدر سبق ذكره ، ١٩٣
[٤] هوشانج أمير أحمدي النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

جدول رقم (٣)

الطلب العالمي على النفط : تقديرات إدارة معلومات الطاقة (٢٠٠٥ – ٢٠٣٠)

(مليون برميل يوميا)

السنة / المنطقة	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
أمريكا الشمالية	٢٥,٣	٢٥,٤	٢٦,٣	٢٦,٧	٢٧,٣	٢٨,١
أوروبا الغربية	١٥,٦	١٥,٥	١٥,٩	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠
منظمة التنمية والتعاون (الباسيفيك)	٨,٧	٨,٥	٨,٩	٩,٠	٩,٢	٩,٣
مجموع منظمة التنمية والتعاون	٤٩,٤	٤٩,٢	٥٠,٩	٥١,٦	٥٢,٢	٥٣,٤
روسيا	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٣,٦
بلدان الاتحاد السوفييتي السابق	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٣,٢	٣,٥
مجموع روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق	٤,٩	٥,٦	٥,٩	٦,٣	٦,٧	٦,٩
الصين	٦,٨	٨,٨	١٠,١	١١,٧	١٣,٧	١٥,٨
الهند	٢,٥	٢,٨	٣,٤	٣,٨	٤,٣	٤,٩
البلدان الآسيوية الأخرى غير الأعضاء في OECD	٦,٢	٦,٧	٧,٩	٨,٧	٩,٦	١٠,٤
الشرق الأوسط	٥,٩	٦,٨	٧,٥	٨,٢	٨,٩	٩,٥
أفريقيا	٢.٩	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٤,١	٤,٤
البرازيل	٢,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٤
بلدان امريكا الجنوبية الأخرى	٣,٣	٣,٨	٣,٩	٤,٢	٤,٣	٤,٦
أمريكا الوسطى والجنوبية	٥,٥	٦,٣	٦,٧	٧,٠	٧,٤	٧,٨
مجموع البلدان غير الأعضاء في OECD	٣٤,٣	٤٠,٢	٤٤,٨	٤٩,٧	٥٤,٤	٥٩,٤
العالم	٨٨,٥	٩٤,٧	١٠١,٦	١٠٧,٧	١١٣,٢	١١٩,٥

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

Source : Energy Information Administration, International Energy Outlook 2008, table A5, p100 .

وتتنوع العوامل المؤثرة في سوق النفط وتحديدا في اسعاره وإنتاجه على المدى المتوسط والمدى البعيد فتكمن بالآتي[١] :–

١_ الاستثمارات الجديدة .

٢_ تطور التكنولوجيا .

٣_ تطوير بدائل النفط .

٤_ ازدياد المنافسة على أسواق النفط العالمية .

[١] هوشانج أمير أحمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١.

٥_ ضغوط حركات حماية البيئة التي تقلص الطلب على النفط.
٦_ الصادرات النفطية من دول الاتحاد السوفيتي السابق.

ولا تعني الزيادة المتوقعة في الأسعار أن أسواق النفط سوف تخلو من التقلبات، فأسواق النفط كانت دائما شديدة التذبذب عند اختلال توازن العرض، وهناك عوامل قد تساعد إلى حد ما، في تقليص ذبذبة ألسوق النفطية كتقدم وسائل الاتصالات، الأمر الذي يسمح بتحسين مستوى نقل المعلومات، ونشوء سوق العقود الآجلة التي قللت من حجم المخاطرة الناجمة عن التعامل في أسواق النفط[١].

المطلب الثالث : العرض العالمي لسوق لنفط

بدأ الإنتاج العالمي يزداد منذ عام ١٨٦١ حيث بلغ (٢,١) مليون برميل يوميا بعد أن كان لا يتجاوز (٥٠٨) إلف برميل عام ١٨٦٠ وتحققت كل الزيادات تقريبا من جانب الولايات المتحدة التي ضلت خلال السنين الأولى من بدأ الصناعة النفطية تستأثر بالنسبة العظمى من مجموع الإنتاج العالمي ولا تؤلف أقطار العالم إلا نسبة ضئيلة منه، ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إن تفقد من أهميتها بعكس روسيا وقد كان من بين العوامل التي أدت إلى هذا النمو السريع التحول الكلي نحو استعمال الكيروسين للإضاءة والاستعمالات المنزلية الأخرى، وكانت الولايات المتحدة تحضى بالنسبة الكبيرة من الإنتاج العالمي تليها روسيا التي احتلت المرتبة الثانية بعد ان احتلت المركز الأول لفترة قصيرة من الزمن[٢].

ويتم عرض النفط في السوق العالمية من مصدرين الأول دول منتجة للنفط تنتمي لمنظمة أوبك، والثاني دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك، وتقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة على مستوى العالم بحولي (٩٠٠) مليار برميل بعض التقديرات تصل إلى (١٠١٠) مليار برميل، منها حوالي (٧٠٠) مليار برميل عائدة لدول أوبك[٣].

وتذهب منظمة أوبك إلى إن معظم العرض النفطي من خارج بلدان الأوبك سيكون من مصادر النفط غير الخام (non-crude sources). وترى أن النمو الأكبر في صادرات هذا النفط سيأتي من الرمال النفطية الكندية، فضلا عن النمو في إنتاج الوقود الحيوي من الولايات المتحدة وأوروبا والبرازيل. وتتوقع المنظمة أن يرتفع العرض الأمريكي والكندي من النفط غير التقليدي بأكثر من (٥) ملايين برميل يوميا حتى عام ٢٠٣٠، وبأكثر من (٧) ملايين برميل يوميا بعد ذلك التاريخ. كما يتوقع أن تأتي الزيادة في العرض من مناطق أخرى، في مقدمتها الصين التي من المحتمل أن تنتج أكثر من مليون برميل يوميا من الفحم المسال (coal-to-liquids) والوقود الحيوي بحلول عام ٢٠٣٠. وبالإجمال يقدر السيناريو المرجعي أن عرض النفط غير الخام سوف يصل إلى (١١) مليون برميل يوميا عام ٢٠٣٠، بزيادة أكثر من (٨) ملايين برميل يوميا عن مستواه الذي كان عليه عام ٢٠٠٦[٤].

---

[١] هوشانج أمير أحمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١.
[٢] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٥-١٦٦.
[٣] هوشانج أمير أحمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.
[4] OPEC,2008, Op.Cit, p36

ويتأثر العرض العالمي من النفط بعوامل يأتي في مقدمتها: الطلب على النفط وسعره، إذ يعد العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، الى جانب حجم الاحتياطي، وتكاليف الاستخراج والتطوير، وأشكال الاستثمار، والأنظمة الضريبية المطبقة، والظروف السياسية في مناطق الإنتاج، كذلك سياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها أليه لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، فضلا عن الشكل التنظيمي لأدراه العرض العالمي، ويدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، ومدى التزامهم بتلك الحصص[1].

ويشير الخبير النفطي (حسين عبد الله) الى إن المستقبل سيحمل تطورات هامة في جانب العرض، ذلك إن جميع التوقعات تؤكد أن درجة التركز الاحتكاري (Concentration Ratio) في إنتاج النفط سوف ترتفع، بحيث يبلغ نصيب أوبك من الانتاج العالمي نحو نصف ذلك الانتاج خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٢٠، بل إن هذا الانتاج سوف يتركز في ست دول فقط هي: السعودية والعراق وإيران والإمارات والكويت وفنزويلا، ويقع نحو (٩٠%) من الطاقة الانتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج، ويبلغ نصيب الدول العربية الأربع نحو (٧٨%) من تلك الاحتياطيات[2].

جدول رقم (٤)

العرض العالمي من النفط : تقديرات أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (٢٠٠٦ – ٢٠٣٠)

(مليون برميل يوميا)

السنة / المنطقة	تقديرات أوبك						تقديرات ادارة معلومات الطاقة					
	٢٠٠٦	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الولايات المتحدة وكندا	١٠,٧	١٢,٣	١٣,٣	١٣,٧	١٤,١	١٤,٤	١١,٦	١٣,٣	١٤,٤	١٤,٩	١٥,٣	١٥,٢
المكسيك	٣,٨	٣,٥	٣,٤	٣.٢	٣,١	٢,٩	٣,٧	٣,١	٢,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٩
أوروبا الغربية	٥,٥	٤,٩	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٣,٦	٥,٦	٤,٦	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٤
منظمة التنمية والتعاون (الباسيفيك)	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩
مجموع منظمة التنمية والتعاون	٢٠,٣	٢١,١	٢١,٧	٢١,٦	٢١,٦	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٦	٢١,٧	٢١,٦	٢٢,٠	٢٢,٤
أمريكا اللاتينية	٣,٩	٤,٧	٥,١	٥,٩	٦,٣	٦,٤	٣,٤	٣,١	٣,٢	٣,٧	٣,٩	٤,٢
الشرق الأوسط وأفريقيا	٤,٥	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٤,٧	٤,٣	٤,٦	٤,٩	٥,٣	٥,٨	٦,٢
آسيا	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٢,٨	٣,١	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٧
الصين	٣,٧	٤,٣	٤,٤	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤,١	٤,١	٤,٢

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٣ – ٩٤ .

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، المستقبل العربي ، العدد ٢٤١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار/ مارس ١٩٩٩، ص١٢٤ .

السنة / المنطقة	تقديرات أوبك						تقديرات ادارة معلومات الطاقة					
	٢٠٠٦	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
مجموع البلدان النامية عدا دول اوبك	١٤,٨	١٦,٩	١٧,٣	١٨,٥	١٨,٨	١٨,٧	١٤,١	١٤,٥	١٥,١	١٦,٣	١٧,٣	١٧,٩
روسيا	٩,٨	١١,١	١١,٦	١١,٨	١١,٨	١١,٧	٩,٧	١٠,٣	١١,٥	١٢,٢	١٢,٧	١٣,٦
بلدان الاتحاد السوفييتي السابق	٢,٥	٣,٩	٤,٣	٤,٦	٤,٨	٥,٣	٢,٧	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٩	٥,٥
البلدان الأوروبية الأخرى	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
البلدان غير الأعضاء في اوبك	٤٩,١	٥٥,١	٥٧,١	٥٨,٩	٥٩,٩	٦٠,٤	٤٨,٤	٥١,٩	٥٤,٧	٥٧,١	٥٩,٨	٦٣,٣
دول اوبك (نفط خام)	٣١,٧	٣٠,٩	٣٢,٤	٣٥,٥	٣٩,٤	٤٣,٦	٣٥,٩	٣٧,٤	٤٠,٩	٤٤,٥	٤٦,٧	٤٩,٤
العالم	١١٥,٦	١٢٣,٨	١٢٨,٢	١٣٤,٣	١٣٩,٦	١٤٤	١١٩,٧	١٢٨,٩	١٣٢,٤	١٣٩,١	١٤٥,٨	١٥٢,٧

لجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, World Oil Outlook 2008, table 1.6, p33.
2- Energy Information Administration, International Energy Outlook 2008, table G1, p199.

وتختلف المشاكل التي تواجه الدول النفطية من خارج أوبك كما تختلف فرص الإنتاج فيها ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى هي الدول التي وصلت فيها حقول النفط إلى مراحل الشيخوخة (نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج أقل من ١٠)، وفي مثل هذه الحالة لابد من أتباع تقنيات أنتاج معقدة ومكلفة جدا لمنع حدوث انخفاضات كبيره في الإنتاج وتشمل هذه الدول الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وسوريا، أما الفئة الثانية الدول التي تتقدم حقول النفط فيها بسرعة نحو المراحل المتأخرة من عمرها (نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج بين ١٠ إلى ٢٠) ويمكن تحقيق زيادة متواضعة في الإنتاج لبضع سنين فقط قبل إن يبدأ أنتجاها بالتناقص، مثل النرويج وكولومبيا والبرازيل وعمان وماليزيا ومصر، أما الفئة الثالثة الدول التي لا تزال احتياطياتها النفطية ضخمة (نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج أكثر من ٢٠) ولكن العقوبات السياسة والاقتصادية تعيق تطوير الإنتاج فيها ومن هذه الدول مجموعة الاتحاد السوفيتي السابق والصين وفيتنام والهند والمكسيك واليمن وتونس[١].

وهناك عدة دول نفطية أخرى من دول أوبك يمكنها زيادة الإنتاج النفط الخام، ولكن هذه الزيادات ستكون متواضعة نتيجة نقص رؤوس الأموال المتوفرة للاستثمار، وتشمل هذه المجموعة ليبيا ونيجريا، وستكون الزيادة الوحيدة المهمة في القدرة الإنتاجية، فضلا عن ما ذكر، في عودة العراق فإذا رفعت العقوبات التي فرضتها

---

[١] هوشانج أمير أحمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٤ ـ ٣٥.

الأمم المتحدة وأجريت الإصلاحات الضرورية في البنية التحتية سيكون بإمكان العراق تحقيق زيادة تدريجية في العرض تصل إلى (٣) ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٠[١].

ليس من السهولة موازنة سوق النفط، وهذا ما بدا واضحا في موجات الارتفاع والهبوط الحاد في الأسعار منذ أنشاء أوبك وحتى ألان من أهم الأسباب في ذلك أن أعضاء أوبك قد لا تتفق مصالحهم بالضرورة، وغالبا ما يصعب التوصل إلى أجماع على سياسة المنظمة فضلا عن الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها المنظمة من قبل الدول الغربية المستهلكة، يضاف إلى ذلك ضعف سياسة أوبك في أدارة العرض وتوجيهه[٢].

لقد أثبت تاريخ السوق النفطية الحاجة الملحة لوجود تنظيم أو إدارة للسوق، تمنع جنوح الأسعار أو انهيارها، فانخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية جدا لا يحفز على زيادة الاستثمارات للمحافظة على الإنتاج الأمر الذي يؤثر سلبا في حجم الإمدادات واستقرارها ناهيك عن تأثيرها في النمو الاقتصادي، والاستقرار في مناطق الإنتاج، ومثلت تجربة انهيار الأسعار عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٨، حين أصبحت قرارات أوبك غير فعالة وساد جو من التنافس في السوق دليلا واضحا على الحاجة إلى تنظيم أدارة السوق[٣].

وعلى الرغم من ان الطلب العالمي لسوق النفط الخام اخذ يزداد في ظل انخفاض اسعار النفط وهي سابقة غير معهودة، على الأقل ان السعر المنخفض قد حفز الزيادة المقابلة لانتاج النفط بعض بلدان الشرق الوسط وتحديدا العراق والسعودية، فقد ارتفع انتاج النفط العراقي اكثر من (٨٠٠) الف برميل يوميا ليصل الإنتاج نحو(٤.١) مليون برميل يوميا، بينما بلغ الإنتاج السعودي نحو (١٠.٣) مليون برميل يوميا بزيادة قدرها(٧٠٠) الف برميل يوميا، وقد تحقق هذا الارتفاع على الرغم من الانخفاض المستمر لأسعار النفط الخام وهو ما يعكس حالة تناقض التحليل الجزئي لسوق النفط وعدم تحقق ميكانزم التوازن فيها ..[٤]. لقد اخذت السوق النفطية العالمية تتراجع في اطار الاقتصاد الجزئي لصالح الاقتصاد السياسي للطاقة عبر منظومة التحكم الرأسمالي الامريكي للمناطق الغنية بالطاقة وتحديدا النفط، بل أخذ هذا التحكم يعطي دورا وظيفيا من حيث تحديد سقف الإنتاج ومستويات الأسعار دونما اهمية تذكر واعتبارات تعطى لآلية السوق النفطية ومدى الحاجه الحقيقية لهذا المورد الناضب.

ومن الأسباب التي ادت الى التحكم بانخفاض اسعار النفط، اعتبارات التأثير في اقتصاد بعض البلدان المنتجة للنفط وعلى وجه التحديد روسيا وإيران وفنزويلا، إذ أن الحكومة الروسية لا زالت تعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط كونها منتجا رئيسا في سوق النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يجعل الاقتصاد الروسي في حالة من النمو طالما اسعار النفط مرتفعة، فمنذ العام ٢٠٠٨ عندما بلغت اسعار النفط نحو (١٤٦) دولار

---

[١] هوشانج أمير أحمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة ، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
[٢] فاضل ألجلبي ، تقلبات النفط في السوق العالمي ، مؤتمر الاقتصاديين العرب الرابع عشر ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص٣٠.
[٣] قصي عبد الكريم إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣١.
[٤] مقال بعنوان "عين على السوق /آلية التوازن في السوق النفطي على صفحة قناة الراي ميديا بتاريخ ٢٢-اغسطس -٢٠١٥ – على الرابط : http://www.alraimedia.com/ar/article/oil/2015/08/22/614739/nr/kuwait

كان قد شكل هذا الارتفاع تحسنا ملحوظا في الأداء الاقتصادي الروسي، حتى بلغ السعر حدود (٦٥) دولارا مطلع العام ٢٠١٤، في الوقت الذي كانت فيه ايران تعاني حصارا اقتصاديا محددا على امداداتها النفطية من قبل لجنة العقوبات الدولية ذات العلاقة بالملف النووي الإيراني.

وهذا يعكس مدى اهمية النفط لبعض من الدول المنتجة وذات التأثير في سقف الإنتاج العالمي، الأمر الذي ادى الى انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية الى عدم التأثير على الإنتاج، بل اخذ بعض المنتجين يلعب دور المنتج المتأرجح بلا اعتبار لانخفاض الأسعار كما هو الحال السعودية، وهو ما يُعد جزءا من التوظيف السياسي لهذا المورد لما له من اثر كبير على اقتصاد بعض من البلدان المنتجة التي تتقاطع مصالحها اساسا مع مصالح الغرب الأمريكي وحلفائها في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث : الصراع لغة واصطلاحا– التأصيل النظري –الأنواع والمستويات

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب رئيسة لتحليل معنى الصراع لغة واصطلاحا وتوظيفا في اطار البيئة الدولية فضلا عن التأصيل النظري لهذه الظاهرة في العلاقات الدولية مع الأنواع والمستويات لحالة الصراع ومصادره الرئيسة...

المطلب الأول: مفهوم الصراع لغة واصطلاحاً

أولا: الصراع في المعنى اللغوي:

نجد في اللغة العربية أن كلمة الصراع متأتية من الفعل صرع صَرعا وصُرعا مصرعا، أي الطرح على الأرض، وتصارع واصطرع الرجلان حاول أيهما يصرع الأخر وأنصرع، صُرع وسقط[١].

فقد ظهر معنى الصراع في معاجم تاج العروس والوسيط من مصدر الصَّرْع بالفَتْح ويُكسَر وهو الطَّرْحُ على الأرض وفي العُبابِ واللِّسان: بالأرضِ وخصَّه في التهذيبِ بالإنسان صارَعَه فَصرَعه صَرْعَاً وصِرْعاً[٢].

أما في اللغة الانكليزية كلمة صراع مشتقة من الفعل اللاتيني "Conflicts" أي بمعنى فعل الضرب معا "Act of Striking Together" أما بالنسبة لقاموس وبستر فيعرفه على انه التصادم أو التنافس المشترك للأطراف أو القوى المتناقضة أو المتنافرة ويعرفه قاموس الكتاب العالمي على عامل الزمن على انه القتال طويل الأمد[٣].

وضمن الحياة اليومية تحمل كلمة صراع معانيَ عدة حيث أنها تعني "السلوك" (Behavior) أو "التصرف" (Action) فيما يخص البعض فعلى سبيل المثال نرى الصراع عندما يلجأ صاحب العمل إلى إغلاق عمله للضغط على عماله لقبول ما يعرضه عليهم أو عندما تلجأ أحدى النقابات المهنية إلى الإضراب أو كذلك عندما تتحارب دولتان وعندها تتحدد علاقتهما بمجريات ساحة المعركة[٤].

وحين يسعى طرفان أو أكثر إلى تحقيق مكاسب وأهداف متعاكسة وغير متلائمة ينشأ الصراع وهو ذا وضع اجتماعي[٥].

إذ لا يقتصر الصراع على التفاعل المادي بل يشمل أي شكل من اشكال الخلاف بشأن الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها ولذلك ينظر إلى الصراع على انه حالة شاذة لكون الحالة الطبيعية للإنسان هي حالة انسجام مع الناس وهذا ما كان يعتقده أرسطو، أما في المنظور الحديث فأن الصراع في العلاقات

---

[١] المنجد في اللغة والعلوم ، ط١١ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٤٢٢.

[٢] ينظر: المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، مجمع اللغة العربية ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٨ – كذلك شرح العلامة المرتضى الزبيدي، معجم تاج العروس ، عن شرح معجم المحيط للعلامة الفيروز آبادي ، المجلد ٢١ ، ١٩٦٥ ، صفحة حرف الصاد .

[٣] نقلا عن: عباس جابر عبد الله ، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢.

[٤] بيتر فالنستين ، المدخل الى فهم الصراعات الدولية : الحرب والسلام والنظام العالمي ، ترجمة: سعد فيصل السعد و محمد محمود دبور ، ط١ ، المركز العالمي للدراسات السياسية ، الأردن ، ٢٠٠٦ ، ص٣٣.

[٥] غراهام ايفانز ، جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين لعلاقات الدولية ، ط ١ ، مركز الخليج للأبحاث الناشر ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٩.

الاجتماعية والشخصية يُعد أمرا طبيعيا وعلى جميع الصعد، ويتمثل دور الدبلوماسية* في حصر ما ينجم عنه من ضر[1].

ثانيا: الصراع اصطلاحاً

من الناحية الاصطلاحية فإن مفردة الصراع استمدت دلالاتها المفاهيمية من تفاعلات وسلوكيات الإنسان مع ذاته ومحيطه[2].

ويُعرف الصراع كأحد الأشكال الرئيسة للتفاعل، بأنه إرباك أو تعطيل للعمل ولوسائل اتخاذ القرارات بشكل يؤدي إلى صعوبة المفاضلة والاختيار بين البدائل، وحيث أشار معظم الكتاب إلى أن وجود الصراع عند مستوى معين يُعد حافزاً وكأحد مصادر القوة لرفع الأداء الوظيفي للأفراد والجماعات ولكن وصول الصراع إلى مستوى عالي يترتب عليه آثار سلبية أكثر منها إيجابية[3].

والمفهوم الواسع للصراع هو تصادم الإرادات والقوى بين خصمين أو أكثر حيث يكون هدف كل خصم من هذا التصادم هوة تحطيم الأخر جزئيا أو كليا بحيث تسود أرادته على أرادت الخصم[4]، بينما يرى "هانز مورغنثاو" أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، إن السياسة الدولية ما هي ألا صراعا على السلطة الذي يمثل هدفها الآني والفوري مهما كانت أهدافها النهائية والبعيدة [5].

ويذهب الفيلسوف الأمريكي "لويس كوسر" الى أن الصراع هوة التنافس على القوة والموارد والقيم، ويكون هدف المتنافسين هو تصفية أو تحييد أو إيذاء خصومهم[6].

وقد يأخذ الصراع في بعض الأحيان مظهر التصادم اقتصاديا وتكنولوجيا وهنا تكون حلبة الصراع هي الأسواق ومصادر مواد الخام وبيوتات المال، غير أن المظهر القتالي للصراع ما يزال يمثل المؤشر التصادمي الأقوى[7].

ونظرا لتعدد ظاهرة الصراع المعقدة فمن الصعوبة الحديث عن وجود نظرية متكاملة قادرة على أعطاء تفسيرات شاملة ومقبولة ونهائية لظاهرة الصراع الدولي، وعلى هذا الأساس، فإن هناك ثمة أجماع في الرأي

---

* كثيرا ما تستخدم كلمة الدبلوماسية مرادفا للسياسة الخارجية وهذا خطأ لذلك يمكن وصفها مادة علاقة الدولة مع الآخرين وأهدافها ومواقفها فأن الدبلوماسية هي أحد الأدوات ألتي تستخدم لإنفاذ تلك الأمور ، فهي معنية بالحوار والمفاوضات وبهذا المعنى فهي ليست مجرد أداة للدولة بل هي مؤسسة من مؤسسات نظام الدولة ذاته لذلك فأن الوظيفة الأساس للدبلوماسية هي المفاوضات وهذا يعني بصفة عامة أجراء مناقشات ترمي الى تحديد المصالح المشتركة ومناطق الخلاف بين الأطراف . للمزيد ينظر : غرا هام ايفا نز ، جيفري نوينهام ، ، قاموس بنغوين لعلاقات الدولية ، ط ١ ، الناشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص١٧٧.

[1] فرانك بيلي ، معجم بلا كويل للعلوم السياسة ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ط١ ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤، ص١٥٣.

[2] ليندا. ل دافيدون ، مدخل علم النفس ترجمة : السيد طواب وآخرون ، ط٣ ، منشورات التحرير ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٦١٧.

[3] ينظر : جمال سلامة علي : " تحليل العلاقات الدولية .. دراسة في إدارة الصراع الدولي ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٢ ، ص ٤.

[4] سعد الدين إبراهيم ، في سوسيولوجية الصراع العربي – الإسرائيلي ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣، ص٩.

[5] هانز جي مورغنثاو ، السياسة بين الأمم ،والصراع من أجل السلطان والسلام ، ترجمة : خيري حماد ، ط ٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٥٣.

[6] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٤٠.

[7] سعد الدين إبراهيم مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

بين المعنيين بدراسة ظاهرة الصراع على أن المصطلح يستخدم للتدليل على تضارب المواقف التي تتضمن تعارضا واختلافا حادا في القيم والأهداف بين طرفين أو أكثر[1].

وتبرز لنا ظاهرة الصراع الوجه الأكثر حيوية وواقعية من خلال تفاعلات الدول بعضها مع البعض الأخر لاسيما ما كان ظاهرا بين الغرب والشرق أبان الحرب الباردة، إذ لابد من الإشارة إلى أن العلاقات بين الدول غالبا ما تكون ذات بعدين فهي تجمع بين التعاون والصراع بحيث يمكن القول "تعاونا – صراعا" وذلك تبعا للنظام المسمى "بالشامل" الذي ينتميان إليه، أما الصراع على المستوى الدولي فقد وردت العديد من المفاهيم بعضها متشدد حيث يُعد الصراع صلب عام السياسة وبعض الأخر ذو اتجاه واقعي والذي يرى أن العلاقات الدولية تتميز بالأساس بسمة الصراع، وتتخللها فترات من تعاون ذلك لأن حدود الصراع مرنة فلا يوجد صديق دائم ولا يوجد عدو دائم[2].

كما لا يمكن أن يكون التفاعل بين فرد وأخر بالضرورة تفاعلا عدوانيا وإنما قد تتقدمه سمة التعاون، وخاصة إذا ما كان فردان أو أكثر يرتبطان بعلاقة قرابة، لذا فأن الإفراد يجتمعون عندما يجدون أن هذا التفاعل بات يقود إلى تحقيق مصلحة معينة أو دفع خطر محدق، وتحقيق الأمن، كما ويعد الغذاء والأمن المصلحتان الحيويتان اللتان لا يمكن الاستغناء عنهما، إذ أن أي تنافس مثلا على الصيد ربما يقود إلى الاقتتال، ومن ثم فقدان عنصر الأمن، وهو ما يكون الحال مدعاة للصراع، وهنا تبرز صراع المجموعات ضد المجموعات[3].

وبتطور الحياة الإنسانية وبروز الحاجة إلى وجود شكل للتنظيم السياسي يمكن ان يُعبر عن تدرجية السلطة داخل المجموعة، وعندها تبرز اعتبارات مثل السن، القوه، الجسمانية، الحكمة، وغيرها مما تتحكم في اختيار شخص تتركز بيده السلطة ليقود المجموعة، وبما أن القرابة أصبحت المحدد الأساس في تكوين المجموعات، فقد برزت إلى الوجود القبيلة كأول شكل للتنظيم السياسي في التاريخ الإنساني ، ويمكن أن نلاحظ أن ندرة المياه والمراعي من أهم أسباب الصراع التي دفعت القبائل البدائية إلى مهاجمة بعضها البعض[4].

وبذلك يظهر بعد أخر للصراع وهو الصراع الاجتماعي ويضم مفهوم الصراع الاجتماعي في أكثر مستوياته عمومية مجموعة من الظواهر تتراوح بين المشاحنات والخلافات الشخصية الى ظهور ما يُعرف بالصراع الطبقي، وكما يراه منظرو المدرسة الماركسية، وهناك من يضيف المنافسات والصراعات الدولية والحروب[5].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث ، بيروت، ١٩٧٩، ص٩٩.
[2] نداء مطشر صادق ، أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٠.
[3] ينظر: حول المجموعة : صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم السياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٢٩١، ص٣٠١.
[4] عباس رشدي ألعماري ، إدارة الأزمات في عالم متغير ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٤.
[5] ارفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة : محمود عودة وإبراهيم عثمان ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص١٧٨.

وهذا الأمر الأخير قد لا ينطوي على قدر كبير من الدقة، فعلى الرغم من العلاقة السببية المتبادلة بين الصراع الاجتماعي من جهة والصراع الدولي والحرب من جهة أخرى ورغم التشابك المعقد بين المجتمعات والتداخل النسبي في مواضيع الصراع الاجتماعي والصراع الدولي إلا انه لا يمكن لأحد أن يحتوي الأخر، فضلا عن ذلك ان طبيعة السلطة القائمة في النظام الدولي تختلف عنها على صعيد الدولة ، وما إلى ذلك من اختلافات[1].

أن للفكر الماركسي إسهامات مهمة في التنظير لظاهرة الصراع، إذ ارتكز تحليلاته على القاعدة الاجتماعية، أي انه أعطى للبعد الاجتماعي أهمية كبيرة في تحليل ظاهرة الصراع بكافة مستوياته وأبعاده، ففي كل مجتمع تتصادم مطامح البعض مع مطامح البعض الأخر، ودراسة مجمل الطموحات لدى جميع أعضاء مجتمع ما، أو عدد من المجتمعات، تسمح بتحديد نتيجة هذه المطامح تحديدا علمي، في حين تكون المتناقضة منها قد تولدها تباين الأوضاع وظروف أو شروط الحياة لدى الطبقات التي ينقسم إليها كل مجتمع[2].

وبذلك يتجسد اصطلاح الصراع الطبقي من خلال ستة عناصر [3] :-

١. العلاقات الطبقية وهي علاقات طبقات سلطة مستندة على الملكية.
٢. يوشك ضمن المجتمع الحديث أن يحدث نمو لطبقتين متعاديتين، ودخولهم في صراع يستغرق كل العلاقات الاجتماعية في النهاية.
٣. المصالح وتبرز خلالها الطبقات المتعادية استنادا إلى مصالحها.
٤. التنظيم والقوة السياسية وهي أداة الصراع الطبقي، ويظهر انعكاسها في الأفكار.
٥. التغير الهيكلي، وهو نتيجة الصراع الطبقي.
٦. تعرف الطبقة بأنها تجمع من إفراد يتقاسمون نفس الظروف والحياة.

ويمثل إظهار القوة بقصد التأثير هدفا أساسا تسعى إليه مختلف الفئات الاجتماعية، بسبب كونها الوسيلة التي تحقق من خلالها المصالح أو المطامح ومن هنا فأن الوصول إلى مكامن السلطة غالبا ما يُعد الوسيلة الأكثر وضوحا في تحقيق التأثير، ولذلك نجد إن السلطة في المجتمع باتت وسيلة للصراع، وعليه فأن متغير السلطة في العديد من النظم السياسية الحديثة والمعاصرة اصبح متغيرا أساسيا في تحليل ظاهرة الصراع في المجتمعات البشرية[4].

فضلا عن ذلك فأنه كلما ازدادت العلاقات السلطوية شدة وفاعلية، كلما اتجه اصحاب السلطة والقرار لإنكار الاختلاف والتباين اما سطحيا بنزعها كل أمكانية للتعبير بمعنى إلغاء الأخر، وأما بعمق شديد من خلال قيامها بأجراء قولبة جديدة للرؤى والأفكار التي يكونها الخاضعون للسلطة ويعبرون بها عن مصالحهم (ألشخصية، الحزبية، الفئوية) وطموحاتهم[5].

---

[1] نقلا عن : دورتي وبلستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤.
[2] لينين ، ماركس ، انجلس ، الماركســــية ، ترجمة : الياس شاهين ، دار التقدم ، د.ت ، موسكو ، ص ص ٢٢- ٢٣.
[3] محمد عبد الدراجي الصالح ، تطور ظاهرة الصراع الدولي وآفاقها في القرن الحادي والعشرين ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٩.
[4] صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥.
[5] فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨ ، ص٣١.

ومن النتائج المهمة التي توصل أليها المفكر الامريكي والعالم في مجال المستقبل "الفن توفلر" في سياق تحليل ظاهرة الصراع من أن الصراع حقيقة اجتماعية حتمية[1].

وبذلك يعد الصراع على أنه من الظواهر الاجتماعية السائدة في مختلف المجتمعات نتيجة التناقضات سالفة الذكر فضلا عن التباين والاختلاف في مستويات القوة والتأثير في المجتمع، وهذا الصراع يعبر عن نفسه بأشكال شتى كالتظاهرات والاضطرابات والثورات، وكذلك الحروب الأهلية، إذ يُعتبر التنوع الأثني والطائفي أحد أهم مدخلات الصراع الاجتماعي وأن حتمية وجود التنافس والتناقض متضافرا مع التفاوت في المجتمع، حين يأخذ صورا وأشكالا متعددة مثل الصراع السياسي والصراع الديني والصراع الاقتصادي، ويعده البعض الدافع والمحرك الإنساني في تقدم وتطور المجتمعات الإنسانية[2].

وفي هذا الصدد فأن التعبير عن العداء، في عملية الصراع يؤدي وظائف ايجابييه إلى المدى الذي يحافظ فيه على استمرار العلاقة تحت ظروف التوتر والضغط ومن ثم يحول دون انحلال المجموعة وتفككها بانسحاب المشاركين فيها، وبذلك فإن الصراع سيؤدي وظائف استمرار المجموعة طالما أنه ينظم أنساق العلاقات[3].

المطلب الثاني : الصراع الدولي : المفهوم والتأصيل النظري

يقال وبشكل عام أن الدول تتصارع أساسا حول مصالح مادية هي (الحدود، الاقتصاد، السيطرة على ادارة السلطة) أو تخوض الصراعات للدفاع عن قيم غير ملموسة مثل (الدين، العرق، الايدلوجية).

ويُعبر الصراع الدولي في مفهومه عن ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح والقيم والأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، وتتحول ظاهرة التناقض هذه إلى ظاهرة صدام حين تسعى قوة فاعلة للتدخل في شئون قوة فاعلة أخرى، وتزداد ظاهرة الصراع انتشارا في المجتمع الدولي كلما افتقد هذا المجتمع الشرعية. فقد برز الصراع بين الدول مع بدء ظهور فكرة الدولة القومية صاحبة السيادة بعد صلح ويستفاليا عام ١٦٤٨ الذى انهى حرب الثلاثين عاما آخر الحروب الدينية فى أوروبا ولأنه قرر حينذاك مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول (الحفاظ على السيادة).

وتميزت الفترة التى تلت الحرب الباردة بوجود قطب واحد مهيمن هو الولايات المتحدة الأمريكية، مع مجموعة أخرى من القوى أهمها الاتحاد الأوروبى واليابان والصين واخذ الصراع الدولى فى هذه الفترة أشكالا مختلفة، فظهرت حالة الانفجار للحروب الأهلية والعرقية التى خاضتها العديد من الشعوب مطالبة بحقها فى الانفصال عن دول طالما ظلت متماسكة فقط بسبب ظروف الحرب الباردة.

---

[1] ألفن توفلير ، تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة ، مراجعة : فتحي بن شتوان ونبيل عثمان ، ط ٢ ، مكتبة طرابلس العلمية والعالمية ، طرابلس ، ١٩٩٦ ، ص٦٨.

[2] محمد عبد الدراجي الصالح ، مصدر سبق كره ، ص١٠.

[3] نقلا عن : أرفنج زايتلن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨١.

أولا : مفهوم الصراع الدولي

أهتم الباحثون وعلى مر السنين بالصراع الدولي كونه ظاهرة قديمة قدم البشرية أولا، وارتباط مفهومها بوجود الدول ثانيا، وبعد التطورات التي طرأت على العالم وخصوصا التكنولوجية والمعلوماتية والتي جعلت العالم "قرية صغيرة" أصبحت حركة أي دولة تتأثر بفيض من المتغيرات لكونها جزء من كل تتأثر به ويتأثر بها، إذ تفرض عليها قيود وتمنحها فرص، لذا فقد برز الصراع الدولي لشموليته، وتغلغله كونه الحقيقة المهيمنة على عالمنا المعاصر، سيما وأن صراع الغرب الرأسمالي مع معسكر الشرق الاشتراكي في مرحلة الحرب الباردة، كان يُعد صراعا ارتكازيا ومحوريا ومؤثرا في حركة تطور العالم[١].

ظاهرة الصراع الدولي من الظواهر المعقدة، لتعدد أبعادها ومصادرها ومسبباتها وتشابك تفاعلاتها وتفاوت المستويات التي تحدث فيها من حيث درجة العنف أو مدى تأثيرها[٢]، ولذلك فهي تشكل الجزء المسيطر في النظام العالمي المعاصر على الرغم من وجود حالات التعاون، إلا أن العلاقات بين الدول ذات طبيعة تصارعيه وذلك بسبب وجود اختلافات وتقاطعات بين الدول، فعلى سبيل المثال يظهر الصراع عندما يوجد طرفين أو أكثر يسعون لامتلاك ذات الأشياء، واحتلال نفس المجال، ويؤدون أدوارا متناقضة لانجاز أهدافا متعارضة، وباختصار فقد وجدت في معظم حالات تفاعل الأنظمة بوادر لصراع ما في الأهداف، ولكن مع وجود أفضليات لأهداف الدول القابلة للتغير من وقت لأخر فأننا كذلك نلاحظ على الصراع تغير في حدته وشكله وكذلك في طرق حله، إلا أنه يظهر متى ما أدرك احد الفاعلين أو الأطراف، بأن أفضليات وأهداف الطرف الأخر قد أضحت تهدد بوقف أو منع أو أعاقة نشاطاته، وعندها يظهر الصراع، وسنكون أما حركة لولبية له إذا ما أتبع الطرف المقابل الرد بذات الشيء سواء كان إدراكه لما اسماه تهديدا صحيح أم لا[٣].

فالكثير من الدراسات التي حاولت أن تجعل من الصراع الصفة الملازمة للسياسة الدولية والعلاقات الدولية أو تعريف أحدهما بدلالة الأخر، ومن هنا يفترض أستاذ العلاقات الدولية "روبرت جيلين" أن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغير عبر ألاف السنين من خلال استمرار حالة الصراع المتكرر على الثورة والقوة بين الإفراد المستقبليين ضمن العلاقات الدولية[٤]. بينما يرى مورغنثاو أن السياسة الدولية ليست إلا صراعا على السلطان، الذي يمنح هدفها الآني والفوري، مهما كانت أهدافها النهائية والبعيدة[٥].

أما "كارل دويتش" فيقدم رأيا مفاده إن امتلاك الدولة لوسائل ليس لها مثيل في مجال العمل القومي، على هيئة أيديولوجيات وأسلحة قادت إلى إن تصبح تلك الوسائل عناصر للصراع الدولي الذي وصل إلى حد احتمالية التخريب المتبادل والفناء التام فالدول تمتلك القوه للسيطرة على معظم الإحداث التي تجري داخل حدودها إلا أنها لا تستطيع التحكم فيما وراء الحدود ومن هنا فقد عرف دويتش العلاقات الدولية بأنها تلك المنطقة من

---

[١] عبد الخالق عبدالله ،العالم المعاصر والصراعات الدولية ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٤٧.
[٢] إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢ ، ص٢١٣.
[٣] نداء مطشر صادق ، أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩-١٠.
[٤] روبرت جيلين الحرب والتغير في السياسة العالمية ، ترجمة : باسم مفتن النصر الله ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩٠ ، ص٢١.
[٥] هانز . جي . مورغنثاو ، السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطة والسلام ، ترجمة : خيري حماد ، ط ٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٥٣.

ميدان العمل الإنساني التي يلتقي فيها الاعتماد المتبادل الذي لا مناص منه بالسيطرة غير الكاملة، فنحن لا نستطيع الهروب من المسائل الدولية كما لا نستطيع تشكيلها كليا على وفق أرادتنا[١].

وبذلك فان مسألة التوازن بين الصراع والتعاون في السياسة الدولية هي أيضا موضع شك، بسبب غياب القيم المشتركة التي تضم المجتمع الدولي في رباط واحد[٢].

والبيئة الدولية بطبيعتها ليست بيئة حرب، فلا يمكننا إغفال وجود العلاقات المتبادلة بين بعض الدول في مراحل زمنية متعددة، مما يُحتم وجود تلك العلاقات الاعتمادية المتبادلة بين بعض الدول ويُحتم وجود التجانس النسبي ووجود السلم بين هذه الدول، فالبيئة الدولية تضم مزيج من سمات السلام، الحرب، التعاون، الصراع، النظام، الفوضى .... الخ[٣].

ثانيا : التأصيل النظري للصراع الدولي

يُعد الصراع والوجود البشري متلازمة منذ الأزل، إذ أكدت هذه المتلازمة جميع الشرائع السماوية، ونظّرت عليها المدارس الفكرية والسلوكية والفلسفية، وتناولتها العديد من الدراسات المتخصصة بالتحليل والنقد عن اسباب وآفاق هذه الظاهرة المتلازمة للوجود البشري وبغض النظر عن شكل وطبيعة الصراع القائم ...فالإنسان دائما وأبدا طرفا في الصراع ...

وتأخذ المداخل و المنطلقات النظرية لظاهرة الصراع كونها أحد ظواهر العلاقات الدولية ابعادا مختلفة في التأصيل النظري للصراع ووفقا لمسببات ومصادر الظاهرة وتشابك تفاعلاتها وتفاوت فاعليها، إذ تضمنت عدة مداخل ابرزها[٤].

١- **المدخل السيكولوجي:** وترتكز تفسيرات هذا المدخل في معالجة ظاهرة الصراع العلاقات الدولية على الاتجاه الذي يربط بين النزعة إلى العدوان، وبين الطبيعة الإنسانية نفسها، ذلك أن نزعة الإنسان إلى التدمير تجد أساسها في غريزة حب التسلط والسيطرة (نابليون – هتلر – ستالين) كذلك الانتقام وتوتر الصراعات والحروب، لإرساء مثل هذه النزاعات مثل هذا الاتجاه[٥].

ويعد الإخفاق والإحباط من الجوانب العامة المؤدية إلى الصراع الدولي حسب نظرية الإحباط التي تعتبر أن الدول التي تحقق حاجات شعوبها بصورة معقولة اقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع بين الدول التي يشعر شعبها بعدم الرضا و خذلان الآمال من منظريها[٦].

[١] كارل دويتش ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.
[٢] روبرت كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة : أحمد ظاهر ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص٨٧.
[٣] نداء مطشر صادق ، أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١.
[٤] للمزيد ينظر : منير محمود بدوي ، مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الثالث ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، يوليو/تموز ١٩٩٧ ، ص ص ٥٤-٥٨.
[٥] سيجموند فرويد ، الموجز في التحليل النفسي ، ترجمة سامي محمود وعبد السلام القفاس ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص ٧٨.
[٦] إسماعيل صبرى مقلد ، " العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، ط ١ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، ١٩٩١ ، ص ٢٢٣-٢٢٤.

٢- **المدخل الإيديولوجي:** وفقا لهذا المدخل فان التناقضات الإيديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي تمثل مجال كبير للصراعات الدولية ودعاة هذا المدخل يدعونه من اخطر أسباب الصراعات بين الدول، يركزون على الأيديولوجية الماركسية التي هي في صميمها منهاج الصراع[1].

فالمنهج الذي تعتمده الإيديولوجية الماركسية قائم على افتراض أن الحرب تمثل نقطة النهاية، فالصراع ظاهرة طبيعية تاريخية، وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني..

والتحليل الماركسي للصراع القائم على تصنيف الطبقي حيث عدَ أن جوهر الصراع يكمن في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية التي تقررها طبيعة العلاقات الإنتاجية التي يكونها الإنسان مع وسائل الإنتاج التي تقود إلى الصراع الطبقي الدائم ويعد التحليل الماركسي المدخل العلمي الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع الدولي في العالم هذا لما لإيديولوجية البرجوازية الغربية ضد الإيديولوجية الماركسية (النظام الشيوعي و الرأسمالي) في تكوين نظرية معاصرة للصراع الدولي المتمركز حول فكرة الصراع الإيديولوجي[٢].

٣- **المدخل الجيبولوتيكي:** ينطلق من الضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من اجل البقاء ، فمثلا كان فريدريك راتزل* ينظر إلى الحدود الدولية على أنها مناطق غير ثابتة وقابلة للتبديل طبقا للقوة الدولية التي تسعى إلى التوسع و يكون لديها فكرة المجال الحيوي وهو ما يؤدي إلى الصراعات الدولية، ومثال ذلك تمسك المانيا واعتناقها لفكرة المجال الحيوي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

والدولة –عند راتزل – تتحرك في ديناميكية مستمرة حتى تحقق لنفسها متطلبات وجودها، وتضيف إلى قاعدتها الأرضية ما تراه لازما لنموها حتى تختفي من الخريطة السياسية الوحدات غير القادرة على الصراع أو الاستمرار ولا يبقى سوى الأقوى والأكثر قدرة على البقاء، وبعد ذلك تبدأ هذه الدول الكبرى في

---

[1] Daniel Drukman , An Analytical Research Agenda for conflict and conflict Resolution", in Sandole and Merwe (eds).) 1993: 25-42,pp.28-29 .

[٢] لمزيد من التفصيل حول التحليل الماركسي للصراع الطبقي انظر : عبد الصمد سعدون عبد الله ، النظرية السياسية الحديثة : مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٦٠ – ١٦٣.

* عالم ألماني (١٨٤٤ - ١٩٠٤م) صاحب كتاب الجغرافية السياسية ويعد المؤسس الأول لعلم الجغرافيا الحديثة، درس راتزل في هايدلبرغ سنة ١٨٦٨م علم الحيوان والجيولوجيا والتشريح، له كتابه جغرافية الإنسان، كتب عن العوامل التي تتحكم في توزيع الإنسان في الكرة الأرضية تأثر راتزل في كتابه الجغرافيا السياسية بنظرية التطور الطبيعي التي طرحها دارون وتقوم هذه النظرية على افتراض أن استمرار وبقاء الكائن الحي يتوقف على مدى قدرته على التكيف وان التكاثر هو دليل التكيف ومن هنا فان الكائنات الحية تكافح من اجل البقاء وهذه العملية وصفها داروين بالانتقاء الطبيعي أو بقاء الأصلح وقد زاد تأثر داروين بعد أن طرح عالم الاجتماع هربرت سبنسر تفسيره لهذه النظرية أو ما سُمي بالدروانية الاجتماعية ويقوم التفسير على افتراض ان هناك تشابها كبيرا بين المجتمعات الإنسانية والكائنات العضوية وان قوانين الانتقاء الطبيعي تحكم حياة هذه المجتمعات ي كتابه الجغرافيا السياسية والذي ظهر عام ١٨٩٧ قدّم راتزل فكرته الكبرى، بأن الدولة كائن عضوي يكبر وتزداد احتياجاته باستمرار، وأن الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي، والذي يجب أن يتمدد باستمرار مع نموه . للمزيد ينظر : وكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة الانترنت ، على الرابط الاتي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%83_%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%B2%D9%84

التوسع على حساب بعضها حتى لا تبقى منها سوى دولة كبرى واحدة، فالأرض –عند راتزل–لا تكفي سوى دولة عظمى واحدة [١].

٤– **المدخل السوسيولوجي والديموغرافي:** وتتضمن النظريات المفسرة لتزايد السكان كما عند مالتوس ضمن المدرسة الكلاسيكية في اوربا إلى جانب مضمونها السوسيولوجي وأبعادها الاقتصادية والجيوبوليتكيه، إذ تعتقد أن الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي للصراعات والحروب لأنها تدفع إلى الحصول على مجال حيوي اكبر. وفضلا عن ذلك هناك نظرية الدورات الديموغرافية التي تعتبر ان كل الدول في تطورها السكاني يمر بـ ثلاث مراحل: النمو – الانفجار – الاستقرار، وتعد كل من مرحلة النمو والانفجار لما لهما من تأثير ضاغط على الدول يدفعها الى خلق صراعات للدول المحيطة او التي تجد لديها مصالح تسهم في حل مشاكلها ...

ويبقى الصراع ظاهرة تنافس على القيم والقوة والموارد، ويتمحور الهدف فيه تحديد أو إيذاء أو تصفية الخصوم بين المتنافسين [٢]. كما أن التنافس هنا قد لا يتضمن رغبات متعارضة ذات أهمية كبيرة في أدراك صانع القرار، في حين أن الصراع يعكس لنا التعارض في القيم والافضليات والتي تحتل أولوية في أدراك صانع القرار [٣].

وتُعد ظاهرة الصراع الدولي عادة عن موقف ينشأ من تناقض بين الإطـــراف على وعي بها، مع رغبتـــهم في الاستحواذ على موضوع لا يتوافق وربما يتصادم مع رغبات الآخرين [٤].

كما أن الدول ذات السيادة هي في حالة صراع حتمي مع بعضها وتسعى الدول إلى أن تكون مستعدة دوما للدفاع عن نفسها من أجل حماية وجودها ومواجهة التهديدات، وبذلك ترى الدول الأخرى أن مثل هذا الاستعداد هو بحد ذاته يمثل تهديداً وخطراً حقيقياً عليها مما يدفعها للقيام بالأمر ذاته وهو ما يُعرف "بديناميكيات المعضلة الأمنية" إذ يشير هذا المدلول إلى إن وجود دولة ما هو في ذاته خطر يهدد وجود دول أخرى وكون أن تحركات النظام السياسي غير قابلة للتنبؤ، فقد يمهد هذا إلى الخوف – ومن ثم الصراع – اللذان سيظهران إلى حيز الوجود [٥].

ويعد الصراع شكل من أشكلاً الصدام بين الثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها [٦]، وبذلك يعد عامل البيئة عاملا أساسيا في تحديد طبيعة الصراع ومستوى الصراع، ذلك أن الصراع تفاعل بيئي سواء على نطاق محلي، إقليمي أو دولي، وما دامت البيئة في تغير مستمر، فأن ذلك سينعكس على الصراع الذي هو وليد التغير، إذ أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

[١] ينظر : جلال خشيب ، دراسة في النظرية الجيبولوتيكية على الرابط الإلكتروني لجسور الدراسات الدولية:
http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_453.html

[٢] نقلا عن : جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٠ .

[٣] نداء مطشر صادق ، أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

[٤] احمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، مصر ، ١٩٨٦ ، ص٧ .

[٥] بيتر فالنستين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤ .

[6] Steven L. Speigle & Kenneth Waltz , Conflict in World politics , N.J . Wintroup Publisher , Inc , U.S.A ,1971 , p.4 .

والتكنولوجية ليست ثابتة، إنما هي على تطور مستمر لذلك فإن الكثير من التعريفات تذهب إلى تعريف السياسة بأنها صراع حول طبيعة الحياة[1].

إن في أي موقف تصارعي تلجأ فيه أطراف الصراع قدر المكان إلى الابتعاد عن المواقف اللاعقلانية لكونها تستجيب للبيئة أو المحيط الدولي الموجودة فيه وتجدر الإشارة إلى أن الموقف ألتصارعي هوة عبارة عن مركب من أجزاء متعددة، حيث يتم حساب كلفة الصراع وكيفية كسب الأهداف التي تسعى إليها الدول[2].

ويُعّرِف عبد القادر محمد فهمي الصراع بأنه "موقف يعكس ذلك القدر من التعارض بين أرادات طرفين أو أكثر وفقا لأنماط سلوكية عن معارضة واعية متغلغلة للتناقض القائم بينهما حول قيم ومصالح وأهداف يصعب التوفيق بينها في الغالب"[3].

أما إسماعيل صبري مقلد يعرف الصراع الدولي على انه "تنازع الإرادات الوطنية"، أي التنازع الناتج عن اختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وكذلك مواردها وإمكانياتها الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما نتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون بلوغ نقطة الحرب المسلحة[4].

ولذلك نجد أن الأطراف أو الفاعلين يشكلون عنصرا أساسيا من عناصر الصراع أو حدوث الصراع، فعند ظهور الفاعلين وتحليلهم لاحتياجات بقائهم فأن النظام السياسي سيقوم على حالة من الصراع أذا ما وجد أن الآخرين يحولون دون بقائه واستمراره، مما يعني أن تاريخ القائمين على النظام السياسي ومدى فهمهم لأدوارهم تعد جميعها عناصر هامة في عملية تحليل الصراعات[5].

نستدرك من ذلك أن الصراع يتكون من ثلاثة عناصر هي: التحرك، المحركين، الخلافات، وإذا ما دمجنا هذه العناصر الثلاثة فإننا نحصل على تعريف الصراع الذي هو "وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الإطراف للحصول على مجموعه متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها من زمن معين"[6].

وفي مجال الصراع الدولي على النفط، يظهر لنا ان التاريخ لم يعرف سلعة مثل النفط أثرت على مصائر الشعوب وحلت به النقمة اقتصاديا وسياسيا وامنيا من خلال اثارة النزاعات والحروب والمساومات بين الدول .. ومما لا شك أن معظم احداث العالم ومشاكله ارتبطت من قريب ومن بعيد بمسألة السيطرة على الموارد الطبيعية عامة وموارد الطاقة خاصة والتي يأتي النفط في مقدمتّها، إذ لم يعُد النفط مجرد مادة خام طبيعية أو مورد ريعي شأنها شأن الموارد والسلع في التجارة الدولية فحسب، بل باتت متغيرا استراتيجيا يرتكز عليها الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سواء أكان ذلك في زمن السلم أو الحرب[7].

---

[1] عبد الرحمن خليفة ، إيديولوجية الصراع السياسي : دراسة في نظرية القوة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩، ص١٥٥.
[2] نداء مطشر صادق ، أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره . ص١٢.
[3] عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٣٠.
[4] إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، ط ٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٧٧.
[5] بيتر فالنستين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٤ – ٣٥.
[6] المصدر نفسه ، ص٣٥.
[7] حافظ برجاس (تقديم د. محمد المجذوب) ، الصراع الدولي على النفط العربي ، ط ١ ، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت- لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٥٣ -١٥٤.

وهكذا لم تفلت المناطق الغنية بالنفط من مخاطر الصراع منذ اكتشافه وبحكم المصالح الدولية والإقليمية القائمة فضلا عن التأثير الجغرافي لمواقع الطاقة في العالم وانعكاساتها على الميزان السياسي والأمني في العالم ..

ثالثا : مفهوم الصراع وبعض المفاهيم المقاربة له

يقترب مفهم الصراع من مجموعة من المفاهيم كالمنافسة والنزاع والتوتر والحرب لذلك من الضروري التمييز بينها، لأن استخدام احدها بدلالة الآخر يُعد خطئا كبيرا معنىً ومضمونا، بسبب اختلاف تلك المفاهيم من حيث المضمون والدلالة عن مفهوم الصراع[١].

فالمنافسة تحدث عندما لا تكون هنالك رغبات في معارضة قوية، ولا أهداف أو وسائل ذات تناقض أو تعارض حاد، إذ يلجأ أحد الإطراف إلى أنجاز أهدافه المختلفة بأسلوب يعكس لنا حالة من الاختلاف فقط والذي قد لا يقضي إلى تولد حالة الصراع[٢].

كما أن المنافسة لا تنطوي على الافتراضات التي يتضمنها معنى الصراع، وإذا كان الصراع يتضمن التصادم والتناقض في الأهداف وكذلك يفترض تليين أرادة الخصم أو تحطيمها، فضلا عن أن المنافسة قد تأخذ طابعا سلميا بعيدا عن مظاهر العنف والتوتر بالشكل الذي لا ينعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات القائمة بين أطرافها، فالمنافسة قد تحدث بين وحدات سياسية لا تتضمن علاقات التفاعل بينهما موقفا تصارعي، وإنما قد تتم في ظل ظروف طبيعية مستقرة[٣].

أما التنافس على المستوى الاقتصادي الدولي، فقد عرفت "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)" المنافسة على أنها الدرجة التي يستطيع فيها بلد في ظل أسواق حرة وعادلة، إنتاج سلع وخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، في الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها على المدى البعيد[٤].

البعيد[٤].

وقد تتحول المنافسة إلى صراع بين أطرافها خصوصا عندما يحاول فرض واعمام مركزه على حساب مراكز الآخرين ويعمل للحيلولة دون تمكينهم من تحقيق غاياتهم أو تدميرهم[٥]، فضلا عن ذلك قد تتحول المنافسة إلى صراع عندما تنعدم وسائل الرقابة والضبط الاجتماعي في داخل المجتمع الواحد أو حينما تغيب أجهزة الرقابة والضبط الدولي في المجتمع[٦].

أما مفهوم النزاع فإنه يختلف عن مفهوم الصراع من حيث المضمون الذي ينطوي عليه كل منهما، فالنزاع يشير إلى حالة تتضمن اختلاف وجهات النظر حول مسائل غالبا ما تكون محكومة باعتبارات ذات طبيعة قانونية، أما الصراع تحكمه عقائد فلسفية يصعب في الغالب أن تكون موضع أتفاق بالنسبة لأطرافها وبهذا

---

[١] عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.

[2] David L. silis , (edit) , international encyclopedia of social sciences , the Macmillan company, 1968 , p.p 227 228 .

[٣] عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

[٤] على توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للأقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، سلسلة بحوث ومناقشات العمل، العدد ٥، أبو ظبي، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص٣٣.

[٥] عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

[٦] سعد الدين أبراهم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

التوصيف تكون قضايا النزاع أقرب إلى صفة القانونية طالما يشكل أطرافها خرقا لوضع قانوني مستقر ومتفق علية[١].

وهناك من يعرف النزاع على أنه التعارض في الحقوق القانونية، أما الصراع فأنه التعارض في المصالح كما أن أساليب التعامل مع كل موقف تختلف، حيث أن النزاع تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية، أما الصراع يجري احتوائه بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، يتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكاناتها واستراتيجياتها البعيدة[٢].

والمعلوم ان الصراع أعمق من النزاع فهو "حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات، ولذلك عادتا ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات[٣].

الى جانب ذلك فإن مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم التوتر والذي يعد مجموعة من المواقف والميول ألذي يعكس حالة من الشك وعدم الثقة، وأن لم يكن هوة صراعا، فأن الصراع يتضمن في جانب منه حالة من حالات التوتر[٤]. ويتضمن التوتر الخوف والعداوة والرغبة في السيطرة وهو في الغالب يسبق مرحلة البداية للصراع، ومن الممكن أن يلازمه، لكنه ليس صراعا[٥]، إلا أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب الصراع[٦].

ويختلف مفهوم الصراع عن مفاهيم الحرب شكلا ومضمونا، إذ يتصف الصراع بشموليته وتعدد مستوياته سواء من حيث الأدوار المستخدمة أو من حيث الخيارات المتاحة لإدارته، أما الحرب لا تترك إزاء إطرافها إلا واحدا من خيارين أما الاستمرار والمقاومة والنصر أو الاستسلام والإذعان والهزيمة، فالحرب وان كانت تشكل احد مظاهر الصراع فأنها تمثل المرحلة الأخيرة في تطور مسار البعض من الصراعات الدولية[٧].

وترتبط الحرب أساسا بحالة الالتحام العضوي المباشر، بعد أن تتصاعد وتيرة الصراع إلى مستويات يصعب ضبطها والتحكم فيها مما يدفع بأطرافه إلى العنف المسلح باستخدام القوة العسكرية، وتشكل الحرب

---

[١] عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

[٢] إبراهيم بول مكاحل ، مقياس تحليل النزاعات الدولية ، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، سلسلة محاضرات منشورة على الشبكة الدولية (الانترنت) ، ص٣ ، على الرابط التالي:
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CCkQFjAB&url=http%3A%2F%2Fboulemkahel.yolasite.com%2Fresources%2F%25D8%25AA%25D8%25B9%25D8%25B1%25D9%258A%25D9%2581%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D8%25B2%25D8%25A7%25D8%25B9.doc&ei=UNZyVeD6EYKesgGkkYDAAQ&usg=AFQjCNE05Ks6YEVM-3W4wIkae1Z48tCpuA&bvm=bv.95039771,d.bGg ، بتاريخ ٢٠١٥/٦/٦

[٣] المصدر نفسه، ص ٣.

[4] K . J . Holstie , international politics , New Jersey , third edition , p460.

[٥] احمد فؤاد رسلان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .

[٦] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ص ص١٤٠-١٤١.

[٧] إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠.

الحل الأخير الذي تلجأ إليه الاطراف المتصارعة في حسم خلافاتها بالأداة العسكرية بعد أن تعجز عن حلها بالوسائل السلمية[١].

وبذلك فإن الحرب تختلف في طبيعتها عن الصراع، فالحرب هي عمل من أعمال العنف تستهدف به أكراه الخصم على تنفيذ أرادة الطرف الأخر[٢].

المطلب الثالث : أنواع الصراع والمدارس التي تناولت ظاهرة الصراع

أولا: أنواع الصراع

من خلال مفهوم الصراع والتأصيل النظيري له، يظهر لنا ان الصراع يدخل وطبقا لمسبباته ومصادره في خمسة اتجاهات هي[٣] :-

١-**صراع العلاقات** : تنشأ هذه الصراعات بسبب وجود انفعالات سلبية قوية، سواء نتجت عن سوء فهم، أو نتيجة لوجود صور نمطية معينة، أو لسوء الاتصالات أو فقرها، أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية ..

٢-**صراع المعلومات** : يحدث صراع المعلومات نتيجة لتضارب واختلاف الأطراف حول المعلومات الضرورية، او عندما تكون تلك المعلومات خاطئة بسبب سؤ الاتصال أو انعدامها بين أطراف الصراع ..أو قد تكون تلك المعلومات مهمة ودقيقة وقوية إلا أن اجراءاتها غير متوافقة ..

٣-**صراع المصالح** : يرى "دروكمان حاييم" قيادي الحركة الاستيطانية، أن صراع المصالح إنما يشير إلى "اختلاف أو اضطراب في النتائج المفضلة للذات أو النفس وللآخرين، وغالبا ما يحدث عندما يتبنى طرف أو أكثر من أطرافه موقفا يسمح بحل واحد لمواجهة حاجاتهم. ففى سبيل إشباع حاجتها يحدث أن يعتقد طرف الموقف الصراعى أنه تجب التضحية بمصالح الآخرين.

٤-**الصراعات البنيوية او الوظيفية** : غالبا ان هذه النماذج من الصراع لها من التأثيرات عادة ما تشكلها قوى خارجية عن الأفراد في الصراع، فالموارد الطبيعية المحدودة، والقيود الجغرافية (كـ البعد أو القرب على سبيل المثال)، الوقت (من حيث كونه محددا أو متسعا)، الأبنية التنظيمية، وما شابه ذلك من متغيرات غالبا ما تدفع نحو، أو تمهد باتجاه السلوك الصراعى ..

٥-**صراع قيمي او عقائدي** : وذلك لعدم توافقها، فلما كانت القيم ومعتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم، يشرح ما هو جيد أو سيئ، صواب أو خطأ، عادل أو ظالم، لذا ينبغي الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل صراعا، فالأفراد يمكنهم العيش معا في انسجام على الرغم من وجود نظم قيمية مختلفة.

ونرى ان هذه الاتجاهات الخمسة من الصراع تتمركز او تتمحور حول نوعين من الصراع، فإما صراع (سياسي) او صراع مادي (اقتصادي) وعليه سنركز على هذين النوعين بحكم سلوكيات الصراع الدولي المحكوم وفق النزعات الجيوسياسية والاقتصادية.

[١] عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨ .
[٢] محمد طه بدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩ .
[٣] محمد منير بدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧١ -٧٤ .

١ـ الصراع السياسي .

كثير من الدراسات حاولت أن تجعل من ظاهرة الصراع صفة ملازمة للسياسة الدولية أو تُعرِّف أحدهما بدلالة الأخر، حيث أن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغير عبر ألاف السنين، واستمرار العلاقات الدولية في كونها صراعا متكررا على الثروة والقوة بين الإفراد المستقبليين في حالة الفوضى[١]، وعلى هذا الأساس فأن العامل السياسي، غالبا ما يكون عنصر الصراع في المجتمعات الوطنية، حيث يحتضن تاريخ هذه المجتمعات الكثير من المؤامرات والانقلابات والثورات وأعمال التوتر والعنف، ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية عدة جوهرها الصراع على السلطة، لذلك ترتقي الصراعات الوطنية إلى أعلى مراحل الصراع حتى تصل إلى المستوى الدولي[٢]، كما يرى مورغنثاو أن السياسة الدولية ما هي إلا صراعا على السلطان، الذي يمنح هدفها الآني والفوري، مهما كانت تلك الأهداف[٣].

أن التطور السياسي الذي يعني التفاعل والذي يترتب على توافق ظاهري أو صدام مستتر هو من يشكل مضمون الصراع السياسي، ويكون غالبا مرتبطا بحقيقة التغير الاجتماعي والاقتصادي وما يتفرع عنه وما يفرضه من تحولات متتابعة من وضع إلى أخر تعبيرا عن قانون التوالد الذي يتقمص طبيعة الوجود الإنساني، ويعد الصراع السياسي تعبيرا عن ظاهرة التنمية والشخصية القيادية في الجماعة السياسة وما يرتبط بها من قدرات إدراكية وصفات بشرية[٤].

ويحدث الصراع السياسي على المستوى الداخلي للدولة عندما تعجز آليات تسوية الصراعات الاجتماعية عن تحقيق التوازن الاجتماعي، مما يصيب النظام وقياداته وإيديولوجياته بأزمة حادة كما يصيب المجتمع كله مثلا الشعور بالتمزق والاغتراب، وفقدان الهوية، الأمر الذي يؤهل الجماهير للانصياع إلى مسببات الآثار، ومن الأمثلة على ذلك الصراع السياسي على السلطة بين الأحزاب والتكتلات المختلفة والطوائف المغبونة أو بين الحاكم والمحكومين[٥].

٢ـ الصراع الاقتصادي .

أن السلوك ألتصارعي لوحدات النظام الدولي ما هو إلا نتيجة لعوامل مختلفة، تشكل العوامل الاقتصادية جزاً أساسياً منها، مما يدفع هذه الوحدات إلى اعتماد أنماط سلوكية تتسم بالتناقض الحاد والتعارض الصريح، حيث نجد ذلك في النظرية الماركسية – اللينينية، والنظريات التي طرحها العالم الاقتصادي الانكليزي "جون هوبسون"[٦]، فالحرمان النسبي الذي تعاني منه بعض الدول يُعـد من العوامل الداعمة للصراع على التوزيع النسبي في محاولة للحصول على نصيب عادل من التسهيلات والمزايا التي يتيحها لأعضائه الآخرين الأمر

---

[١] روبرت جيلين ، الحرب والتغير في السياسة العالمية ، ترجمة : باسم مفتن النصر الله ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩٠ ، ص٢١.

[٢] إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، طرابلس ، ١٩٩٧، ص٥٠.

[٣] هانزجي. مورغنثاو ، السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطان والسلام ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.

[٤] أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٦٧.

[٥] عباس رشدي العماري ، أدارة الازمات في عالم متغير ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٦.

[٦] عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.

الذي يدفع باتجاه قيام صراعات ذات اثر اقتصادي كونها عرقلة حركة التجارة الدولية وتصعيب شروط الائتمان والحد من التدفقات المالية، كل هذه عوامل تضر باقتصاد الدول وتؤدي إلى ظهور قوى مضادة لنموها وازدهارها[١].

وفي ضوء درجة التطور الاقتصادي الذي حققته بعض الدول نتيجة الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من نتائج مهمة في هذا المجال، التي كان من أبرز تلك النتائج تباين طرق توزيع القوة واختلاف درجات النمو والتطور الاقتصادي، وكذلك تخصص بعض الدول في قطاعات صناعية متقدمة بينما بقيت الكثير من الدول متخصصة في القطاعات الأولية كالزراعة والمواد الأولية، فقد ترتب على كل ذلك نتائج ضارة على الصعيد العالمي، مما قاد إلى تطورات غير متكافئة أفضى بدوره إلى حالات السيطرة التبعية الاقتصادية التي خلــقت بدورها ظروفا ملائمة للصراع الدولي[٢].

وتتعرض الدولة في عالم اليوم للضغوط الاقتصادية كأحد وسائل وأدوات أدارة الصراع الاقتصادي الدولي، ومن الأمثلة على ذلك الامتناع عن شراء المنتجات الرئيسية لهذه الدولة لحرمانها من مصدر النقد الأجنبي الامتناع عن تصدير مواد الخام أو منتجات مصنعة تحتاج إليها الدول المستهدفة سواء لتطوير صناعاتها أو لمواطنيها أو الامتناع عن تقديم المعونة المالية والفنية والتدخل لدى الهيئات الدولية والدول لقطع المعونة المالية والفنية على الدول الواقعة تحت الضغط في والتي تكون بأمس الحاجة إليها[٣].

ويعد عامل الفقر وسوء توزيع الثروة عالميا من أهم الأسباب التي تدفع الدول الفقيرة إلى الصراع مع الغنية، أو يدفع بالدول الغنية إلى المزيد من الثروة والرخاء[٤]، لذا فأن النظرية الماركسية تؤكد بأن كل الحروب تقع لأسباب اقتصادية وترجع في ذلك إلى التناقضات الجذرية في داخل النظام الرأسمالي، والتي تولد صراعات طبقية سواء بين البرجوازية والبروليتاريا، أو من الخارج تحت ضغط المنافسة بين الدول الرأسمالية نفسها على الموارد والأسواق، وقد يؤدي ذلك بالنتيجة إلى الصراعات فيما بينها[٥].

أن معدلات الإنتاج في بعض الدول الرأسمالية تفوق بكثير معدلات الاستهلاك، وأن الإفراط في الإنتاج الذي يقابله قصور في الاستهلاك داخل هذه الدول، وفقدان التناسب بين هذه المعدلات يعمل على وجود فائض في السلع المصنعة وفائض في رأس المال، الأمر الذي يدفع إلى التزاحم في الأسواق الخارجية بين هذه الدول لتصريف فوائض الإنتاج الصناعي وتوظيف رؤوس الأموال المتراكمة في الداخل لتحقيق عوائد مرتفعة من وراء هذا التوظيف، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى فتح الباب أمام ظاهرة الصراع على المستوى الاقتصادي[٦].

---

[١] إسماعيل صبر مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٠.
[٢] عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.
[٣] أحمد فؤاد رسلان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٦٥ – ٦٦.
[٤] نداء مطشر صادق ، أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧.
[٥] احمد فؤاد رسلان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٥٨ – ٦٣.
[٦] جواد كاظم عبد البكري ، الصراع التجاري الأمريكي – الياباني : محاوره الأساسية – احتمالاته المستقبلية – انعكاساته على أقطار الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠٠٠، ص٦.

وبذلك فأن الصراع الاقتصادي يتضمن سعي جميع الإطراف للحصول على الموارد المادية المحدودة والموزعة بصورة غير منتظمة بين الدول، فمنذ أقدم العصور كانت ندرة المياه من أهم الأسباب التي دعت إلى صراع الأقاليم فيما بينها ولكن مع نهاية القرن الخامس عشر وطول عهد التجاريين أخذ الصراع على الوارد الاقتصادية شكلا جديدا ولدته الرغبة في المحالة للحصول على الذهب والعطور والتوابل والحرير وغيرها من المواد[1]. فقد باتت منظمة التجارة العالمية ضحية للصراع بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى وأن وجه الانتقاد الذي يؤخذ على منظمة التجارة العالمية هو هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان على مجمل سير القوانين التجارية للمنظمة فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية. فمثلا عند النظر إلى مؤتمر سياتل فإننا سنلاحظ تنافسا أميركيا أوروبيا حول القضايا الأساسية المطروحة إذ يسعى كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد وتقوية رأيه ومركزه التفاوضي[2]. فضلا عن ذلك فقد سعت دول الاتحاد الأوروبي لتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد من القضايا وهو ما فسره البعض أنها مناورة أوروبية لتمييع المطلب الأميركي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي الذي توليه اهتماما كبيرا، بينما ركز الأميركيون من جهتهم على قضية معايير العمل، أما الطرف الثالث وهو اليابان فقد ركز على ضرورة مراجعة القوانين الأميركية لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحلية الأميركية والتي تعتبرها اليابان مخلة بقاعدة حرية التجارة. هذا دون أن ننسى إلحاح الدول النامية على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نموا ولكن دون جدوى[3].

ثانيا: المدارس التي تناولت ظاهرة الصراع

لم تكن ظاهرة الصراع الدولي يوما منفصلة عن حركة التطور الحاصل في الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية، وبذلك فان تتابع ظهور مدارس مختلفة في دراسة العلاقات الدولية يعد مدخلا جديدا بالاهتمام في سياق فهم زوايا النظر المختلفة حول ظاهرة الصراع الدولي، فالمدرسة المثالية عدت الصراعات الدولية التي قامت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية نتجت عن قوى الشر بوجود حكام معادين للديمقراطية وعندئذ سيهدد السلام العالمي كما مر علينا من الأنظمة الفاشية والنازية التي تؤمن بلعبة القوة[4]، ورأت هذه المدرسة أنه إذا تمكن الرأي العالمي من إن يقوم بدوره بشكل فعال فان ذلك قد يمنع نشوب الصراعات وتقليل الحروب لأن بانتشار المعلومات كما هي يستطيع الإنسان التفكر بشكل الصحيح والسليم، ومن ثم فأن كل من يفكر بهذا الشكل لا بد أن يتصرف بالشكل ذاته، إلا أن النظرية المثالية لم تصمد كثيرا إزاء تحديات الواقع الدولي

[1] عباس رشدي ألعماري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.
[2] ينظر : مقال محمد سليم الحربي ، منظمة التجارة العالمية ضحية الصراع بين الاقطاب الاقتصادية الثلاثة ، على الرابط : http://www.minshawi.com/other/harby.htm
[3] المصدر نفسه .
[4] محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص٣٢.

وتطور إحداثه، فعلى الرغم من انها انطلقت من مسلمات أخلاقية وقانونية وعقلانية واعتمدت الرأي العام في فهم مسار العلاقات الدولية، إلا أنها في الوقت نفسه كانت عاجزة عن فهم الأسباب التي تدفع الدول لانتهاج سلوكيات عدوانية أو تصارعيه، أي أنها لم تتمكن من تحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو الصراعات والحروب[١].

ومن ثمَ جاءت المدرسة الواقعية بمفاهيم القوة والمصالحة القومية لتجد أن الصراع من أجل القوة يشكل ظاهرة شاملة زمانا ومكانا[٢]، ويضاف الى أن أهم ما يميز التاريخ الحديث عن الوسيط (مرحلة ما قبل ظهور الدولة القومية) تفوق فكرة القوه على فكرة الحق، لهذا فإن العلاقات الدولية توصف إلى حد ما بأنها أكثر من صراعات[٣].

إن القوه أو بصوره أدق التفتيش عن القوه أو الصراع من أجل الهيمنة والسيطرة على النفوذ هي أساس كل علاقات دولية، أي أن جوهر السياسة الدولية مطابق لجوهر السياسة الوطنية فكلاهما صراع من أجل السلطة[٤].

ويعطي وزير الخارجية الامريكي ومستشار الأمن القومي الامريكي السابق "هنري كيسنجر" أهمية لدور السياسة الداخلية للدولة في تدعيم سياسة القوة التي تمارسها على الصعيد الدولي، ويؤكد أهمية دور العوامل الأيديولوجية في توظيف امكانات الدولة وتجنيدها في المجال الدولي، ويعتبر ما حققته الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر خير مثال عندما استطاعت امتلاك قوى وإمكانات كبيره سمحت لها بمقاومة خارجية كبرى[٥].

وتُعد القوه هنا الهدف العاجل لكل السياسات الدولية بغض النظر عن الأهداف النهائية لتلك السياسات، كما أن الدول ذات السيادة لها مصالح وطنية لا تحيد عنها وهي من توجهها نحو التفاعل مع غيرها ولا تستطيع هذه الدول الدفاع عن تلك المصالح من غير الصراع فيما بينها، والصراع بدوره يتطلب اساساً القوة[٦].

ويُعد الصراع الدولي "موقفا " من وجهة نظر الواقعيين ولذلك فقد عرف "جوزيف فرانكل" الصراع الدولي على أنه "موقفا ناجما عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية"[٧].

بعد ذلك برزت المدرسة السلوكية، التي دخلت مجال الدراسة التجريبية من خلال البحث عن المبادئ والمناهج والإجراءات الملائمة لدراسة الظواهر الدولية، واختبار صحة فروض النظرية، معتمدة في ذلك على

---

[١] محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١.
[٢] هانز جي مورغنثاو ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.
[٣] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٢٢.
[٤] محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.
[٥] هنري كي سنجر ، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة : حسين شريف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٣ ، ص٢٠.
[٦] كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسة ، ١٩٨٧ ، ص٥٤.
[٧] عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمي، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٢٩.

الاستعانة بالعلوم السلوكية في محاولة تفسير ما تنتهجه الدول من سلوكيات في محيطها الإقليمي والدولي، ومن هنا نظرت هذه المدرسة إلى الصراع الدولي كونه تصادما ناشئا عن الاختلافات في سلوكيات الدول[١].

أما مدرسة ما بعد السلوكية، التي ركزت على البيئة المتغيرة وما يعكسه ذلك من اختلاف في طبيعة ومستوى الظواهر والمشاكل الدولية، وبما يفرض عدم التقيد بمنهج أو مناهج محددة، وإنما الانطلاق نحو طرائق مستحدثة لتلاءم كل مشكلة أو ظاهرة، وهنا أصبح الهدف من تلك الدراسات هو تقديم خدمة للإنسانية، فبرزت بحوث السلام بما انطوت عليه من أعلاء لقيمة السلام والسعي نحو التقليل من حدت الصراعات[٢]. ومن هنا فأن الصراع من أجل القوة والهيمنة يمكن وصفه أحد حقائق السياسة الدولية السابقة والحالية، فجاءت البيئة الدولية الحديثة والمعاصرة مليئة ومتنوعة بإرادات القوى الفاعلة في توظيف العديد من المتغيرات ضمن منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي اطار شحن الصراعات الدولية بالمناطق ذات التأثير المادي والسياسي والأمني لتحقيق المكاسب وتعزيز القدرات والحفاظ على المكانة الدولية وسلّم القيادة بين المنافسين.

---

[١] أحمد عباس عبد البديع ، العلاقات الدولية : أصولها وقضاياها المعاصرة ، مطبعة الشباب الحر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٣.
[٢] المصدر نفسه ، ص ٨١.

الفصل الثاني

توظيف النفط في المدركات الاستراتيجية الامريكية

الفصل الثاني: توظيف النفط في المدركات الاستراتيجية الأمريكية

تمهيد

تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة مع الأحداث السياسية والاقتصادية بكل متغيراتها، ومنذ أن أدركت إن عوامل التوظيف للموارد النفطية تُعد بمثابة الأدوات الأكثر حيوية، التي يمكن أن تستند عليها المصالح الأمريكية وفق مدركاتها الاستراتيجية، فكان للمدرك السياسي والاقتصادي والأمني للنفط اسقاطاته على الساحة الاقليمية والدولية، فضلا عن اهدافها المتنوعة ضمن مدركاتها حيال مناطق النفط وما يحيطها من بؤر الصراعات الدولية.

فجاء الفصل الثاني ليتضمن ثلاثة مباحث تناول الأول منها أهمية النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي في حين ركز المبحث الثاني على اهداف التوظيف في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، وانصب المبحث الثالث على آلية التوظيف الامريكي للنفط في الصراعات الدولية ..

المبحث الأول : أهمية النفط في المدركات الاستراتيجية الأمريكية

تحتل مصادر الطاقة عموما والنفط خاصة أهمية متنامية لدى المجتمعات الصناعية الكبرى، ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فحسب، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، وخصوصاً مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته في توزيع مصادر الطاقة، فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي باستثناء روسيا، تعاني نقصا في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي) الأمر الذي يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي، من اجل توافر مصادر الطاقة الكافية والآمنة في الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث لا يتأثر وضعها الاقتصادي ولا مكانتها الدولية، في ظل تنافس القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين والهند، فضلا عن الدول الصناعية الكبرى الأخرى، للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالندرة مع تزايد الاستهلاك العالمي.

ومع حظر النفط العربي في عام ١٩٧٣ أصبح مفهوم "أمن الطاقة" أحد أولويات الأمن القومي الأمريكي، إذ أمسى تهديد مصادر الطاقة للولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ تهديدا للأمن والمصالح الأمريكية. فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الهيمنة، التي لم تكن وليدة الحرب الباردة، بل أن جذورها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ نجحت الولايات المتحدة في تصميم نموذج يمكن تصديره إلى مختلف مناطق العالم، تتحكم من خلاله في مفاتيح أدارة المناطق التي تستهدفها المطامع الأمريكية، فكان لا بد من ظهور التحالفات لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية، فقد مثلت (إسرائيل) النووية أهم حلفائها في الشرق الأوسط، فضلا عن البعض من الأنظمة العربية المعتدلة لاستمرار وضمان أمن تدفق إمدادات الطاقة.

المطلب الأول : المدرك الاقتصادي الأمريكي للنفط

يتضمن هذا المدرك العديد من الاتجاهات الاقتصادية ذات النمط المصلحي لتعزيز القدرات الأمريكية ضمن الاقتصاد الدولي، ويمكن تحديد أهم تلك المدركات على النحو الاتي.

أولا : توسيع المصالح الاقتصادية في المناطق الغنية بالنفط

لا يمكن الاستغناء عن النفط بوصفه سلعة استراتيجية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني والقوة العسكرية وليس فقط سلعة قابلة للتداول، والسبب في ذلك إن النفط مادة ناضبة لا يمكن تجديدها، فهي نادرة بشكل متزايد، وهي في الوقت نفسه مادة أساسية وحيوية بالنسبة للنقل والبري والبحري والجوي، مما يحافظ على إدامة عمل الاقتصاد الوطني كما يُعد النفط مقوما حيويا بالنسبة إلى عمل القوة العسكرية، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط كوقود[١]. ويمكن إيجاز أهمية النفط من مدرك المصالح الاقتصادية بالنقاط الآتية [٢]:-

١- يمثل النفط عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة، وبالذات الدول الصناعية وما بعد الصناعية.

٢-يشكل النفط مراهنة جيوستراتيجية كبيرة في حالتي السلم والحرب.

٣-تعي جميع الدول وبخاصة الكبرى منها، إن من يستحوذ على النفط سيمتلك قوة سياسية ونفوذ تؤهله للهيمنة على العالم.

وقد أحدثت الأهمية المتزايدة للنفط تحولاً مهماً في مكانة الدول بمنظومة العلاقات الدولية لما تملكه من ثروات طبيعية، فعلى الرغم من أن موازين القوى ظلت محافظة على منزلتها إلى حد ما، إلا إن الموارد الأولية، قد زادت من فاعلية الدول المنتجة لها وأصبحت إلى حد كبير ذات اثر نوعي في السياسة الدولية يفوق الإمكانيات الحقيقية لقوتها السياسية، كما هو الحال بالنسبة للدول المنتجة للنفط، إذ سيطر النفط على العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وبات تأثيره متزايدا وبشكل ملحوظ على صعيدي السياسة الإقليمية والدولية، مما انعكس على دور الدول المنتجة له[٣].

كما أدى ذلك إلى زيادة الصراع الدولي على عموم مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها، إذ برزت أهمية مفهوم "أمن الطاقة"* الذي أضحى مصطلحا واسعا متعدد الإبعاد، ينطوي على دلالات سياسية واقتصادية واستراتيجية، فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع العديد من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة وبخاصة النفط الخام، إذ أن صعود أي قوى ناشئة على

[١] نان لي ، الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ص ١٥٤ _ ١٥٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٥٥ .

[٣] جاسم محمد زكريا ، مبدأ التوازن في السياسة الدولية: نحو نظام أنساني دولي جديد ، ط١ ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠٠٩ ،ص ١١٨.

* يستتبع أمن الطاقة تأمين الإمدادات كما أنه يتطلب أيضا تأمين المنشآت ووسائل النقل التي تنتقل الطاقة عن طريقها، وقد تم توجيه قدر كبير من الاهتمام وما زال يوجه إلى تأمين أمداد النفط والغاز ، فحظر النفط الذي تم في عام (١٩٧٣) لم يتم نسيانه بعد ، لذلك تعلق أهمية كبيرة على توطيد العلاقات الجيدة مع منتجي النفط ، وعلى حماية أبار النفط وخطوط الأنابيب ومسارات صهاريج النقل ، وهناك عدد من التهديدات المحتملة للعلاقات السلمية من بينها التنافس والصراع على إمداد النفط والغاز، ومنذ بضعة أعوام قال السيناتور لوجار _ الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي " أن التوقف المعتمد في تسليم طلبيات النفط قد ينظر أليه الى أنه هجوما ويدفع حلف الناتو الى التحرك ". للمزيد ينظر : هانز بأليكس، أسواق الطاقة العالمية متغيرات في المشهد الاستراتيجي ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠١٢ ، ص٥٤.

الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموها الاقتصادي، الذي سيحتاج من المؤكد إلى مختلف انواع الطاقة لاستمرار هذا النمو وتعزيزه لمكانتها الدولية[١].

وقد أضفى اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بُعدا جديدا لإمكاناتها الاقتصادية، خصوصاً بعد حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا من قبل (أدوين ديريك) في عام ١٨٥٩ ومن ثم تسويق النفط منه الى الأسواق المحلية الأمريكية في عام ١٨٦٠ بسعر (٩) دولار للبرميل الواحد[٢]. وفي ذلك العام لم يكن الإنتاج النفطي للولايات المتحدة كبيرا ، فقد بلغ نحو (٢٠٠٠) برميل يوميا، وسرعان ما دخل قطاع النفط في الولايات المتحدة في عام ١٨٦٥ لأسواق تداول الأسهم، إذ تم على اثرها تأسيس مجلس النفط للتداول في أسهمها الجديدة التي تنقب في حقول نفط ولاية بنسلفانيا الأمريكية مما أعطى لسلعة النفط أهمية متميزة لدى المستثمرين[٣].

ينبع الإدراك*الاقتصادي الأمريكي للنفط من كون أن هذا المورد يمثل سلعة اقتصادية واستراتيجية في نفس الوقت، يمكن أن تحقق للطموح الامبريالي الأمريكي غايته المثلى في أحكام السيطرة والنفوذ السياسي والاقتصادي، وما يصبو أليه صانع القرار الأمريكي في توفير عناصر القدرة الاقتصادية التي تساهم في دفع عملية النمو الاقتصادي الأمريكي وتفعيل دوره على النطاق الداخلي والدولي.

فضلا عن ذلك فإن تغير المركز النفطي الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة سابقا ومنذ مرحلة السبعينات بعد أن تناقص احتياطها النفطي وتصاعدت وتيرة الحاجة الاستهلاكية للنفط الخارجي عبر ارتفاع وارداتها** وبشكل كبير قد أنعكس على تصوراتها بأن النفط أضحى يمثل محورا من محاور الاستراتيجية الدولية[٤].

كما أن الإدراك الأمريكي حول ضرورة السيطرة على منابع النفط يمكن إن يحقق لها ثلاثة مزايا اقتصادية على النطاق الإقليمي والدولي وهي:

---

[١] عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، ط ١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤ ، ص١٣.

[٢] خضير عباس النداوي ، أسعار النفط :الوقائع والمتوقعات ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٥ ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان ، بغداد ، أيلول سبتمبر ١٩٨٧ ، ص٨٩ .

[٣] جون أستيل جوردن ، إمبراطورية الثروة ، التاريخ : التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية ، ترجمة محمد نجم الدين باكير ، الجزء الثاني ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص١٩.

* مصطلح الإدراك في اللغة العربية يقترب من معنى التصور ، وكما تعرفه الموسوعة الميسرة على انه "تصور ذهني تتفاعل فيه مجموعة المؤثرات الداخلية والخارجية ، فضلا عن العوامل الذاتية ، وليشكلا معا إدراكا للمتغيرات الخارجية في إطار دينامي" . كما يأتي الإدراك على انه الفهم الجوهري للحدث ، وليس اتجاها بل مقدمة للحركة والفعل والتعامل في إطار تفاعل العلاقات الدولية أو نمط اتخاذ القرارات ..كما ويعرف الإدراك على انه عملية ذهنية تشير إلى أحداث واقعة وموضوعات حاضرة في المحيط المباشر...للمزيد يُنظر : الموسوعة العربية الميسرة ، دار الشعب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٩٨ .. كذلك يُنظر : حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، أب ١٩٧٤ ، ص ٦٨ . يرجع ايضا الى : عبد المنعم سعيد ، إدارة الأزمات والصراعات الدولية ، مجلة المنار ، العدد ٢٠ ، القاهرة، ١٩٨٦ ، ص ٦٣.

** قُدّر الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة في عام ١٩٧١ نحو (٣٨) مليار برميل وفي عام ١٩٧٢ أنخفض ليبلغ نحو (٣٦.٣) مليار برميل كاحتياطي فعلي في حين بلغ ٣١.٣ مليار برميل في عام ١٩٧٧ في حين أنخفض في عام ١٩٧٨ ليبلغ ما يقارب (٢٨.٥) مليار برميل . للمزيد ينظر : جيمس أكنز ، وأخيرا وقعت الأزمة ، مجلة النفط والعالم ، العدد ٥ ، السنة الأولى، ١٩٧٣ ، ص٥٠ .

[٤] منير أنور عبد السلام ، معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي ، من وجهة النظر الأمريكية والسوفيتية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٨ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، نيسان/١٩٨٢، ص١٦٩.

١_ التحكم بالسوق النفطية العالمية إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً، وهو ما يسهل عملية الحصول على النفط بأثمان زهيدة جدا مقارنة بتكاليف الوحدة الحدية المستخرجة من أبارها النفطية الناضبة في ظل ظروف الاستهلاك العالمي المتزايد للنفط مع ارتفاع الأسعار كلما زادت وتيرة توقعات الطلب العالمي على النفط، وهذا ما أظهرته العديد من الدراسات الطاقة وبغض النظر عن الأهداف السياسية والضغوط الدولية والإقليمية التي تدير مساراتها المدركات الأمريكية لعموم المصالح ضمن مناطق الطاقة، وهي حتما من تُعكِّر من إلية السوق النفطية[١]. وهو ما يعني أن ما يجري اليوم من تغيرات في أسعار النفط باتجاه الانخفاض غير المنطقي أن يفسر دون شك على أن إلية العرض والطلب لم تكن موجودة على الواقع العملي.

٢_ الحفاظ على استمرار موقع الدولار الأمريكي[*]، باعتباره عملة قيادية فيما يخص العملات الأجنبية الأخرى، وكون أن النفط لا يزال يسعر بالدولار في السوق النفطية العالمية[٢].

٣_ يتيح السيطرة والتحكم بإمدادات النفط وذلك من خلال هيمنة شركات نفطية عملاقة الحصول على نفوذ اقتصادي عالمي، إذ يعد هذا النوع من الاستغلال وسيلة جديدة لتدويل اقتصاديات الدول المنتجة للنفط من خلال دمج القطاع النفطي في السوق الرأسمالية هيكليا على المدى البعيد[٣].

لذلك عمدت الولايات المتحدة على تثبيت فكرة السوق الشرق أوسطية بناءً على إدراك استراتيجي حيال مصالحها الاقتصادية العليا، وذلك للامساك بمفاتيح الوضع القائم في هذه المنطقة، فضلا عن أن احتواء هذه المنطقة على مخزون هائل من النفط والمعادن الأخرى، ويمكن القول أن المشروع الشرق أوسطي يخضع لتوافق أرادات سياسية أكثر من كونه مستنداً على معطيات اقتصادية موضوعية[٤].

وقد لعبت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين وحتى عند دخول الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء الأوربيين دورا ديناميكيا في إمدادات الحلفاء بالطاقة والاعتماد على قدراتها النفطية التي قدرت آنذاك بأكثر من نحو (٧٠%) من موارد الطاقة المستخدمة في الحرب[٥]، الأمر الذي أدى الى تناقص قدراتها الإنتاجية في تلك المرحلة ولتغطيته التزاماتها تجاه العالم، وتنامي الحاجة الاستهلاكية لحلفائها

---

[١] هوشا نج أمير احمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ١٩٩٨ ، ص٦٩.

[*] أن ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ وكذلك محاولات بعض دول أوبك توجيه تسعير وبيع النفط بعملات أخرى جعل الدولار يترنح أمام عملات المارك والين والباوند ويفقد قوته الشرائية ، لذلك كانت المحادثات الأولى بين الولايات المتحدة والسعودية هو الالتزام بالبيع والشراء بالدولار ، مع تحويل الفوائض المالية لقاء القبول بزيادة الأسعار وتم ذلك ، وفي الواقع هناك من يعتقد بأن مؤامرة تمت بين الحكومة الأمريكية وكبار رجال المال والمؤسسات المالية وكبار شركات النفط لزيادة الأسعار بهذا الشكل مع شرط الحفاظ على التسعيرة والبيع بالدولار وحفظ فوائده "البتر ودولار" في نيويورك ولندن إن الكتلة النقدية اللازمة لشراء النفط بعملة الدولار قد ازدادت (١٦) مرة في التجارة الدولية نتيجة رفع سعر النفط من معدل (٢.٢) دولار للبرميل في عام ١٩٧٢ الى (٣٥)دولار للبرميل على الأقل في سنة ١٩٨٠وهو رقم هائل لتعزيز قوة الدولار . للمزيد ينظر : فؤاد قاسم الأمير ، الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط ، دار الغد للنشر ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ص ٣٤٣ _ ٣٤٤.

[٢] عبد الصمد سعدون عبد الله ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، أطروحة دكتورا ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٩.

[٣] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[٤] محمد عبد ناجي ، الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي (بحث في إطار تأثر السوق الشرق أوسطية على النظام الإقليمي والعربي) ، مجلة شؤون سياسية ، العدد ١ ، السنة الأولى ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ص ٤٥ _ ٤٦.

[٥] رؤوف عباس ، أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز / ١٩٨١ ، ص٦٤.

الأوربيين، فقد أدركت الولايات المتحدة أنه لابد من الاعتماد على الخارج في استهلاكها للطاقة، لذلك أخذت تنظر بعين الاعتبار الى منطقة الخليج على أنها مركز جذب للنفط العالمي، لاسيما بعد الاكتشافات الجديدة في أماكن عدة من المنطقة أثر عمليات التنقيب المكثفة، والدراسات التي أجرتها بعض الشركات النفطية الأمريكية العاملة هناك، ألأمر الذي فتح أفاق جديدة للعلاقات الأمريكية مع بعض الدول الخليجية والمملكة العربية السعودية خاصة[١].

أما في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ازدادت الحاجة الفعلية للنفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث شرعت الحكومة الأمريكية إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما المنطقة العربية للحصول على امتيازات للتنقيب والبحث عن النفط وقد حصلت الولايات المتحدة على مرادها، وشقت الاستثمارات النفطية الأمريكية طريقها إلى النفط العربي آنذاك بعد اتفاقية الخط الأحمر في ٣١ تموز ١٩٢٨[٢]، وأستمر الحال حتى مرحلة الحرب العالمية الثانية حين أخذت الالتزامات الأمريكية تزداد وتتنوع سياسيا وعسكريا حيال منطقة الشرق الأوسط.

ولهذا فقد امست الشركات النفطية الأمريكية تهيمن على المسار الاقتصادي النفطي منذ خمسينات وستينات القرن الماضي، رغم ظهور منظمة أوبك عام ١٩٦٠ بأعضائها التي شكل احتياطها ما يقرب نحو ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي، والمصدر الرئيسي لإمداد العالم بالاحتياجات النفطية[٣].

ثانيا : تعزيز القدرات النفطية الأمريكية

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بوقت مبكر من القرن العشرين بكون النفط مادة ناضبة، إذ ظهرت أولى النظريات حول اقتصاديات الموارد الناضبة عام ١٩١٤ على يد الاقتصادي (ال .سي .كردي) في بحثه الموسوم "الريع تحت فرضية النضوب"، ثم تلاه بحث (هارود هوتلنك) الموسوم: اقتصاديات الموارد الناضبة عام ١٩٣١ حيث تمكن من تطوير نظرية الموارد الطبيعية الناضبة والتي يمكن أيجاز جوهرها بمصطلح (قاعدة هوتلنك الذهبية)، ومفادها أن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساو لمعدل الفائدة [٤] ... وأخذ الاهتمام الأمريكي يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية لحماية المصالح النفطية في منطقة الشرق الأوسط بعد أن أخذت تلعب دور القائد المتحكم في أطار التوازن النووي مع القطب السوفيتي آنذاك لاعتبارين، أولهما: أن منطقة الشرق الأوسط منطقة مصالح أوربية قبل الحرب العالمية الثانية، وثانيهما: خوفا من التغلغل السوفيتي القادم بدوافع عقائدية ومناهض للرأسمالية الغربية[٥].

---

[١] صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الوطن العربي ، ط١ ، مكتبة الانجلو مصرية ،القاهرة ، ١٩٧٤، ص ص ٣٧٦ – ٣٧٧.

[٢] جيمس أكنز ، سياسة أمريكا الداخلية والخارجية والصراع العربي الإسرائيلي ، الندوة الدولية حول النفط والأمن في الخليج، لندن ، مركز الدراسات العربية ، ١٩٨٠ ، ص١٦٧.

[٣] حميد الجميلي ، الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد العناصر الاستراتيجية ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، المجلد الأول ، بغداد ، رجب ٢٠٠٠ ، ص ص ٩٢ – ٩٣.

[٤] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية الأمريكي في دول حوض بحر قزوين ، ط ١ ، منشورات دار دجلة ، عمان، ٢٠١٤ ، ص٤٥.

[٥] جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥_٤٩٧١) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٧٤ ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٢.

فمنذ عام ١٩٣٢ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا مساندا للسعودية ضد بريطانيا في حقول (البريمي) الواقعة بين السعودية وإمارة أبو ظبي وتمهيد فرصة لتوسيع نطاق امتيازات نفطية لشركة ارامكو العالمية في السعودية، ومنذ عام ١٩٤٨ تحولت الولايات المتحدة من مصدر صافي للنفط الى مستورد له، وذلك للحصول على القدر الوافر من النفط الرخيص وعبر شركاتها النفطية العالمية[١]، وحتى مرحلة الحرب العالمية الثانية فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيس لدول أوربا وبقية دول العالم بالنفط.

وبعد انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لعدة أسباب منها؛ تزايد حاجة الولايات المتحدة نفسها الى النفط، ونمو أنتاج النفط في مناطق جديدة ولاسيما منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت تمّول الاحتياجات الأوربية أيضا تزامناً مع تناقص الاحتياطي الأمريكي نسبة للاحتياطي العالمي بعد أن كان هذا الاحتياط يمثل (٥٠%) من مجموع الاحتياطي العالمي من النفط . **ينظر جدول رقم (٥):**

فضلا عن ذلك فإن أدراك الولايات المتحدة الأمريكية لـ حتمية اللجوء إلى استيراد النفط الخام من الخارج، ناتج عن التناقص في الإمكانيات النفطية الأمريكية، ومنذ أن بدأ يزداد الطلب الخارجي الأمريكي للنفط عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٤، حيث كانت فنزويلا هي المصدر الرئيس في تزودها بالنفط الخام، وبعد هذه المدة أصبح إنتاج النفط الخام الفنزويلي غير قادر على الوفاء بمتطلبات الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة من النفط من جهة، وعندما أخذ النفط المستورد من الشرق الأوسط، وكذلك من نيجيريا وليبيا ينافس النفط الفينزويلي في السوق الأمريكية وتحديدا منذ ستينات القرن الماضي من جهة أخرى[٢].

جدول رقم (٥)

معدل الاحتياطي النفطي الأمريكي عالميا ما بين الاعوام (١٩٣٥ – ٢٠١٥)

العام	معدل الاحتياطي النفطي الأمريكي عالميا %	المعدل النسبي للتراجع في الاحتياطي النفطي الأمريكي
١٩٣٥	٥٠	-
١٩٤٤	٤٠	%٢٠
١٩٥٤	٢١	%٤٧,٥
١٩٦٦	١٦	%٢٣,٨
١٩٧٦	٩	%٤٣,٧
١٩٨٦	٣,٤	%٦٢,٢
١٩٨٧	٣,١	%٨,٨
١٩٩٧	٣	% ٣,٣
٢٠٠٧	٢,٧	%١٠
٢٠١٥	١,٥٤	% ٤٢,٩

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

١- خضير عباس النداوي، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول بحر قزوين، ط١، دار دجلة ناشرون، عمان، ٢٠١٤، ص ٤٦.

2- British Petroleum (BP) Statistical Review of World Energy ,June 2015,P 8

---

[١] عبد الصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية : الإبعاد الاقتصادية والسياسة ، رسالة ماجستير، كلية العلم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٣٩.

[٢] محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية وجهة نضر عربيه ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص٣٥.

وفي العام١٩٧٠ أصبحت الولايات المتحدة غير قادرة على انتاج كميات من النفط لتغطي استهلاكها بعد أن وصل معدل الإنتاج النفطي الأمريكي ولأول مرة في التاريخ إلى مرحلة الذروة النفطية في تلك السنة، وبدأ التناقص في الإنتاج النفطي منذ ذلك التاريخ، وعندها بدأت الولايات أكثر فأكثر تزيد من النفط المستورد من الخارج، وفي الوقت نفسه لم يعد بمقدرتها الحفاظ على استقرار أسعار النفط العالمية[١].

فقد تضاعفت الواردات النفطية الأمريكية، حيث سجلت أعلى نسبة لها في تلك المدة، كما ارتفعت حصة الشرق الأوسط من مجموع مستوردات النفط الأمريكية من نحو(١٢,٨%) عام ١٩٧٠ إلى نحو(٣٦,٥%) عام ١٩٧٩، وارتفعت كميات النفط التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية من نحو(٣,٥) برميل يوميا إلى نحو(٨,٢) برميل يوميا عام ١٩٧٩، وقد تراجعت الواردات الأمريكية من النفط لتبلغ نحو(٣,٢٠٠) مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٥ نظراً لاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تقليل الاعتماد على النفط وتطوير المصادر البديلة، فضلا عن الانكماش الاقتصادي وما نتج عنه من تخفيض مرحلي في الطلب على النفط، ولكنها سرعان ما عاودت الواردات الامريكية الارتفاع لتصل إلى نحو(٨) ملاين برميل يوميا في عام ١٩٨٩[٢].

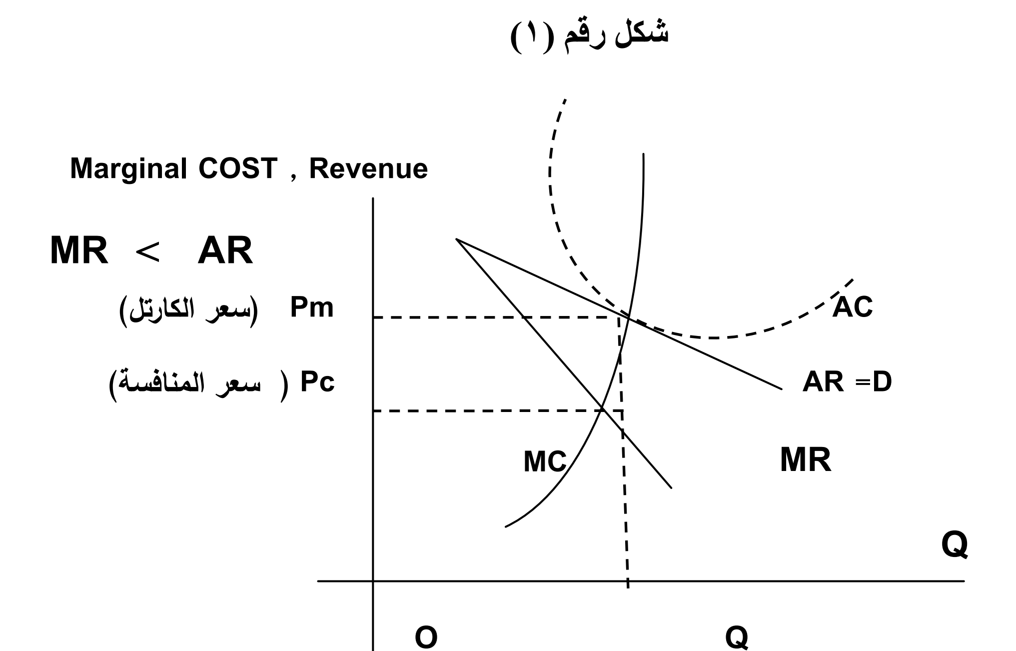
ثالثا: التحليل الجزئي للإنتاج والتكاليف النفطية

وبهدف توضيح تناقص القدرات النفطية الأمريكية لابد من تحليل نموذج للحقول النفطية في العالم ومقارنتها مع حقل نفطي أمريكي، **كما موضح بالأشكال البيانية ١ ، ٢.**

تتمتع عادةً الحقول النفطية الكبيرة بانخفاض الكلفة الحدية مقابل تحقيق إيرادات عالية وهو ما يجعل سوق المنافسة الاحتكارية هي الأقرب إلى هكذا نوع من الحقول **ينظر الشكل رقم (١)** الذي (يوضح حقل نفطي كبير كما في مناطق الشرق الأوسط) ... ويتبين من الشكل خط الإيراد المتوسط وخط الإيراد الحدي في سوق المنافسة الاحتكارية شبيه تماما بسوق الاحتكار التام، ولكن هذه المنحنيات أقل ميلا، أي أنه أكثر مرونة في سوق المنافسة الاحتكارية مقارنة بسوق الاحتكار التام.

[١] ريتشارد هاينبرغ ، سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨.
[٢] حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، ط١ ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١١٧ – ١١٨.

شكل رقم (١)



الشكل من عمل الباحث

وفي المدى القصير يكون المشروع في حالة توازن عندما ينتج الكمية الذي تتساوى عندها التكاليف الحدية (المتزايدة) مع الإيراد الحدي (المتناقص)، ويكون التوازن عند نقطة تقاطع التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي. وقد يحقق المنتج في سوق المنافسة الاحتكارية في المدى القصير ربحاً غير عادي أو يحقق الربح العادي فقط أو قد يحقق خسارة ...[١].

وهذا يعتمد على مستوى أسعار النفط في السوق العالمية مقارنة بالكلفة المتوسطة للإنتاج، والكلفة الحدية عند نقطة التوازن مع الإيراد الحدي .. (حيث ان الإيراد الحدي المتحقق على الدوام اقل من الإيراد المتوسط) .... MR < AR

إما في المدى الطويل فإن الإنتاج يتزايد على وفق الطلب المتزايد، وأن الكلفة الإجمالية تنخفض مقابل إيرادات متزايدة، لأن السعر السائد هو نفسه سعر الكارتل الذي يفرضه المنتج لتعويض الخسائر التي تعرض لها في المدى القصير ...كما إن الحقل الكبير يتصف أساسا بانخفاض الكلفة المتوسطة مقابل ارتفاع في الإيراد المتوسط عند سعر الاحتكار التنافسي لسوق النفط ..

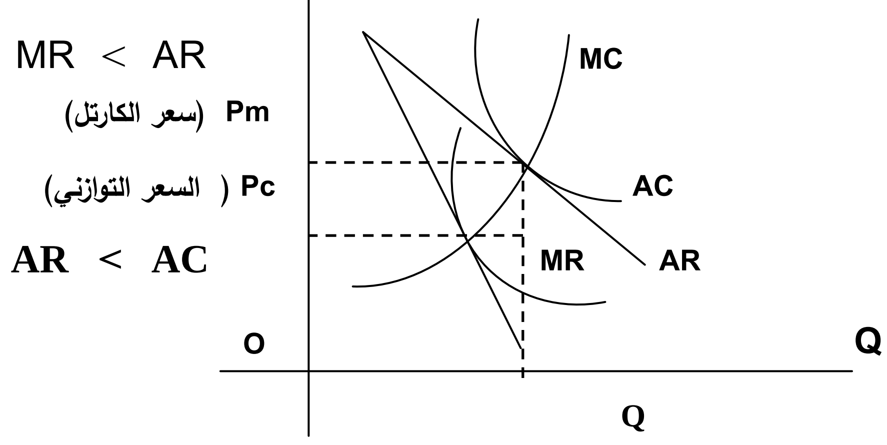
ومن **الشكل رقم (٢)** يتضح أن المنتج يقوم بالإنتاج في ظل احتكار القلة كما في الشركات النفطية العاملة في الحقول الصغيرة، وفي هذا النوع من الاحتكار لا يستطيع المنتجون اتخاذ اي قرار منفرد على حساب الآخر فالكل تربطهم روابط متبادلة ومصالح واحدة، وإذا شعر أحد المنتجين في سوق احتكار القلة أنه على درجة من الكفاءة بحيث تمكنه من إنتاج السلعة بتكلفة أقل من الآخرين، فإنه في هذه الحالة لن يتردد في خفض السعر، ويكون المحصلة إخراج بقية المنتجين من سوق السلعة وانفراده بها، ويصبح عندئذ المنتج

---

[١] -للمزيد من التفاصيل حول المنافسة الاحتكارية ينظر : محمد النجار ومحمد إبراهيم عواد ، التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) –الجزء الأول (تحليل المنتج والأسواق) ، جامعة بنها – كلية التجارة –مركز التعليم المفتوح ...على الرابط : http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/t7lil.pdf

الوحيد. كما يكون الوضع في هذه الحالة، قد أدى إلى الخروج من سوق احتكار القلة والدخول في سوق المنافسة الاحتكارية[1]، وهذا سيتطلب فرض أسعار عالية(Pm)لتعويض الخسائر الناجمة عن الكلفة الحدية العالية، ولقلة من يتحكم بالسوق من الشركات النفطية العملاقة فهي أمام أسواق المنافسة لا تحقق أرباحا مرتفعة وإنما ارباح اعتيادية إلا من خلال فرض سعر احتكاري أو من خلال قيام الحكومة بتقديم دعم للمنتجين كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تقوم الحكومة الأمريكية بتخفيض ضريبة الإنتاج ضمن ما يُعرف بمسموحات النضوب، وهو ما يؤكد عدم جدوى هذه الحقول على المدى المتوسط بعد ان تجاوزت حدود الذروة النفطية، فالحقل النفطي الصغير على المدى البعيد لا يكون مجديا من الناحية الاقتصادية.

شكل رقم (٢)



الشكل من عمل الباحث

ويُعد النفط أهم مصادر توليد الطاقة فى العالم حاليا، وهو أكثر المصادر كثافة للطاقة، بعد اليورانيوم، وقد فشلت بدائل النفط حتى هذه اللحظة فى أن تحل محله نظرا لفقدانها الكثافة التى يتمتع بها النفط، فضلا عن أنها لا تحقق معدلات العائد التى يحققها الاستثمار فى استكشاف وانتاج النفط، وهناك أبحاث علمية تشير إلى أن العالم مقدم على كارثة إذا لم يتوصل لمصدر بديل للنفط، حيث لا يمكن للعالم ان ينمو حليا بدون وجود كميات كافية من الطاقة تتماشى مع احتياجات هذا النمو، ويتزايد الحديث اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن العالم بدأ بالفعل يعيش أو انه اقترب من أن يعيش عند نقطة الذروة النفطية*.

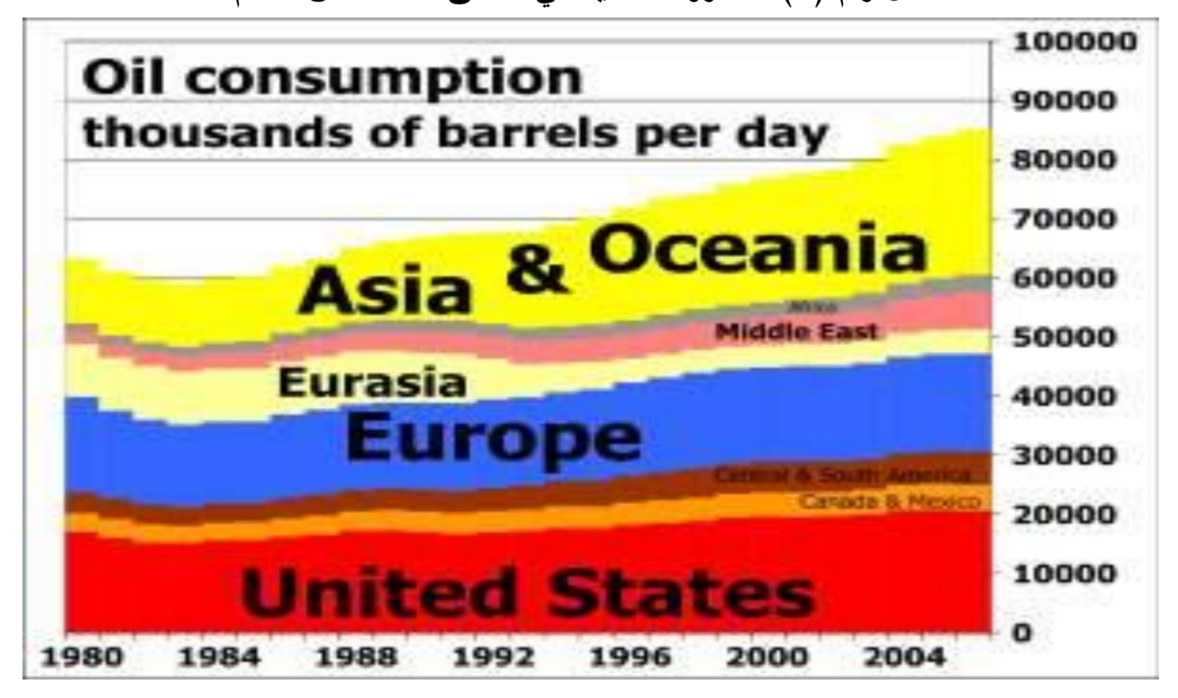
---

[1] محاضرة في المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة على الرابط : https://faculty.psau.edu.sa/filedownload/doc-7-doc 5da16aad8a67c6070160b15ef421c3ef-original.doc

* الذروة النفطية هي مصطلح ادخله عالم الجيولوجيا الأمريكي الشهير M. King Hubbert ، والذي استطاع ان يتنبأ بالذروة النفطية في الولايات المتحدة في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث تنبأ هبرت في عام ١٩٥٦ ، بأن إنتاج النفط في ٤٨ ولاية أمريكية سوف يصل إلى الذروة في ١٩٧٠ ، وقد كانت هذه التنبؤات صحيحة ، كذلك فإنه تنبأ بأن يصل العالم إلى الذروة النفطية في عام ٢٠٠٠ ، ويقصد بالذروة النفطية بلوغ عملية الاستخراج من النفط لمستوياتها القصوى ، ولتي تأخذ بعدها عمليات الاستخراج في التراجع ، بسبب أن النفط مورد ناضب أو غير متجدد ، ومن ثم فإنه مع كل برميل يتم استخراجه من باطن الأرض يتراجع المخزون ومن ثم الإنتاج النفطي من مكامن النفط ببرميل واحد ، ويمكن تصوير الذروة النفطية باستخدام الشكل البياني الذي يأخذ شكل الجرس ، حيث أنه مع تزايد عمليات الاكتشافات النفطية تزداد الاحتياطيات النفطية المتاحة

إن بلوغ نقطة الذروة يتطلب شرطا أساسيا وهو أن تكون معدلات النمو في الاستكشاف الجديدة من الحقول النفطية اقل من معدلات النمو في الاستخراج، بمعنى آخر، إذا كانت معدلات النمو في الاستكشافات الجديدة من النفط اكبر من معدلات استخراج النفط من باطن الأرض، فإن ذلك يعني أنه ما زال هناك بعض الوقت حتى بلوغ الذروة النفطية، بينما عندما تنمو معدلات الاستخراج بصورة اكبر من معدلات النمو في الإضافات الجديدة من الاحتياطيات النفطية، على سبيل المثال عندما يكون النمو في الاستكشافات هو بمعدل برميل واحد يوميا، بينما نقوم بإنتاج برميلين من الاحتياط الحالي، فإن ذلك يعني بدء مرحلة الذروة النفطية، حيث يصبح من الصعب أن نقوم بعمليات الضخ عند نفس المعدلات السابقة، ومن ثم يميل الإنتاج العالمي من النفط نحو التراجع، ولكن لماذا لا تنمو الاستكشافات بمعدلات تتماشى مع النمو في الإنتاج ؟ يرجع السبب في ذلك يرجع إلى ان النفط يعتبر مصدرا من مصادر الطاقة غير المتجددة Non–renewable، حيث يتطلب الأمر ملايين السنين لتكوين النفط، ونحن لا نملك هذه الفسحة من الوقت لتكوين احتياطيات جديدة من النفط[١]. **ينظر شكل رقم (٣)** الذي يوضح تفاصيل بلوغ الذروة النفطية في لحقول نفطية لمناطق مختلفة من العالم (استهلاك النفط بمعدل ألف برميل يوميا) ..

شكل رقم (٣) : الذروة النفطية في مناطق مختلفة من العالم



Source : http://www.energybulletin.net/primer.php

للاستخراج في باطن الأرض ، وهو ما يمكن من زيادة عمليات الاستخراج من باطن الأرض ، ومع تزايد عمليات الضخ تصل معدلات الاستخراج إلى مستوياتها القصوى أي إلى الذروة Peak، وبالمقابل ارتفاع ملحوظ في الكلفة الحدية ، لتأخذ عمليات الاستخراج بعد هذه النقطة في التراجع. للمزيد من التفاصيل يُنظر : مقال ما هي الذروة النفطية : كل شيء ينبغي معرفته .
What is Peak Oil – Everything you should know on site :
http://peakoil.com/generalideas/what-is-peak-oil-%E2%80%93-everything-you-should-know/

[١] - إذ يقدر العلماء بأن النفط الذي في باطن الأرض تكّون على مدى ٩٠ مليون عاما ، بينما استخرج العالم في القرن ونصف الماضي حوالي نصف تلك الاحتياطات، أي أننا في قرن ونصف استهلكنا ما يقرب من نصف ما تم إنتاجه عبر أكثر من ٩٠ مليون عاما. ينظر: مقال ما هي ذروة النفط ؟ على الرابط : http://www.peak-oil-news.info/what-is-peak-oil /

وخلاصة التحليل السابق، هو أن الذروة النفطية سوف تؤدي إلى وجود فجوة بين العرض من النفط والطلب عليه في المستقبل، ولابد لهذه الفجوة ان تنعكس على الأسعار، وعلى وفق المبادئ البسيطة لقوى العرض والطلب، فعندما يزيد الطلب بمعدل أسرع من معدل نمو العرض، فان الأسعار لا بد وأن تميل نحو الارتفاع، في ظل الاستهلاك الكبير لمختلف موارد الطاقة ومنها النفط، لاعتبارات عدة منها تعدد استخداماته، ولكونه طاقة نظيفة ليس لها أضرار على البيئة كتلك الطاقات سواء التقليدية أو الطاقات المتجددة ..ولذلك تتسابق شركات النفط العالمية ومعظمها أمريكية، لمحاولة البحث عن المكامن النفطية في قاع المحيط وعلى بعد أميال تحت سطح البحر، وفي منطقة القطب الشمالي في ظروف مناخية قاسية جدا، وكذلك في مناطق الرمال النفطية، حيث ترتفع تكلفة استخراج النفط بصورة كبيرة، إذ تحتاج عملية استخراج برميل من النفط طاقة غاز تعادل الطاقة المستخرجة من ٣ براميل نفطية ..[1]، كما أن آثار هذه الاتجاهات في الصناعة النفطية والمتمثلة في الاحتياطيات المحدودة، وصعوبة اكتشاف مكامن جديدة للنفط، وصعوبة تكرير النفط الخام تعني أن تكلفة استخراج النفط من مكامنه سوف تميل نحو الارتفاع مما يرفع من احتمالات الذروة النفطية والتي لها دلالاتها على المدرك الاستراتيجي النفطي الأمريكي وتحديدا تجاه المناطق الغنية بالنفط في العالم.

ومما سبق يتبين، انه في ظل ظروف النضوب النفطي خصوصاً في الحقول الحدية ذات الكلفة العالية والتي تتسارع فيها حدود الذروة إلى أن تبلغ ضخ النفط بأعلى التكاليف، وهو ما بلغته الحقول النفطية الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي...، يعني تصاعد الأهمية الزمنية والمكانية لضمان تدفق النفط، وذلك من خلال بسط النفوذ القوي على مصادر الطاقة الناضبة وتحديدا النفط ليصبح أداة ناجعة للتوظيف، كي تستطيع من خلاله الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة وعبر شركاتها العملاقة من فرض الهيمنة على هذا المورد الاستراتيجي لعقود قادمة إنتاجا وسعرا وتسويقا ...

المطلب الثاني : المدرك السياسي الأمريكي للنفط :

أولا : التطور التاريخي للمدرك السياسي الأمريكي حيال النفط

لقد ظهر الإدراك السياسي الأمريكي اتجاه المصالح الاقتصادية في الخارج منذ أوائل القرن العشرين، حين برزت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة كبرى منافسة لإمبراطوريتي بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة نحو العمل على تأمين المصالح السياسية والاقتصادية من خلال توسيع رقعة نفوذها السياسي، لاسيما بعد خروجها من سياسة العزلة تدريجيا، في حين كانت مصالحها منحصرة في الإطار الإقليمي للمحيط الهادئ والبحر الكاريبي، لتتجه أنظارها إلى مناطق ذات أهمية اقتصادية اعتبرتها جزء من مصالحها القومية، وبذلك دخلت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة العالمية، وهي تبحث عن أسوق مناطق حيوية تعزز دورها العالمي الجديد[2].

---

[1] -For more see : The Article entitled "Peak Oil Primer " on link mail : http://www.energybulletin.net/primer.php ..... **Also see** http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/10/blog-post21.html

[2] عبد الصمد سعدون عبدا لله ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطوات العملية لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية، وبما يضمن لهما تأمين الإمدادات النفطية وفي كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، واتخذ الرؤساء الأمريكان العديد من القرارات ذات الطابع الاستراتيجي والتي يطلق عليها وفقا للتقاليد الأمريكية (بالمبدأ)، وعادة ما ينسب المبدأ للرئيس الذي يقترحه الكونجرس، أو يتخذه وفقا لصلاحياته الدستورية وقد شهد التاريخ الأمريكي على مر السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إصدار الرؤساء عدد من المبادئ الاستراتيجية، والتي تسعى الإدارات الأمريكية المتعاقبة الالتزام بتطبيق مضامينها[١]. وفضلا عن ذلك هناك العديد من الأطراف المشاركة في صناعة القرار السياسي الأمريكي كالكونجرس الأمريكي، البنتاغون، وزارة الداخلية، مجلس الأمن القومي الأمريكي، وأجهزة الاستخبارات، يضاف اليهم جماعات الضغط، ووسائل الإعلام والرأي العام، وعليه يمكن القول أن صناعة القرار السياسي الأمريكي تتسم بالتعقيد نوعا ما، إذ تسهم جميع هذه المؤسسات والأجهزة بشكل أو بأخر في التأثير على نوع القرار الصادر وبما يتلاءم مع المصالح الأمريكية وتحديدا مصالح الشركات النفطية الأمريكية الكبرى[٢].

وقد برز دور النفط كمورد أساسي للطاقة، وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتلقى إمدادات من النفط من خارج البلاد، وخوفا من إن يسعى الاتحاد السوفيتي السابق من السيطرة على منطقة الخليج العربي، التي أخذت تتطور بسرعة لكونها المصدر الرئيس للواردات النفط الغربية، حيث أنشأت واشنطن وجودا عسكريا متواضعا في المنطقة وسعت إلى دمج كل من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، والدول الأخرى المنتجة للنفط في التحالف الغربي، وقد تم العمل على ذلك من خلال ما يعرف بعقيدة ترومان أو مبدأ ترومان[*].

ولعل الدافع الجوهري لتوجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو المتغير النفطي، حين أكتشف أول مرة في إيران عام ١٩٠٧، لتشكل هذه المنطقة الأهمية جيبولوتيكيا في الإدراك السياسي الأمريكي فضلا عن كونها مصدراً للربح لما تختزنه هذه المنطقة من موارد نفطية غزيرة أولا، وما تشكله من موقع استراتيجي متميز ثانيا[٣].

وقد تبلور الاهتمام السياسي الأمريكي تجاه مناطق النفط عموما، واتجاه الشرق الأوسط خصوصاً، حيث حظيت باهتمام كبير من لدن صانعي السياسة الخارجية الأمريكية رغم إن هذا الاهتمام لم يبلغ المستوى من الاهتمام الذي كانت توليه الدول الأوربية للمنطقة، وعلى اعتبار أن المصالح الأمريكية لم تكن قد وصلت إلى

---

[١] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.

[٢] أحمد سليم البرصان ، حول صناعة القرار في السياسة الأمريكية : إسرائيل والولايات المتحدة : حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص٥٠.

[*] وهو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثين هاري ترومان "Harry S. Truman " في عام ١٩٤٧ يلزم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بتحمل كافة المسؤوليات السياسية والأمنية مباشرة بما يحفظ مصالحها النفطية في الشرق الأوسط وتنفيذا لهذا المبدأ ربطت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها لدول المنطقة بالتزام هذه الدول باستراتيجيتها العامة المعادية لسياسة التوسع السوفيتي آنذاك ، حيث جاء هذا المبدأ كرد فعل على سياسة التوسع السوفيتي في إيران وتركيا واليونان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بهدف الحصول على امتيازات نفطية واقتصادية. للمزيد ينظر : خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.

[٣] روبرت هانكس، النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج والمحيط الهندي ، مجموعة مؤلفين في كتاب النفط والأمن في الخليج ، ندوة لندن الدولية حول النفط والأمن في الخليج، لندن، ١٩٨٠، ص ص ٩٣– ٩٤.

المستوى الأهمية التي تحظى بها المصالح الأوربية آنذاك وخاصة إزاء الموارد النفطية لمنطقة الشرق الأوسط[١].

وقد تطور الاهتمام السياسي الأمريكي حيال منطقة الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لدوافع جوهرية تتعلق بطموحات أمريكية في الهيمنة على المنطقة ومقدراتها خصوصا الإمكانيات النفطية منها[٢]، وقد جاء هذا الاهتمام متأثرا بعوامل عدة منها: النزاع العربي الإسرائيلي، والثروة النفطية وأهميتها الاستراتيجية في تطلعات العرب بالوحدة والتكامل الاقتصادي العربي، فضلا عن وجود الاتحاد السوفيتي على الطرف الأخر من العالم العربي وخصوصاً أطــراف الحدود الشمالية من الوطــن العربي[٣].

لذلك فقد كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قائمة على أساس منع التغلغل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط وقد تجسد ذلك من خلال مبدأ الرئيس الأمريكي السابق "إيزنهاور*" في ٥ كانون الثاني / يناير عام ١٩٥٧، الذي وافق علية الكونجرس، وخول الرئيس الأمريكي سلطة تقديم مساعدات عسكرية، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة الأمريكية ضد أي دولة أو مجموعة في المنطقة لضمان حماية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي عند تعرضها لأي عدوان من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية[٤]، وكان هذا المبدأ بمثابة تحذير وجه بصورة خاصة إلى الاتحاد السوفيتي لمنعه من التدخل في الشرق الأوسط وأرباك المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية، وكان هذا المبدأ يمثل في أحد ثناياه المهمة محاولة لدعم الأمن القومي الأمريكي وحماية المصالح النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[٥].

فضلا عن ذلك فإن تراجع دور بريطانيا وخصوصاً بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية ضعيفة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ولم يكن إمامها سوى الانسحاب من منطقة الشرق السويس ما بين العام ١٩٦٩ – ١٩٧١ أتاح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة اقتناص الفرصة والتفكير بضرورة سياسة ملئ الفراغ ومع ذلك وجدت الأخيرة أنه من الصعب عليها ملء الفراغ الناجم عن انسحاب بريطانيا عسكريا بواسطة القوات العسكرية الأمريكية، وفي ضوء ذلك أمر الرئيس الأمريكي السابع والثلاثين "ريتشارد نيكسون" (وهو من الحزب الجمهوري والذي تولى الحكم من عام ١٩٦٩ ولغاية عام ١٩٧٤)، مجلس الأمن القومي بدراسة الخيارات السياسة المتاحة والتوصيات المطلوبة، وقد قدم مجلس الأمن القومي توصياته وكانت هناك ثلاثة خيارات إزاء صانعي القرار السياسي في واشنطن[٦] :–

[١] عبد الصمد سعدون بعد الله ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦.
[٢] عبد المنعم سعيد ، العلاقات الأمريكية العربية : الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١٨، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، كانون الأول / يناير ، ١٩٨٨ ، ص٩٧.
[٣] عبد الصمد سعدون عبد الله ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦.
* نسب هذا المبدأ للرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية والذي كان من الحزب الجمهوري وتولى الحكم للسنوات من (١٩٥٣_١٩٦١) ، وأقر هذا المبدأ بعد انتهاء حرب السويس ١٩٥٦ ، وجاء في أطار السياسة الأمريكية الهادفة الى منع التوسع السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط . للمزيد ينظر : خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤.
[٤] حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٣.
[٥] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.
[٦] المصدر نفسه ، ص ص ٥٥ _ ٥٦.

الخيار الأول: (الابتعاد)، ومفاده تبني دورا عسكريا في المنطقة على الطريقة البريطانية مع استمرار الولايات المتحدة في تقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومات الموالية للغرب في الشرق الأوسط.
الخيار الثاني: (التدخل)، أي إرسال قوات عسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط خصوصا منطقة الخليج العربي لتأدية مهمات التي كانت بريطانيا تؤديها في السابق (الشرطي).
الخيار الثالث: (العثور على وكيل)، بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الإحداث في المنطقة بما يضمن مصالح الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.

وبعد مراجعة هذه الخيارات المطروحة والتوصيات، قرر الرئيس "نيكسون" اختيار البديل الثالث أي (التوظيف) أو (العثور على وكيل) وأصدر قرار الأمن القومي المرقم (٩٢) لسنة ١٩٦٩ لرسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي بعد التقويم الشامل للمصالح الاستراتيجية الأمريكية النفطية في المنطقة، وهكذا تم اختيار إيران في عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" كمحور أمني والسعودية كمحور سياسي لتولي حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وفي مقدمتها الإمدادات النفطية[١].

وقد أعلن الرئيس "نيكسون" في مؤتمر صحفي عقده في ٢٥ حزيران / يونيو عام ١٩٦٩ عن مبدأ عرف باسمه، وقد تضمن "أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتقديم المساعدات العسكرية للدول التي تتعرض للتهديد والعدوان أذا أرادت هذه الدول أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها"، وقد جاء هذا المبدأ استكمالا لسياسة ملء الفراغ التي بدأت بها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك[٢].

وقد تزامن إقرار مبدأ "نيكسون"، مع اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لإيران في سبعينات القرن الماضي وفقا لتوصيات مجلس الأمن القومي لعدة اعتبارات أهمها امتلاك إيران لموارد بشرية ضخمة، واحتياطيات نفطية كبيرة إلى جانب موقعها الاستراتيجي لأطلالها على حوضي النفط الرئيسين في العالم وهما حوض النفط في الخليج العربي وحوض النفط في بحر قزوين، فضلا عن اعتبارات استراتيجية ترتبط بطبيعة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق آنذاك[٣].

ثانيا : تدعيم النظم السياسية في الشرق الأوسط

بعد سقوط شاه إيران "محمد رضا بهلوي" في شباط عام ١٩٧٩ وخروج إيران من دائرة النفوذ الأمريكي المباشر، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية حجم المخاطر على مصالحها في منطقة الخليج العربي خصوصا المصالح النفطية، حيث كانت معظم التقديرات في واشنطن تذهب الى اعتبار الهزيمة السياسية الأمريكية بسقوط شاه إيران (حليف واشنطن)*، أخطر وأفدح للولايات المتحدة الأمريكية من هزيمتها في فيتنام ذاتها،

---

[١] فكرت نامق عبد الفتاح العاني ، الولايات المتحدة الأمريكية وامن الخليج :دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وأفاق المستقبل ، مطبعة العزة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٦٦.

[٢] حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٩.

[٣] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧ .

* كانت إيران في عهد الشاه تشكل خط المواجهة الأول مع الاتحاد السوفيتي السابق ، فضلا عن أنها القوة التي صنعت منها أمريكا شرطي الخليج لتعزيز امن المصالح الأمريكية خصوصا في أطار مبدأ كارتر ، وعلى أن تلعب إيران دور المحور الأمني للسياسة الأمريكية ، كونها تشكل ثقلاً بشرياً وعسكرياً كبيرين يسمح لها ببناء قوة تسليحية هائلة الى جانب موقعها الجغرافي المحيط بمياه الخليج من جهة الشرق ، وموقعها الجغرافي وحدودها الطويلة مع الاتحاد السوفيتي. للمزيد ينظر : محمد وصفي أبو

وذلك لان هزيمة فيتنام كانت تمس بالدرجة الكبيرة الهيبة السياسية الأمريكية في أسيا، أما بالنسبة لإيران فقد كانت خسارتها في قلب المصالح الأمريكية في منطقة الخليج وأولها النفط، لذلك بدأ التفكير في واشنطن ينصب نحو أيجاد نظرية أمن صريحة نحو منطقة الشرق الأوسط وخصوصا منطقة الخليج العربي، وقد تم العمل على ذلك من خلال مبدأ "كارتر" والذي أنطوى على شقين :الأول سياسي تمثل في إعلان المبدأ الذي تمت صياغته وأعلنه الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" رسميا في خطابة في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٠ بالنص الاتي (أن أي محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز للسيطرة في منطقة الخليج، سوف تعد في نظر الولايات المتحدة الأمريكية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية)، وعرف هذا الإعلان بعدها "بمبدأ كارتر"[١]، أما الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج هو استكمالا للمشهد العسكري للإعلان السياسي، وقد تمثلت بتشكل قوة ضاربة أطلق عليها تسمية " قوة الانتشار السريع"[٢]، (Rapid deployment forces (RDF .

كما رحبت الولايات المتحدة بفكرة أنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقد تم ذلك في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١، إذ عدت إنشائه من منظورها ضرورة يتضمن مواجهة متغيرين رئيسيين الأول: الحرب العراقية الإيرانية، التي شكلت حرب أيديولوجية لم تحمل في ثناياها طابعا طائفيا، بل تحديات إيديولوجيا ما بين دولتين نفطيتين، وهما العراق بثقله السياسي والاقتصادي إلى جانبه معظم أوتوقراطيات دول الخليج، وإيران التي تمثل انبعاث الإسلام السياسي ممثلا بولاية الفقيه لعموم الشرق الأوسط، والتي باتت تُعد محور تهديد للمنطقة والمصالح الأمريكية فيها، إما المتغير الثاني: فمن مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين، عزل القوتين المتصارعتين وتأثيرهما الإيديولوجي والأمني عن الدول الخليجية الأخرى، والتي تتسق أهدافها الفكرية مع النهج الغربي، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة قدرا أكبر من التعامل معها على أنها الثقل السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي مستقبلا، فالتوترات الإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج في تلك المرحلة وانعكاساتها السلبية على المدرك السياسي الأمريكي، قد أثمرت فيما بعد عن سياسات أمنية مشددة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية، وخصوصاً إمدادات النفط من دون أن يؤثر مسارها الحيوي بمتغير الحرب القائمة[٣].

ثالثا : المدرك السياسي الأمريكي حيال النفط في مناطق أخرى من العالم

أما فيما يخص منطقة بحر قزوين فتُعد واحدة من مناطق عدة، يعتقد بأنها تحتوي على كميات هائلة من موارد الطاقة وكان المتخصصون في الطاقة يعرفون منذ سنوات أن منطقة شرقي سيبيريا تحتوي على مخزون ضخم من النفط المحتمل، إذ تُقدر الكميات المؤكدة أكثر من ٣٠ مليار برميل من المخزون المتوافر في

مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها على الخليج العربي (١٩٤٩_١٩٧٩)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢ ، ص ص ١٨ – ١٩.

[١] خضير عباس أحمد النداوي، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٧-٥٨.

[٢] محمد حسنين هيكل ، أوهام القوة والنصر ، ط١ ، مركز الأهرام للنشر والترجمة ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص١٢٩.

[٣] عبد الصمد سعدون عبد الله ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠.

منطقة بحر قزوين ولكن هذه الكمية تقل كثيرا عن (٢٠٠) مليار برميل الذي يردد ذكره إعلاميا في معظم الأحيان[١].

وبذلك لم يكن الغزو العسكري الأمريكي لأفغانستان والذي ابتدأ في ٧ تشرين الأول ٢٠٠١ مجرد رد فعل تلقائي على هجمات ١١ أيلول سبتمبر/ ٢٠٠١ ، وإنما كان مخطط له، فالغزو العسكري كان سيحصل تحت أي مسوغ لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافية السياسية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة الممتد من الصين إلى المانيا، وهو الحوض الضخم المسمى "أوراسيا " والذي يضم قارتي أوربا وأسيا، فضلا عن منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز الطبيعي[٢]، فضلا عن ذلك فقد شكل البعد النفطي في هذه المنطقة دافعا لوجود احتياطيات استراتيجية من النفط والغاز وبخاصة أن الغرض السياسي الذي أدارته الحملة الأمريكية على أفغانستان هو نفسه الذي خاض – قبل ثلاثة عشر عاما، أي في العام ٢٠٠٣ – الحرب على العراق من أجل النفط (آل بوش ، ديك تشيني، كولن باول، فضلا عن الاهتمامات النفطية للرئيس الأمريكي السابق بوش الأب ...) ويمكن القول أن البعد النفطي أضحى يكتسب أهمية خاصة سواء من منظور المصالح الاستراتيجية العليا في العالم أم من منظور مصالح امريكية بحته، وهو ما جعل من غاز ونفط بحر قزوين يمثلان ركيزة اقتصادية يمكنها أن تغير المنطقة فيما يمكن ان يوفره من ثروات هائلة لدول المنطقة وبخاصة دول الشاطئ على بحر قزوين (روسيا إيران تركمانستان كازاخستان وأذربيجان)[٣].

كذلك فأن منطقة أسيا الوسطى والتي بضمنها منطقة حوض بحر قزوين تنطوي على موارد نفطية بما يؤهلها لتكون بديلا استراتيجيا أو منافسا لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي كما يمكن استثمار موارد الطاقة (النفط والغاز) في عملية الضغط والمساومة مع القوى الأسيوية، فضلا عن ذلك أن منطقة أسيا الوسطى تمثل مفصلا حيويا في شبكة المواصلات التي تربط أجزاء مهمة مع بعضها في الإقليم الأسيوي[٤]، وعندئذ يُعد التحرك السياسي العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية نحو أفغانستان لا يعني بالضرورة توفير حلول للأزمة الإقليمية بقدر ما يكون مُدخلا رئيسا لتحقيق مصالحها الحيوية.

كما تمثل منطقة اسيا الوسطى الحلقة الأكثر وهناً في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في أور اسيا، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها بصيغة تواجد عسكري، أو إقامة تحالف مع حكومات موالية بما يؤمن لها أوضاعا استراتيجية على قدر كبير من الأهمية، وهنا قد برزت أهمية أفغانستان في الاستراتيجية الأمريكية، إذ تمثل منطقة اقتراب مباشر للقوى الفاعلة النووية في المنطقة كالصين، وروسيا، وإيران، والهند، وباكستان، فمن خلالها يمكن ممارسة الضغوط على روسيا، كما وتُعد الحلقة الأخيرة في سلسلة تطويق الصين كقوة أسيوية محتملة ومناوئة للولايات المتحدة الأمريكية[٥].

---

[١] جيفري كيمب ، مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على مناطق الخليج العربي ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ضبي ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧٩ – ٨٠.

[٢] عمرو كمال ، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٦٤ ، مركز الأهرام ، القاهرة نيسان\ابريل ٢٠٠٦ ، ص٥٠.

[٣] نقلا عن: خضير عباس أحمد، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٥.

[٤] عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ،جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣٨.

[٥] خضير عباس أحمد ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦.

أما مرحلة الحرب الباردة، فقد اتبعت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الاحتواء لتأمين مصالحها السياسية، وقبلها الاقتصادية من مواجهة أيديولوجية كبرى مع الطرف السوفيتي المناظر للغرب الرأسمالي، الذي تتزعمه الولايات المتحدة، في حين لم يكن هناك في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة أي استراتيجية كبرى يمكن أن تواجه الولايات المتحدة بها العالم بعد ان اصبحت قوة أحادية، وقطب أوحد منفرد بالنظام السياسي الدولي[١]، لذلك جعلت الولايات المتحدة من موضوع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي السابق وبعض الأطراف العربية على انه موضوع للمساومة في أي تصور للسلام في المنطقة من خلال إدراك أمريكي لهذه المرحلة التي ترى أن عليها أن تحتل مركزا مهما في دعم النظم العربية المعتدلة (الحليفة لها سياسيا لاسيما النظم الأوتوقراطية في الخليج) وكخطوة مهمة لتحقيق تقارب أمريكي – خليجي، لكي تكسب نفوذا أكبر على الساحة السياسية الخليجية خاصة والشرق أوسطية عموما[٢].

المطلب الثالث : المدركات الأمنية الأمريكية للنفط

إن المتغيرات الجذرية التي أعقبت الحرب الباردة، وأبرزها المتغيرات المعلوماتية والثقافية ضمن الثورة التقنية الثالثة، قد أثرت تأثيرا كبيرا على الإدراك الأمني الأمريكي حيال مناطق النفط، وبخاصة بعد إن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على جميع الحقول والمجالات بما فيها الموارد النفطية[٣].

ووفق الفهم الأمريكي للنظام الدولي الجديد فقد تضمنت المرحلة الجديدة (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) متغيرات، ومسميات تحولت في ضوئها الاتفاقيات الأمنية من طابع سري إلى طابع علني[*]، والتواجد العسكري أصبح علنيا، ومدفوع الثمن، علاوة على التحكم في نظم المنطقة وفرض الإرادة على توجهاتها إقليميا ودوليا[٤].

أولا : الإدراك الأمني الأمريكي حيال النفط قبل الحرب الباردة .

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية النفط كسلعة استراتيجية، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا للحاجة المتزايدة للنفط عالميا وبشكل مستمر، فقد أخذ النشاط الأمريكي في ميادين الطاقة يلعب دورا أساسيا في التأثر بالإدراك ألامني الأمريكي حيال النفط في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص في منطقة الخليج العربي، خصوصا وأن الرئيس الأمريكي الأسبق "ترومان" كان يقف بوجه الطموحات السوفيتية، والذي أعتقد

---

[١] زلمي خليل زادة ، الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة وانعكاساتها عليها وعلى العالم : التقييم الاستراتيجي ، تحرير زلمي خليل زادة ، دراسات مترجمة رقم ٥ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧ ، ص٣٦.

[٢] محمد الريفي ، الموقف الأمريكي والواقع العربي ، ط١ ، المشاة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس-ليبيا ، ١٩٨٣ ، ص٧٧.

[٣] ماهر شريف ، ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولمة ؟ ، مجلة النهج ، العدد ١٥ ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص٤٢.

[*] فقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج العربي اتفاقيات سرية وعلنية ، بعضها ثنائي والأخر جماعي وعلى مرحلتين قبل عام ١٩٩٠ وبعدها وبقدر ما تميزت الاتفاقيات الأمنية المعقودة ما قبل ١٩٩٠ بالغموض والسرية في معظم بنودها وكونها ثنائية ولم تتبلور في أطار جماعي إلا بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١. للمزيد ينظر : وائل محمد إسماعيل، الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية، مجلة دراسات دولية ، العدد٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧.

[٤] عبد الصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية : الإبعاد الاقتصادية والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩.

أن هدفها يرمي إلى السيطرة على حقول النفط في منطقة الشرق الأوسط، فكان للتدخل العسكري مبرراته لخلق حاجز أمني عالمي يحول دون تحقيق الطموح السوفيتي حينذاك[١].

أن للإدراك الأمني الأمريكي حيال النفط العربي دوافعه بعد إن أضحى للنفط أثره في توجيه سياسة الولايات المتحدة وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٤٣ عندما برزت أزمة الطاقة فقد عملت الولايات المتحدة إلى تامين إمدادات النفط العربي إلى أوربا خصوصا بعد أن بدا الخوف يدب في أوساط الغرب الصناعي من النقص الحاصل في النفط المتدفق إلى أوربا خلال الحرب، وقد تم ذلك من خلال أنشاء قاعدة جوية قرب الظهران بعد الاتفاق مع "ابن سعود" مقابل تدريب القوات السعودية ومدها بالسلاح[٢].

وقد تزايد الاهتمام الأمريكي بشان النفط وخطوط نقله وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مع أقطار عربية* بخصوص مرور النفط عبرة أراضيها كسوريا ولبنان والأردن أبان الحرب العربية الصهيونية عام ١٩٤٨ احتمالات تأثيرها على النفط العربي لتستغل الولايات المتحدة هذا الظروف وتستكمل ما بدأته عام ١٩٤٧وذلك بمد خطوط نقل النفط عبر الجزيرة العربية إلى البحر الأبيض المتوسط[٣].

كما تظهر المدركات الأمنية الأمريكية حيال النفط من خلال التحالفات التي قادتها الولايات المتحدة وذلك للضغط على العراق وسوريا والأردن ولبنان للانضمام إلى هذه الأحلاف، منها حلف بغداد ١٩٥٥ والذي يهدف إلى احتواء المنطقة تحت مظلة ونفوذ حلف الناتو بحجة إبعاد الخطر السوفيتي، الى جانب التدخل في شؤون هذه الدول وقلب أنظمتها كما هو الحال في المؤامرة الأمريكية على سوريا** عام ١٩٥٧[٤].

شهدت مراحل السبعينات من القرن الماضي جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، قد أثرت بشكل كبير على توجهات الولايات المتحدة حيال أمن النفط وتحديدا النفط العربي، فكانت مسالة تأميم

---

[١] روبرت هانكس ، النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٤ – ٩٥.

[٢] فوزية صابر محمد ، محاولات الهيمنة في منطقة الخليج العربي (١٩١٤_١٩٩١):دراسة تاريخية ، مجلة الموقف الثقافي، العدد ١٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، السنة الثانية ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٢٤.

* لعل من أبرز هذه الاتفاقيات ، اتفاقية الظهران مع السعودية ، كذلك اتفاقية عام ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ حول تزويد السعودية بالطائرات من نوع فانتوم ، فضلا عن اتفاقيات عقدت في السبعينات من القرن الماضي ، لتحويل الخدمات الدفاعية وبناء المنشآت العسكرية ، كما عقدت اتفاقية مع البحرين عام ١٩٧١ حول التواجد العسكري الأمريكي وحرية دخول الطائرات من والى قاعدة الجفير ومطار المحرق ، كما عقدت اتفاقية مع الكويت عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ حول المساعدات المتبادلة ووضع الترتيبات الأمنية الخاصة بصيانة مواد وخدمات ومعلومات عسكرية ذات طابع سري ، إما الاتفاقيات المعقودة مع الإمارات فهي اتفاقيات تضمنت بموجبها تسهيلات بمعسكر "القاسمين" بالشارقة وتسهيلات مماثلة في جبل علي ، وفي عام ١٩٨٤ وقعت الولاية المتحدة الأمريكية مع حاكم رأس الخيمة اتفاقية تأجير القاعدة لأغراض الانتشار السريع. للمزيد ينظر: وائل محمد إسماعيل، الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية ، مجلة دراسات دولية ، العدد٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨.

[٣] جاسم المطير، النفط والاستعمار والصهيونية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٦٣.

** إذ كانت احد الدوافع الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية هو احتمال وجود أو اكتشاف النفط في سوريا كونها امتداد جغرافي للعراق ، ولما ظهرت النتائج التنقيب غير مشجعة احتفظت سوريا بأهميتها في الإدراك الأمني الأمريكي لكونها مسلكا لمرور إمدادات النفط. نقلا عن: عبد الصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية : الإبعاد الاقتصادية والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦١.

[٤] أبراهيم سعيد البيضاني ، النفط والسياسة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية حتى العدوان على العراق ، مجلة شؤون سياسية، العدد٤ ، ١٩٩٥ ، ص١١٠.

النفط العربي خطوة جريئة بوجه الشركات الاحتكارية، نحو تحقيق الاستقلال الوطني في القطاع النفطي، فضلا عن أن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وما تبعها من خطر نفطي شكل انعكاسا على المدركات الأمنية للولايات المتحدة، وتجسد ذلك عبر لغة التهديد العسكري الذي وجهه "هنري كيسنجر" وزير خارجيتها وقتذاك إلى الدول العربية[١].

وخلال حقبة الثمانينات، كانت المخاوف الناجمة عن الحرب العراقية _ الإيرانية وما تؤول إليه تلك الحرب أن تشمل أطرافا أخرى، وأن المخاوف الأمريكية تتركز حول حجم الإضرار التي يمكن أن تلحق بمصالحها في المنطقة، وفي ظل أوضاع متشابكة ومعقدة لم تلجأ الولايات المتحدة إلى الضغط وعبر وسائلها الذاتية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإيقاف نزيف الحرب التي ظلت مشتعلة مدة ثمان سنوات، لاسيما أن الحرب بين طرفيين نفطيين في المنطقة، وانها قد طالت منشئات نفطية، وهو تطور خطير يضر بمصالح الدول الصناعية[٢]، وقد اثار هذا تساؤلا حول الموقف الأمريكي المتناقض مع موقفها حيال الحروب في مختلف مناطق العالم، على الرغم من عدم أهميتها بالنسبة لها، وللغرب الأوربي كأهمية منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خاصة[٣].

وعليه فإن عدم تورط الولايات المتحدة في أي تدخل عسكري حيال الحرب في الخليج العربي رغم أهميتها، نابع من أن أي خطوة من هذا القبيل، سوف تكون مناقضة للموقف الأمريكي حيال التدخل السوفيتي في أفغانستان[٤]. وفي هذا الصدد فقد صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي "جوزيف سيكو" بأن (للولايات المتحدة مصالح اقتصادية واستراتيجية ضخمة في نفط الخليج العربي، وأن تدفق هذا النفط ذو أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو ولأصدقائها في شرق السويس، وان حماية الواردات النفطية في الخليج العربي تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها)[٥].

ثانيا: الإدراك الأمني الأمريكي حيال النفط بعد الحرب الباردة

ساهمت أحداث الحربين العالميتين، الأولى والثانية في ترسيخ الدور الحاسم لمورد النفط في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي وخصوصاً أن الدروس المستخلصة أثبتت وبشكل لا يقبل الشك أن حصيلة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) تقررت بواسطة النفط بعد نجاح الحلفاء بمنع ألمانيا من الوصول إلى حقول النفط الرومانية، واستسلمت ألمانيا في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ إذ لم يعد لدى جيوشها من الوقود إلا ما يكفيه ليوم واحد فقط، وخلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) خططت ألمانيا للسيطرة على حقول النفط في بولندا والاتحاد السوفيتي السابق ولكن عندما نجح الحلفاء بمنع ألمانيا من الوصول إلى حقول

---

[١] نقلا عن : عبد الصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية : الإبعاد الاقتصادية والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.
[٢] اسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي : دراسات من السياسة الدولية في الخليج منذ السبعينات، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٩٧ _ ١٩٨.
[٣] نقلا عن: عبد الصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية : الابعاد الاقتصادية والسياسة ، ص٦٣.
[٤] اسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٩.
[٥] المصدر نفسه ، ص٤٠.

النفط هذه وقطع طرق الإمدادات أصبحت الدبابات والناقلات الألمانية من دون وقود ومن ثم حيدت أرض المعركة[١].

وبهدف تحطيم طموح اليابان في السيطرة على الشرق الأقصى قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع صادرات النفط إليها، الأمر الذي دفع اليابان بمهاجمة خليج اللؤلؤة (بيرل هاربر)، إذ أن الهدف الرئيس لليابانيين في هذه الحرب هو تأمين حقول النفط في اندونيسيا، مع ذلك نجحت الغواصات الأمريكية في إغراق العديد من الناقلات النفطية الآتية من اندونيسيا والمتوجهة إلى اليابان، الآمر الذي أدى إلى حصول نقص في إمدادات الطائرات اليابانية من الوقود[٢].

فمع امتلاك بريطانيا وفرنسا للنفط، ألا أن قواتهما العسكرية اعتمدت بصورة تكاد تكون مطلقة على النفط المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة (٨٠%)من احتياجاتها العسكرية والمدنية، وبهذا أصبح للنفط الأمريكي الدور الحاسم في نجاح الحلفاء وتحقيق الانتصار على ألمانيا وايطاليا واليابان التي عرفت وقتذاك بدول المحور[٣].

وبعد انتهاء الحرب الباردة انطلقت الاستراتيجية الأمريكية الشاملة حول الأمن في المنطقة الجيوسياسية الرابطة ما بين شرق البحر المتوسط والمحيط الهندي والتي رسمتها الولايات المتحدة ضمن هدفين جوهريين هما: امن النفط وامن اسرائيل، وبما يحقق لها الأهداف الاستراتيجية في المنطقة[٤]، لذلك فالمتغيرات التي قدمها الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" عام (١٩٩١-١٩٩٢) حول قيام النظام العالمي الجديد، لم تكن قائمة على أساس مفهوم "الشراكة" كما روج لها منتصف الثمانينات مع بقية القوى الدولية كالاتحاد السوفيتي السابق واليابان وأروبا الغربية، بل إن مرحلة التسعينات أثبتت أن النظام العالمي الجديد قائم على أساس الهيمنة والتسلط على مقدرات الشعوب العالم والاستحواذ على إراداتهم من قبل الولايات المتحدة بعد أن أصبحت القطب الأوحد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي آنذاك[٥]. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي آنذاك لم يعد هناك محددا أساسيا يرتكز علية الإدراك الأمني الأمريكي إلا النفط، إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن امن النفط مرتبطا بأمن منطقة الشرق الأوسط خصوصا منطقة الخليج العربي[٦]، لذلك فأن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط "الخليج العربي" والذي يهدف إلى تطويق منابع النفط العربي، فضلاً عن تحقيق هدف استراتيجي أمريكي قائم على ضمان أمن اسرائيل من خلال دعم الأنظمة الإقليمية الحليفة لها عسكريا واقتصاديا وسياسيا[٧].

---

[١] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكر ، ص٤٤.
[٢] ريتشارد هاينبرغ ، سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية ، ترجمة أنطوان عبد الله ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١١٤ – ١١٥.
[٣] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣ .
[٤] حازم عبد القهار، ام المعارك والاستراتيجية العسكرية الأمريكية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد٤، ١٩٩٧، ص١١١.
[٥] كينيث .أ. واي ، الاستراتيجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة : نجوى ابو غزالة ، مجلة شؤون سياسية، العدد ٦ ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية سابقا ، السنة الثانية ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١١٢ .
[٦] نادية المختار ، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في الخليج ، مجلة دراسات سياسية ، العدد ١ ، بيت الحكمة ، السنة الثانية ، بغداد، ١٩٩٩ ، ص٤٠.
[٧] خالد الحربي ، الخليج العربي في ماضيه وحاضره ، مطبعة الجاحظ ، وزارة التربية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص٤٧.

وبعد أزمة عام ١٩٩٠ بين العراق والكويت وجدت الولايات المتحدة فرصتها في تحقيق استراتيجيتها العسكرية، بعد أن أدركت أن عليها أعادة النظر في الخطط التسليحية ومبيعاتها من السلاح إلى الخارج لتحسين وضع مؤسساتها الصناعية والعسكرية[١]، وبذلك شهدت البيئة الشرق أوسطية تحولات بنيوية خطيرة خصوصا بعد الحرب الأمريكية على العراق التي استهدفت امن الخليج العربي على وجه الخصوص وجعل حلة الفوضى وللاستقرار هي السمة الغالبة على أوضاع المنطقة بهدف الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي، والحفاظ على النفوذ الأمريكي الاقتصادي من خلال الهيمنة على الصناعات النفطية والتحكم بها إنتاجا وتسعيرا وبما يخدم المصالح الأمريكية، وكذلك امتصاص الأموال عن طريق تصريف السلاح[٢]، وبذلك يمكن اعتبار صفقات السلاح الأمريكية الواردة إلى منطقة الخليج* العامل الأكثر تأثيراً في الإدراك الأمني الأمريكي[٣]، فقد كان الاهتمام الأمريكي بمسألة أمن النفط والحرص الدائم على التواجد بالقرب من منابع النفط هو من الأولويات الاستراتيجية الأمريكية، الأمر الذي حفزها في شن الحرب مع حلفائها وأصدقائها الخليجيين على العراق عام ١٩٩١، بداعي تحرير الكويت، في حين كان الهدف من هذه الحرب الهيمنة على اقتصادات الخليج سواء كانت المالية أو النفطية، وقد ترجم هذا الهدف مجددا إلى احتلال غير مسبوق خلال شهر أبريل من عام ٢٠٠٣، وتغير ملامح البناء ألامني والسياسي والاقتصادي لهذا البلد، كخطوة نواة في تأسيس البناء الأمني الأمريكي ضمن نطاق الأمن النفطي أو الأمن الاقتصادي بالمعنى الاشمل لمناطق منابع النفط في المنطقة[٤].

ثالثا : المدركات الأمنية الأمريكية حيال النفط ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

لقد ساهمت إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في إعادة صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والتي أصدرها البيت الأبيض عام ٢٠٠٢، وتنطلق هذه الاستراتيجية من مبدأ (أن أمريكا في حالة حرب لدحر الإرهاب دولا وجماعة وأفراد، كما وتهدف لنشر الديمقراطية ودعمها في كل ثقافة وأمة، وذلك للحفاظ على أمن المجتمع

---

[١] بعد انهيار الاتحاد السوفيتي صرح أحد المسئولين في البنتاغون (ماذا ضل أمامنا ونحن لا نستطيع الإيفاء بميزانية يقيمه ٣٠٠ مليار دولار قائمة على غير هدى) ، وهي أشار إلى البحث عن حرب جاهزة للاتفاق العسكري ، وصد وقع الاختيار على العراق أذ يعتبرونه القوة المهددة لمصالحهم في الخليج فضلا عن استغلال الفرصة ونصب قواعد عسكرية في المنطقة لفرض الهيبة والنفوذ من جهة وتأمين أمدادات النفط إلى الولايات المتحدة من جهة أخرى . للمزيد ينظر : أندرو وليسلي كو كيبيرين ، علاقات خطيرة : القصة الخفية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، ترجمة محمد برهوم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٩٢ ، ص٢٩٧. كذلك يُنظر : نادية المختار ، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧.

[٢] نادية المختار ، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧.

* ما يسعى أليه الإدراك الأمريكي تجاه الأمن النفطي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا هو تامين السيطرة على سوق تجارة السلاح كسوق خليجية رائجة والتي من الممكن إن تستوعب أكثر من (٥٠%) من مجموع الأسلحة الأمريكية المصدرة للسوق الدولية للسلاح ، ولكون دول الخليج لا تمتلك القدرة الداعية ولا حتى التشغيلية الدقيقة لمثل هذه المواصفات من السلاح المتدفق عليها ، الأمر الذي يعطي للولايات المتحدة من خلال شراكتها العسكرية مزايا تفضيلية تتجسد بالاستعانة بخبراتها ومستشاريها العسكريين والفنيين مقابل تدفق الأموال والنفط للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد ينظر: طلعت مسلم ، حرب صور وجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨، ص ص ٢٠-٢١.

[٣] سعد الدين الشاذلي ، الوجود العسكري الأمريكي يعني القهر والذل وسلب الإرادة والأموال ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٣٥٤، السنة السابعة ، أسلام أباد ، ١٩٩٦ ، ص٧٣.

[٤] نقلا عن : عبد الصمد سعدون عبد الله ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٢ – ٤٣.

الأمريكي، وهذا ما تطلب بقاءها في حالة الهجوم لهزيمة الإرهابيين خارج الأراضي الأمريكية حتى لا تضطر لمواجهتهم على أراضيها)[1].

وقد جرى توسيع مفهوم الدفاع عن النفس ضد الإخطار المحتملة، وصولا إلى ما عرف لاحقا "بمبدأ بوش" الرامي إلى (منح الولايات المتحدة الأمريكية حق شن الحروب الاستباقية على ما يمكن اعتباره خطرا قادما محتملا وان لم يكن وشيكا أو فعليا)، ووفق هذا المبدأ يكفي إن تتهم الولايات المتحدة أي دولة عصية عن طاعتها، بأنها تعمل على تطوير أسلحة دمار شامل لتكون عرضة للغزو العسكري والتدمير وتغيير النظام، وانتشرت مقولات (من ليس معنا فهو ضدنا، ولم ننتظر حتى نهاجم داخل الأراضي الأمريكية حتى نتحرك، بل علينا نقل المعركة إلى أرض الخصم)[2]. ولم تكشف الوقائع اللاحقة لغزو العراق زيف وبطلان كل الادعاءات حول تطوير العراق لأسلحة دمار شامل أو امتلاكه هذه الأسلحة فحسب، بل تبين أيضا أن نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" كان قد ناقش في اجتماع خاص مع مسؤولي لشركات نفط أمريكية خرائط ومخططات ذات صلة بالسيطرة على احتياطي النفط العراقي، وذلك قبل هجمات أيلول سبتمبر/٢٠٠١، ولم يجري لحد ألان الكشف عن طبيعة هذه المداولات بحجة الحفاظ على السرية وعلى مصالح الأمن القومي الأمريكي[3].

إن الحرب الأمريكية على أفغانستان في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١ لم تكن ردة فعل على أحداث ١١ سبتمبر/ ٢٠٠١ فحسب، وكذلك الحرب الأمريكية على العراق في آذار /مارس ٢٠٠٣لم تكن بسبب المساعي العراقية لامتلاك أسلحة دمار شامل، أنما كانتا ستنفذان على الرغم من هذه المسوغات وكما أعلنت الولايات المتحدة وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك "كولن باول" في مجلس الأمن في الجلسة التي سبقت الحرب الأمريكية على العراق حيث أن الخطط والعمليات العسكرية كانت مجهزة مسبقا، وفي انتظار إشارة الانطلاق نظراً إلى وضع أفغانستان والعراق جيوسياسياً، الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة الأمريكية التقرب من منابع وأبار النفط في منطقة بحر قزوين والتي تضم نحو (٣٣) مليار برميل من الاحتياطي المؤكد للنفط، ونحو (٦٠٠) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، فضلا عن تدعيم النفوذ والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي الغنية بالاحتياطات النفطية[4].

وقد كانت أولى مهام الجنرال "توم فرانكس" قائد الحملة الأمريكية التي غزت أفغانستان زيارة موسعة إلى دول ومناطق وسط أسيا لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية، مقابل تسهيلات وقواعد عسكرية تتمركز فيها القوات الأمريكية لحماية مشروعات نفطية مهمة في طور التشغيل، أو مازالت في مرحلة التخطيط والتجهيز[5]. فضلا عن ذلك، فقد كان من نتيجة التداخل بين أمن الطاقة الأمريكي والحرب الأفغانية، تعيين ممثل الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط "زلماي خليل زاد" أول سفير للولايات المتحدة في أفغانستان عقب الغزو،

---

[1] نقلا عن : محمد عبد الحليم ، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، بحث منشور في شبكت المعلومات الدولية (الانترنيت) بتاريخ ١٤ / ديسمبر / ٢٠١٤ ، على الرابط : www.islamonline.net

[2] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩.

[3] منذر سليمان ، قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٧٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز يوليو ٢٠١٠ ، ص٢٧ .

[4] عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ ، ص١٢١.

[5] المصدر نفسه ، ص١٢٢.

وهو من الشخصيات التي لها علاقة بشركات الطاقة، فضلا عن تعيين "حميد كرزاي" الذي أتى من الولايات المتحدة الى مقعد الرئاسة بعدما كان نائبا لرئيس شركة "أنوكال النفطية"[١].

واستمرت هذه السياسة عبر ادارة الرئيس "باراك أوباما" على الرغم من اختلاف لغة الخطاب السياسي التصالحية مع العالم الإسلامي، مع بقاء أمن الطاقة والمتمثل باستمرار إمدادات النفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وبأسعار رخيصة، كونه محور لاستقطاب مستمر للاستراتيجية الأمريكية سواء كان ذلك في منطقة الخليج العربي أو منطقة بحر قزوين أو أي منطقة غنية بموارد الطاقة النفطية في العالم[٢].

---

[١] عمرو كمال حمودة ، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٤ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، نيسان أبريل / ٢٠٠٦ ، ص٥٢.

[٢] خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.

المبحث الثاني : أهداف توظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى لما تمتلكه من الأدوات والوسائل والإمكانات والقدرات ما تفتقر اليه باقي دول العالم الأخرى، إذ تسخرها من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في أطار رؤية وتخطيط استراتيجي يتيح لها كقطب أوحد الاستغلال الأفضل لتلك الإمكانات والقدرات والتوظيف الأمثل لتلك الأدوات والوسائل وبما يضمن لها تحقيق الأهداف والمصالح سواء العالمية منها أو الإقليمية.

ولعل من ابرز ما تمتلكه الولايات المتحدة من الأدوات والوسائل لحقيق أهدافها المنشودة، هو توظيف سوق النفط الدولية ضمن مدركاتها الاستراتيجية، وبما يضمن لها احكام السيطرة عليه وضمن حلقة تعزيز مصالحها القومية العليا.

كما أن أي محاولة لدراسة أوضاع السوق النفطية، لا بد من الأخذ بالحسبان مطامح هذه القوة في اطار المنظومة الرأسمالية العالمية، إذ بات الاقتصاد يشكل عاملا حاسما لإدامة زخم الحلم الإمبراطوري الأمريكي، منذ ان ارتبطت قوتها في القرن العشرين بوفرة إمكانياتها النفطية ... ويرى بعض المحللين أن النفط سيكون مستقبلا العامل الأكثر تأثيرا في اعاقة بقائها في زعامة النظام الدولي الجديد بعد أن بدأت كميات النفط فيها بالنضوب، بينما زاد عدد منافسيها في السوق النفطية وفي خضم الصراعات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم ..

وتواجه الولايات المتحدة وهي تسعى للهيمنة العالمية معضلة حقيقية تتمثل في الحاجة إلى الإبقاء على اقتصادها قويا ومزدهرا، فما دامت القوة الاقتصادية هي السند الحقيقي للقرار السياسي والاستراتيجي القائم على مبدأ القوة المطلقة، إلا أن النمو الاقتصادي المطلوب لا يمكن بلوغه دون التمكن من السيطرة على معطيات السوق النفطية العالمية وأن تكون الولايات المتحدة الفاعل الأكثر تأثيرا وديناميةً في مساره ..

ومن اجل فهم وتحليل أهداف التوظيف الامريكي للنفط كان لابد من تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب اساسية ترتبط ارتباطا مباشرا في مدركاتها الاستراتيجية (كأهداف سياسية واقتصادية وأمنية) على ان لكل من هذه الأهداف مداخلها التي تعبر بها عن توجهات الولايات المتحدة الأمريكية وفرصتها السانحة بعد بلوغها القوة المنفردة أثر غياب التوازن الدولي ليتسنى لها صياغة القرارات الدولية وبما يتوافق وسلوكها الامبريالي في الهيمنة على مقدرات وثروات العالم ...

المطلب الأول : الأهداف السياسية لتوظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق "كالفين كولدرج" ١٩٢٣-١٩٢٩ «إن تفوق الأمم يمكن أن يقوم بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته»، كما يرى وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "هنري كيسنجر" أن هناك احتمالات ومخاطر لصدمات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد، فالولايات المتحدة تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم على قاعدة «تدفق امدادات النفط والغاز»[١].

---

[١] إذ تعد الطاقة في القرن الواحد والعشرين سر التطور والتفوق ومفتاح السيطرة على العالم، ومن هنا جاءت أهمية الصراع على موارد الطاقة بين الدول، فهذا الصراع ليس جديدا، وانما مرهون بظهور الدول، بل حتى قبل ظهور الدول إبان صراع القبائل في ما بينها، وبعد ظهور الدول القومية زادت حدة الصراع بينها، ولاسيما بين الدول الاوروبية على مصادر الفحم، وإيجاد اسواق جديدة في العالم من اجل تصريف منتجاتها، ولكن، بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، زادت حدة الصراع بين الدول الكبرى،

إن دراسة وفهم الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية، باتت ضرورة تفرضها هيمنة الولايات المتحدة على قيادة النظام العالمي باعتبارها القطب الأوحد والأهم في هذا النظام، وخصوصاً بعد انتهاء حقبة التوازن القطبي التقليدي في اطار ما يعرف بالحرب الباردة، ومن ثم ثقل دورها كقوة خارجية مهيمنة علي مجريات الأحداث في المنطقة العربية منذ تدمير العراق سياسيا واقتصاديا وامنيا آبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وهذا الفهم يستلزم تحليل عملية اتخاذ القرار السياسي في الدولة، وآليات صنع سياستها الخارجية، فضلا عن توجهاتها ومحدداتها في المنطقة العربية، ناهيك عن طبيعة دور المؤسسات والجهات المجتمعية والحكومية في هذه العملية، ودور جماعات الضغط واللوبي الصهيوني في توجيه هذه السياسة والتأثير في حركتها واتجاهاتها لخدمة مصالح الكيان الصهيوني في المنطقة العربية ودعمه في مواجهة العرب فكيف تتم إذن صناعة السياسة الخارجية – الأمريكية؟ ومن يصنعها؟

لا يمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، إلا بالنظر إلي ثلاثة مستويات من التحليل العالمي، والإقليمي، والمحلي أو الوطني، فخلال معظم مرحلة الحرب الباردة، وبدءاً من الخمسينيات حتى بداية التسعينيات، فقد كانت النظرة العالمية هي المسيطرة علي مجرى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، باستثناء إدارتي الرئيس الأمريكي السابق "جون كيندي" في بداية الستينيات والرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" في منتصف السبعينيات اللذين غلَّبا النظرة الإقليمية على النظرة العالمية.

فخلال هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة متوجسة وخائفة من التهديد السوفيتي والشيوعية، لذا بذلت الولايات المتحدة جهودًا كبيرة لمنع النفوذ السوفيتي من ان يتوغل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وبخاصة ضمان تدفق النفط من الدول المنتجة الى الدول المستهلكة وحماية (إسرائيل)، التي نجح اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وقادة (إسرائيليين) في تصوير الأخيرة بأنها الحصن الآمن ضد القومية العربية الثورية والحليف الشيوعي السوفيتي، وقد كان هناك إجماع بين الكونجرس والسلطة التنفيذية – ولكنه نسبي – حول ضرورة احتواء إسرائيل للمنطقة العربية في إطار صراعات الحرب الباردة[١].

اما في المرحلة التي اعقبت الحرب الباردة وبلوغ الولايات المتحدة قوة منفردة بكل المقاييس وتحديدا ادارة القرار السياسي الدولي، فقد بات الأمر مختلفا بالنسبة لإدارة سوق النفط من مصادره الغنية حتى اماكن استهلاكه الرئيسة في العالم.

كما اصبحت ادارة الصراع الإقليمي والدولي هدفا سياسيا وجوهريا لتامين وحماية النفط من خلال جملة من الأدوات والسياسات التوظيفية التي تبرر تواجد امريكي بالقرب من المناطق الوفيرة بالنفط.

خصوصا بعد قيام الولايات المتحدة باحتلال افغانستان والعراق، إذ عمدت إلى فرض هيمنتها على العالم من خلال السيطرة على منابع النفط في العالم، خاصة في منطقة آسيا الوسطى والشرق الاوسط، فالاستراتيجية الامريكية تجعل أمن الطاقة من ضرورة الامن القومي الامريكية، وخصوصاً توظيف الهيمنة الامريكية على مصادر الطاقة في العالم، من أجل منع القوى الاخرى من منافستها على هذه الموارد، كما تسعى الى السيطرة على الممرات المائية في العالم من اجل تأمين امدادات الطاقة في العالم. ينظر: علي زياد مقال " التنافس والصراع بين القوى العالمية على مصادر الطاقة " على الرابط :
https://www.alsouria.net/content/

[١] - فؤاد جرجيس ، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ من يصنعها ؟ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ١٢-١٤.

ففي منطقة الخليج مثلا، على الرغم من أن الولايات المتحدة ملتزمة أخلاقيا وأيديولوجيا بحماية إسرائيل، لكن هدفها الأساس يدور حول ضمان الحصول علي نفط عربي رخيص من منطقة الخليج عمومًا، باعتبار أن الاقتصاد العالمي يحركه النفط، وأن الخليج هو أكبر مستودع للنفط في العالم، وقد نجحت الدول العربية المنتجة للنفط بالتنسيق مع مصر وسوريا عام ١٩٧٣ في استخدام النفط كسلاح استراتيجي لإجبار إدارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" على تعديل موقفها من الصراع العربي – الإسرائيلي عندما فرضت حظرًا تامًا على شحنات النفط إلي الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما أدى إلي زيادة الرقم القياسي لأسعار النفط بنحو (٤٠٠%)[١].

وفي المرحلة التي اعقبت احداث سبتمبر الدامي من العام ٢٠٠١، أعادت الإدارة الأمريكية ترتيب أولويات سياستها الخارجية من جديد، مما أدى إلى نشوء سياسة جديدة، تدور حول مجموعة من القضايا الساخنة مثل (مكافحة الإرهاب، نشر حقوق الإنسان، السيطرة على أسلحة الدمار الشامل، ضمان الأمن القومي الأمريكي، والقضاء على الإسلام المتطرف ...الخ)، وجميع هذه القضايا كانت تشكل ادوات توظيفية من اجل التحكم بالموارد النفطية ومن ثم ادارة الصراع الدولي وفق اولويات المصالح القومية العليا سواء ما يتعلق بأمنها القومي او رفاهة مجتمعاتها ..

وفي ضوء تلك الترتيبات جاءت الإجراءات العملية للسياسة الخارجية والتي تمثلت في التوسع في القيام بالحروب الاستباقية والوقائية، ومن ثم تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، وبلورة ما كان يسمى بمحور الشر وعزله، ولعل الأهم هو التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كونه مسرحاً رئيساً لمصالح الولايات المتحدة وساحة لصراعاتها الخارجية[٢].

فقد وجدت اهم التيارات في الإدارة الأمريكية وهي "لوبي اليمين المحافظ" الذي يضم تحت جناحه مجموعة من التيارات المحافظة والمسيحية المتشددة، فقد كان له في أحداث ١١ أيلول، فرصة ذهبية لفرض مفاهيمه ورؤيته المتطرفة، والثاني هو "اللوبي النفطي"، فكبرى الشركات النفطية موجودة في الولايات المتحدة، مما يعني أن النفط بات يحتل مكانة مهمة في المُدرك السياسي الأمريكي في خُضم الصراعات الإقليمية والدولية.

لقد ارتسمت الخارطة السياسية الأمريكية بتوجهاتها الاقتصادية والأمنية، فبات التداخل بين الأهداف الثلاثة سعيا محكوما بالسلوك العام، الذي تؤطره نوازع القطبية الاحادية من اجل توظيف النفط كمورد استراتيجي ناضب ضمن استراتيجياتها تجاه الأنداد في المناطق الغنية بهذا المورد ..

واستنادا الى ذلك صار التوجه الأمريكي نحو توظيف سوق النفط والتحكم بالأسعار ارتفاعا أو انخفاضا كسياسة يراد بها مواجهة الخصوم للضغط عليهم، وعلى الرغم من إن المؤشرات الاقتصادية بكل ما يخص عملية الإنتاج والمعروض النفطي والطلب عليه، بأن يكون له الغلبة في القفزة النفطية، لكن الأسباب السياسة كان لها دورها في ارتفاع أو انخفاض سعر ذلك المـورد، ومن تلك الأسـباب[٣] :–

---

[١] فؤاد جرجيس ، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ من يصنعها ؟ ص ص ١٣ ـ ١٤.
[٢] المصدر نفسه ، ص ١٤.
[٣] سلام جبار شهاب ، الطفرة النفطية الثالثة والشرق الأوسط الجديد قراءة في أسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الأوسط الجديد ، قضايا سياسية ، العدد ٣٤ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٥٣-١٥٤.

أولا : هجمات ١١/أيلول عام ٢٠٠١، وما شكلته من توجه جديد للقوى المستهلكة لإعادة جدولة وارداتها النفطية.

ثانيا : الحرب على العراق وما ألت اليه من توجه جديد حذر بالنسبة للمنتجين والمستهلكين.

ثالثا : ارتفاع أهمية النفط للخصوم المحتملين للولايات المتحدة، كالصين والهند ودول جنوب شرق أسيا.

رابعا : أزمة البرنامج النووي الإيراني، والعقوبات الاقتصادية التي فُرِضت على إيران، وما نتج عن ذلك من خسائر لقطاع النفط الإيراني، مقابل البحث عن بدائل لمنتجين جدد من قبل المستهلكين.

وتوحي قرارات الحظر الاقتصادي التي فُرِضت على العراق وليبيا وإيران، بأن القيود التي تواجه الاستثمارات الأجنبية، انما تأتي من جانب واحد، فالولايات المتحدة تزيد من استخدامها للنفط بوصفه سلاحاً ضد منتجي الشرق الأوسط في محاولة منها لانتزاع تنازلات سياسية كجزء من أهداف التوظيف النفطي، ومن المفارقات أن هذه السياسة ستشكل عاملا ضاغطا على أسعار النفط في المستقبل، مما يجعل المستثمرين أكثر تصميما على السعي لإبرام صفقات في استثمار حقـول النفط في منطقة الخليج العربي[1].

وبعد إن تمكنت الشركات النفطية الأمريكية من وضع يدها على الاقتصاد النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي، ووفق المدرك السياسي الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول المجلس، ومنذ حرب الخليج الثانية، وبعد إن اصطبغت تلك العلاقات السياسية بالصبغة الأمنية من خلال الاتفاقيات والسياسات الأمنية المعقودة بينها وبين حلفائها الخليجيين، جاءت المساعي الأمريكية في الهيمنة على الموارد النفطية محددة بثلاث متغيرات **الأول:** الحاجة الأمريكية المتنامية للنفط، لما يشكله من عصب حيوي للصناعة والاستهلاك العام، **والثاني:** مصدر رئيس للربح الاحتكاري بالنسبة للشركات النفطية الأمريكية، **والثالث:** كون إن النفط يُعد وسيلة فاعلة للتحكم بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ممارسة أي ضغط على دول العالم كي تتناسق على وفق المسار الأمريكي في تحـــديد نمط الخـارطة النفطية العالمية الجديـدة[2].

فضلا عن ذلك فإن اتجاهات الدول المنتجة نحو عدم الاهتمام بتطوير قطاع الإنتاج النفطي أفقيا وعموديا، سيؤدي بطبيعة الحال إلى اصطدام السوق النفطية بقصور في الطاقة الإنتاجية، وعدم تلبية الطلب العالمي المتزايد سنويا، وهذا سينعكس بالتأكيد على رفع مستويات الأسعار، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار السوقية، الأمر الذي سينعكس سلبا على أداء اقتصادات الدول الصناعية والنامية المستهلكة، مع الحاجة المتزايدة إلى هذا المورد على نطاق الاستهلاك والإنتاج ..[3].

كما إن إدارة الولايات المتحدة لسوق النفط سيكون محكوما بـ احتمالات عدة، البعض منها قد يكون انتقائيا في حين تكون الأخرى مرغوبا بها وتنصب ضمن دائرة المصالح الأمريكية العليا سواء في تحقيق الرفاه الأمريكي، أو الحفاظ على مقدرات الأمن القومي، على أن أمن النفط جزء لا يتجزأ من أمنها القومي، وهذا يؤسس لسلوك أمريكي تطغى عليه سمة الهيمنة من خلال وضع استراتيجيات نفطية شاملة تتضمن جانبين[4]:-

---

[1] هوشانج أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

[2] عبد الصمد سعدون عبدا لله ، أزهار عبد الباقي ، موقع النفط العربي من منظور استراتيجي أمريكي للقرن الحادي والعشرين، قضايا سياسية ، العدد ١٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٧٢.

[3] المصدر نفسه ، ص٤٨.

[4]- Lyndon H. Larouche, Jr., The Middle East As A Strategic Crossroad, Executive Intelligence Review . http://www.larouchepub.com

١-وضع اليد على مقدرات الطاقة في العالم وتحديدا النفط.
٢-النقل الصافي لهذا المورد الناضب، من خلال سيطرة شركاتها النفطية العملاقة عبر عقود المشاركة وتراخيص الاستثمار النفطي، مع دور واسع في ممارسة العمل الإداري والتحكم باتجاهات المشاريع الاستخراجية والصناعات الوسيطة، وعلى وفق قاعدة الكلفة المتدنية للوحدة المستخرجة من الحقول النفطية... وهذا الجانب سيعطي سيناريوهات لمستقبل إدارة سوق النفط العالمي سواء باتجاه استمرار هذا النمط، أم باتجاه خطوط التغيير ضمن مدخلات سوق النفط ومخرجاتها.

ومما سبق فإن الأهداف السياسية ومن مدرك استراتيجي امريكي حيال توظيف النفط في السوق الدولية جاءت وفق اعتبارين اساسيين :

أولا : إدارة الحوار ما بين منتجي ومستهلكي النفط

إن استمرار تدفق النفط والحفاظ على العرض الإنتاجي ضمن وتيرة متصاعدة امام طلب متنامي، بات امراً ضروريا بل مرتبطا بمصالح الدول الصناعية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية، فاحتمالات اتساع نطاق الطلب على النفط، مقابل اتجاه انخفاض للمعروض من النفط في السوق العالمية، جعل الحاجة ملحة إلى إيجاد توازن بين المنافسة والتعاون، وبين القوى الكبرى على مسرح الطاقة، وبما لا يضر بأمن الطاقة العالمي.

فالدول المنتجة للنفط بحاجة إلى الأموال من بيع منتجاتها لأغراض التنمية، فضلا عن تطوير صناعاتها النفطية، إذ قدرت وكالة الطاقة الدولية الحاجة الفعلية لتطوير صناعة الطاقة العالمية (النفط والغاز تحديدا) حتى عام ٢٠٣٠ بنحو (١٦ ألف مليار) دولار، في حين أن الدول الكبرى المستهلكة للنفط تحتاج إلى إمدادات نفطية بأسعار معقولة للحفاظ على آلية البناء لاقتصاداتها*، فضلا عن المحافظة على مستوى رفاهيتها[١].

وقد أصبحت الاعتبارات البيئية، ومراعاة المسؤوليات تجاه الأجيال اللاحقة، عامل ضاغط أمام استمرار الدول الصناعية في التوسع في استهلاك النفط. وإذا كان للدول الصناعية المتقدمة أن تجد بدائل تكنولوجية

ورد البحث في سياق مؤتمر: النفط والغاز في السياسة الدولية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، ٢ يونيو ٢٠٠٢. وينظر كذلك:

Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, Jr., CSIS Commission on Smart Power : a smarter, more secure America, (The Washington: the Center for Strategic and International Studies), 2007, pp:54-58.

* فأسعار النفط المنخفضة بالإضافة إلى أنها توفر فوائد اقتصادية كبيرة للولايات المتحدة والاقتصاديات العالمية ، فأنها وبحسب الرؤية الأمريكية تقلص العائد المتوفرة للدول المنتجة للنفط التي تراعي الإرهاب أو تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل ، لكنها تلغي في تقدير الولايات المتحدة على تثبيت أسعار نفط منخفضة عالميا وتحط من شأن نتائج تراجع عام في أسعار النفط في ما يتعلق بحلفاء الولايات المتحدة المنتجين للنفط . للمزيد ينظر : جان كاليكي ، ديفيد غولدون ، الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة ، ترجمة : حسام الدين خضور ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١١، ص ص ١٦٧ – ١٦٨.

[١] أن جميع المشاركين في السوق الدولية للطاقة بوسعهم تحقيق أهدافهم الفردية عن طريق العمل مع القوى الأخرى بصورة مشتركة ضمن حلبة منافسة جيدة تسمح للسوق بان تعمل جيدا، في ميدان الخطوط التوجيهية للدول والصناعات والتكنولوجيات. وهذا الأمر ليس سهلا، لأنه يتطلب تغيرا جذريا في الطريقة التي ينظر بها إلى قوى التنافس والتعاون. والحل المتاح هو في إرساء روابط اقتصادية تصل الدول المنتجة بالمستهلكين، وتوسيع الأسواق الحرة، والحاجة إلى ربط الطاقة بالاعتبارات البيئية ..ينظر : جوزيف أ.ستانسلو (رئيس شركة كامبريج لأبحاث الطاقة)، التنافس أم التعاون في ميدان الطاقة، نشرة واشنطن، وزارة الخارجية الولايات المتحدة، ١٨ آب ٢٠٠٤.

http://www.america.gov/st/env-english/2004/august/2004.html

للمحافظة على مستويات الرفاهية التي تتمتع بها شعوبها، فان المعضلة التي يمكن أن تبرز مستقبلا، هي في طبيعة التعاطي مع ظروف الدول الصاعدة حديثاً التي تريد رفع مستويات المعيشة لشعوبها، ومنها الصين والهند والبرازيل واندونيسيا، إذ أنها بحاجة إلى رفع عام لمستويات استهلاكها من مختلف أنواع الطاقة ومنها النفط كونه أحد عناصر، ومقومات الزيادة في نموها الاقتصادي.

وهكذا تبدو القضية في مجال الطاقة، كأنها معركة يتطلب من الولايات المتحدة ربحها، إنما المسالة الصائبة هي في تقدير توازن دقيق للحوار بين مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، والنظر بعقلانية نحو مصادر الطاقة بكافة أنواعها، والى التكنولوجيا التي تدخل في تطوير استخدامات الطاقة، حتى يبقى امن الطاقة قضية مضمونة للجميع.

ثانيا : ادارة التنافس والصراع على مناطق النفط قسريا

ان السياسة الأمريكية تدور ضمن حلقة الحليف والعدو، فالدول الغنية بالنفط والحليفة للولايات المتحدة سوف تُعامل على انها مسؤولة دوما عن حمايتها، وعن بقاء انظمتها السياسية ما دامت تلك السياسة تعطي اهدافها كما يجب، فقد تجسدت سياسة الرئيس الأمريكي "بل كلينتون" خلال مدة إدارته للأعوام (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) بسياسة الاحتواء المزدوج تجاه الدول المناهضة والمعادية لتوجهاتها في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما تجاه العراق وإيران، وبقدر تعلق الأمر بالعراق كدولة عربية، أتبعت أدارة الرئيس كلينتون مبدأ العقوبات القسرية من خلال فرض المزيد من المقاطعة الاقتصادية والحظر الجوي والبحري والبري وتجديد، بل وتشديد الحصار من أجل احتواء العراق وعدم فسح المجال أمامه لبروزه كدولة قوية في العالمين العربي والإسلامي، وقد أتبع السياسة نفسها مع دول عربية أخرى كانت قد وضعتها ضمن الدول الراعية والداعمة للإرهاب، ومنها السودان وليبيا، عن طريق فرض عقوبات دولية تحت غطاء الأمم المتحدة بعد أن سلبت حق النقض (الفيتو) من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي[1].

وكانت فكرة الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ مخطط لها مسبقا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهناك العديد من الوقائع والأحداث التي تؤكد ذلك ومن أهمها: ما كشفه البروفسور "جون لويس غاديس" أستاذ التاريخ العسكري في جامعة "يال الأمريكية " في عدد ألـ Foreign Policy الصادر في تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٢ عن مخطط استراتيجي أمريكي يستهدف العراق ويتضمن[2]:-

أ- أن العراق يُعد الهدف الملائم للضربة الأمريكية المقبلة، لأن أمريكا ستنجز المهمة التي لم تُكتمل في حرب الخليج الثانية ١٩٩١.

ب-وضع حد لأي دعم يمكن أن يقدم "للإرهابيين" الذين يهددون أمن إسرائيل.

ت-الحصول على النفط وبأسعار رخيصة.

كما سعت السياسة الأمريكية في اطار توظيفها لسوق النفط إلى استخدام الدول الخليجية المنتجة للنفط أعضاء أوبك، بوصفه وسيلة ضغط على المنظمة، وذلك بحكم ثقلها النفطي لما تشكله من نسبة كبيرة من

---

[1] بربارة كوندي ، الاحتواء المزدوج، المضلة في الخليج ، مجلة شؤون سياسية، العدد٤، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ص ٤٢ ــ ٥٠.

[2] نقلا عن : سمير صارم ، النفط العربي في الاستراتيجية الامريكية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٨ السنة السادسة ، أصدرا أتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٩ ، ص١٤.

سقوف الإنتاج، فضلا عن أن إيراداتها النفطية الضخمة والتي تفوق نفقاتها، إذ لا تملك الطاقة الإنتاجية الاستيعابية الكافية لاستثمار فائضها المالي، وهو ما جعل الولايات المتحدة تربط اقتصاد هذه الدول بالاقتصاد الأمريكي من خلال حلقة "الدولرة للبترودولار*"، وكذلك من خلال رفع معدلات الإنفاق العسكري وتنويع الأسلحة ونقل التكنولوجيا والخبرات العسكرية ومفردات السلع الرأسمالية الجاهزة لأغراض التنمية، وهنا يقول السفير الأمريكي في السعودية "جون وست" (لقد حصلت الولايات المتحدة نتيجة بيع السلع للسعودية على شيئين هما أولا: إبقاء أسعار النفط كما هي عند عام ١٩٧٨، وثانيا: إبـقاء الدولار الأمـريكي عملة رئيسة في التداول ضمن العائــدات النفطية السعودية[١].

أن الأهداف والمصالح النفطية الأمريكية (وراء الخطط التي تعدها في هذا المجال) تتجسد في احتكارها النفط في الدول المنتجة الرئيسة عبر شركاتها العملاقة التي تسلمت احتكار نفط العراق وغيره من الدول الشرق أوسطية، وكانت نتيجة ذلك أشكال متعددة من المصالح الأمريكية منها[٢] :-

١- الحصول على النفط بأسعار متدنية عن غيرها من بقية الدول، لتكون هذه الأسعار مساعدا على بناء المجتمع ورفاهيته في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- حصول الولايات المتحدة على أرباح من استثماراتها النفطية في الشرق الأوسط وتجيير هذه العائدات لتحقيق التوازن لمدفوعات أمريكيا ألتي استنزفتها سياستها العسكرية خارج حدودها، وتمتلك الولايات المتحدة في مجال الاحتكارات النفطية (٥) شركات من أصل (٧) شركات احتكارية عالمية.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي في العام ٢٠١١، لفتت فيه ان التدفقات الرأسمالية الخليجية في الخارج تستثمر من قبل المصارف المركزية لدول المجلس، وصناديق الثروة السيادية**والأثرياء من الأفراد

* جاء البترودولار إلى حيز الوجود بموجب اتفاقية "بريتون – وودز التي رسخت النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكرست أيضا الدولار بوصفه العملة الرئيسة في العالم، فقد ابرمت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الامريكي السابق "ريتشارد نيكسون" صفقة مع السعودية في عام ١٩٧٣ يحسب بموجبها كل برميل من النفط يشترى من السعوديين بالدولار الامريكي، وبموجب هذا الاتفاق يتعين على أي بلد يسعى إلى شراء النفط السعودي تحويل عملته إلى الدولار، وبموجب شروط الاتفاق يجب أن يوفق السعوديون على تسعير صادراتهم النفطية كلها بالدولار الأمريكي وحده، وبالنسبة للأمريكيين يزيد البترودولار الطلب على الدولار ويزيد الطلب على سندات الدين الأمريكية، ويتيح للولايات المتحدة الأمريكية شراء النفط بعملة تستطيع طباعتها متى أرادت والحفاض على البترودولار هو الهدف الاساس للولايات المتحدة وكل ما عداه ثانوي، ومن دون ذلك ينهار الدولار الامريكي، ومقابل استعداد السعودية لتقويم مبيعات النفط حصرا بالدولار الأمريكي قدمت الولايات المتحدة أسلحة وحماية لحقول النفط السعودية، وفي عام ١٩٧٥ وافقت دول اوبك كلها ان تحذو حذوها. للمزيد ينظر: ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام : فائض الانتاج ام السياسة الدولية، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ، ص ص ٦٢ – ٦٣.

[١] جيا فخري عمر محمد علي ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق أنموذجا ، ط١ ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٢ ، ص١٧.

[٢] علي وهيب الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي – الصهيوني ، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٤.

** هي عبارة عن فوائض الأموال أو المداخيل العالية لبعض الدول و هي الاحتياطات المالية في البنوك المركزية والتي تستثمرها في الدول الغنية، وبمعنى أن دولاً كدول الخليج والصين والبرازيل والهند تعد من الدول النامية وتمتلك فائض واحتياطات مالية كبيرة بدأت في تصدير رأس المال إلى الدول التي كانت تقليدياً هي التي تصدر رأس المال وهي الدول الصناعية الكبرى مثل أوروبا وأمريكا واليابان وكندا بمعنى انتقال الثقل المالي من الغرب الى الشرق..

. ولكن حقيقة هذه الصناديق السيادية تكمن بوجه آخر حين قامت بعض الدول من التي لديها فوائض مالية ضخمة بإنشاء وإدارة بعض الصناديق السيادية لاستثمار تلك الفوائض بشكل (مباشر) في العقارات والبنوك والشركات العالمية بدل من وضعها في سندات حكومية ذات عائد ثابت ومضمون. وبذلك تسعى إلى تحقيق عوائد أعلى، ولكن غير ثابتة أو مضمونة ، فهي كباقي الاستثمارات التجارية قد تحقق عوائد مالية عالية ، وقد تحقق خسائر غير متوقعة ، ومن هذه الصناديق ن صندوق التعاملات

ومستثمرين آخرين، بينما تستخدم كميات صغيرة نسبيا من الفوائض الخليجية لتعزيز الاحتياطات الأجنبية لمصارفها المركزية، وتوزع الجزء الرئيس من الفوائض الخليجية في العديد من الدول تتصدرها الولايات المتحدة الأميركية والتي استحوذت على حوالي (٤٩%) تقريباً من التدفقات المالية الخارجية لدول مجلس التعاون[١]. كما بلغت مجموع الأرصدة لصناديق الثروة السيادية وفقط لأربع مؤسسات استثمار خليجية من اصل اكبر عشرة صناديق ثروة سيادية في العالم نحو ما يقرب من (٢,٢ تريليون دولار امريكي)[٢]. **ينظر جدول رقم (٦).**

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ١٩٩١ ومن خلال سيطرتها على نفط الشرق الأوسط على منع بلدان هذه المنطقة من محاولة الاستقلال بثرواتها النفطية، أو بلوغ أي مرحلة تكون قادرة فيها على المساهمة في رسم سياستها النفطية من ناحيتي التسعير والتوزيع ١٩٩١، وباتت القوة الوحيدة في العالم المتحكمة بالحقول والمنشآت النفطية العربية وخصوصاً الخليجية، كما لم تعد الأوبك هي من تتحكم فعليا في مصير النفط إنتاجا وتسويقا[٣].

جدول رقم (٦)

اكبر عشرة صناديق للثروة السيادية في العالم /فبراير عام ٢٠١٦ (بالمليار دولار)

ت	المؤسسة الاستثمارية	الدولة	قيمة الثروة السيادية
١	صندوق المعاملات النرويجية	النرويج	٨٢٤,٩
٢	جهاز ابو ظبي للاستثمار	الامارات	٧٧٣
٣	مؤسسة الاستثمار الصينية	الصين	٧٤٦,٧
٤	مؤسسة النقد العربي	السعودية	٦٣٢,٣
٥	الهيئة العامة للاستثمار الكويتية	الكويت	٥٩٢
٦	شركة الاستثمارات الصينية "سيف"	الصين	٤٧٤,٤
٧	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين	٤٤٢
٨	شركة كمية للاستثمار	سنغافورة	٣٤٤
٩	هيئة قطر للاستثمار	قطر	٢٥٦
١٠	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الصين	٢٣٦

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :
دراسة لمعهد SWFI المتخصص برصد حركة صناديق الثروة السيادية نشرت في شباط/ فبراير من العام ٢٠١٦ وتحت عنوان " من هي الدول التي تملك اكبر صناديق سيادية في العالم ..على الرابط: http://arabic.rt.com/news/817746

النرويجي ، وصندوق الأجيال الكويتي، وصندوق قطر السيادي، وصندوق الإمارات ...الخ . ينظر مقال حول " ما المقصود من الصناديق السيادية ؟ " على الرابط : http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=510118

[١] وعلى وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، بلغت الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي اكثر من نحو ٨٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١١ ، وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط الذي ساعد على بلوغ الفائض المجمع للحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط ٤٠٠ مليار دولار تقريباً ، أي حوالي ضعف مستواه في العام ٢٠١٠. ينظر مقال : ٤٩% من فوائض دول الخليج العربي تستثمر في امريكا (دراسة لصندوق النقد الدولي) على الرابط :
http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/18/232917.html

[٢] ينظر : دراسة لمعهد SWFI المتخصص برصد حركة صناديق الثروة السيادية نشرت في شباط/ فبراير من العام ٢٠١٦ وتحت عنوان " من هي الدول التي تملك اكبر صناديق سيادية في العالم ... على الرابط :
http://arabic.rt.com/news/817746

[٣] جيا فخري عمر محمد ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق أنموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

كما أسهم النفط العربي بدور بارز في تحديد السلوك السياسي والاستراتيجي الأمريكي تجاه المناطق العربية، إذ يعد النفط واحد من أهم العناصر التي تحدد العلاقات العربية الأمريكية بل تتعدى ذلك، حتى أصبح محور اهتمام القوى الكبرى والسياسيات الغربية والأساس الذي ترتكز عليه في تعاملها مع دول المنطقة في ظل تدفق النفط، وبأسعار زهيدة وهو جوهر الأهداف التي تسعى الإدارات الأمريكية المتعاقبة الى الحفاظ عليها، فالنفط بحكم خواصه الاقتصادية وتأثيراته السياسية وضع في قمة أولويات المصالح الأمريكية في المنطقة وأصبح جزء من الأمن القومي الأمريكي[١]. وتتبلور هذه الحلقة من الاقتصاد السياسي للنفط عبر نمط واتجاهات إيديولوجية ومواقف سياسية للأطراف المنتجة للنفط، فالسياسة الليبرالية التي يتسم بها اقتصاد العالم الرأسمالي الغربي، لا بد أن تسود في مناطق العالم الغنية بالموارد النفطية ... وهكذا تتجه السياسة الأمريكية حيال إدارة موارد الطاقة وفق النظرة النيوليبرالية، فالنفط الذي يتركز في منطقة الخليج العربي، والذي يدار معظمه من قبل أوتوقراطيات حكم سياسي متوارث في السلطة، يتبع النهج الليبرالي الغربي، وبما يتوافق إيديولوجيا مع مدركات التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال النفط في العالم.

مما يؤكد هذا الاتجاه او الحلقة الإيديولوجية، مرحلة ما بعد احتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد بات نفط الخليج عموما باستثناء النفط الإيراني، محكوما بتوجهات أمريكية قسرية، ومن خلال توسيع أنماط الاستثمارات النفطية الأجنبية سواء عبر استمرار عقود النفط الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو من خلال إعلان جولات التراخيص النفطية الأمريكية – العراقية حول تطوير الحقول عموديا، وتوسيع نطاق الصناعة الاستخراجية أفقيا، وبعد زوال قرار تأميم النفط العراقي المعلن منذ العام ١٩٧٢.

المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية لتوظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

تتعدد الأهداف الاقتصادية لتوظيف سوق النفط ومن مدركات استراتيجية امريكية، على أن مجمل هذه الأهداف تنصب ضمن المصالح الاقتصادية الأمريكية، غير أن النفط وصناعته وريعه وطرق استثماره في الأسواق العربية والعالمية، جميعها تعد المحور لهذه المصالح، وأهميتها لا تقتصر على الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل تتعداه إلى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة منها والنامية، ذلك أن النفط مادة استراتيجية لا غنى عنها، ولا بديل يماثلها في الوقت الحالي على الأقل، كمصدر للطاقة اللازمة لحياة الإنسان، وحاجاته الملحة لتشغيل آلات المصانع والمعامل، فالنفط عصب الحياة العصرية ... وهكذا فليس من قبيل المصادفة التاريخية أن قال السياسي الصحفي الفرنسي "جورج كليمانصو" في أثناء الحرب العالمية الأولى: «أن النفط ضروري كالدم»[٢].

---

[١] كان من بين الأهداف الأساس لهيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، ما يتعلق بضمان حصول شركات أمريكية على النفط العربي الرخيص خصوصا من منطقة الخليج العربي، وإن خسارة أمريكا له تؤدي إلى اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية، كما أن الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد كلها بشكل كبير على نفط الخليج العربي، ولذلك يمكن اعتبار حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ المحطة الثالثة التي اتخذتها الولايات المتحدة ذريعة لضمان نفط الخليج تحت سيطرتها . للمزيد ينظر : علي وهيب الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي – الصهيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٢ – ١١٣.

[٢] -نقلا عن : مقال محمد سميح حميد ، البعد الاقتصادي للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على الرابط :
http://miroun.gogoo.us/t7818-topic

أولا : السعي نحو رفع مستوى الخزين النفطي الاستراتيجي الأمريكي

على الرغم من الزخم السياسي والدعم المالي لإحلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتنقيب عن الأخير في الأراضي والسواحل الأمريكية، وتصاعد الجدل الحديث عن استقلالية الطاقة الأمريكية في ظل توقعات تقرير أفاق الطاقة لعام ٢٠٣٠ بارتفاع احتياطيات الولايات المتحدة من النفط الصخري والغاز الصخري، وتوقعات بأن يفوق الإنتاج الأمريكي عددا من الدول المنتجة حاليا، ستظل الولايات المتحدة بحاجة إلى الإمدادات النفطية الخارجية بأسعار متدنية ولأسباب عدة من بينها[١] :-

١- أن الإنتاج الأمريكي من النفط مستقبلا، لن يفي بحاجة الولايات المتحدة، والتي هي في تزايد مستمر، فضلا عن سهولة وقلة تكاليف استخراج النفط الخارجي مقارنة مع تكاليف استخراجه من الأراضي والسواحل الأمريكية، وعليه فإن الولايات المتحدة ستظل تعمل وفق مدركاتها الاقتصادية في استغلال نفط الخارج ومن ثم السيطرة على السوق النفطية لتأمين إمداداتها من النفط وبأسعار معقولة.

٢- نظرا لارتفاع تكاليف الطاقة وتقلباتها، تضاعفت أسعار النفط خلال السنوات العشر الماضية، إذ بات امن الطاقة يشكل مصدرا للقلق المتزايد على الصعيد العالمي، ولا يقتصر الأمر على العالم النامي فحسب، بل يتعداه لدول العالم المتقدم، كما يشير إليه الموقف المالي العالمي الراهن، إذ يسهم تراجع مخزون الوقود الأحفوري في عدم قدرة الحكومات على تأمين إمداداتها من الطاقة وفي ظل غياب الشعور بالأمن الناجم عن عدم معرفة ما ستكون عليه تكاليف الطاقة الكهربائية والمطلوبة في المستقبل، كي يستطيعوا الحكـومات إن يخططوا، أو أن يطــوروا بلــدانهم، وحياة مجتمعاتهم[٢].

وقد ركزت أخر ثلاثة استراتيجيات للأمن القومي الأمريكي لأعوام (٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠١٠) على ضرورة سعي الإدارة الأمريكية إلى تعزيز أمن الطاقة الأمريكي من خلال بناء مخزون استراتيجي* يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، إذ تكمن أهمية هذا المخزون في كونه احتياطيا نفطيا يجري تخزينه في الدول الصناعية والمستهلكة للنفط، وتأمين الإمدادات النفطية في حال انقطاعها أو في حالة الأزمات[٣].

---

[١] عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥.

[٢] عدنان أمين ، أسواق الطاقة العالمية متغيرات في المشهد الاستراتيجي ، ط١ ، مركز الإمارات للإنتاج والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠١٢ ، ص٢٥.

* تعد إدارة أزمة الطاقة من أهم السياسات الخاصة بسوق النفط الخام الأمريكية وبدورها في سوق النفط العالمية ، وكانت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وكالة الطاقة الدولية في بناء مخزون نفطي استراتيجي من أهم عناصر استراتيجية الطاقة ، أي الاستعداد للتعامل مع أزمات النفط ، وبعد أزمة النفط التي حدثت بين العاميين (١٩٧٣ – ١٩٧٤) تم إدراج دور المخزونات الاستراتيجية بوصفها أداة من أدوات الاستعداد للطوارئ ضمن برنامج الطاقة الدولي في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام أو حصول أي انقطاع في الإمدادات. للمزيد ينظر: سارة إمرسون ، هل هناك استراتيجية نفطية أمريكية على وشك الظهور؟، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٢٧.

[٣] يختلف المخزون الاستراتيجي عن المخزون التجاري النفطي الذي تتحمل مسؤوليته ونفقاته شركات النفط الدولية العاملة في الدول المنتجة ، وتستخدم الولايات المتحدة مخزونها الاستراتيجي من الطاقة في مواجهة حالات الطوارئ التي تهز الأسواق الأمريكية أو العالمية حسبما ينص اتفاق عضوية وكالة الطاقة الدولية ، كما ويضم مخزون النفط الاستراتيجي حوالي (٧٢٧) مليون برميل ، وساعدت سرعة تحرك وكالة الطاقة الدولية في عام ٢٠٠٥ بطرح كميات من احتياطي النفط الاستراتيجي في جميع إنحاء العالم من الدول الست والعشرين الأعضاء فيها في السوق استخدامها في أعقاب إعصاري "كاترينا ، وريتا" في تحقيق الاستقرار في الأسواق وحال دون أن يؤدي الإعصار إلى مزيد من الفوضى والتعطيل في الأسواق. ينظر : عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٠-٩١.

وتحتوي منطقة الشرق الأوسط نسبة عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد، وتقدر بحسب تقديرات إدارة وكالة الطاقة الأمريكية بنحو (٤٩%) من احتياطي النفط العالمي مقارنة بنحو (٢٠%) في امريكا الجنوبية والوسطى وبنحو (١٣%) فقط في امريكا الشمالية وبنحو(٣%) في دول اسيا الباسفيك[١]، **ينظر الشكل البياني رقم (٤ أ ، ٤ ب).**

وعلى وفق تلك البيانات كان لابد أن تتوجه الاستراتيجية النفطية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة، إذا ما علمنا إن السنوات القادمة قد تجعل من منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأهم في السوق العالمية للطاقة، وبوصفها المكمن الرئيس حيث تحتل مكانةً ومركزا متقدما من حيث الاحتياطات النفطية الهائلة والمتزايدة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى[٢].

وفيما يتعلق باحتياطيات النفط المثبتة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت في العام ٢٠٠٥ نحو (٢٩,٣) مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة تقدر بنحو (٢,٤٠%) من الاحتياطي العالمي في حين شكلت احتياطيات الغاز نحو (٥,٤٥%) تريليون متر مكعب وبنسبة تقدر بنحو (٣,٠٣%) من حجم الاحتياطي العالمي[٣].

فعلى الرغم من غزارة الاحتياطيات النفطية في العالم، أدى تطور التوازن بين العرض والطلب في السنوات الأخيرة إلى نشوء مخاوف جدية من احتمال زعزعة استقرار العرض، وقد أدى تناقص الطاقة الاحتياطية في سلسلة النفط إلى شعور عام بانعدام امن منظومة الطاقة، حين أبقى السوق في حالة من القلق، قد لا تخف حدته على الرغم من استمرار تنامي المخزونات، إذ تعمل حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند على زيادة مخزوناتها الاستراتيجية بهدف أعادة الهدوء إلى أسواقها التي أجهدها النمو الاقتصادي، ولعل التصريحات التي أدلى بها مؤخرا "كلود ماندل" المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، الدليل القاطع على ذلك حينما ادعى فيها "إن المخزونات الاستراتيجية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمكن أن تغطي (١٨ شهراً) من صادرات النفط الإيرانية في حال إذا ما تعرضت إيران لحصار اقتصادي شامل"[٤].

وتشير التقارير الصادرة عن ادارة معلومات الطاقة الامريكية، ان زيادة المخزونات الأمريكية من النفط وبشكل غير متوقع، يمكن ان يؤدي الى فائض في العرض، وهو ما سوف يؤثر مستقبلا على سعر النفط في الأسواق العالمية، وتعد مثل هذه السياسة من منظور ادارة وكالة الطاقة وسيلة ناجعة للحفاظ على مستوى الأسعار عند مستوى متدني، مما سيؤثر حتما على العديد من دول الانتاج النفطي وتحديدا ايران، روسيا، فنزويلا فضلا عن العراق الذي يعتمد اعتمادا كليا على الواردات النفطية سواء في موازنته العامة او في تحديد مستوى متوسط دخول مواطنيه[٥]. **ينظر جدول رقم (٧)** يوضح توزيع المخزونات النفطية لأغنى خمسة عشر دولة في العالم.

---

[1] Us Energy Information Administration (Reserves are the estimated quantities of crude oil),2013.

[٢] جيا فخري عمر محمد ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق أنموذجا مصدر سابق ، ص٥٢.

[٣] شايتج بجبابي ، البحث عن الطاقة ، مجموعة باحثين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧.

[٤] نقلا عن : لويس جوستي ، تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إيران وروسيا وفنزويلا ، المصدر نفسه ، ص ص ٩١ ــ ٩٢.

[٥] تقرير عن ادارة معلومات الطاقة بعنوان " هبوط اسعار النفط بعد الكشف عن بيانات امريكية حول ارتفاع في المخزون النفطي"، لا سيما في ظل ارتفاع انتاج النفط الصخري ، على الرابط :

وقد أجمع المحللون الاقتصاديون على إن الحاجة للنفط سوف تزداد خلال القرن الحادي والعشرين في وقت فاق فيه الاستهلاك السنوي العالمي عام ٢٠٠٨ نحو (٣١,٣٩٠) مليار برميل ولظهور تحولات في الاقتصاد العالمي من بينها منافسة دول أخرى (الدول الصاعدة) للولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط، ومن بين تلك الدول الصين والهند، حيث يقدر استهلاك الصين نحو (٨) ملايين برميل في اليوم أي بزيادة قدرت بنحو (١٠%) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤، وتعد ثاني مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتجهت إلى زيادة معدلات التخزين للتحكم بأسعار النفط والمخزونات النفطية[1].

وقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية أمن النفط العربي بأمن الغرب الأمريكي وعدَّتها من مسؤولياتها الاستراتيجية، محاولة بذلك الحصول على موقع القيادة العالمية في مراكز المنظومة الرأسمالية، التي يمكنها من بسط نفوذها على الإمكانات النفطية في المنطقة العربية، ولعل ذلك قد اعطي مسوغا لتلك الاستراتيجية، أذا ما علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تعد من أكبر مستهلكي النفط العالمي.

ان ديمومة تدفق النفط، وتأمين الخزين الاستراتيجي، يُعد من أهم استراتيجيات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما وتُعد من أولويات الأهداف التي حفزتها نحو شن الحرب على العراق في عام ١٩٩١ تحت مبرر تحرير الكويت، وعام ٢٠٠٣ تحت مبرر الارهاب واسلحة الدمار الشامل وبمشاركة حلفائها الدوليين[2].

الى جانب ذلك فقد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية في مخزوناتها النفطية، سواء في أراضيها، أم أراضي الدول الصديقة عبر إقامة ما يسمى بالمخزونات العائمة، إذ تجوب الناقلات النفطية العملاقة المحيطات محملة بملايين الأطنان من النفط الخام تحسبا لأي طارئ، وتجدر الإشارة إلى إن سياسة التخزين تساهم في اضطراب السوق النفطية، ومن ثم التمكن من التحكم في الأسعار صعودا أو نزولا عبر التصرف بهذا المخزون، ومن هنا يتضح من أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط ارتباطا وثيقا بإمكاناتها الاقتصادية والنفطية منها، لاسيما وان النفط يُعد أهم عوامل قوتها في حالة السيطرة والتحكم به، بينما على العكس من ذلك في حالة فقدانها السيطرة على هذا المتغير، في ظل حالة النضوب التي تمر بها معظم حقولها النفطية، وهو ما اثر بها بقوة في التوجه نحو سياسة التخزين، وذلك لضمان التأثير على أجمالي حركة السوق النفطية العالمية[3].

وفي ما يخص حوض بحر قزوين فقد ذكرت وزارة الطاقة الأمريكية إن هذه المنطقة التي تشمل: أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، وأوزباكستان، وأجزاء من روسيا وإيران يختزن اكثر من (٧%) من احتياطيات النفط في العالم، وهذا ما تأمله الشركات النفطية الامريكية من أن تحولها إلى مصدر بديل للطاقة، يمكن إن يساهم في سد احتياجات الدول الغربية وتحديدا أوربا، إذ تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا الاتحادية على النفوذ في هذه المنطقة، حيث تسعى الاستراتيجية النفطية الامريكية إلى تحقيق هدفين أساسين* **الأول**: استثمار نفط حوض بحر قزوين وأستخدمه كبديل لإمدادات منطقة الخليج العربي **والثاني**: ضمان وصول النفط والغاز

---

http://www.bbc.com/arabic/business/2015/07/150722_oil_prices_hit

[1] عبد على كاظم المعموري ، مالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٧١.

[2] جيا فخري عمر محمد ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق أنموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

[3] عبد على كاظم المعموري ، مالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧١ – ٧٢.

* كان من بين الاهداف الاستراتيجية الناتجة من الهيمنة الأمريكية على منطقة حوض بحر قزوين النفطية احتواء إيران وتطويقها وإعادة تقوية الدور التركي الحليف للولايات المتحدة في المنطقة وفي هذا الإطار لم تقم الولايات المتحدة برفض أي طريق أنابيب

إلى أسواق الغرب بدون المرور عبر روسيا وإيران كونها جزءاً من سياسة اقتصادية تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى تأمين الخزين الأمريكي من النفط والغاز الطبيعي، والذي تلجأ إليه في أوقات الأزمات والصدمات النفطية[1].

جدول رقم (٧)

المخزون النفطي لأعلى خمسة عشر دولة بالمخزون المؤكد حسب إحصائية عام ٢٠١٥ (بالمليار برميل)

الدولة	المخزون النفطي المؤكد	% النسبة من المخزون العالمي
فنزويلا	٢٩٨,٣	١٧,٥ %
السعودية	٢٦٧,٠	١٥,٧ %
كندا	١٧٢,٩	١٠,٢ %
ايران	١٥٧,٨	٩,٣ %
العراق	١٥٠,٠	٨,٨ %
الكويت	١٠١,٥	٦,٠ %
روسيا	١٠٣,٢	٦,١%
الأمارات	٩٧,٨	٧,٢١%
ليبيا	٤٨,٤	٢,٨ %
نيجيريا	٣٧,١	٢,٢ %
كازاخستان	٣٠	١,٨ %
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠,٩	١,٥٤ %
الصين	١٨,٥	١,١٨ %
قطر	٢٥,٧	١,١٢ %
الجزائر	١٢,٢	٠,٧ %

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source : British Petroleum (BP) Statistical Review of World Energy ,June 2015، p8.

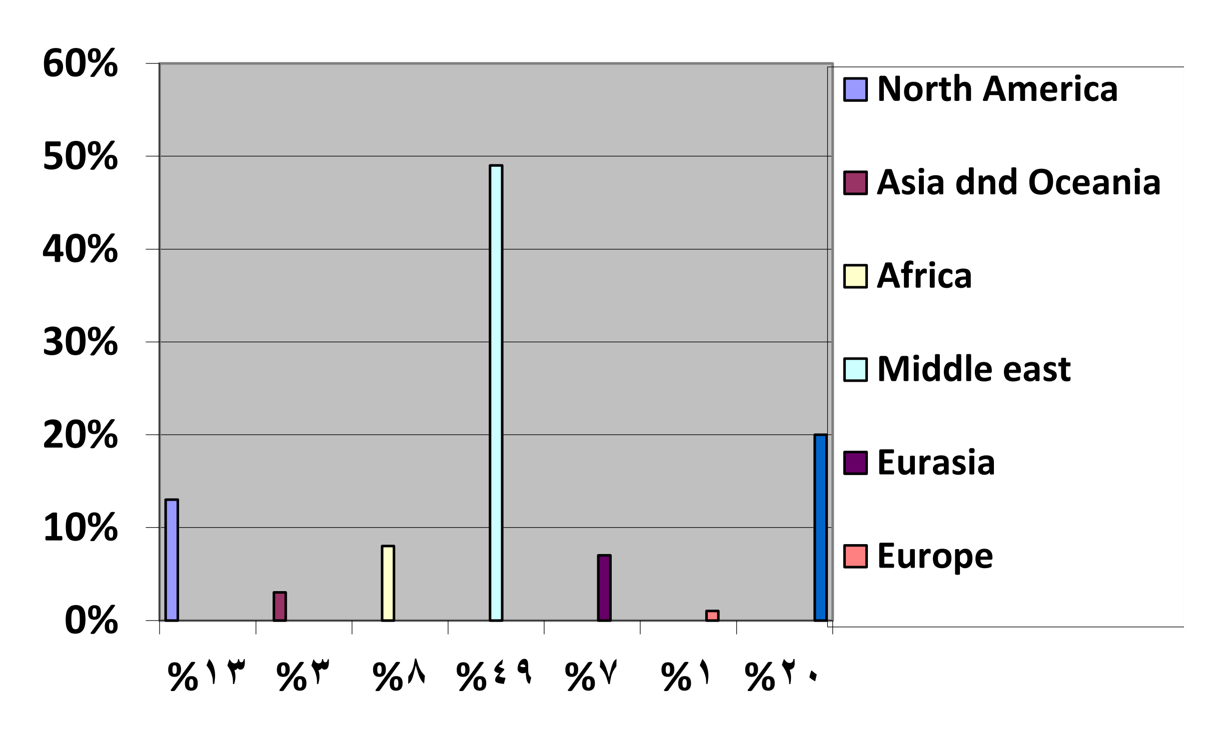
وعلى هذا الأساس لابد من أن نفهم أبعاد اللعبة الأمريكية التي عززتها بالوجود العسكري في هذه المنطقة وتحت ضجيج المساعدة المشتركة أو محاربة ما سمي بالإرهاب الذي تحقق في جمهوريات أوزباكستان وقرغيزستان وأفغانستان، إذ أن هذا الوجود قد استغلته الولايات المتحدة الأمريكية كفرصة للنفاذ إلى المنطقة في إطار بسط هيمنتها وتحجيم دور القوى المنافسة لها، وكان من أشد الغاضبين عن هذا الوجود بالتأكيد هو روسيا التي باتت تتخوف من تطويقها من الغرب والجنوب الشرقي مما يمكن للغرب احتوائها بوصفها جزء من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

يمر بإيران فحسب بل انها قامت بإلغاء مشاركة إيران في "الكونستوريوم الدولي" الذي تولى عملية أنتاج النفط في أذربيجان مع تأييد مرور النفط من باكو حتى ميناء جيهان التركي. للمزيد ينظر: وليد عبد الناصر، ثلاثة دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، أيار/١٩٩٧، ص٦.

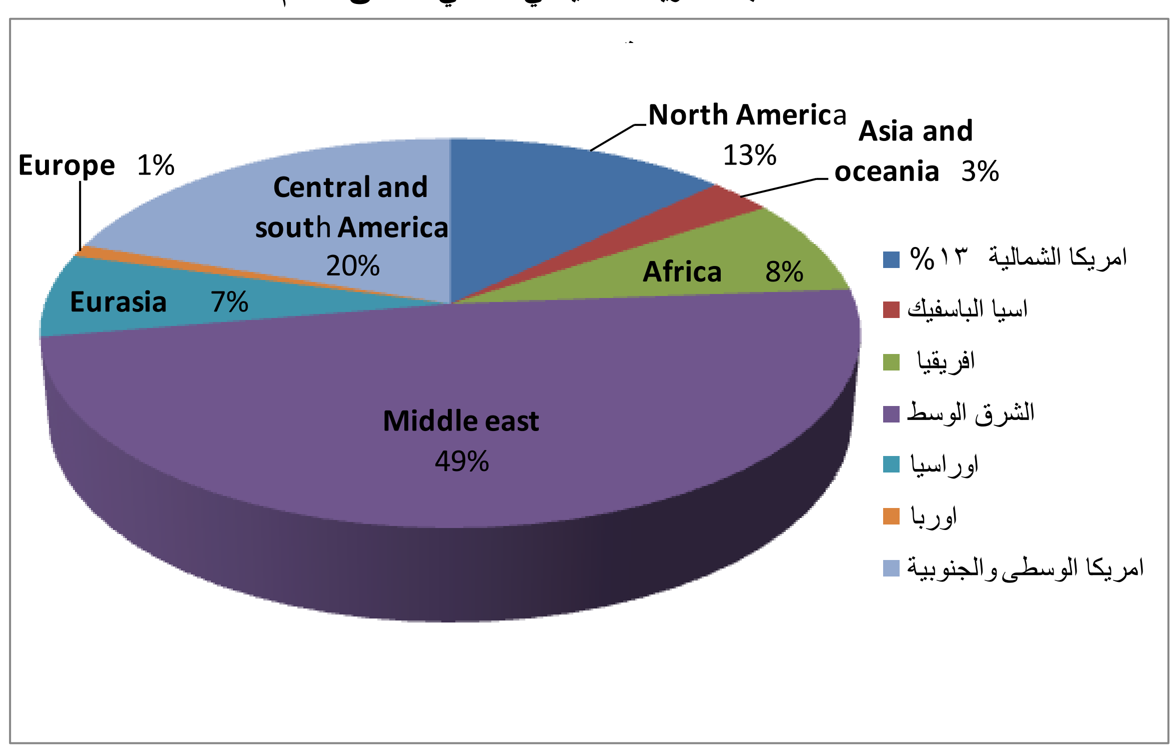
[1] حامد عبيد حداد ، التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين ، أوراق دولية ، العدد١٦٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان/٢٠٠٨ ، ص٩.

[2] حميد حمد السعدون ، روسيا ومتغيرات فضائها الأسيوي ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد٨٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٤٦ – ٤٧.

شكل رقم (٤/أ)
يوضح توزيع الاحتياطي النفطي المؤكد في مناطق العالم لعام ٢٠١٣ (نسبة مئوية)



الشكل رقم (٤/ب)
النسبة المئوية للاحتياطي النفطي لمناطق العالم



Source : Us Energy Information Administration (Reserves are the estimated quantities of crude oil), 2013 .

ثانيا : التأثير على الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط لتعزيز المصالح الأمريكية

تُعد منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأغنى في العالم بموارد الطاقة وتحديدا النفط، ومن الأهداف الأمريكية في توظيف السوق النفطية هو التأثير المستمر بدول الإنتاج النفطي ومنها الحلفاء العرب الخليجيين لاستمرار تبعيتهم للسياسة النفطية الأمريكية في عموم الشرق الأوسط[١] ..

وفي العالم الشرق أوسطي على وجه العموم والعالم العربي على وجه الخصوص تجتمع بواعث المنافسة والصراع الأسيوي – الغربي وهي دوام تدفق الغاز والنفط وحماية (إسرائيل) ومواجهة الإسلام المتطرف، والشواهد على توظيف واستخدام هذه المعطيات منذ عقود حاضرة، فتوظيف النفط استخدم سابقا واليوم كسلاح في معركة التنافس والصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الدوليين من جهة وروسيا وإيران والصين وسوريا وحلفائهم من جهة أخرى وتعزي بعض التحليلات الإستراتيجية سعي بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقويض وتدمير الاقتصاد السوري الحليف لكل من روسيا وإيران من خلال ضمان احتكار أنتاج وتسعير وتسويق الغاز إلى أوربا والعالم[٢].

أما في أفريقيا فأن احد الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية، هو عزل تلك الدول التي تزعم إنها أخفقت في تنفيذ إصلاحات ديمقراطية وارتكابها خروقات فاضحة لحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة السودانية بأن المذابح التي أدت إلى موت مئات الآلاف في منطقة دارفور، قد نفذت بموافقة الحكومة، وهددت واشنطن بفرض عقوبات على السودان عن طريق منع الشركات النفطية الأمريكية من القيام بأي نشاط في ذلك البلد[٣].

وفيما يخص منطقة أسيا الوسطى، ومن المنظور الجيوسياسي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطيد موقعها الإقليمي، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الروسي، وإلى ضمان أن تظل إيران مستبعدة من اكبر مشروعات تطوير النفط والغاز، وممرات العبور والأهم من ذلك كله ضمان أن يصب جل إنتاج أسيا الوسطى من الطاقة في الغرب الاوربي، فلو تمكنت الولايات المتحدة من وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، فإنها سوف تعلق الولايات المتحدة الأمريكية أهمية قصوى على تركيا كونها ممر النقل الرئيسي من أسيا الوسطى إلى أوربا الغربية، وقد حققت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أسيا الوسطى أهم نجاح لها مع الانتهاء من خط أنابيب نفط "باكو – جيهان" العابر لأذربيجان وجورجيا وتركيا، والذي ينقل النفط الأذربيجاني مسافة (١٧٦٠) كم إلى ميناء جيهان التركي شرقي البحر الأبيض المتوسط[٤].

---

[١] تهدف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى ممارسة الضغط على إيران لكي تتخلى عن برنامجها المزعوم لتطوير برنامجها للأسلحة النووية ، وذلك من خلال فرض عقوبات اقتصادية عليها . للمزيد ينظر : نان لي ، الجغرافية السياسة وقوى السوق : العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات ، مجموعة باحثين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٩.

[٢] جواد الهنداوي ، العرب والشرق الأوسط في ضل الصراع الأسيوي _الغربي ، حوار الفكر ، العدد ٣٢ ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص١٢.

[٣] نان لي ، الجغرافية السياسة وقوى السوق : العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠.

[٤] تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١٤.

إن الأهداف الاقتصادية الجوهرية لتوظيف النفط ومن خلال التأثير على المناطق الغنية والمنتجة للنفط ترتكز على جملة من النقاط[١] :-

١- **منع النفط من إن يكون قوة سياسية مؤثرة** في أيدي الدول العالمية وخصوصا الدول الشرق أوسطية والغنية بالنفط ومن خلال أحاطتها بشبكة واسعة من المحددات.

٢- **تهيئة الفرصة أمام الشركات النفطية الأمريكية للعودة إلى نظام المشاركة** وبما يضمن لها السيطرة الكونية على صناعة النفط العالمي من المصدر حتى وصوله الى أسواق الاستهلاك.

٣- **تهميش دور الأوبك** في قيادة السوق النفطية العالمية لصالح الشركات النفطية الأمريكية والـغربية.

٤- **توسيع المخزون الاستراتيجي النفطي الأمريكي** على الدوام كوسيلة ضغط على الأوبك لحملها على خفض الأسعار.

٥- **نقل عملية تسعير النفط وجعلها في أيدي الدول المستهلكة** بدلا من الدول المنتجة للنفط ومن خلال ربط جميع الصيغ السعرية لخام (برنت) (نفط بحر الشمال) ليصبح خام برنت هو المؤشر السعري للسوق النفطية العالمية.

٦- **العمل على بناء نظام مالي لصناعة النفط** بهدف ضمان السيطرة على حركة بيع النفط وعملية نقل المدفوعات من ضمن الصفقات النفطية الآجلة وسدادها من خلال التحكم بخزين النفط وتسويقه والهيمنة على أسعار سوق النفط.

٧- **توسيع نطاق الاستثمار في حقول النفط الكبيرة**، وللولايات المتحدة أكثر من شركة استثمارية نفطية عاملة في منطقة الخليج العربي، فعلى الرغم من التقاطعات في السياسة والمصالح بين الولايات المتحدة والعرب وفي قضايا مصيرية مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، لكن تلك المصالح النفطية لم تتأثر أبدا بحكم العلاقات القوية والمصيرية بين الولايات المتحدة، وحلفائها الخليجين والمترجمة في إطار سياسات واتفاقات أمنية.

ويأتي جزء من مبررات حاجة الدول الخليجية للاستثمار الأمريكي كون أن حصيلة عائدات النفط لا يكاد يغطي كلف عمليات التنمية ومتطلبات الرفاهية في تلك الدول، التي تعتمد على ريع النفط كنسبة كبيرة من مكونات الناتج القومي الإجمالي الخليجي GNP ودون أن تعتمد مدخرات الاستثمار فيها على مصادر أخرى للتكوين الرأسمالي الا بشكل محدود، في حين أن إدامة تدفق النفط هو بحاجة إلى تكنولوجيات واستثمارات سواء للقطاع الاستخراجية والتي يجري اكتشافها[٢]، أو تطوير الحقول القديمة لرفع مستوى الاستخراج اليومي، إذ وسعت دول الخليج من أعمال الشركات الأمريكية بالمقارنة مع أعمال الشركات الأجنبية الأخرى لعوامل

---

[١] محسن صالح، الثورات العربية : السياق والتحديات : تدخل الدول الاقليمية برعاية ومتابعة أمريكية (السعودية وقطر أنموذجا)، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد٢، السنة الأولى، بغداد، آذار/مارس ٢٠١٢، ص ص ١١٤ – ١١٥.

[٢] يُتوقع أن تحقق دول مجلس التعاون الخليجي عائد يقدر بنحو (٥ تريليون) دولار بسعر متوسط لبرميل النفط يبلغ (٥٠) دولار، وتستطيع تحقيق (٩ تريليون) دولار إذا ما بلغ سعر برميل النفط (١٠٠) دولار، خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠، ما يؤهلها لتصبح إحدى ركائز النظام المالي الدولي والاستقرار الاقتصادي فيه، خصوصاً أن نسبة استثمارات هذه الدول من دخولها في الأسواق الخارجية ستراوح بين ٥٠ -٧٠ % بينما سيصل حجم الاستثمار الداخلي إلى حدود (٢٣٠ مليار) دولار سنوياً. ويتوقع أن يتم إنفاق ١٥ % من الدخل العام لتطوير قطاع الطاقة وزيادة الإنتاج. في حين أن الحفاظ على الإنتاجية الحالية يتطلب استثمارات تبلغ عشرات المليارات من الدولارات ولذات المدة. للمزيد ينظر : رفله خرياطي ، ٩ تريليون دولار إيرادات نفط الخليج حتى ٢٠٢٠ يُستثمر ثلثها محلياً لتطوير البنى التحتية، صحيفة الحياة اللندنية. ٢٠٠٨/٠٦/٢٦.

عدة، منها – تنمية العلاقات بين الخليجيين والولايات المتحدة والتي أساسها الحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج والتي تتضمن استمرار إمدادات النفط.

٨-**الاستثمار في موارد الطاقة غير الناضبة**، وما تقدم قد دفع الولايات المتحدة إلى الاستثمار في بدائل للموارد الهيدروكربونية (النفط والغاز والفحم الحجري)، وكان أمامها التوسع في الاستثمار وتطوير تكنولوجيا تتعامل مع الآتي[١] :-

أ- التوسع في إنتاج الطاقة النووية.

ب-التوسع في إنتاج طاقة الرياح.

ت-الاستثمار في بدائل الكهرباء والطاقة الحرارية الأخرى.

وأن أمام الولايات المتحدة في الأمد القصير خطة تشجيع لتطوير تكنولوجيا تستخدم النفط بفاعلية، فضلا عن العثور عن مصادر داخلية للنفط، في حين أن أمامها في الأمد البعيد استراتيجية التحرر من النفط في القطاعات أعلاه، بعد أن حققت الولايات المتحدة خطوات مهمة نحو تطوير تكنولوجيا تستخدم فيها بعض من بدائل النفط بفاعلية.

٩-**رفع مستوى النمو والرفاه الاقتصادي الأمريكي:** يُعد من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية، كما ويشكل هدفا جوهريا من خلال سعي الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة على توظيف القدرات النفطية عبر شركاتها النفطية العملاقة، والتي تجوب مختلف مناطق الطاقة في العالم.

ومن المعروف ان الاقتصاد الامريكي يعاني على الدوام عجزا في ميزان مدفوعاته وهو اقتصادا مدينا امام اقتصاديات تشهد تطورا متواصلا، كالاقتصاد الصيني والياباني والأوربي، وان من ابرز مظاهر العجز هو عجز الميزان التجاري بعدا ان باتت الولايات المتحدة من اكبر مستهلكي العالم بمختلف السلع والخدمات، وتلك الغنية بعنصر راس المال خاصة. فقد بلغ العجز في الميزان التجاري في الربع الخير من عام ٢٠١٥ الأمريكي نحو (٤٣,٨) مليار دولاراً بنسبة زيادة في المؤشر تقدر بنحو (٧,١ %) بعد ارتفاع مؤشر الواردات الصينية وبحسب تقـــرير وزارة التجارة الأمريكية[٢].

وعليه تركز الولايات المتحدة على الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي، بوصفها مؤشراً لمتوسط دخل الفرد الأمريكي، وعند مستوى مرتفع امام نظيراتها من الدول الصناعية، وعدّت ذلك هدفا مرتبطا بأمنها القومي ومصالحها العليا مما يضع لها اعتبارات الصدارة على سلم الهرم الاقتصادي الدولي.

---

[١] المقصود هنا إن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعطاء حوافز تشجع الصناعات والشركات من أجل الاعتماد المتزايد على أنواع الطاقة الأخرى غير النفط والغاز والفحم الحجري . للمزيد ينظر : ف.دومينيتشي (الرئيس السابق للجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأمريكي)، تنويع الطاقة، إيجاد التوازن الصحيح، نشرة واشنطن، وزارة خارجية الولايات المتحدة، ١٨ آب، ٢٠٠٤على الرابط: http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.html

[٢] وقد عدلت وزارة التجارة الأمريكية رقم العجز التجاري خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٥ الى نحو ٤٠,٩ مليار دولاراً، وعند اضافة التضخم يرتفع هذا العجز ليصل الى نحو ٥٩,٣ مليار دولار ... لمزيد ينظر : تقرير وزارة التجارة الأمريكية (المكتب الإقليمي) ، بيانات التجارة الدولية الامريكية ، يونيو ٢٠١٥ على الرابط :

http://www..census.gov/foreign-trade/data/index.html

ولهذا نجد ان الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي بات ضخما ويتصدر ترتيب العالم بنحو (١٧,٥) ترليليون دولار، وبالمقابل يرتفع مؤشر متوسط الدخل ليصل الى نحو(٥٢,٨) الف دولار ويحتل المركز (١٤) من بين متوسطات الدخول لدى اغنى مجتمعات العالم[١].

ينظر جدول رقم (٨) **وجدول رقم** (٩) يوضحان مدى ضخامة الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد على التوالي.

ولذلك فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المناطق الغنية بالنفط تجلت بثلاثة مسارات ديناميكية رئيسة هي: ضمان تدفق النفط إلى الغرب بأسعار منخفضة، منعها لتغلغل محتمل للاتحاد السوفيتي سابقا والإيراني حاليا ضمن المنطقة، في حين أن المسار الثالث هو حماية الأنظمة الأوتوقراطية الموالية والحليفة للــغرب الأمــريكي[٢]. وهذا المدرك الاستراتيجي الأمريكي بات حافزا لبعض الدول المنتجة للنفط، وعلى راسها روسيا من ان تتخذ اجراءات وقائية للدفاع عن مصالحها القومية ..

وقد أكدت الحكومة الروسية على ضرورة أحكام سيطرتها على الصناعات النفطية وفرض قيودا صارمة على مشاركة الشركات الأجنبية المستثمرة في اراضيها، وبعد تسوية عدد من الأمور مع أعضاء من الفئة الحاكمة كان من المتوقع أن تقوم بوضع صيغ جديدة للاستثمارات الخاصة وأن تبقي روسيا تزود السوق النفطية بشكل ثابت بنحو (١٠) مليون برميل يوميا في السنوات الــ(١٥) أو (٢٠) المقبلة، لكن الشكوك قد نجمت عن الدور الذي لعبته السلطة السياسية، وعن الطبيعة الجدلية لعلاقة موسكو بجاراتها وتحديدا اوكرانيا (الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية) وما يمكن أن تؤول اليه الإحداث منذ الأزمة السياسية، ومن أن استمرار محدودية الاستثمارات الخاصة قد تؤدي إلى عرقلة تطوير خطوط الأنابيب وتوسعة شبكاتها، الأمر الذي قد يؤدي ايضا إلى اختناقات خطيرة يعود بالسلب على الاقتصاد الروسي[٣].

ومن هنا لا بد من استعراض الدور الأمريكي منذ استقلال جمهوريات اسيا الوسطى، والتي كانت قبل الاستقلال مطوقة من قبل السلطة المركزية السوفيتية التي لا تسمح بأي تدخل خارجي في شؤونها، إذ بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها بإرسال عشرات البعثات إلى تلك الدول لجمع المعلومات عنها، وتحديدا مصالح الولايات المتحدة فيها، ولعل أهمها بعثة مؤسسة (راند)، وبعثت معهد الولايات المتحدة للسلام، فضلا عن زيارة "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي آنذاك لأسيا الوسطى عام ١٩٩٢، رغم إن تلك البعثات جاءت بتقارير تفيد بان مصالح الولايات المتحدة في أسيا الوسطى متواضعة وهامشية، لكنها في الوقت نفسه اتفقت على إن للولايات المتحدة مصالح حيوية ينبغي إن تعمل على تطويرها، فالتقرير الذي كتبه "معهد الولايات المتحدة للسلام" بعد الزيارة التي قام بها الى دول أسيا الوسطى في ذلك العام قد حدد المصالح الأمريكية والتي من ضمنها السيطرة والهيمنة على مصادر الطاقة وخصوصا النفط، أما بعثة (راند) بقيادة "جراهام فولر" فقد حدد المصالح الجوهرية للولايات المتحدة والتي من ضمنها أنشاء علاقات ودية مع دول أسيا

---

[١] تقرير البنك الدولي حول مستوى الفقر في العالم لعام ٢٠١٥ على الرابط : www.albankaldawli.og,2015/10/04

[٢] علي محمد علون ، شؤون عراقية ، العدد٥ ، المجلد الثاني ، مركز الدراسات العراقية ، جامعة النهرين ، بغداد ، كانون الثاني/٢٠٠٨ ، ص٧.

[٣] ينظر : شايتج بجبابي ، البحث عن الطاقة ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ٢٠٠٨ ، ص١٥.

الوسط والتي من خلالها يتم السيطرة على منابع النفط والغاز الطبيعي، فضلا عن السعي إلى منع الانتشار النووي في المنطقة، والسعي إلى عزل روسيا الاتحادية بطوق من الحلفاء الأمريكيين[١].

كما أدى ضغط الشركات الأمريكية النفطية إلى مراجعة الإدارة الأمريكية لسياساتها تجاه ليبيا وخصوصاً بعد أن خسرت تلك الشركات الكثير من مصالحها، أثر القرار الأمريكي بمعاقبة الشركات التي تتعامل مع ليبيا، في ظل حصول الشركات الأوربية على موطئ قدم في الحقول النفطية الليبية*.

فضلا عن ذلك فإن استمرار ضغط الكارتل النفطي حول ضرورة إبقاء ليبيا بعيدا عن دول محور الشر الثلاثي الذي طرحه الرئيس بوش الابن والذي ضم دولتين مهمتين على صعيد الإنتاج النفطي وهما العراق وإيران، وهو ما يعني استثناء ليبيا في تلك المرحلة عن سياسة استخدام القوة للإبــقاء على مصدر نفطــي مهم في الشمال الأفريقي بعيدا عن التوترات، لاسيما بعد ان اصبحت ليبيا أكثر تــعاونا مع المجتمع الدولي[٢].

وتشير التوقعات إلى أن أجندة جدول أعمال أدرة الرئيس أوباما خصوصا ما يتعلق بملف النفط والذي يتضمن الاستمرار في تأمين مصادر إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن تفادي التعاون مع روسيا في المجالات النفطية مع ضرورة الضغط على دول الاتحاد الأوربي باتجاه تفادي الدخول في أية شراكة نفطية حقيقية مع روسيا[٣].

أما فيما يتعلق بالصين فترى في ضمان إمدادات الطاقة وخصوصاً النفط ضرورة ملحة لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أدى إلى انهيار كامل واردات الصين النفطية من العراق مما شكل عنصر أرباك للاقتصاد الصيني وهو ما يشير إلى إن الصين غير مستعدة إلى أعادة المشهد نفسه في المنطقة من جديد لاسيما وأن أي أزمة يمكن أن تندلع في منطقة الخليج ستؤثر على

---

[١] بعد عودة "جيمس بيكر" من زيارته لأسيا الوسطى، ذهب إلى الكونغرس الأمريكي ليبرر أنشاء علاقات دبلوماسية مع أسيا الوسطى والسيطرة على منابع النفط هناك مستندا إلى مصالح الولايات المتحدة في تحجيم الدور الإيراني في تلك المنطقة ، إذ عملت الإدارة الأمريكية على تحجيم ذلك الدور من خلال الدعم التركي في هذه المنطقة وقد أشارت صراحة بأن النموذج الديمقراطي العلماني الرأسمالي وهو النموذج الأنسب لهذه الدول، ومن أجل دعم عملية التحول الديمقراطي الرأسمالي ، فقد قدمت الولايات المتحدة في نهاية العام ١٩٩٣ نحو (٣٧٩) مليون دولاراً لدول اسيا الوسطى على شكل معونات إنسانية عدا (٦٤) مليون دولاراً منها كانت مقدمة للإسراع في برامج التحول الرأسمالي ، ويمكن اعتبار هذه الخطوة جزء من الأهداف الأمريكية التي تسعى من خلالها التأثير على خصومها الشيوعيين سياسية واقتصاديا ومحاولة تحديد أدوارهم وعزلهم دوليا وإقليميا . للمزيد ينظر : حميد شهاب أحمد ، التنافس الإقليمي والدولي في الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى ، دراسات دولية ، العدد٢٨، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أيلول/٢٠٠٥ ، ص٢٢.

* تقدر الاحتياطيات النفطية الليبية ب٢٩,٥ مليار برميل أي أكبر من احتياطي نفط الشمال الى جانب ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ورغم أن التقديرات الحالية تشير الى أن الاحتياطات تشكل ما نسبته ٣% فقط من الاحتياطات العالمية، الا أن الخبراء يقولون ان هذه التقديرات تفتقر الى الدقة بسبب الافتقار الى عمليات التنقيب على مدى عقود وأن الامكانيات الحقيقة أكبر بكثير، أذا كانت الشركات الاوربية الفرنسية والاسبانية والايطالية والهولندية قد حصلت على الامتيازات لصالح التنقيب عن النفط في ليبيا فأن الشركات الامريكية وبدرجة أقل البريطانية استطاعت إزاحة معظم تلك الشركات وكسب حصة الاسد من الامتيازات، كما رأى المحللون حينذاك أن القذافي قد أدرك أن العنصر الاهم في اللعبة هو واشنطن ، لذلك سيحصل الامريكيون على النصيب الاكبر من النفط الليبي واضافوا أن الولايات المتحدة ، هي القوة العظمى في العالم والقوة الوحيدة التي تمتلك القدرة على الاطاحة بالنظام الليبي . للمزيد ينظر : عامر هاشم عواد ، العلاقات الليبية الامريكية التغير وأفاق المستقبل ، المرصد الدولي ، العدد٣، دورية فكرية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٦.

[٢] الأمر الذي أدى إلى حصول الشركات النفطية الأمريكية على استثمارات في الحقول الليبية مقابل ازاحة للبعض من الشركات الأوربية العاملة هناك . للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٣٣.

[٣] ستار جبار علاي ، أولويات الإدارة الأمريكية الاستراتيجية أتجاه العراق ، الملف السياسي ، العدد٥٦ ، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، نيسان ٢٠٠٩ ، ص ٨.

الأسواق العالمية للنفط، وخير مثال على ذلك عدم رغبة الصين في التخلي عن إيران في مواجهتها للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الدوليين بخصوص برنامجها النووي لأنه سيضر حتما بمصالحها الاقتصادية[1].

جدول رقم (٨)

ترتيب لأغنى دول العالم من حيث GDP ومتوسط دخل الفرد لعام ٢٠١٥

الدولة	حجم الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار$)GDP	متوسط دخل الفرد (بالألف $) من GDP	مستوى خط الفقر (تحت خط الفقر)	المركز العالمي من حيث الرفاه الاقتصادي بالنسبة لـــGDP
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧,٩٦٨	٤٩,٨٢	١٥,١%	١٤ عالميا
الصين	١٠,٣٥٦	٩,٢١	١٣,٤ %	١٢١
اليابان	٤,٦٠٢	٣٧,١	١٥%	٣٤
المانيا	٣,٨٧٤	٤١,٣	١٥,٥%	٢٩
المملكة المتحدة	٢,٩٥٠	٣٥,٨	١٤%	٣٩
فرنسا	٢,٨٣٣	٣٦,٣	٧,١%	٣٤
الهند	٢,١٨٣	٤,٠٠	٢١,١%	١٠٥
ايطاليا	١,٨١٩	٣٢,٢	١١,٥ %	٥١
البرازيل	١,٨٠٠	١١,٧	١١%	٧٧
كنـــدا	١,٧٨٥	٥٠,٧	١٢%	١٦٩
استراليا	١,٤٥٣	٥٢,٣	١٢,٣ %	٣٠
كوريا ج	١,٤١٠	٣٠,٨	١٤,٦ %	٢٦
روسيا الاتحادية	١,٢٣٦	٢٢,٧	١٢,٧ %	٤١
اسبانيا	١,٢١١	٣١,٧	١٤ %	٢٥
المكسيك	١,١٦١	١٦,٦	١٨,٢ %	٥٨

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

1- IMF World Economic Outlook (WEO),October, 2015.

٢- تقرير البنك الدولي حول مستوى الفقر في العالم لعام ٢٠١٥ على الرابط : www.albankaldawli.og,2015/10/04

٣- المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان) على الرابط :
http://Data.albankaldawli.og/indicator/sl.POV.NAHC

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته (٧٠%) من واردات النفط ستأتي من الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٠ وتحديدا من منطقة الخليج العربي، وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للصين بنسبة (٢١%) ثم إيران في المرتبة الثانية بنسبة (١٦%) من حجم الاستيرادات الصينية من النفط[2].

[1] خلدون محمد خميس ، سليم كاظم علي ، الصراع الاقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي ، سلسلة دراسات استراتيجية، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦.

[2] محمد بن هويدان ، العلاقات الصينية الخليجية من الايديولوجية الى المصالح ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٨ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص٧٢.

جدول رقم (٩)

معدلات النمو الاقتصادي لبلدان متقدمة ونامية مختارة للأعوام (٢٠١١-٢٠١٥)%

الدولة / السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٦	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢.٦
المملكة المتحدة	٢,٠	١,٢	٢,٢	٢,٩	٠,٣
روسيا الاتحادية	٤,٣	٣,٤	١,٣	٠,٦	٠,٣
الصين	٩,٥	٧,٨	٧,٧	٧,٣	٧,٦
المانيا	٣,٧	٠,٤	٠,٣	٠,٦	٠,٣
فرنسا	٢,١	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٣
اليابان					٠,٦
استراليا	٢,٤	٣,٦	٢,٤	٢,٥	٢,٤
الهند	٦,٦	٥,١	٦,٩	٧,٥	٧,٣
البرازيل	٣,٩	١,٩	٣,٠	٠,١	٠,٠

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : إحصاءات البنك الدولي للأعوام (٢٠١١-٢٠١٥) على الرابط :
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

وفي سياق منفصل للتأثير الأمريكي على الصين، فقد سمحت الصين بانتهاكات حقوق الإنسان في اقليم دار فور في السودان، فضلا عن قبولها بإحالة ملف إيران النووية إلى مجلس الأمن الدولي وأفلحت أيضا في "التخفيف من حدة قرارات المجلس في التهديد باستخدام حقها بالنقض (الفيتو) ولعل من أبرزها أن الصين وروسيا استخدمتا معا حق النقض في مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٧ ضد قرار رعته الولايات المتحدة الأمريكية يشجب الطغمة العسكرية في ميانمار وهذا ما ساعد في دعم سعي بكين إلى مد خط أنابيب غاز طبيعي إلى الصين بدلا من الهند[١].

وتبقى المرتكزات الحقيقية وغير المعلنة للسياسة الأمريكية حيال النفط سواء في تعاملها مع القوى المستهلكة للنفط او المنتجة والفاعلة في العالم او بالنسبة للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، على انها متغيرات دينامية تستند على تكريس التبعية لواشنطن، وخلق بيئة سياسية غير مستقرة مع زيادة حالة الانشقاق الديموغرافي من حيث تأجيج النعرات الطائفية، والحروب الأهلية والصراعات الإقليمية على اسس عرقية ومذهبية، واستخدام حالة التطرف كورقة مؤثرة وفي الوقت المناسب للتأثير بقوة في المحيطين الإقليمي والدولي، وبما يمنحها القدر الكافي لتوظيف النفط انتاجا وتسعيرا تحت ظروف التأثير والضغط زمانيا ومكانيا.

ثالثا: الحفاظ على الإمدادات النفطية للولايات المتحدة وحلفائها الدوليين

منذ تسعينيات القرن الماضي تمكنت الولايات المتحدة من تنويع مصادرها من إمدادات الطاقة العالمية وبصورة كبيرة، وسوف يستمر هذا التوجه في تقديم نفسه في المستقبل، حين تتعزز الدبلوماسية الامريكية الخاصة بالطاقة والموجهة نحو المناطق الاستراتيجية والغنية بالطاقة، كالشرق الأوسط وغيرها من المناطق

[١] شايتيج باجبايي ، البحث عن الطاقة : دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨.

والبلدان الطاقوية، حيث تبقى الاستراتيجية الأمريكية منطوية على نفسها، في حالة تعارضها مع بعض المنتجين الرئيسيين للطاقة (مثل إيران وفنزويلا وربما دول أخرى)، وهذه ربما تدخل في صراع وتحدي كبيرين امام المدرك الامريكي حيال النفط[١].

وبالنظر لأهمية منطقة الشرق الأوسط، لاسيما منطقة الخليج في المدرك الاستراتيجي الأمريكي واستمرار مشهد الاعتماد على إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط بشكل رئيس، فقد بات يشكل معضلة كبيرة على الأمن القومي الأمريكي، وعليه فقد بات ضمان إمدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) هدفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة مهما كانت توجهاتها، سواء جمهوريين ام ديمقراطيين، أمست تنطلق من حقيقة مفادها أن حماية الأمن القومي الأمريكي وضمان المصالح الحيوية تُعد من الثوابت والمنطلقات التي لا يمكن التنازل عنها[٢].

وإن ما يعزز التوجه الأمريكي، هو توقعات وزارة الطاقة الأمريكية من إحصاءات عدة حول تنامي الطاقة ما بين اعوام (١٩٩٧ – ٢٠٢٠)، ومن إن هناك زيادة في استهلاك الطاقة، لاسيما النفط بنسبة تقدر بنحو (١٥٠%) أي إن هناك ارتفاعا بالطلب العالمي على النفط مستقبلا، دون أن يوازيه طاقة إنتاجية متكافئة، لأسباب تتعلق بمحدودية القدرة الاستيعابية للإنتاج في الدول الغنية بالنفط، ومنها العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مما شجع الولايات المتحدة الأمريكية على دفع شركاتها صوب الاستثمار، والتحكم في أنتاج النفط في تلك المناطق سواء بنمط المشاركة مع الشركات النفطية الوطنية أم بمفردها[٣].

الى جانب ذلك فإن ما يجمع عليه المحللون والساسة الأمريكان هو أن المصالح الامريكية في الشرق الأوسط ذات مرتكزات أساسية تقوم عليها استراتيجيتهم، وسياستهم الخارجية للتعامل مع المنطقة وهي قائمة لا محالة على حماية نفط الخليج العربي تحديداً، وضمان نقله إلى الأسواق الأمريكية وأسواق حلفاءها الغربيين، وضمان سلامة الخطوط الجوية والبحرية في المنطقة، فضلا عن دعم الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والسعي نحو إقامة نظام جديد متطبع إيديولوجيا بالسلوك الليبرالي لعموم منطقة الشرق الأوسط[٤].

ووفقاً لاعتبارات الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي يمكن إن نستنتج إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على المناطق الرئيسة لمصادر الطاقة في العالم، والسيطرة عليها إنما يتمحور حول عدة أهداف منها[٥] :-

١- توسيع المخزون الاستراتيجي النفطي للولايات المتحدة، وحلفائها الغربيين، والذي تشكل منذ العام ١٩٧٥، واللجوء إليه وقت الطوارئ، ومواجهة أي نقص في الإمدادات أو ضبط الأسعار ومنعها من الارتفاع.

---

[١] شايتيج باجبايي ، البحث عن الطاقة : دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٠.

[2] Richard N .Carder' , the one present solution , foreign Affairs , Vol.79 , No.4 , July/August 2000, p.3.

[٣] مايكل كلير ، الحروب على الموارد ، تعريب : عدنان حسن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٤٦.

[٤] سوسن إسماعيل العساف ، السياسة الأمريكية الجديدة وإعادة ترتيب الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق ، أوراق دولية، العدد ١٣٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، السنة السادسة ، بغداد ، نيسان/٢٠٠٤ ، ص١٥.

[٥] ظافر طاهر ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحكم بأسعار النفط ، الملف السياسي ، العدد ٢٩ ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، بغداد ، حزيران/٢٠٠٧ ، ص٣٥.

٢- حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم السياسية والاقتصادية من خلال التحكم بموارد الطاقة وخصوصاً (النفط)، الأمر الذي يُمكّنها من ممارسة تأثيرات هامة على المستوى الدولي، فالنفط ينتج الثراء، والثراء تنتج القوة، وبالقوة يمكن السيطرة على العالم.
٣- إضعاف منظمة أوبك والتي تمتلك أكثر من نحو (٦٢,٥%) من احتياطيات النفط العالمية وهي بذلك تشكل المصدر الرئيس لإمداد العالم بالاحتياجات النفطية، ومحاولة إخضاعها للمقاربات الاقتصادية والسياسية الدولية ومحاولة عدم فسح المجال لها بأن تقرر سياسات التسعير والإنتاج النفطية (أي العمل على نقل عملية تسعير النفط من يد الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة).
٤- العمل على سحب السيادة تدريجيا من الهيئات، والشركات النفطية الوطنية في الدول المنتجة عن طريق عودة الشركات النفطية الاحتكارية إلى نظام المشاركة، وبما يضمن لتلك الشركات السيطرة على عملية إنتاج وتسويق النفط، والتحكم بصناعته من المنبع وحتى وصوله إلى المستهلك.
٥- الضغط على الجانب العربي من أجل مراعاة المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والتجارية، فضلا عن امكانية التحكم بأسعار النفط .... ومن هنا يمكن فهم أحد الأهداف الرئيسة الثابتة في المدرك الأمريكي، والمستمر حول مناطق الإنتاج النفطي الغنية بالعالم، وهو ما ترجمته لاحقا في احتلالها العراق عام ٢٠٠٣.

رابعا : الحفاظ على عملة الدولار كعملة قيادية عالميا

يُعد الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات والبديهيات الاقتصادية، نظرا للعلاقة الجدلية التي تربط سوق النفط العالمي بالدولار الأمريكي كعملة قيادية، او ما يُعرف بسوق البترودولار وما يترتب عن هذه العلاقة من توظيف استثماري او تدوير لرساميل العائدات النفطية الضخمة المتحققة للبلدان النامية والمنتجة للنفط. ومن اجل ان تحافظ الولايات المتحدة على الدولار بوصفها عملة قيادية عالمياً، كان عليها ان تحافظ على نمط العلاقة بين الدولار وسعر النفط من جهة وبين الدولار وقيمة الذهب من جهة اخرى .. **ينظر شكل رقم (٥) لتوضيح العلاقة الجدلية بين الدولار واسعار النفط والذهب .**

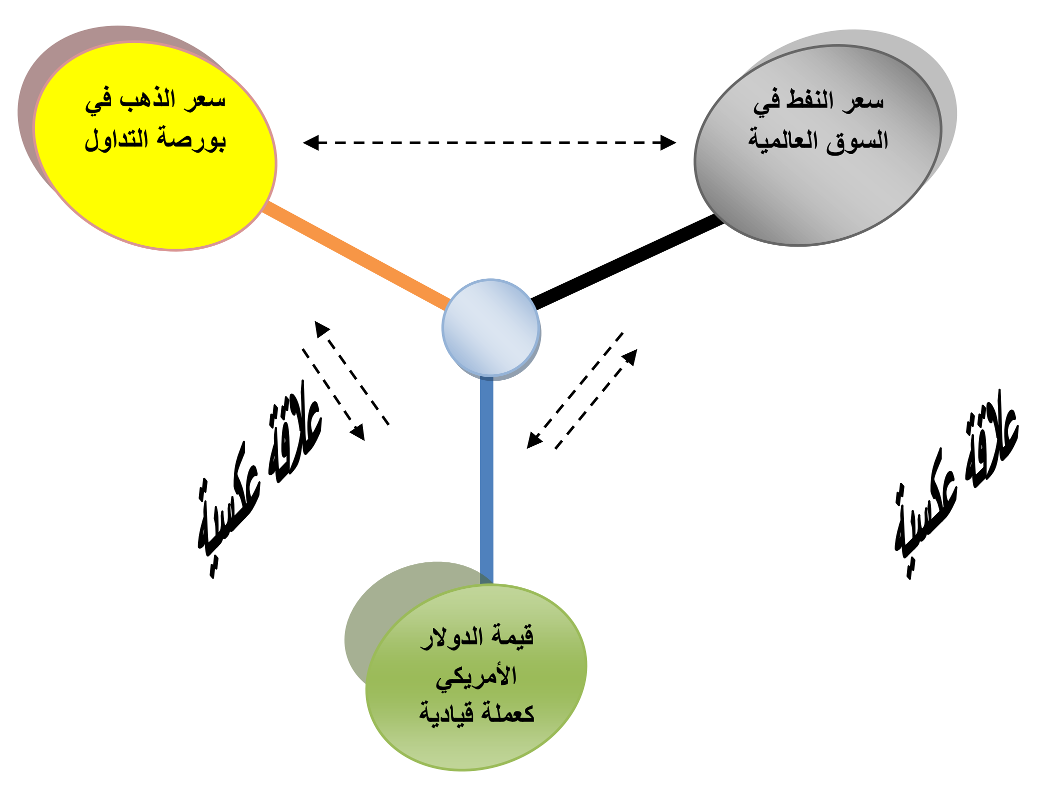
وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدولار وسعر النفط، ففي الوقت الذي ترتفع فيه قيمة الدولار الأمريكي في السوق، فإن ذلك سينعكس على انخفاض اسعار النفط، على اعتبار ان النفط مسعرا بالدولار في السوق النفطية العالمية، وبالعكس عندما ترتفع اسعار النفط، فإن ذلك يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للدولار بسبب ارتفاع فاتورة الواردات الأمريكية من النفط، فضلا عن زيادة نسبة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وتحديدا الميزان التجاري[١].

---

[١] تبقى هذه العلاقة الجدلية في الأجل القصير او المتوسط مؤثرة سلبا في سوق النفط وعلى العديد من اقتصاديات الدول الريعية المنتجة للنفط والتي تعتمد في مجمل موازنتها العامة على عائدات النفط وبنسبة تزيد عن ٨٠% من مساهمة GDP ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والعراق على سبيل المثال وليس الحصر . للمزيد ينظر : عبد الصمد سعدون عبدالله ، انخفاض القيمة السوقية لعملة الدولار الأمريكي : الاسباب الحقيقية والاثار الاقتصادية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ١٣ ، المجلد الرابع، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٥١ ــ ١٥٣ .

شكل رقم (٥)

يوضح العلاقة الجدلية بين قيمة الدولار بوصفها عملة قيادية وأسعار النفط والذهب



الشكل من عمل الباحث

إن فك الارتباط بين الدولار واسعار النفط يتطلب وجود مسارين جذريين كحلول ناجعة وهي:

الأول : تسعير النفط بغير الدولار في السوق العالمية، إذ أن ذلك سيساهم كثيرا في تخفيض الصلة بين الدولار واسعار النفط، وتحسين الوضع الاقتصادي للدول النامية المنتجة للنفط، فالمعروف أن العائدات النفطية تسعر بالدولار، رغم ان البعض يشترط بان يستلم عائداته النفطية باليورو، ولكن ليس معناه ابدا ان النفط قد تم تسعيره باليورو، لأن اغلب البلدان المنتجة للنفط تستلم عائداتها بالدولار، وهو ما يعني انها ستحتفظ بكمية كبيرة جدا من احتياطيات هذه العملة في ارصدتها النقدية وبنوكها المركزية[١]. فضلا عن ذلك فان الدولار يشكل في العديد من الدول الريعية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي غطاء لعملاتها المحلية، وهو ما يكلفها عبئا كبيرا في حال انخفاض قيمة الدولار، لأنه سيؤدي الى حالة تضخمية في نسق اقتصادها النقدي، ومن ثم التأثير على نموها الاقتصادي، وذلك بسبب الفرق الحاصل في سعر الصرف المكافئ بين الدولار والعملات الوطنية لتلك الدول.

وعليه فمن مصلحة هذه الدول ان ترفع او تحافظ على القيمة السوقية للدولار من خلال دعم الدولار بجزء من قدراتها النقدية، مع رفع ارصدتها من الدولار مقابل العملة المحلية، كي يتسنى لها الحفاظ على قيمة الدولار عبر ثبات سعر الصرف المكافئ كغطاء نقدي لعملاتها، وهو ما يُعرف بكلفة الفرصة البديلة (اي كلفة ما يمكن ان يضحى به من امكانات اقتصادية من اجل الحصول على وضع اقتصادي افضل للاقتصاد

---

[١] للمزيد ينظر مقال "كيف يؤثر الدولار الأمريكي على سعر النفط" ، على الرابط :
http://www.masrawy.com/news.economy/details/2015/6/24/607531

القومي)، وهو ما يعني تحملها تكاليف انخفاض الدولار بوصفه قيمة سوقية بدلا من ان تتحمل اعباء حدوث خلل هيكلي محتمل في قطاعاتها الاقتصادية، ومن ثم التأثير على مجمل اقتصادها القومي[1].

الثاني : خفض سعر صرف الدولار الامريكي امام اسعار النفط، وهذه العلاقة يمكن تحليلها على وفق مسارين زمنيين[2] :-

١- **في الأجل القصير:** يؤدي انخفاض قيمة الدولار الى زيادة المضاربات على العملة في بورصة النفط وفي البيع الآجل، ومن ثم يرتفع الطلب على النفط في السوق العالمية، وهو ما يؤدي الى ارتفاع السعر يقابله ارتفاع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، الذي سيؤدي حتما الى مزيد من الانخفاض في سعر صرف الدولار نتيجة ضخ البنكنوت.

٢- **في الأجل الطويل:** يؤدي انخفاض سعر الدولار الى انخفاض الطاقة الانتاجية للنفط أمام حالة من الارتفاع المتنامي في الطلب مما يسبب فجوة كبيرة لصالح الطلب على النفط وهو ما يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط، فضلا عن ذلك فان انخفاض قيمة الدولار سيؤدي الى انخفاض القيمة الشرائية لعائدات النفط للدول المنتجة، مما ينعكس على انخفاض في مجالات الاستثمار والبحث والاكتشافات النفطية في حقول النفط (انخفاض في مستوى الطاقة الانتاجية) ..

تبقى هذه العلاقة بين قيمة الدولار وسعر النفط مثار جدل لدى المحللين الاقتصادين، على الرغم من امكانية استمرار بقائها على الأجلين القصير والمتوسط، فلطالما بقيت هذه العلاقة بين سعر النفط والدولار، حيث تحافظ الولايات المتحدة عليها كونها تساهم في تعزيز مركز الدولار العالمي بين العملات القيادية، فضلا عن كونها غطاء للعجز المستديم لميزان مدفوعاتها .. وعليه ستبقى الولايات المتحدة تعمل بقوة للمحافظة على هذه العلاقة سواء مع الدولار او الذهب (رغم انها علاقة عكسية) وذلك من خلال الحفاظ على المقومات المركزية لقوة الدولار والتي تتضمن عدة ابعاد اقتصادية اهمها :-

اولا : كثافة التداول النقدي بالدولار الامريكي والتي يشكل اكثر من نحو (٩٠%) من العقود التجارية على مستوى العالم أو ما يُعادل (٥) تريليون دولار يوميا، إلى جانب ذلك يدخل الدولار الأمريكي في معاملات البورصات المالية بكثافة، إذ تقدر بنحو (٨٧%) من مجمل التعاملات المالية لعام ٢٠١٥[3].

كما يشكل الدولار الأمريكي احتياطاً ضخماً لدى العديد من البنوك المركزية العالمية، وتأتي الصين في الصدارة من حيث الاحتياطيات النقدية بالدولار الأمريكي وبنحو (٣,٦) تريليون، ثم تأتي اليابان بالمرتبة الثانية إذ يبلغ احتياطيها من الدولار بنحو (١,٢) تريليون[4]. **ينظر جدول رقم (١٠)**

---

[1] ينظر بنفس المعنى : عبدالصمد سعدون عبدالله ، انخفاض القيمة السوقية لعملة الدولار الأمريكي : الاسباب الحقيقية والاثار الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

[2] تأثير الدولار على سعر النفط ، مقال منشور على شبكة الانترنت، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/knowledge/opinions/2004/10/3

[3] ومقابل ذلك يساهم اليورو بنسبة ٣٣% والين الياباني بنحو ٢٣% ، في حين يساهم الجنيه الاسترليني بنحو ١٢% من مجمل التعاملات المالية ، للمزيد ينظر : ميلتون عزراتي ومقالة " لماذا احتفظ الدولار بالصدارة العالمية " ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، ١٦ / نيسان/ ٢٠١٥ ...على الرابط :
http://www.rcssmideast.org/article/2015/4/16/3286

[4] Look at Policy Brief, Central bank currency swaps and International Monetary Fund , No .4 / September/2014 on Link :
http://www.cepii_fr/PDF_PUB/.pb/2014/.pb2014-05.pdf

ثانيا : الاستقرار النقدي للاحتياطي العالمي والمقوم بالدولار الأمريكي، وتقدر نسبة الاحتياطي النقدي بالدولار بالبنوك المركزية اكثر من نحو (٥٤%) من اجمالي الاحتياطيات النقدية، مقابل (٢٣%) من عملة اليورو الذي احتل المركز الثاني، **ينظر جدول** (١١) الذي يوضح حصص العملات الاجنبية والذهب من الاحتياطيات العالمية للبنوك المركزية لعام ٢٠١٥[١].

ثالثا : الثقة العالمية، إذ يُعد الدولار العملة الأكثر قبولا في المعاملات التجارية والمالية مقارنة بأي عملة اخرى او حتى الذهب والمعادن الثمينة الأخرى، وهذا يعود الى مقومات الاقتصاد الامريكي الذي يتميز بكونه اقتصادا مرنا وقويا ومتماسكا في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن ديناميكية استقرار التعامل بالدولار في معظم الاقتصاديات المتقدمة ومنذ مدة زمنية طويلة مع عدم تعرض عملة الدولار الى التذبذب ما جعلها معتمدة في التعامل مع الذهب على الرغم من الية العلاقة العكسية بينهما في التداول النقدي، وهي العلاقة ذاتها والمماثلة لعلاقة الدولار بسعر النفط كما هو مؤشر في المخطط السابق.

جدول رقم (١٠)

ترتيب لأعلى عشر دول من حيث الاحتياطي النقدي (بالتريليون دولار أمريكي) لعام ٢٠١٤

المرتبة	الدولة	الاحتياطي النقدي (دولار أمريكي)
الأولى	الصين	٣,٦٠٦
الثانية	اليابان	١,٢٨٩
الثالثة	السعودية	٠,٦٠٦
الرابعة	سويسرا	٠,٦٠٣
الخامسة	روسيا	٠,٣٩٠
السادسة	هونغ كونغ	٠,٣٧٧
السابعة	كوريا ج	٠,٣٦٨
الثامنة	البرازيل	٠,٣٥٦
التاسعة	الهند	٠,٣٥٣
العاشرة	سنغافورة	٠,٢٤٧

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source: Look at Policy Brief, Central bank currency swaps and International Monetary Fund , No . 4 / September/2014 on Link :
http://www.cepii_fr/PDF_PUB/.pb/2014/.pb2014-05.pdf

[١] في حين لا يتجاوز الجنيه الاسترليني ٤% فقط ، وبقية العملات تشكل نحو ٤% ايضا ، بينما يشكل الذهب نحو ١٢% من مجمل الاحتياطيات العالمية ...للمزيد ينظر : المصدر نفسه.

جدول رقم (١١)

حصص العملات الأجنبية والذهب من الاحتياطي النقدي العالمي لعام ٢٠١٥

ت	العملة أو الذهب	النسبة من الاحتياطي الاجنبي
١	الدولار الأمريكي	%٥٤
٢	اليورو الأوربي	%٢٣
٣	الجنيه الإسترليني البريطاني	%٤,٠
٤	الين الياباني	%٣,٠
٥	عملات اخرى	%٤,٠
٦	الذهب	%١٢
–	المجموع	%١٠٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-
ميلتون عزراتي ومقالة " لماذا احتفظ الدولار بالصدارة العالمية "، المركز الاقليمي في اشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية ، ١٦ / نيسان /٢٠١٥ ...على الرابط : http://www.rcssmideast.org/article/2015/4/16/3286

رابعا : ضعف البدائل النقدية التي يمكن ان تحل بدلا عن الدولار كعملة قيادية او منافسه له لا من حيث قوة الاقتصاد الذي تستند عليه العملة القيادية، ولا من حيث المزايا التنافسية التي تتوافر عليها العملة سواء احتياطيها النقدي، حجم التعاملات التجارية والمالية، او من خلال حركة السوق النفطية التي يتم التداول بأسعارها بالدولار الأمريكي ..[١]، ولعل ان هذا الاتجاه قد يكرسه المنطق السياسي للقوة الامبريالية كداعم اساسي للدولار[*]، وهو ما سيعطي الدولار في سوق النفط شحنا ذاتيا في الحفاظ على قوته بين العملات الاجنبية مهما انخفضت قيمته السوقية، وهذا لا يعبر عن الموقع الحقيقي والفاعل للعملة بوصفها مصدر قوة في الاقتصاد الامريكي، وإنما جاء بناءً على ما تتمتع به الولايات المتحدة من مقومات القوة ، التي تتوزع اقليميا لترسيخ المنطق الرأسمالي وفق اتجاهات تغطي عادة الخصائص الضعيفة للاقتصاد القومي دون إظهاره بمظهره الحقيقي.

المطلب الثالث : الأهداف الأمنية لتوظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لم يعد هناك محدداً أساسياً يمكن ان يرتكز عليه الإدراك الأمني الأمريكي كما يرتكز على محور الطاقة، إذ عّدت الولايات المتحدة إن أمن الطاقة في العالم، وخصوصاً منطقة الشرق

[١] فلا اليورو ولا الجنيه الاسترليني ولا الين الياباني لها القدرة التنافسية رغم القوة السياسية التي تتمتع بها كلا من دول الاتحاد النقدي الاوربي او بريطانيا والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها اليابان ... ينظر : عبدالصمد سعدون عبدالله ، انخفاض القيمة السوقية لعملة الدولار الأمريكي : الاسباب الحقيقية والاثار الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦١.

[*] وهو ما يُعد من المخاطر العظيمة التي يمكن ان تواجه الاقتصاد العالمي خلال المرحلة القادمة ، حينما تُسعر عملات الدول المرتبطة بالدولار بسلة اخرى من العملات الاجنبية ، ولاسيما العملات المنافسة للدولار . للمزيد ينظر : عبد الصمد سعدون عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٨ – ١٥٩.

الأوسط مرتبط بأمن النفط الأمريكي[1]، وبهذا تجسدت التوجهات الأمريكية حيال مناطق النفط الشرق أوسطية بوصفها المناطق الأكثر أهمية في الإدراك الأمريكي للنفط، لوجود الثروة النفطية الهائلة فيها وهو ما دفع مدركاتها الاستراتيجية في التحرك من خلال الارتكاز على محورين يتضمن الأول: التحالفات مع دول المنطقة التي تعمل في أطار ترتيبات أمنية جديدة وتحت عناوين "النظام الشرق اوسطي الجديد" "وأمن الخليج" في حين يشمل المحور الثاني: الإجراءات العسكرية والتي يقع بضمنها إدخال استخدام القوة العسكرية، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل[2]. ولتحقيق ذلك لابد من تواجد عسكري أمريكي مباشر في المنطقة لتحقيق متطلبات، وحماية المصالح الغربية والأمريكية منها وخصوصاً تلك التي تمثلت بالأهداف الآتية[3] :-

١- احتواء الأنظمة العربية المناهضة للسياسة الأمريكية.
٢- الحفاظ على الأطراف العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.
٣- ضمان تامين إمدادات النفط للولايات المتحدة الأمريكية.
٤- ضمان أمن الكيان الصهيوني فهو يشكل مع النفط أهم ركائز الأمن القومي الأمريكي.

وقد جاء ذلك واضحا في التقرير الاستراتيجي الأمريكي في عام ١٩٩٧، ونصه: "أنه أذّا كان مقدرا للولايات المتحدة الأمريكية أن تتزعم العالم، فليس واضحا كيف ستكون هذه الزعامة دون السيطرة على النفط، والحفاظ على امن المناطق الحيوية"، وقد أشار هذه التقرير الى وجود تحديات تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية لعل من أهمها مسألتين **أولهما** : ضمان امن مناطق الطاقة الحيوية الأمريكية **وثانيهما** : منع انهيار التجارة الدولية أو النظام الدولي البيئي[4].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على السوق النفطية إلى دعم الأنظمة الصديقة وحمايتها جزءا مهما من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مناطق النفط الغنية، إذ أن الحفاظ على استمرار مولاة هذه الأنظمة للولايات المتحدة الأمريكية يؤمن استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة حاضرا ومستقبلا، ولاشك أن الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من أب ١٩٩٠، كان وراء زيادة الموالاة الخليجية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والسماح للقوات المسلحة الأمريكية بالوجود في المنطقة، وبناء قواعد كبيرة لها من جهة ثانية، بل إن الأنظمة الخليجية وجدت في الوجود العسكري المباشر على أراضيها على انه الركيزة التي تسهم بضمان أنظمتها، ومن ثم ديمومتها في الحكم ولعل ذلك ما أعلنه صراحة الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام ١٩٩١ بقوله "بعد أن تعود قواتنا سيكون هناك دور مستمر لولايات المتحدة في مساعدة دول الخليج العربي ودورنا مع الآخرين هو ردع العدوان في المستقبل ومساعدة أصدقائنا على حماية أنفسنا"[5].

---

[1] نادية المختار ، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في الخليج ، مجلة الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، العدد١ ، السنة الاولى، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٤٧.

[2] أياد هلال حسين ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في ضل المتغيرات الدولية في عقد التسعينات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا سابقا (المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية حاليا)، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ ، ص١٤٨.

[3] جيا فخري عمر محمد علي ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق أنموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

[4] للتفاصيل ينظر : التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩٧ ، معهد الدراسات الاستراتيجية والقومية التابعة لجامعة الدفاع الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية ، تعريب : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص١٦.

[5] نقلا عن : مارتن ولكر ، أوامر العالم الجديد ، بحث في كتاب (حرب الخليج ونظام العالمي الجيد) ، أعداد : مجدي نصيف، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٢٦.

فقد حقق الاحتلال الأمريكي للعراق السيطرة على القرار الأوربي الموحد والقرار السياسي الياباني، وذلك عن طريق التحكم بمنابع النفط العربي الضروري للصناعات الأوربية واليابانية، وبالنتيجة التحكم بالأسواق التجارية أيضا التي تشكل مجالا حيويا لأوروبا واليابان، إذ أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في الحيلولة دون خضوع المنطقة العربية لسيطرة أي قوة إقليمية أو عالمية، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت مرات عدة عن إمكانية استخدام الإمكانات كافة بما فيها القوات المسلحة العسكرية لمنع أي قوة إقليمية أو دولية من الظهور، خصوصاً أذا ما كانت تلك القوة تختلف مع أو تهدد المصالح الأمريكية[1].

وعلى الرغم من الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير نظامه السياسي عام ٢٠٠٣، لم تستطيع القوة العسكرية الأمريكية ان تفرض إرادة الأمن والاستقرار في عموم العراق، بل بات هذا البلد الغني بموارد الطاقة مرتعا للإرهاب والجريمة المنظمة، والعديد من حالات الفوضى كأحد من ابرز نتائج الحرب الأمريكية على العراق.

كما أثارت الحرب على العراق واحتلاله جدلا واسعا في العالم بعد ان نجم عنها حلقة مفرغة من حالة عدم الاستقرار، لتأتي بعدها قضية الحرب على الإرهاب كي تثير تساؤلات داخل الأروقة الأمريكية حول مدى جدوى الاعتماد المتنامي على نفط مستورد من مناطق تعاني من حالة عدم الاستقرار، إذ أسهمت هذه المسألة، مع المخاوف المتعلقة بالبيئة من إعطاء انطباع مفاده ؛ انه لا بد من أعادة النظر في الاستراتيجية الامريكية النفطية، في ظل الحلول الجانبية المتعلقة بالإمدادات المحلية التي لم تعد ردا ملائما للولايات المتحدة من مجرد الاعتماد على استيراد الطاقة، ولذلك ستبقى استراتيجية الطاقة الامريكية الجديدة تشغل حيزا أكبر في الحوار السياسي الدائر في الداخل الأمريكي، ويصح هذا القول كثيرا طالما بقت الأسعار مرتفعة[2].

وقد تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكثر شعورا بالقلق بشأن النتائج الجيوسياسية لسياسات واستراتيجيات الصين المندفعة، والخاصة بالطاقة والهادفة إلى تقليل ضعفها وانكشافها، فهناك سببان رئيسان وراء هذا القلق، **أولهما**؛ إن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم ولديها مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية وأيديولوجية واسعة في مناطق مختلفة من العالم وأن انتشار المصالح الصينية في هذه المناطق والمدفوع بسبب أمن الطاقة قد تشكل تحديا لمصالحها الراسخة ولأهداف سياستها الخارجية، بوصفها قوة عظمى على النطاق العالمي، **وثانيهما**؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى في مجال الطاقة، وهي واحدة من اكبر البلدان المنتجة للنفط، وتستهلك ما يقرب من ربع كمية الاستهلاك العالمي كل يوم، وتوجد في الولايات المتحدة بعض أكبر شركات الطاقة ذات التكنولوجيا المتقدمة في العالم، كما أنها تعد العضو الأكبر في مؤسسات الطاقة المتعددة الأطراف مثل وكالة الطاقة الدولية، كما وتُعد الولايات المتحدة القوة المهيمنة في المناطق الغنية بالنفط مثل الخليج العربي والشرق الأوسط، وقد أظهرت استعدادها لاستخدام القوة لضمان إمداداتها من الطاقة،

[1] أحمد صدقي الرجاني وأخرون ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٨.

[2] شايتج بجبابي ، البحث عن الطاقة ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة : التنافس على مصادر الطاقة، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩.

فالبحرية الأمريكية تسيطر على معظم الطرق البحرية لنقل النفط بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، ومضيق ملقا ومضيق هرمز[١].

ويلاحظ أن الإدراك الأمني الأمريكي في حقبة الثمانينات يختلف عن حقبة التسعينيات من القرن الفائت، فعلى الرغم من أهمية الحرب العراقية – الإيرانية ومدى خطورتها في المنطقة، لكن السلوك الامريكي تجاه الحرب أتسم بعدم التدخل العسكري المباشر، على اعتبار إن خطوة من هذا القبيل سوف تكون مناقضة للموقف الأمريكي تجاه التدخل السوفيتي في أفغانستان، لكنها في الوقت نفسه قدمت المزيد من المساعدات العسكرية المعلنة للسعودية بمجرد إعلانها حالة الحياد من الحرب ومن هذه المساعدات العسكرية تزويدها بأربع طائرات "أواكس" من أجل المراقبة والاستطلاع للحفاظ إمدادات الطاقة وامن النفط في المنطقة[٢].

وعليه فالكارثة كانت يمكن أن تحل بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما لو فقدت السيطرة أو التأثير على البلدان النفطية، أو على سوق النفط العالمية، وأهم أشكال فقدان السيطرة هو عدم القدرة في التحكم بالإنتاج انخفاضا أو ارتفاعا، سواء من قبل الدول النفطية أو المنظمات النفطية العالمية، ولذلك فأن مفهوم الأمن العالمي على صعيد النفط يؤكد على هدف جوهري، وهو ضرورة تدفق مستمر للنفط وضمان اسعار ملائمة ومقبولة من وجهة النظر الأمريكية، لأنها تدرك الأهمية الاستراتيجية للنفط بالنسبة للدول الصناعية، فضلا عن غياب البديل الطاقوي الذي تتعدد مجالات استخدامه كما هو في النفط على الاقل في الامدين القصير والمتوسط، وهذا ما جعل النفط مصدرا عاما للطاقة[٣]. وتؤكد الإدارات الأمريكية المتعاقبة في استراتيجياتها الكونية حول مدى امكانية ضمان الحصول على النفط من مصادر مختلفة، إذ في الوقت الحالي تأتي مستورداتها النفطية من أربعة مصادر رئيسة هي كندا والسعودية والمكسيك وفنزويلا، وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب نحو ثلثي استهلاكها من النفط من هذه الدول الأربعة ونحو (١٥%) من مجمل القارة الأفريقية، وهذا التنوع في المصادر وممرات التجهيز يُعزى إلى سببين[٤] :–

الأول : الخشية من حدوث انقطاع في أحد مصادر التجهيز فتكون البدائل جاهزة للتعويض.

ثانيا : ضمان استمرار نفوذها على أوسع رقعة من مناطق الإنتاج النفطي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض سيطرتها في الاستحواذ على مخزونات النفط العالمية، كي يُسِّهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المتنافسة وهو ما يبنى على ذلك محاصرة النفوذ الأوربي واليابان والصين ومنعها من الوصول إلى هذه المناطق، وترى أن كلا السببين يبرران الانتشار العسكري الأمريكي في أو قرب تلك المناطق).

[١] نان لي ، الجغرافية السياسية وقوى السوق : العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية : التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٨ ــ ١٤٩.
[٢] جيا فخري عمر محمد علي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق أنموذجا، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩.
[٣] عبد على كاظم المعموري ، مالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٨ ــ ٦٩.
[٤] المصدر نفسه ، ص٧٠.

المبحث الثالث : آليات توظيف النفط في المدركات الاستراتيجية الأمريكية

أن الاعتماد المتزايد على النفط مع ارتفاع مؤشرات نضوبه، قد دفع البلدان عالية الاستهلاك وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية نحو صياغة النظريات السياسية والعسكرية التي تؤمن عدم توقفه، إذ كلما ارتفع الطلب على النفط من قبل أي دولة صناعية من دول الاستهلاك النفطي، كلما كان ذلك حافزا لها في استخدام الوسائل السياسية والعسكرية التي تؤمن ذلك الطلب، وهو ذات الأمر الذي بات يشغل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة، فمع وصول الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، أخذ يراهن على إلية استخدام المزج الذكي بن القوتين الخشنة والناعمة وفقا للمستجدات الدولية، وقد تكون القوة الناعمة أكثر فاعلية من القوة الخشنة وأكثر تأثيرا أذا ما علمنا أن أهداف السياسة الأمريكية، هو السعي الحثيث دوما نحو تامين إمدادات الطاقة، والاستفادة منها في مختلف المجالات ،والحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية، فضلا عن العمل على ترسيخ نواة أمنها القومي[١].

فلطالما كانت السياسة الأمريكية ولا زالت سياسة واقعية حيال منظومة، وبرامج الطاقة العالمي، ومن خلال مؤسسات معنية بهذا الجانب كإدارة معلومات الطاقة الأمريكي، ووكالة الطاقة الدولية، اخذة بنظر الاعتبار مصالحها الاقتصادية كمحور لسياستها تجاه دول العالم الثالث الغنية بالطاقة، وعلى أنها ساحة خصبة لتدويل أزماتها الاقتصادية التي تعد صفة ملازمة للاقتصاد الأمريكي في ظل معاناته، وعلى الدوام من عجز مستديم في الميزان التجاري السلعي، وهي بذلك ترى في آليات العولمة سبيلا ناجعا في بلوغ غاياتها الإمبريالية، ألا وهو وضع اليد على المناطق الحيوية والغنية بموارد الطاقة، ومن ثم بلوغ موقع الزعامة للهرم الاقتصادي الدولي[٢].

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية آليات عمل واستراتيجيات تنسجم مع متطلبات توجهاتها الدولية مع ترتيب الأولويات على وفق مدركاتها، وبالشكل الذي يضمن لها استمرار المحافظة على مكانتها الدولية، وتعزيز مصالحها وحماية أمنها القومي عبر توظيف أدوات جديدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وبالاعتماد على وسائلها التنفيذية، ولعل من هذه الوسائل هو نشر الديمقراطية، وتعزيز الفكر الرأسمالي في اقتصاد السوق، والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتي تُعد كجزء من آليات وأدوات تسعى السياسة الأمريكية نحو ترسيخها كهدف غائي من أهدافها، آلا وهو السيطرة على العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وهي المداخل الأساس للقرن الحادي والعشرين للإبقاء على الدور الريادي والقيادي لها[٣]، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل عدة، بل وكثفت جهودها في مناطق مختلفة من العالم بدءا من منطقة الخليج العربي

---

[١] يحيى البحياوي ، القوة الناعمة : المظهرات الجديدة للتسلط ، المستقبل العربي ، العدد ٣٦٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثانية والثلاثون ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٣٧.

[٢] عبد الصمد سعدون عبدا لله ، أزهار عبد الباقي ، موقع النفط العربي من منظور استراتيجي أمريكي للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣.

[٣] فضلا عن ممارساتها الضغط على الأطراف الدولية الواعدة، والمنافسة لها عبر التحكم بمصادر إمدادات النفط، ومن ثم تحكُّمِها بالمعروض النفطي العالمي، على أن التأكيد على أهمية الترابط بين الجانبين الأمني والاقتصادي يمكن أن يضمن لها تحقيق الأهداف، ويؤمن مصالحها الاستراتيجية. للمزيد يُنظر: سوسن إسماعيل محمد، التوجهات الاستراتيجية العالمية الأمريكية .. عوامل القوة وكوابح الوهن، أوراق دولية ، العدد١٥٩، مركز الدراسات الدولية، السنة التاسعة، جامعة بغداد، بغداد، تشرين الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص٦.

ودول بحر قزوين وإيران، وذلك لتحقيق جزء من أهدافها المتمثلة في استمرار تدفق النفط إلى دول المنظومة الرأسمالية، وبكميات توازي حاجاتها الاستهلاكية.

ومما تقدم فإن آليات توظيف النفط تأخذ مسارا تنفيذيا واسعا عبر ترسيخ الواقع النفعي والمصلحي الذي يحيط بأهمية النفط وأهداف التوظيف في الصراعات الإقليمية والدولية لهذا المورد الناضب ولتتشكل في ضوئها حلقة مترابطة ما بين أهمية النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي وأهداف توظيف النفط واليات أو أدوات تنفيذ تلك الأهداف لتبدو طموحا مشروعا من منظور استراتيجي أمريكي ... **ينظر شكل رقم (٦).**

وتأخذ آليات توظيف النفط ثلاث اتجاهات جوهرية وهي الآليات السياسية والاقتصادية والأمنية، وإن لكل من هذه الآليات مفاصلها وأدواتها، التي لا تخرج عن كونها وسائل دراماتيكية ذات صدى مؤثر لسياسة أمريكية واقعية من اجل ترسيخ أهدافها الثابتة لتوظيف النفط على وفق مدركاتها الاستراتيجية.

المطلب الأول : الآليات السياسية لتوظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

كان للسياسات الأمريكية واستراتيجيتها الهادفة نحو الهيمنة على العالم من خلال السيطرة على النفط أثرها الواضح على اضطراب أسعار النفط، ولغرض تحقيق هذه السياسات فقد تبنت الولايات المتحدة إجراءات عدة منها[1] :-

١- التحكم في تسعير النفط عبر الضغط السياسي على الدول المنتجة للنفط والذي لم يعد خاضعا كليا لقوى العرض والطلب.

٢- قيامها وبالتعاون مع حلفائها الدوليين ومنهم أوربا، واليابان لتبني كتلة من المصالح المشتركة مع الدول المنتجة.

٣- اللجوء إلى أساليب التخويف والرعب والترغيب للأقطار المنتجة للنفط، ولاسيما العربية من خلال التهديد والوعيد في احتلال منابع النفط تحت ذريعة نشر الديمقراطية، والحرب على الإرهاب وفرض الإصلاحات.

٤- التأثير على منظمة أوبك، وجعلها فاقدة لقدراتها على رسم سياسة نفطية تحمي بها مصالح أعضائها.

٥- قيام الولايات المتحدة، وبمساندة أوربية بتطويق الدول المنتجة للنفط من خلال تحديد الأسعار وكميات النفط المنتجة، فضلا عن فرض ضريبة الطاقة على النفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط تصل إلى نحو (١٠) دولارات للبرميل الواحد.

فضلا عن ذلك فإن هناك ثلاث أدوات رئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق امن الطاقة وضمان إمدادات النفط بأسعار متدنية وهي[2] :-

أ- استخدام القوة العسكرية لضمان أمن الدول المنتجة للنفط واستمرار وإمدادات الطاقة إلى السوق الدولية عموما وإلى الأسواق الأمريكية على وجه الخصوص.

ب- تقديم المساعدة والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للنفط وحل النزاعات والصراعات في الدول الرئيسة للنفط التي من شئنها تهدد إنتاج النفط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة بصورة رئيسية.

---

[1] حامد عبيد حداد ، أثر ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣.
[2] عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٣-١١٤.

ت- التوجه الأمريكي إلى مناطق جديدة – مثل منطقة بحر قزوين فضلا عن الدول الإفريقية – بدل من المناطق التقليدية التي كانت ولا زالت تعتمدها مصدرا رئيسا للطاقة كمنطقة الخليج العربي لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة.

ولذلك فإن أية محاولة لتفسير ما يجري من اضطرابات وتقلبات سعريه في سوق النفط عبر نظريات العرض والطلب لا يمكن إن تكون مقنعة، فالأسباب الحقيقية لا يمكن أن تكون اقتصادية بحتة بل تقف إلى جانبها دوافع وأهداف سياسية يتوخى من يقف خلفها إحكام سيطرته على مقدرات أسواق النفط العالمية، وإعادة رسم الخارطة النفطية الدولية بشكل يشابه ما تم فيه عملية أعادة رسم خريطة العالم السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة مرورا بالتغيرات السياسة في شرق أوربا وجنوب شرق أسيا وصولا إلى ما سمي بالحرب على الإرهاب في أطار مخطط له، وكان من بين أهدافه أحكام السيطرة على منابع النفط المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي مع أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي المستهلك الأكبر للطاقة في العالم وفي ومقدمة البلدان المنتجة للنفط والغاز فأن حاجتها للنفط تزيد عن ربع الاحتياجات العالمية وهي تستورد كل يوم أكثر من نصف استهلاكها لذا فأن هذه الدولة سوف تبقى تؤثر وتتأثر في سوق النفط الدولية[١].

ومن الطبيعي أن نشاهد صراعا في السوق النفطية بين منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية والدول[*] المنتجة خارج أوبك، فهو صراع الهيمنة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى، وكما يبدو أن منظمة أوبك هي الهدف الأول لما تشهده الساحة النفطية منذ مطلع الألفية الثالثة، فبعد أن كانت المنظمة اللاعب الرئيس في السوق النفطية وكانت تلك السوق تتابع كل تصريح لمندوبي دولها وتنتظر بحذر وقلق نتائج اجتماعات الأوبك، نجد اليوم أن هذه الاجتماعات تُعقد بناء على رغبة الدول المستهلكة، كما أن احتلال العراق كان جزء من إستراتيجية جريئة خطط لها ودعمها المحافظون الجدد الأمريكيين فضلا عن كبريات الشركات النفطية مثل هاليبيرتون، وأيكسون موبيل، وبريتش بتروليوم، الى جانب رجال المال والمصارف في وول ستريت، إذ تقوم تلك الإستراتيجية على الهيمنة على ما تبقى من مصادر النفط العالمية قبل أن تدرك الدول الأخرى حقيقة الأزمة النفطية الناجمة عن تراجع الإنتاج في حقول النفط الأمريكية وحقول ألاسكا وبحر الشمال، إذ يظهر العامل الاستراتيجي بوضوح في حرص الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على مناطق أنتاج النفط في العراق ودول الخليج العربية، وبحر قزوين، ومناطق أخرى من العالم، إذ يبقى الهدف الجوهري من ذلك، هو السيطرة على القرار النفطي في السوق العالمية[٢].

---

[١] كوثر عباس الربيعي ، التأثير الأمريكي في السوق النفطية العالمية ، دراسات دولية ، العدد ٣١-٣٢ ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، كانون الأول/٢٠٠٦ ، ص٣٣.

[*] كان السبب من إنشاء وكالة الطاقة الدولية هو استخدام الأدوات التي بحوزتها لضمان إمدادات الطاقة مستقرة وبأسعار متدنية، فقد شجعت وكالة الطاقة الدولية بلدان منظمة أوبك على زيادة إنتاجها من القدرة الاحتياطية وتجنب الحاجة إلى تخفيض منسوب المخزون الاستراتيجي في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية ،وأشار المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية إلى أن المخزونات الاستراتيجية أداة دفاعية هامة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" ، والبلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية قادرة على تجاوز توقف استيراد النفط لنحو (١١٠) يوما ، ففي عام ١٩٨٦ دامت مخزونات حالة الطوارئ نحو (١٦٠) يوما معادلة للإمدادات. للمزيد ينظر: جان كاليكي ، ديفيد غولدون، الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، ترجمة : حسام الدين خضور، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق، ٢٠١١، ص ص ١٩١-١٩٣.

[٢] كوثر عباس الربيعي ، التأثير الأمريكي في السوق النفطية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١.

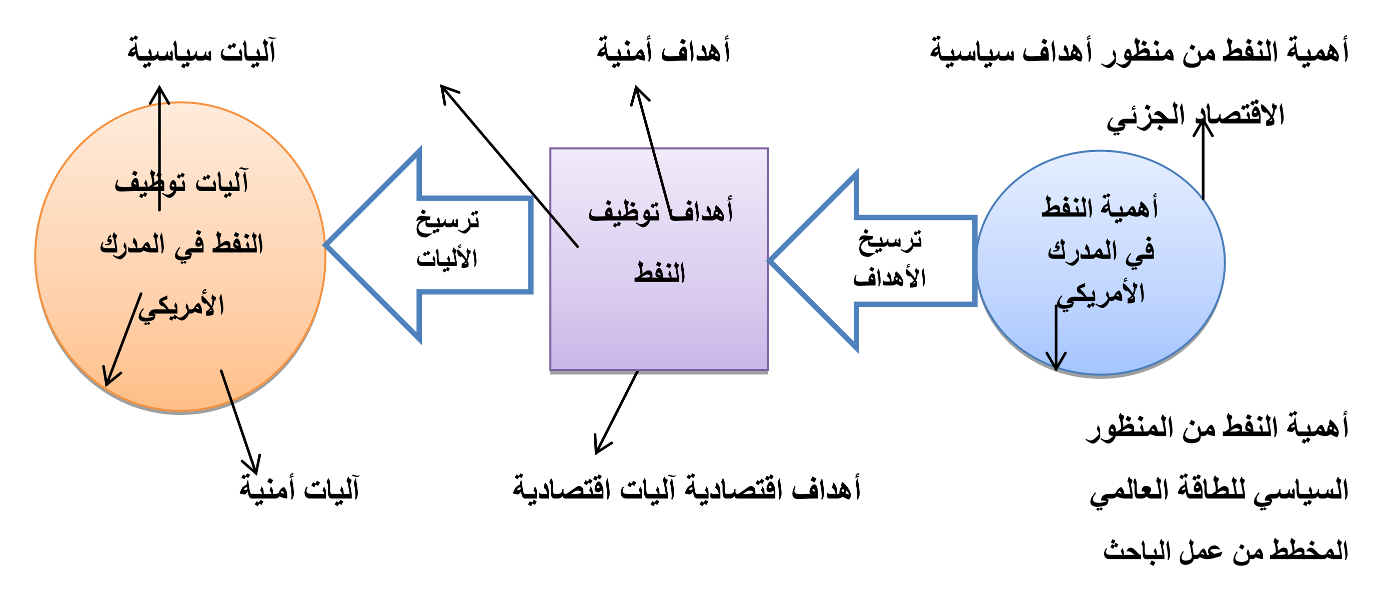
ويتضمن هذا المطلب آليتين أساس **أولهما** سياسة المواءمة مع الدول الحليفة المنتجة للنفط، **وثانيهما** سياسة المنابذة للدول غير الحليفة المنتجة للنفط.

أولا : سياسة المواءمة الأمريكية مع الدول الحليفة المنتجة للنفط

اعتمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة نهج المواءمة السياسية في المناطق التي تربطها ارتباطا جوهريا بمصالحها العليا، ولعل ابرز سياسات المواءمة عبر التاريخ كانت تلك المنضوية تحت العلاقة الأمريكية مع حلفائها المنتجين للطاقة، وتحديدا النفط والغاز الطبيعي، وتحديدا منذ بدايات النصف الأول من القرن العشرين، ومن هذه العلاقات تلك التي تربطها مع المملكة العربية السعودية وبعض من دول الأوبك المنتجة للنفط، فضلا عن العلاقة مع بعض من دول أوراسيا منذ زوال الاتحاد السوفيتي وأبرزها أوكرانيا، وكذلك العلاقة مع دول المحيط الهادي والبحر الكاريبي كالمكسيك، ناهيك عن العلاقة الجدلية مع دول جنوب شرق أسيا المطلة على بحر الصين الجنوبي* الغني بالطاقة كالفلبين وفيتنام وتايوان والصين.

شكل رقم (٦)

يوضح التداخل ما بين أهمية وأهداف واليات التوظيف للنفط في المدرك الأمريكي



المخطط من عمل الباحث

١ – المواءمة السياسية الأمريكية مع بعض من دول منظمة أوبك وتحديدا السعودية.

دخلت الشركات الأمريكية في استثمارات النفط في منطقة الخليج العربي منذ أول امتياز نفطي للتنقيب عن النفط في البحرين، إذ يُعد أول مدخل للسياسة الأمريكية تجاه نفط الخليج بعد النفوذ الأوربي – البريطاني اثر اتفاقية الخط الحمر المعقودة بين الولايات المتحدة وبريطانيا في ٣١ / تموز من العام ١٩٢٨ وفي إطار ما

* بحر متجزئ من المحيط الهادي ويمتد من سنغافورة ومضيق ملقة إلى مضيق تايوان ، إذ تبلغ مساحته نحو ثلاثة ملايين ونصف كيلومتر مربع وتتنازع عليه دول كالفلبين وسنغافورة وتايوان مع الصين التي تدعي أن بحر الصين يشكل مساحة واسعة من ألمياه الإقليمية التابعة لها جنوبا من المحيط الهادي ، ويُعتقد انه يحتوي على احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي تحت رمال قاعه . للمزيد ينظر : عبد الصمد سعدون عبد الله ، الصراع على موارد الطاقة : دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين ، المجلة لعربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٥ ، صيف ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠٦ – ١٠٩.

يُعرف بسياسة الباب المفتوح*، وقد اتبع ذلك الامتياز النفطي امتيازا لاحقا ضمان التنقيب على مناطق النفط السعودي وذلك عام ١٩٣٢ مناصفة مع الشركات البريطانية، إذ حصلت شركة "ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا" على امتياز آخر وأوسع نطاقا في منطقة الإحساء في السعودية[١].

وفي العام ١٩٤٣ قامت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت" برفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع السعودية لتشمل الوجود العسكري لغرض تدريب القوات السعودية ومدها بالسلاح**، فضلا عن الشروع بإنشاء قاعدة الظهران الجوية، وهي نفس السنة التي تزامنت فيها أزمة الطاقة خلال الحرب العالمية الثانية وعامل الخوف الناجم عن النقص في إمدادات النفط، مما حدا بالولايات المتحدة توسيع نطاق مصالحها مع الجانب السعودي عبر منحها امتياز نفطي في شركة ارامكو الأمريكية العاملة حينذاك في حقول النفط السعودية[٢].

واستمرت السياسة الأمريكية النفطية تجاه السعودية على أنها سياسة مواءمة ذات منافع مشتركة ووفق ما تمليه مصالحها العليا في المنطقة .. فقد سعت الولايات المتحدة ومنذ السبعينات من القرن الماضي وكجزء من آليات التوظيف الأمريكي لسوق النفط الدولية ومن خلال التعاون مع السعودية بهدف ضمان استقرار سوق النفط *** إذ أقامت السعودية علاقاتها على النطاق الشخصي والعائلي مع رؤساء ومسؤولين أمريكيين، حيث أقام الأمير "فهد بن عبد العزيز" حين كان وليا للعهد السعودي عام ١٩٧٤ بزيارة رسمية إلى واشنطن، وساعد في تأسيس اللجنة المشتركة الأمريكية السعودية للتعاون الاقتصادي، ثم تلاه توقيع اتفاقات تعاون أخر عندما التقى الأمير "فهد" حينذاك الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" عام ١٩٧٧ في واشنطن وعام ١٩٧٨ في الرياض****، ومنذ ذلك العقد حتى إدارة الرئيس "باراك اوباما" فقد اصطبغت السياسة الأمريكية السعودية

---

* وهي سياسة الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في مناطق النفوذ الأوربي في الشرق الأوسط ، إذ استطاعت الشركات الأمريكية وفق هذه السياسة ان تحصل على امتيازات نفطية مساهمة مع الشركات الأوربية ومنها البريطانية. للمزيد يُنظر: فوزية صابر محمد ، محاولات الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي (١٩١٤ -١٩٩٠) ك دراسة تاريخية ، مجلة الموقف الثقافي، العدد ١٨ ، السنة ٣ ، بغداد، ١٩٩٨ ، ص٢٤.

[١] جيمس اكنز ، سياسة أمريكا الداخلية والخارجية والصراع العربي الإسرائيلي ، ندوة لندن ، مجموعة باحثين ، لندن ، ١٩٨٠، ص ١٦٧.

** استخدمت المملكة العربية السعودية تجارة النفط منذ وقت طويل مقابل الحماية العسكرية الأمريكية والتسامح مع سياستها الداخلية . للمزيد ينظر : جان كاليكي ، ديفيد غولدون ، الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة ، ترجمة : حسام الدين خضور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦.

[٢] فوزية صابر محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩. كذلك يُنظر : جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة تاريخية معاصرة (١٩٤٥والدراسات العربية ، ١٩٧٤) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢٦ -٢٦١.

*** إن ما يجذب الولايات المتحدة الأمريكية إلى حقول النفط السعودية، هو وجود حقل "غوار" الذي تبين خلال الإنتاج والاحتياطي فيه أنه يحوي أكثر من (٩٠) مليار برميل ، وهذا الاحتياطي يساوي الاحتياطي النفطي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا وبريطانيا معا ، فهو يكفي لسد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية من النفط لمدة (٢٥) سنة بدون الحاجة إلى تطويره ، لذلك تحرص الولايات المتحدة الأمريكية أشد الحرص على أمن السعودية للتحكم في نفطها ولن تسمح لأي قوة في العالم لتغير نظامها بأخر ضد سياسة أمريكية شرق أوسطية وخصوصا النفطية ، ومن هنا جاء الإحساس العميق بخطورة غزو العراق للكويت ، والذي جعل الجيش العراقي عل بعد (١٥٠) كم من حقل غوار ، بحيث شكل هذا الغزو – في نظر أمريكا تهديدا مباشرا لأمنها القومي الاقتصادي . للمزيد ينظر : علي وهيب الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي – الصهيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨.

**** أعلن الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" في خطبته في ١٩٨٠/١/٢٣ أن منابع النفط يجب الدفاع عنها بأية وسيلة ضرورية وأضاف "ليكون موقفنا واضحا أن أية محاولة من أية قو خارجية لتحقيق السيطرة على منابع الخليج ، ستعتبر هجوما على المصلحة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومثل هذا الهجوم سنرد عليه بأية وسيلة بما في ذلك القوة العسكرية " وعلى الرغم

بصبغة الحليف التابع والمتبوع، كما كان للأمير بندر بن سلطان السفير السعودي لدى الولايات المتحدة علاقات شخصية حميمة مع رؤساء أمريكيين منهم على وجه التحديد الرئيسين السابقين "جورج بوش الأب والابن" واتصالات مستمرة علنية وسرية وفيما يخص النواحي الجيوسياسية في منطقة الشرق الوسط عموما والخليج العربي خاصة[١].

كما عمل المسئولون الأمريكيون على تطوير هذه السياسة الثنائية ومن اجل المحافظة على علاقات المواءمة مع الأنظمة القائمة ولاسيما الأوتوقراطية منها في الدول المنتجة للنفط لاستمرار الصناعة النفطية وضمان تدفق حر للنفط بأقل أسعار ممكنة يخدم المصالح الأمريكية وحلفاءها الغربيين[٢]، وقد لعبت المملكة العربية السعودية دورا رئيسا في زعزعة استقرار الاقتصاد النفطي العالمي بوصفها (منتجا متأرجحا) نظرا لوفرة احتياطاتها النفطية ومستوى الإنتاج النفطي الذي يشكل نحو (١٢%) من الإنتاج العالمي*، وهذا يعني إن السعودية عملت على زيادة إنتاجها وخاصة في أوقات الأزمات العالمية التي أثرت مباشرة في السوق النفطية وقد ساهمت أفعالها هذه في ضمان استقرار أسعار النفط عالميا باتجاه انخفاضها لا ارتفاعها**وضمن هذا السياق وفي اجتماع المائدة المستديرة الأول لوزراء النفط الأسيويين في نيودلهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أوضح وزير النفط السعودي (علي النعيمي) موقف بلاده قائلا "أننا نلتزم المحافظة على الطاقة الإنتاجية الاحتياطية بين (١,٥–٢) مليون برميل يوميا لتلبية الطلب الإضافي إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وقد أطلق علينا لقب المصرف المركزي في عالم النفط ونحن ننهض بذلك الدور بكل جدية فالسعودية وفية للعهد بأن تبقى جـــديرة بان يعتمد عليها إلى أقصى حد في أوقـــات الندرة كما في أوقات الوفـــرة"[٣].

من أزمة الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران في تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩٧٩ وبالرغم من الاستيلاء على السفارة ، لم يتعرض تصدير النفط إلى الغرب لأي تهديد. للمزيد ينظر : علي وهيب الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي – الصهيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣.

[١] جانس ج. تيري ، السياسة الخارجية الأمريكية دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة ، تعريب: حسان البستاني ، ط١ ، الدار العربية للعلوم للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٤.

[2] Graham E. Fuller, "Political Islam and U.S. Policy," Middle East Affairs Journal, Vol. 5, Nos. 1-2, Winter/Spring 1999; Ayad al - Qazzaz, "The Arab Lobby :Toward an Arab-American Political Identity," Al Jadid, 3:14, January 1997.

* تستطيع المملكة العربية السعودية أن تلعب دور (المنتج المتأرجح) لأنها تحتفظ بنحو مليوني برميل في اليوم من القدرة الغير المستخدمة ، ما يعني قدرة أعلى وأبعد من حاجات الإنتاج اليومي ويمكن لهذه القدرة أن تحل محل أي نقص في الإنتاج اليومي العالمي ، ففي عام ٢٠٠٣ شهد العالم فقدانا مؤقتا لكميات كبيرة من ثلاثة بلدان منتجة رئيسة هي العراق ونيجيريا وفنزويلا، وقد تمكنت المملكة العربية السعودية من التدخل السريع وتعويض النقص ، وبتالي تمنع ارتفاع الأسعار إلى مستويات أعلى ، وبتالي تضمن محافظتها على دورها المهيمن في أسواق النفط العالمية . للمزيد ينظر : جان كاليكي ، ديفيد غولدون ، الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠.

** بادرت المملكة العربية السعودية إلى تعويض النقص في الإمدادات النفطية وهذا هو بالفعل ما حدث بعد إعصار "كاترينا"، وبعد الاضطرابات العالمية في فنزويلا وبعد الثورة الليبية ، وأكملت السعودية في عام ٢٠٠٩ برنامج توسيع طاقتها الإنتاجية إلى نحو (١٠.٥) مليون برميل ، ويتضمن الحديث عن استقلالية الطاقة الأمريكية بأن الولايات المتحدة لن تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط وأسواق الطاقة العالمية ، إذ أن أي تهديد لأمن الخليج العربي سيؤثر في أسعار النفط وكذلك على الرفاه الأمريكي ، كما إن اقتصاد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المستمرين في الاعتماد على النفط العربي سيتأثر بهزات الأسعار عند تهديد نفط الخليج العربي وبما أن الاقتصاد الأمريكي يتفاعل بدرجة كبيرة مع تلك الدول فسيؤثر بدوره بتغيرات الأسعار تباعا ..للمزيد ينظر: عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٨-١٠٩.

[٣] تلميذ أحمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مجموعة مؤلفين في كتاب الصين والهند والولايات الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٢.

وبهذه السياسة بات اقتصاد المملكة العربية السعودية أقل عرضة للتأثر بالتقلبات الحادة في أسعار النفط من ذي قبل وقد كان ذلك نتيجة سياستين هامتين هما تنويع قاعدة الإنتاج وتكوين صناديق استثمارية للفوائض النفطية تستطيع الركون أليها وقت الحاجة[1].

وفيما يخص سياسة التخزين كونها جزء من آليات التوظيف، فهي أحدى المشكلات المرتبطة بأزمة أسعار النفط فالمخزونات النفطية، إما مخزونات صناعية لشركات وإما مخزونات حكومية لسد استهلاك مرحلي أو مخزونات استراتيجية*كتلك التي تمتلكها الدول الصناعية لسد حاجاتها إذا تعرضت الإمدادات النفطية لأي طارئ، وتعد الولايات المتحدة ذات الخزين الاستراتيجي الأكبر والأكثر تأثيرا في السوق النفطية عبر إنشاء مخازن على أراضيها أو أراضي لدول صديقة، فضلا عن إقامة ما يسمى بالمخزونات العائمة، الى جانب ذلك فإن بعض من دول أوبك وخاصة المملكة العربية السعودية تساهم في تلك العملية عبر تخزين نفطها في الدول الإسكندنافية وفي البحر الكاريبي، ولعل الأخطر في السياسة السعودية هو السماح للولايات المتحدة استئجار النفط المخزون في الخارج واستخدامه في أوقات الطوارئ حسب الاحتياجات الأمريكية ولضبط الأسعار وهنا تجدر الإشارة إلى أن سياسة التخزين تساهم في السيطرة في السوق النفطية وإمكانية تحكم الدول ذات الخزين الاستراتيجي الكبير في الأسعار صعودا أو نزولا عبر التصرف بهذا الخزين وهو ما يظهر العامل الاستراتيجي للنفط بوضوح في التوجه الأمريكي نحو السيطرة على مناطق إنتاج النفط للسيطرة على القرار السياسي في إدارة الصراع والأزمات في سوق النفط العالمية[2].

واستمرت السياسة النفطية السعودية كأحد المحاور الرئيسة في سياستها الخارجية مع الولايات المتحدة على، أنها سياسة موائمة مع المصالح الأمريكية حتى أصابها شيء من الأفول في عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي "باراك اوباما"، الذي أخذت سياسته يطغى عليها أحيانا بعض من التحفظ، فضلا عن الانتقادات الموجهة إلى النظام السياسي السعودي، والتي كانت تحوي بين ثناياها مقاربة سياسية** تعدها واشنطن في مضامينها بعض من التوازنات الجيوسياسية لصالح قوى إقليمية أخرى واقصد هنا إيران، لاعتبارات عدة منها الملف النووي الإيراني، والقضيتين السورية واليمنية وهو ما جعل من سياسة الموائمة يشوبها البعض من سياسة

---

[1] علي خليفة الكواري ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية : حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧.

* ويمثل هذا الخزين عملية تدوير للثرة النفطية خارج أراضي الوطن من خلال مئات الناقلات النفطية المحيطات محملة بملاين الأطنان من النفط الخام تحسبا لأي طارئ . ينظر: مالك دحام ، السياسة النفطية السعودية وأثرها على العراق ، شؤون عراقية ، العدد ٣ ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، تشرين الثاني/٢٠٠٧ ، ص١٧.

[2] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

** فالسياسة التي قامت بها أدارة اوباما حيال طهران كانت قد عدتها توازن ما بين دول الخليج ذات الغالبية السنية وبين إيران الراعي للشيعة في المنطقة، كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا في حد ذاته يُعد توظيفا ملائما في نسق السياسة الأمريكية لإعادة فرز الإقليم الخليجي ومن ثم السعي في ضمه كجزء من الطروحات المعهودة جيوسياسيا ضمن مشروعها في بناء الشرق الأوسط الكبير ، فضلا عن إمكانية إعادة سياسة المواءمة بالشكل الذي اصطبغت به سياستها مع السعوديون بصفة الملائمة بعد التحالف الخليجي ضد الحوثيين في اليمن ومساندتهم للثوار السوريين في قتالهم ضد نظام الأسد منذ العام ٢٠١١ .ينظر: ديفيد شينكر ، التحول في السياسة الخارجية السعودية ، معهد واشنطن ، ١٠/شباط-فبراير/٢٠١٦ .على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/the-shift-in-saudi-foreign-policy

الملائمة نظرا للتعارض الذي أصاب التوجهات الإقليمية في العلاقات الأمريكية السعودية*. ومما يؤكد هذا الجانب، فقد لاحت تلك العلاقات في الآونة الأخيرة من عهد الرئيس السابق "باراك اوباما" توترا نتيجة لبعض القضايا المطروحة**على طاولة الكونغرس الأمريكي منها قضية تمويل الإرهاب، ملف حقوق الإنسان وسوء المعاملة مع النساء حيال منعهم لقيادة السيارات فضلا عن قسوة التعامل في السجون مع الناشطين السياسيين المعارضين للنظام السعودي وهو ما أكده النواب المحافظين (ترينت فرناكس وفراك فولف) في رسالة وجهت إلى الرئيس "اوباما" نصها "إننا نحتكم على التوفيق بين عمليات رمزية والعودة المباشرة إلى إصلاحات في مجال حقوق الإنسان".

وهنا تجدر الإشارة إلى الملف النووي الإيراني، ومدى كسب ود واشنطن لإيران بعد الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، كان على الجانب الآخر عدم رضا سعودي من هذا الموقف، مما حدا بالنظام السعودي في أن يتبع نهجا أكثر حزما لمواجهة إيران بعد إحداث الحرب في سوريا واليمن فضلا عن دورها ودعمها السياسي والأمني في العراق ولبنان، مما ولّد سياسة متقلبة مع واشنطن دفع بالسعودية إلى تبني تحالفات جديدة، كان بادئها التحالف الإسلامي الذي ضم كلا من تركيا وباكستان منذ العام ٢٠١٥، ولكن هناك نهج جديد اتبعته الرياض فيما يتعلق برفع الإنتاج النفطي في ظل انخفاض أسعار النفط منذ الربع الأول من عام ٢٠١٤، وهي سياسة تقويض الاقتصاديين الروسي والإيراني في خضم التناحر والصراع الحاصل إقليميا، رغم إن هذه السياسة يمكن أن تسبب تحديات كبيرة للاقتصاد السعودي أيضا في إطار العجز الذي تشهده الميزانية، التي تتطلب تخفيض الدعم.

ولعل ما دفع السعودية إلى تبني سياسة تخفيض الأسعار، هو الضغط الذي مارسته واشنطن على السعودية، بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي "اوباما" إلى الرياض، يحثهم فيه على رفع سقف الإنتاج اليومي من النفط للمساهمة في استمرار خفض أسعار النفط للتأثير غير المباشر على توازن الميزانية الروسية[١]، رغم أن ذلك سيؤثر على المجتمع السعودي بعد معاناته العجز الذي يمكن إن يصيب الميزانية السعودية على المدى المنظور.

---

* في الماضي عند أي هبوط حاد في أسعار النفط كانت اوبك تقرر دوما خفض الانتاج فورا لدعم الأسعار، أما في الاجتماع ١٦٦ في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، قررت أوبك بضغط قوي من المملكة العربية السعودية عدم خفض الانتاج وتشير دلائل مستوحاة من الوقائع إلى بعض التواطؤ السياسي بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية لخفض أسعار النفط لضغط على إيران وروسيا. للمزيد ينظر : ممدوح سلامة ، أسباب الهبوط الحاد في أسعرا النفط الخام : فائض الانتاج أم السياسة الدولية ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ص١٤.

** تضمنت الرسالة ضرورة التمييز المنهجي بين الأقليات وحظر التجمعات العامة وسجن زعماء الناشطين في مجال حقوق الإنسان وإلغاء حرية التعبير، إذ أكدت أيضا على ضرورة كف حكومة الرياض عن ممارسة التعذيب وان تصلح القوانين المزعومة بأنها مضادة للإرهاب والتي تجرم منهجيا كل شكل من أشكال الانشقاق السلمي ودعوا اوباما أيضا إلى التركيز على قضية المعاملة القمعية للنساء والأقليات الدينية في البلاد .ارجع إلى مقال بعنوان " اوباما يطلب من الرياض خفض أسعار النفط للضغط على روسيا في صحيفة العالم –العدد ١٥٢٧ –السنة السابعة –الثلاثاء في ٢٨/ حزيران/ ٢٠١٦ على الرابط : http://www.alaalem.com/index.php?news

[١] وجاء طلب الرئيس الأمريكي اوباما مشابها لسياسة رونالد ريغان في الثمانينات من القرن الماضي حين تمت الصفقة مع الملك فهد حينذاك ليساهم في تسارع انهيار اقتصاد الاتحاد السوفيتي السابق بعد تهاوي أسعار النفط منذ منتصف ١٩٨٠ .ينظر المصدر نفسه.

٢- المواءمة السياسية الأمريكية مع بعض من دول أور أسيا وتحديدا أوكرانيا.

منذ أن شهدت دول منطقة أور اسيا تحولا اقتصاديا بعد زوال المنظومة الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة تعمل بكل ثقلها نحو إعادة ترتيبات علاقاتها الدولية مع هذه الدول، بالشكل الذي يعزز من مصالحها الحيوية أولا، واحتواء روسيا سياسيا واقتصاديا كونها وريث للاتحاد السوفيتي ثانيا، وتُعد أوكرانيا من أوائل الدول التي تطبعت علاقاتها بدول أوربا الغربية بعد استقلالها عام ١٩٩١، فعلى الرغم من التدهور الذي أصاب الاقتصاد الأوكراني نتيجة لسياسة الخصخصة القطاعية لاقتصاد السوق، وهيمنة الشركات الأجنبية على معظم قطاعات الإنتاج والخدمات، وما تخلف اثر ذلك من عجز في الموازنة، وتصاعد وتيرة التضخم، وارتفاع نسق الواردات الذي استنفذ معظم رصيدها الاحتياطي من العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى الاستدانة الخارجية المشروطة والمذلة من المؤسسات النقدية الغربية، التي بلغت عام ٢٠١٣ نحو (٢١) مليار دولاراً، لكنه على الجانب الأخر كانت المساندة الروسية غير المشروطة إلى أوكرانيا تمثلت بتخفيض سعر الغاز الروسي المصدر إليها، وبنسبة (٣٥%) مما يوفر لها نحو (٤٠٠) مليون دولاراً في العام، شراء سندات دين حكومة بقيمة بلغت نحو (١٥) مليار دولاراً، فضلا عن استقبال روسيا للبضائع والسلع الأوكرانية رغم نقصها لمواصفات الجودة[١]. وقد ذهب الموقف الروسي والمساعدة الاقتصادية هباءً، بعد أن التفت الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين على المعارضة في أوكرانيا من اجل تأجيج الصراع على السلطة، وكان لها ذلك بعد أن صعدت المعارضة اليمينية من وتيرة الأزمة الأوكرانية وتمكنت من عزل الرئيس المنتخب فيكتور بانوكوفيتش نتيجة رفضه مطالبها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وقبول قرض صندوق النقد الدولي مقابل الإفراج عن السجينة اليمينية يوليا تيموشينكو[*].

وبعد أن تمكنت موجة الاحتجاجات التي أثارتها المعارضة الأوكرانية وأجبرت الرئيس بانوكوفيتش إلى المغادرة عام ٢٠١٤، وقيام روسيا على أثرها بإرسال قوة عسكرية حاسمة للسيطرة على شبه جزيرة القرم، وبمساندة ميليشيا محلية موالية إلى روسيا، ليتسنى لها بعد ذلك استفتاء دستوري بضم القرم رسميا إلى روسيا في ١٨ مارس من العام ٢٠١٤، وبالمقابل فقد فرضت الولايات المتحدة العقوبات على ابرز رجالات الأعمال المقربين إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين[٢].

وفضلا عن العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية التي فرضت على البنوك وشركات الطاقة التي منعت من الدخول إلى أسواق المال الأمريكية فإن الولايات المتحدة تحاول الضغط على الحليفة أوكرانيا برفع تعريفة

---

[١] كما فتحت روسيا التوظيف لأكثر من ٣ مليون أوكراني من اجل تحقيق تدفق خارجي تجاوز ٢٠ مليار دولار في العام . انظر : عودت ناجي الحمداني ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية ، الحوار المتمدن-٢٧ /مارس / ٢٠١٤ .. على الرابط : www.m.ahewar.org/s.asp?aid=407568&r=0.

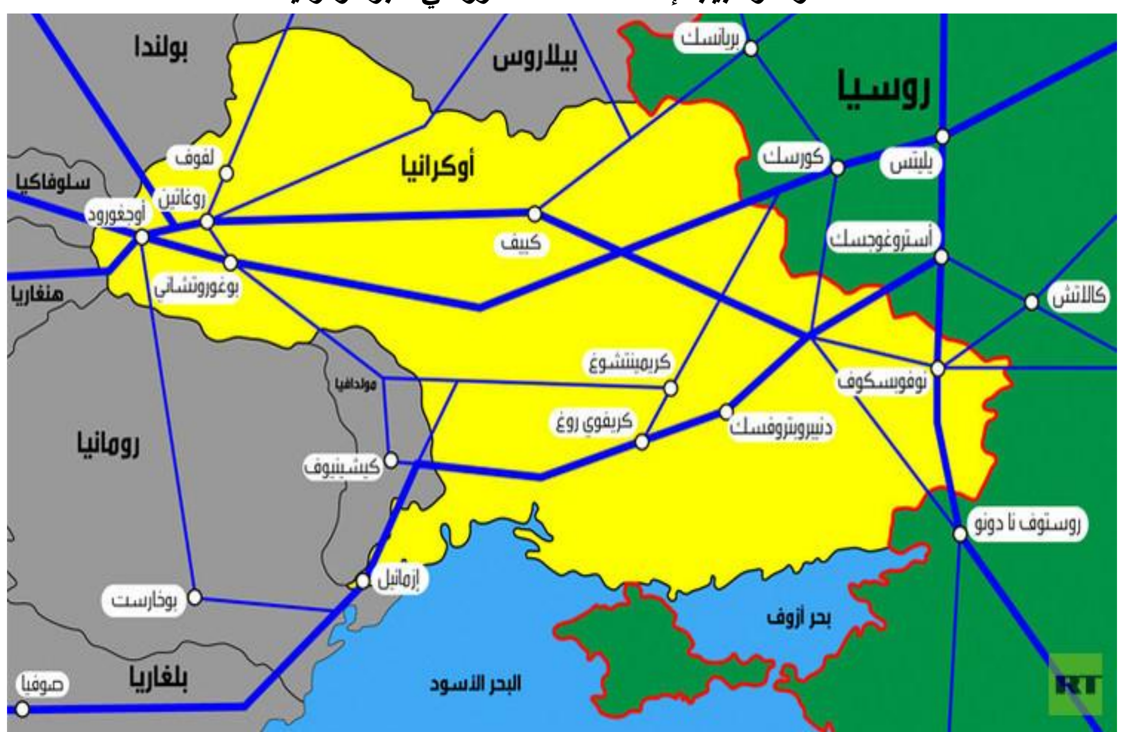
[*] كما منعت المعارضة اليمينية في أوكرانيا استخدام لغة الأم للمواطنين الروس والذين نسبتهم تزيد عن ٦٠% في شبه جزيرة القرم وأكثر من ٢٢% في الجمهورية الأوكرانية . المصدر نفسه.

[٢] بعض هؤلاء يعد من أغنى رجال الأعمال ومن بينهم جينادي تيمشينكو مؤسس شركة غونروف التجارية كما يمتلك أيضا مجموعة " فولغا غروب "الاستثمارية والتي لها حصص في قطاع الطاقة والنقل والبنية التحتية ، فضلا عن ثاني اكبر منتج للغاز في روسيا وهو ايغور سيشتين وهذا كان يعمل ضابط مخابرات وحليف قديم لبوتين، ويعمل سيشتين رئيسا لشركة النفط العملاقة "روزنفت" والمملوكة للدولة وهذه الشركة ترتبط بشراكات في مجال الطاقة مع شركة اكسون موبيل الأمريكية، وبريتش بتروليوم البريطانية. ينظر : انس الطراونة، قراءات وتحليلات حول تداعيات الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية الغربية، المركز الديمقراطي العربي –برلين-القاهرة .. بحث منشور على الرابط : http://democratic.ac./?p=28438 .

الترانزيت لنقل الغاز الروسي لشركة "غاز بروم" الروسية عبر أراضيها وبما يتوافق مع المعايير الأوربية، إذ كانت تعرفة الترانزيت في السابق تبلغ نحو (٢,٧) دولار لكل ألف متر مكعب[١]. **ينظر الخارطة رقم (١)** التي توضح أنابيب مرور الطاقة الروسي عبر أراضي أوكرانيا نحو البحر الأسود وبحر أزوف..

خارطة رقم (١)

خطوط وأنابيب إمدادات الطاقة الروسي عبر أوكرانيا



Source: www.maphill.com/spratly-islands

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تسعى في إدامة الأزمة الأوكرانية وتغذيها من خلال رئيسة الحكومة تيموشينكو الموالية لهاو عبر تضليل الرأي العام العالمي حول التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم على انه انتهاكا للشرعية الدولية كمحاولة على تغطية مشروعها الرامي إلى بسط نفوذها في أور أسيا عبر بوابة أوكرانيا تحت مبررات شتى ويبقى الهدف الاستراتيجي الأمريكي من ذلك يدور باتجاه وضع اليد على أوكرانيا بوصفها ممرا طاقويا (النفط والغاز الطبيعي) لروسيا عبر البحر الأسود نحو أوربا، ويتمحور الهدف الغائي من ذلك حول تطويق واحتواء روسيا وعزلها عن منطقة أور اسيا من خلال نشر قواعد حلف الناتو هناك مستقبلا*.

---

[١] وكشف الجانب الأوكراني عن أمكانية رفع التعرفة لتبلغ نحو ٥ دولارات . ارجع إلى مقال : أوكرانيا ترفع رسوم الترانزيت للغاز الروسي عبر أراضيها – العربية – مال وأعمال في ٣١/ ١٢ / ٢٠١٥ ... على الرابط :
www.arabic.rt.com/news/805961

* وظفت الولايات المتحدة الأمريكية انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ لأضعاف الاقتصاد الروسي وتشديد العقوبات ضد روسيا بسبب الوضع في أوكرانيا، إلى جانب ذلك فقد فرضت عقوبات على روسيا أثر تدخلها في أوكرانيا في شباط /فبراير ٢٠١٤ ومن ثم ضمها شبه جزيرة القرم بيد ان التدخل الروسي حدث في سياق تفاعل عوامل الطاقة والسياسة الدولية ويتمثل عامل الطاقة بأن (٥٠%) من امدادات النفط والغاز الروسية إلى الاتحاد الاوربي تنقل عبر أوكرانيا ومن ثم مصلحة روسيا ضمان الدفاع عن هذه الأنابيب ليس ضد التخريب فحسب بل ضد استفدت أوكرانيا من الغاز دون دفع ثمنه، والجديد هو نشوء بعد جيوسياسي جديد إذ أصبحت أوكرانيا بيدقا في مباراة شطرنج كبرى تلعبها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وروسيا. للمزيد ينظر: ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الانتاج ام السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤ – ٥٩.

٣- المواءمة السياسية الامريكية مع الحلفاء الأسيويين في بحر الصين الجنوبي.

تضُم منطقة بحر الصين الجنوبي كل من الفلبين وفيتنام ولاوس وكمبوديا وتايلاند وبروناي وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا، والخلاف القائم بين هذه الدول يتجلى في مسالة السيادة على هذا البحر وجزره والتي أبرزها جزيرة سبرا تلي* (وهي عبارة عن أرخبيل يتكون من جزر صغيرة مرجانية غير مأهولة بالسكان)، فضلا عن مضيق ملقة وحرية الملاحة والصيد فيه .. **ينظر الخارطة (٢/أ ، ٢/ب) الجيوسياسية لبحر الصين الجنوبي (زينجنغهاي)** .

خارطة رقم (٢/أ)

توضح المعالم الجيوسياسية لمنطقة بحر الصين الجنوبي



Source: www.maphill.com/spratly-islands

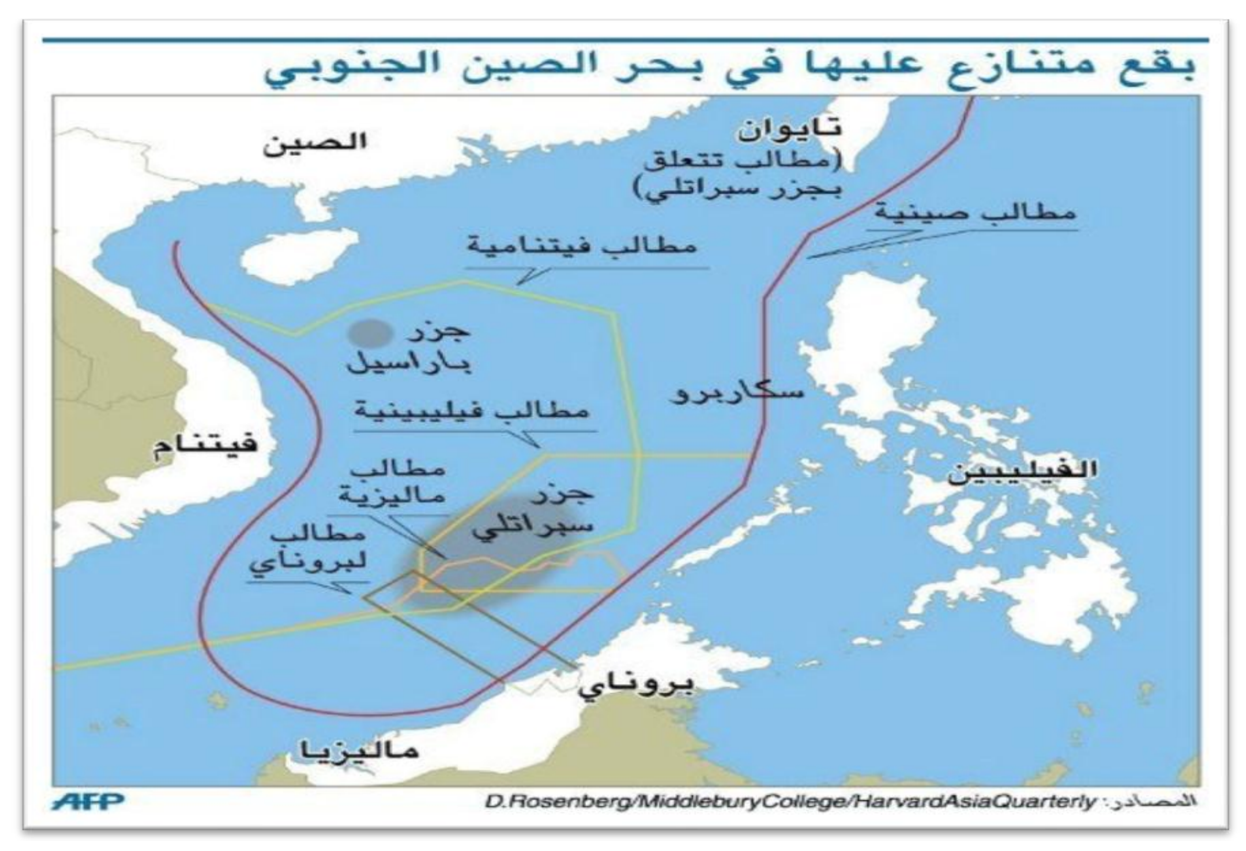
إن منطقة بحر الصين الجنوبي تُعد شريانا هاما سواء بوصفها مخزونا اقتصاديا للطاقة أم مكوناً استراتيجيا، أو ممراً حيويا لإمدادات الطاقة إلى اغلب دول الإقليم واسيا الباسفيك، وقد ذكرت وزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية الصينية، أن بحر الصين الجنوبي يضم ما يقرب نحو (١٣٠) مليار برميل من النفط كمخزون وهو ما يزيد على مخزونات النفط في كل من أوربا والولايات المتحدة وإفريقيا مجتمعة، وان هذا المسح الجيولوجي كفيل في أن يحفز الدول الإقليمية في بحر الصين والحليفة للولايات المتحدة على أن ترمي بادعاءاتها حول أحقيتها بثروات هذه المنطقة، إذ أن وضعا جيوستراتيجياً كهذا، يمكن إن يدفع باتجاه سيناريوهات عدة من الصراعات المحتملة على موارد الطاقة مستقبلا [١] .

* سلسلة من الأرصفة البحرية والمياه الضحلة الممتدة مئات الأميال عبر السواحل الأسيوية للمحيط الهادي ، إذ أن امتلاك هذه الجزر هو بمثابة إضفاء لحالة الشرعية عليها والادعاء بحق المطالبة في المياه الإقليمية المحيطة بها وبالموارد في باطنها ... ينظر : مايكل كلير ، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة: عدنان حسن ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٧.

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر : مايكل كلير ، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٤ – ١٣٥.

خارطة رقم (٢/ب)

يوضح مناطق الصراع الطاقوي في بحر الصين الجنوبي



Source: http://www.sasapost.com/china_southern_sea/

فالولايات المتحدة ومن مدركاتها السياسية تنظر إلى هذه المنطقة الحيوية بالطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، لذا فهي تغذي الخلاف أو النزاع بين حلفائها في هذه المنطقة وبين الصين التي تحاول تعزيز سيادتها عليها، لوقوع هذه المنطقة ضمن مجالها الإقليمي، وان لها الحق في بسط نفوذها بداعي إن ما يقرب نحو (٨٠%) من مساحة بحر الصين الجنوبي هو ملك لها[١].

وتواصل السياسة الأمريكية المتبعة ضد الصين، واحتوائها في ظل تحريض حلفائها مثل تايوان والفلبين لإثارة الخلافات والنزاعات عن كثب، وتدعي أنها تعمل على حماية الأمن فيها للحفاظ على مصالحها ونفوذها في المنطقة، وعبر تبني إشكالا من التحالفات والتكتلات، كما وتدير مؤتمرات الآسيان (رابطة الدول الأسيوية المطلة على بحر الصين الجنوبي)، إذ تستمر بالبحث عن وسائل جديدة لزيادة الضغط على النظام السياسي في الصين، واستفزازه لجعل الوضع في هذه المنطقة دائم التوتر وحالة من (لا حرب ولا سلم)[٢].

---

[١] فالصين ترفض أي تدخل لأمريكا في هذا المجال الحيوي من أسيا الباسفيك ، وتعتبرها منطقة مصيرية لتماسكها واستقلالها كدولة كبرى إقليميا وتعمل على تعزيز قوتها عسكريا واقتصاديا .. للمزيد ينظر : عبد الصمد سعدون عبد الله ، الصراع على موارد الطاقة : دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠٩ -١١٠.

[٢] النزاع بين أمريكا والصين في بحر الصين الجنوبي : ما أسبابه ؟ وهل نتائجه الحرب ؟ مقال منشور بتاريخ٣ / حزيران/٢٠١٥ ..على الرابط : www.alraiah.net/index.php .

وترى الولايات المتحدة إن هناك ميزانا دقيقا من التعامل مع هذا الإقليم الأسيوي، حين تحاول الإبقاء على هذا الوضع الغير مستقر نسبيا كي لا يسمح بظهور تحد صيني كبير يمكن أن يهدد الطموحات الإمبريالية للسياسة الأمريكية تجاه المناطق الغنية بالطاقة، كما أن الصين ليست خاضعة للتأثير الأمريكي كحال اليابان اليوم، فضلا عن كونها تمتلك رغبة لقيادة هذا الإقليم ...[١].

وهذا ما يحفز صانع القرار الأمريكي في التفكير دوما وبكل الوسائل الممكنة لاحتواء الصين والمحافظة على قدراتها في مختلف مناطق العالم عبر توظيف الطاقة والنفط تحديدا بوصفه مبرراً لتحفيز الصراعات الإقليمية ..

ثانيا : سياسة المنابذة (المنافرة) الأمريكية مع الدول غير الحليفة في المناطق الغنية بالنفط

تُعد سياسة الند والضد والمنابذة مع الدول غير الحليفة ضمن المناطق الغنية بالطاقة، سلوكا براغماتي اعتادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة التعامل به، على انه أسلوباً ناجعاً وبمثابة خطاب سياسي إلى نظم سياسية في دول التي لا ترغب الولايات المتحدة مد علاقات دبلوماسية معها، الأمر الذي جعلها تتبنى الوسائل التي تشغل هذه الدول في محيط أو حلقة مفرغة من المشاكل والأزمات والنزاعات سواء على النطاق الداخلي أو الإقليمي .

ويُعد أسلوب المنافرة أو المناقضة لسلوك البلدان غير الحليفة لها، آلية فاعلة ومن الآليات السياسية التي تولد ضغطا غير مباشر على سياسات هذه الدول من اجل تغييرها، أو تبني التدابير التي تحول دون المضي خارج الإرادة الأمريكية، ولعل من ابرز واهم تلك الآليات:

١- إقحام هذه الدول بمشاكل وأزمات سياسية داخلية وإقليمية لا حصر لها

يُعد المتغير النفطي الذي أحتل جانبا من اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة خصوصا في إدارة الرئيس السابق "جورج بوش الابن" ومن أهم ركائز سياستها الخارجية لذلك لم تخلى استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعينات القرن الماضي من وجود اهتمام وتخطيط واستثمار موارد النفط للتأثير أو احتكار سلطة القرار بما يتعلق بمختلف عمليات إنتاج النفط، بل وصل الأمر إلى أعادة أو ترتيب هيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة ضمان تدفق الإمدادات النفطية، وأن اقتضى الحال استخدام القوة العسكرية، والتذرع بالحجج كافة لتحقيق تلك الغايات، ومن تلك الحجج، ما وظفته إدارة الرئيس السابق "جورج بوش الأبن" بعد إحداث ١١ / سبتمبر عام ٢٠٠١ ، والزعم بانتشار ما يسمى بخلايا الإرهاب ومصادره في دول وأقاليم عدة[٢].

ولهذه الآلية أمثلة عدة منها ما يجري في مناطق الطاقة، سواء في الخليج العربي، وأور أسيا، وبحر قزوين، وشرق أسيا ...الخ، وكيف تبدو فيها المشاكل السياسية وهي تدور بحلقة مفرغة دون حلول لإنهائها.

---

[١] للمزيد ينظر:
David Harvey , The New Imperialism (Oxford: New York :Oxford University Press, 2003), pp.89-90.

[٢] عبد على كاظم المعموري ، مالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣.

فالعراق اليوم ومنذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣*، وهو يعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب حالة التناحر بين الكتل السياسية، التي تتولى إدارة البلاد منذ تشكيل أول حكومة عراقية بعد الاحتلال عام ٢٠٠٥، ولا تزال الخلافات السياسية ضمن هذه الحلقة المفرغة التي لا تعطي، إلا إلى مزيد من الترهل السياسي بلا حلولا ممكنة في الأفق، ومن حالة الانحلال وعدم التوافق، يبدو العراق وكأنه في مشهد درامي أريد له ذلك لاستمرار البلد بهذا الاتجاه، وفضلا عن ذلك فإن هؤلاء السياسيون قد أقحمونا بمشاكل إقليمية معقدة أيضا من خلال حالة من التأثير والتوجيه والأجندة التي تمارسها بعض من الدول الإقليمية كالسعودية وإيران وتركيا والكويت، على أن البعض من هذه النخب السياسية العراقية، لا تزال تساهم بعدم التوصل إلى مسار سياسي مستقل ومستقر، فضلا عن التغذية السياسية الأمريكية التي تحاول بها دوما أن تفشل أية محاولة أو مشروع يهدف إلى استقرار العراق سياسيا وأمنيا.

٢- إدارة الأزمات والنزاعات سياسيا في المناطق الغنية بالطاقة

تتأجج العديد من النزاعات الحدودية بين دول العالم، خصوصاً في المناطق التي تحتوي على مخزونات من الموارد الطبيعية والطاقوية، مما يجعلها هدفا مبررا وصريحا للازمات والنزاعات الإقليمية ...

وقد عّدت الولايات المتحدة ذلك آلية ناجعة للإبقاء على سمة النزاع، والصراع في تلك المناطق وعلى أنها قنابل موقوتة، كي يتسنى لها التدخل، والتواجد بالقرب من مصادر الطاقة، ومن ثم إدارة تلك النزاعات على وفق أهدافها الاستراتيجية. ومن ابرز تلك النزاعات ما تشهده دول منطقة الخليج العربية فيما بينها أو مع وإيران من نزاعات وبؤر لخلافات حدودية ومشاكل لا حصر لها قد ساهم في خلقها الميراث الاستعماري لإذكاء عوامل الفرقة والتجزئة، منها النزاعات الحدودية بين السعودية وقطر، قطر والبحرين، العراق، وإيران، الأمارات والبحرين ...الخ.

ولعل أزمة العراق والكويت عام ١٩٩٠ وما ترتب عنها من حرب مدمرة للعراق وحصار اقتصادي خانق، ومن ثم احتلال أمريكي تحت مبررات شتى لا يزال يعاني العراق أثاره حتى يومنا هذا، إذ كان لها أسبابها ومبرراتها التي استطاعت الإدارة الأمريكية حينذاك من أن تصوغ أهدافها وتنفذها عسكريا[١]. **ينظر جدول رقم**

---

* قامت القوات الامريكية بعد احتلال العراق في نيسان/٢٠٠٣ بالاستيلاء على حقول النفط والمصافي الرئيسة، وحينما دخلت قوات الاحتلال الأمريكية إلى بغداد أقامت نطاق حماية حول وزارة النفط بينما تركت الوزارات والمؤسسات الاخرى تحرق وتنهب، وقد سارع الرئيس الأمريكي بوش الأبن بعد الاحتلال إلى تعيين "فيل كارول" وهو مدير سابق رفيع المستوى لمؤسسة أمريكية ليتوى إدارة صناعة النفط العراقية، ثم أصدر الرئيس بوش الأبن في ١٢/أيار أمرا تنفيذيا (١٣٣٠٣) منح بموجبه حصانة لشركات النفط على جميع الأنشطة والتعاملات الخاصة بالنفط العراقي، وفي اليوم نفسه وتحت ضغط أمريكي أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٤٨٣) الذي رفع العقوبات السابقة وسمح لسلطات الاحتلال الامريكية ببيع النفط العراقي وإيداع العائدات في حساب تديره السلطة نفسها، وقد أصبح قطاع النفط العراقي خاضعا لسيطرة القطاع الخاص الذي تقوده الشركات الامريكية مثل شركه "هاليبرتون" حيث ذهب بعض المحللون إلى ان الحرب الامريكية على العراق ترتبط بتحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي، ففي حقيقة الأمر هناك صلة بين انخفاض أسعرا النفط العالمية وتأثير ذلك في ميزان المدفوعات الأمريكي، ففي هذا السياق أشار البعض من المحللين الاقتصاديين إلى **إن هبوط سعر برميل النفط بمقدار واحد دولار يعني توفير ما يقرب (٤) مليارات دولار في الخزينة الامريكية**. للمزيد ينظر : عامر هاشم عواد ، دور اللوبي النفطي الأمريكي في الفع باتجاه قرار الحرب، الملف السياسي، العدد٢٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٨. كذلك ينظر :عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسية الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[١] فإن للنزاعات الحدودية والإقليمية في الإقليم الخليجي له مبرراته وأسبابه التي تؤول إليها بؤر الصراع في المناطق المتنازع عليها لاسيما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والطاقوية التي تختزنها ، مما وفرت أجواء ملائمة للتدخل الأمريكي فيها ..للمزيد حول

(١٢) الذي يوضح بعض من الحدود المشتركة والمتنازع عليها بين دول مجلس التعاون في منطقة الخليج العربي ...

جدول رقم (١٢)

يوضح طول الحدود والوضع المتنازع عليه بين بعض من دول الخليج العربية

الدول المتنازعة	طول الحدود المتنازع عليها (كيلو متر)	الوضع القائم	الوضع الحالي
العراق ـ الكويت	٢٤٠ـ١٩٨	منطقة متنازع عليها وشهدت عمليات عسكرية آخرها (حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١	تم تثبيت الحدود تحت إشراف لجنة دولية لتطبيق قرار مجلس الأمن برقم ٨٣٣ في عام ١٩٩٣ ، وذلك بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق ، إذ لا تزال مثار جدل للتجاوزات الكويتية في رسم الحدود *
العراق- السعودية	٦٨٦ـ٨٦١	منطقة متنازع عليها ، وقد حددت باتفاق عقد بين الطرفين في شهر كانون الأول من العام ١٩٨١	-
قطر-الإمارات	٢٠	نزاع حدودي حول خليج خور العديد	مع إمارة ابو ظبي منذ عام ١٩٦٩
السعودية- الأمارات	٥٨٦ـ٥١٢	جزء من الحدود المتنازع عليها مع أبو ظبي حدد باتفاق وقع بين الطرفين في شهر أيلول من العام ١٩٧٤ ، وظل الجزء الآخر غير محدد ..وفي العام ١٩٩٨ احتجت الإمارات على السعودية في حقل نفط الشايبة	ما زال أجزاء من الحدود غير محددة ومنذ العام ١٩٧٤
عمان-الإمارات	٣٧٥ـ٣١٣	منطقة متنازع عليها في رأس الخيمة على بلدتي دوار والرأس ، ومع ابو ظبي على واحة البريمي والمدارة بالاشتراك مع إمارة عجمان، الفجيرة والشارقة	لا يزال نزاع مع رأس الخيمة والشارقة

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: جاني ابي عاد ومشيل جرينون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الوسط ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابوظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١٣١.

ويقول "جوستين بافوني" الضابط السابق في سلاح الجو الأمريكي أن الإدارة الأمريكية تريد السيطرة على جميع الدول النفطية القديمة والجديدة في الشرق الأوسط ويرى، "بافوني" أن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"

هذا الموضوع ارجع إلى : جان ابي عاد وميشيل جرينون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٧.

* أثارت موافقة الحكومة العراقية على تثبيت الحدود مع الكويت جدلا كبيرا ،نظرا لكون ان القرار قد اتخذ خارج قبة البرلمان العراقي ، وهو ما يعني انه لا يُعد قرارا تشريعيا ولا جماهيرا ، فقد عّد البرلمانيون ان مشكلة رسم الحدود مع الكويت تشوبها العديد من الإشكاليات منها قد تم تثبيتها بقرار مجلس الأمن وليس بواسطة محكمة العدل الدولية (فهي الوحيدة التي من شأنها فض النزاعات الحدودية وملزمة للدول المعنية) مستفيدة الكويت بذلك من وضع العراق تحت طائلة البند السابع، فضلا عن إن القرار يمثل بمثابة اقتطاع لأراضي عراقية وحقول نفطية كثيرة قد ضمتها الكويت وليس رسم أو تثبيت حدود قانونية أو أصولية، علاوة أن اللجنة الدولية التي قامت بتثبيت الحدود لم يكن فيها عضو يمثل الحكومة العراقية ....وكان العراق قد رفض من قبل ترسيم الحدود بعد إصدار مجلس الأمن قراره برقم ٨٣٣ عام ١٩٩٣ . للمزيد ينظر : مقال بعنوان جدل حول ترسيم حدود العرق والكويت ، مكتب الجزيرة نت في بغداد على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/reportsaninterviews/2010/11/9/

يوظف أموال النفط العربي للسيطرة على المزيد من النفط في دول جرى اكتشاف النفط والغاز فيها منذ سنوات أو أكثر، وبهذه الطريقة يريد تحقيق المزيد من المصلحة الأمريكية عبر توظيف أموال نفط من دول الخليج، سواء بشراء السلاح أو نشر الاقتتال الداخلي في دول مثل العراق وسوريا ومصر وليبيا ولبنان، كما ويزيد بافوني بأن الولايات المتحدة قادرة على أعادة توظيف هذه الأموال في حروب يمكن إن تحقق لها المزيد من الأرباح من دول متورطة، وتنفق الكثير من أموالها من جراء ذلك، بعد أن تحولت إستراتيجية الإرهاب وبشكل حاد إلى تدمير الخصم أو على الأقل الإنهاك المستمر لقوى الدولة أو إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر ليصبح الإرهاب وتحت استخدامه الجديد (الحرب اللامتماثلة)* سلاحا تستخدمه الولايات المتحدة كبديل عن الحروب التقليدية في صراعها واندفاعها نحو تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية[١].

ويمكن فهم المقاربة الأمريكية لـ"داعش" بشكل أفضل أذا ما تم النظر أليها في سياق أهداف واشنطن الشاملة في المنطقة وما بعدها فهدفها الرئيس، والذي يشاركها به حلفائها الإقليميين والدوليين، هو تقويض محور المقاومة المؤلف من سورية وإيران وحزب الله اللبناني، وتحقيق هذا الهدف سيكون انجازا لهدف أوسع، وهو تقويض نفوذ روسيا وحلفائها في المنطقة، وفي أجزاء أخرى من العالم، ولكي تنفذ تلك الأهداف، كان لا بد من هناك حاجة إلى صناعة أعداء لها، حتى لو كان ذلك يعني اختراع أو فبركة مثل هؤلاء الأعداء، فمن دون "داعش" سيكون من الصعب تسويغ استئناف العمليات العسكرية في العراق وتوسيعها في سوريا، وفي ضوء هذا الوضع فإنه يمكن اعتبار هذا المتغير أداة مصنعة حديثا في صندوق أدوات وعدة السياسة الخارجية الأمريكية التي تضم أيضا "الإرهاب العالمي" بما فيها طالبان والقاعدة و"أسلحة الدمار الشامل" والتي تهدف منها السياسة الأمريكية إلى تنفيذ ما بجعبتها من أهداف وخصوصا في المناطق الغنية بالنفط[٢].

كما كشف السناتور الجمهوري الأمريكي النافذ "راند بيل" من إن عصابات "داعش" كانت تتلقى الدعم من الولايات المتحدة في سوريا وإنها كانت حليفا لها، إذ قدمت لها السلاح والمال من اجل الوقوف بوجه النظام السوري، وهو ما مكّن هذا التنظيم من التمدد بمساحة اكبر ليشمل العراق وسوريا وهو ما عقد المشهد السياسي كثيرا[٣].

---

* يعرف مفهوم الحرب اللامتماثلة أو الحرب غير المتماثلة بأنها محاولة طرف أن يلتف حول قوة دولة عظمى ويستغل نقاط ضعفها معتمداً في ذلك على وسائل مختلفة بطريقة كاملة من نوع العمليات التي يمكن توقعها وعدم التماثل يعني أن يستعمل الطرف الأضعف طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز لكي ينتزع في يده زمام المبادأة وحرية الحركة والإرادة، وبأسلوب يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل إليها بالتفكير في غير المتوقع وغير المعقول، ثم تطبيقه على كل مستويات الحرب: من الاستراتيجية إلى التخطيط إلى العمليات ، وفي هذا الإطار فان الحرب غير المتماثلة شكل غير تقليدي تماماً من الحرب لا يستخدم الطرفان فيه نفس الأدوات أو استراتيجيات القتال ولا يخضع لمعايير التوازن السائدة ، فحسب ذلك التصور لا يوجد مسرح عمليات يلتقي فيه المقاتلون بأية صورة ، ويستخدم كل طرف أسلحة غير متماثلة وقد لا تكون هناك علاقة بين الفعل ورد الفعل فيها ، كما أن الخطط المستخدمة فيها خارج نطاق التصور حيث لا يوجد تقيد بمبادئ الحرب وإنما بأفكار تنتج عن مصادفات يتم تحويلها لخطط مدروسة، وتحيط بعملياتها أقصى درجات المخاطرة، ويتم كل شيء بسرية . للمزيد ينظر : محمد عبد السلام ، "الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة"، السياسة الدولية ، العدد ١٤ ، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية ، القاهرة ، يناير/٢٠٠٢ ، ص ١٠٢.

[١] نقلا عن : سرمد زكي الجادر وعادل عبد الحمزة البديوي ، اللاتماثل في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية : توظيف داعش، مجلة حمورابي ، العدد ١٠ ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ص ٨٠-٨١.

[٢] مجلة كاونتربانتش ، "داعش" في صندوق أدوات السياسة الخارجية الأمريكية وعدتها! ، داعش مقالات في العمق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٤ – ١٣٥.

[٣] ينظر : وكالة اليوم الثامن –الاثنين -٢٣/يونيو / ٢٠١٦ على الرابط : http://8th-day.com/?p=53586

وكشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن خطط سرية للبنتاغون لتقديم الدعم اللوجستي لجماعات "داعش الإرهابية" في ليبيا، فضلا عن مساعدتها وبطريقة ماكرة، بعد أن شهدت اندحارها إمام الجيش الليبي مؤخرا في مدينة مصراته، وان ابرز خطوط الدعم الأمريكي جاء من خلال وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزيةCIA [١].

ولا تزال الوسائل تتعدد من قبل الولايات المتحدة تجاه الدول التي لا تربطها علاقات ودية معها، بل وتعد نظمها السياسية غير مرغوب بها خارج منظومة العلاقات الدولية.

المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية لتوظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

تأخذ هذه الإلية اتجاهين في التعامل ضمن المدرك الاستراتيجي الأمريكي للنفط، فأما الاتجاه الأول فيتعلق بالآلية الاقتصادية تجاه الدول الحليفة المنتجة للنفط، إذ تنصب بالمحصلة في السلوك المصلحي مع الولايات المتحدة، وإما الآخر فيشمل إلية التعامل مع الدول غير الحليفة، والتي تتسم بأساليب الانتقائية وإجراءات ذات الاطر القانونية.

أولا : الآليات الاقتصادية الأمريكية تجاه الدول الحليفة المنتجة للنفط

هناك العديد من الآليات الاقتصادية التي تتلاءم والمدركات الأمريكية في توظيف النفط ولعل من أهمها الآتي:

١- استمرار آلية رفع الإنتاج في المناطق الغنية بالنفط

تسعى الولايات المتحدة الامريكية وعلى الدوام الضغط على حلفائها الإقليميين في الشرق الأوسط والأعضاء في منظمة أوبك من الحفاظ على مستوى الإنتاج دون تخفيض عند لزوم الأمر وبخاصة هبوط الأسعار وبالشكل الذي يجعل سقوف الإنتاج في المنظمة غير مجدي، ولطالما لعبت دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدا السعودية دور المنتج المتأرجح في تعويض إي نقص يمكن أن يحصل في مستوى سقوف الإنتاج المقرر للمنظمة.

فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والولايات المتحدة تسعى جاهدة نحو رسم سياسة الفائض النفطي اثر انخفاض الأسعار، وبلوغها أدنى حد عام ١٩٨٦، مستفيدة بذلك من الحصول على النفط بأسعار رخيصة لتغطية خزينها الاستراتيجي، وتحسبا من أية صدمة نفطية يمكن إن تحدث مستقبلا[٢].

إن الآليات الأمريكية حول استثمار مناطق إنتاج النفط في العالم باتت تركز على ثلاثة جوانب[٣]:-

١- تحسين وتطوير إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين، لاسيما في وقت الأزمات سواء السياسية منها أم العسكرية ..

٢- تحسين العلاقات، والحوار الاقتصادي مع دول الجنوب الغنية بالنفط أو المتوقع أن تكون كذلك مستقبلا.

---

[١] كما أكدت الصحيفة الأمريكية من أن الطائرات الحربية كانت تحلق فوق سماء ليبيا وفي احد طلعاتها قامت بقصف وفي وقت سابق معسكرا للجيش الليبي في مصراته .. ينظر : New York Times newspaper ,9 / March/2016,p-1.

[٢] ينظر : درية شفيق بسيوني ن النفط والصراع العربي الإسرائيلي في السياسة الأوربية الأمريكية ، مجلة المنار ، العدد ٤٣، تموز ١٩٨٨ ، ص ص ٥٨-٥٩.

[٣] لورانس كولد مونتر ، هل تستفيد الولايات المتحدة من الفائض النفطي ؟ وجهة نظر أمريكية ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ١٦، نيسان ١٩٨٦ ، ص ص ١٠١ -١٠٢.

٣- التحكم بالإنتاج النفطي العالمي من خلال التحكم بالمناطق الغنية بالنفط، خصوصاً تلك التي تسودها النظم السياسية الحليفة.

وشهدت مرحلة التسعينيات من القرن الماضي تغيرات في معدلات إنتاج النفط أوبك، وتحديدا في شهر ابريل من العام ١٩٩٩، إذ انخفض الإنتاج بمعدل (١,٧%) مما انعكس على انخفاض في معدلات الإنتاج العالمي، بعد أن بلغ نحو (٢٤) مليون برميل يوميا (باستثناء نفط العراق الذي طرأ ارتفاعا في إنتاجيته، على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادي، وبنحو (٤٧٢) إلف برميل يوميا، فضلا عن السعودية التي ارتفع إنتاجها بنحو (١٠٣) إلف برميل يوميا[١].

في حين تأثرت الولايات المتحدة تراجعاً في إنتاج النفط عن مركز الصدارة لتحتل المركز الثاني بعد السعودية ما بين العام ١٩٩٩-٢٠٠٠، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة للضغط على دول مجلس التعاون الخليجي لرفع معدلات إنتاجها دون الالتزام بشروط منظمة اوبك[٢].

وهكذا سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة على وضع كافة الأدوات والسبل التي تجعل من الولايات المتحدة ولعقود قادمة تفرض سيطرتها على حقول الإنتاج في مختلف مناطق إنتاج النفط في العالم .. فقد سعت إلى تعزيز سيطرتها على موارد منطقة بحر قزوين من خلال تشجيع شركات الطاقة الأمريكية، كي يكون لها تواجدا في المنطقة، فضلا عن منافسة الشركات الدولية الأخرى عموما والإيرانية والروسية الموجودة في المنطقة على وجه الخصوص، وفي أيار / مايو ١٩٩٨ أعلنت إدارة الرئيس "كلينتون" عن مبادرة بحر قزوين لتقديم الدعم المالي إلى الشركات والكيانات الأمريكية للاستثمار في منطقة بحر قزوين، وهذا ما يفسر سلوك تلك الاتفاقات النفطية، التي وقعتها الشركات النفطية الأمريكية، شيفرون واكسون موبيل مع شركات النفط الحكومية الأذربيجانية بقيمة ثمانية مليارات دولار إلى جانب حقوق استثنائية للشركات الأمريكية، ولم تكتف الولايات المتحدة بوجود شركاتها في المنطقة، بل سعت إلى السيطرة على منابع النفط والغاز الطبيعي، وزادت رغبتها في السيطرة على خطوط الأنابيب، وطرق تصدير النفط والغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأسواق العالمية عبر دول عدة في أور أسيا، إذ جاءت هذه السياسة بهدف الحد من تحكم وسيطرة إيران وروسيا على موارد الطاقة هناك[٣]. فالولايات المتحدة تُدرك تماما أن الدول المناهضة لسياستها كروسيا والصين وإيران وفنزويلا تمتلك قدرات إنتاجية كبيرة للنفط وتشكل بمجموعها ما يقرب من ربع إنتاج العالم، فكان لابد لها أن تضع آليات تمكنها من التوغل نحو مناطق هذه الدول وبسط نفوذها على موارد الطاقة.. **ينظر جدول رقم (١٣)، وجدول رقم (١٤) وشكل رقم (٧)** .. إذ يتبين حجم الإنتاج لدى روسيا الاتحادية والصين وإيران، إذ تحتل هذه الدول المراكز الخمس الأولى من حيث الإنتاج.

---

[١] التقرير العربي الموحد ، تقرير منظمة البلدان العربية المنتجة للنفط (أوابك) ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص٩٩.

[٢] وفي هذا المجال وقدر تعلق الأمر بضمان نموها الاقتصادي ، فقد تبنت الولايات المتحدة تشكيل لجنة نيابية لاتخاذ إجراءات اقتصادية ضد الدول النفطية في حالة عدم انصياعها لمطالبها حول رفع الإنتاج النفطي .. ينظر : حميد جاسم الجميلي، مواجهة أوبك للنظام البترولي العالمي الجديد ، مجلة إخبار النفط والصناعة ، العدد ٣٧٥ ، السنة الثانية والثلاثون ، ابو ظبي ، الأمارات ، كانون الأول ٢٠٠١ ، ص١٧.

[٣] وأحدثت هذه العقود ردات فعل سياسية غاضبة من روسيا ، ما حدى بها إلى إلغاء اتفاقية روسية – أذربيجانية لاستثمار حقول "كيابار" على بحر قزوين ، وهذا الأمر هو الذي مكن شركات النفط الأمريكية من إن تأخذ دور القيادة في تطوير مصادر النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين ، والواقع أن شركة شيفرون – تكساسكو في وضع يتيح لها السيطرة على إنتاج المنطقة لأعوام قادمة .. ينظر : عمرو عبد العاطي ، امن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥.

جدول رقم (١٣)

ترتيب أعلي عشر دول منتجة ومصدرة للنفط في العالم عام٢٠١٥ (بالمليون برميل يوميا)

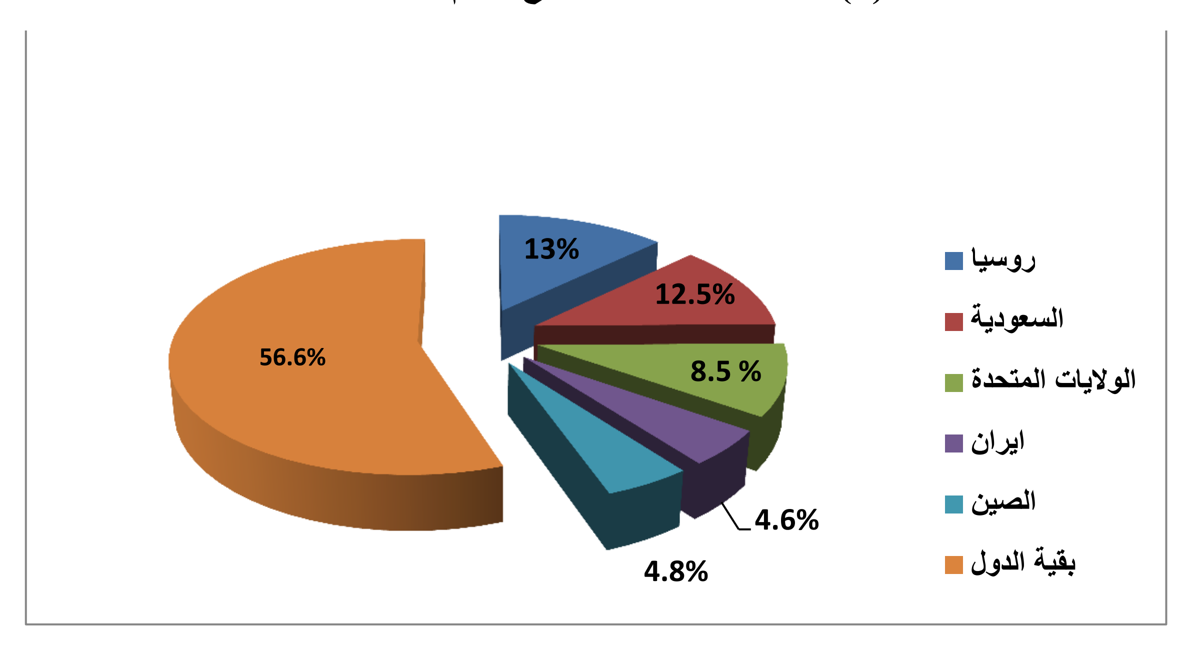
ت	الدولة	الإنتاج اليومي	الصادرات اليومية	الإنتاج العالمي %
١	روسيا الاتحادية	١٠,٠٦٠	٧,٦٣٥	١٣
٢	السعودية	٩,٨٥٠	٥,٠١٠	١٢,٥
٣	الولايات المتحدة	٨,٤٥٠	-	٨,٥
٤	إيران	٤,٢٣١	٢,٥٢٣	٤,٨
٥	الصين	٤,٠٧٣	-	٤,٦
٦	العراق (بضمنها نفط إقليم كردستان)	٤,٠٠٠	٣,١٨٧	٤,٥
٧	كندا	٣,٥٩٢	١,٩٢٩	٣,٩
٨	الإمارات	٣,٠٩٠	٢,٧٠١	٣,٣
٩	الكويت	٢,٩٢	٢,٠٦٠	٢,٧
١٠	فنزويلا	٢,٧٨	١,٩٤	٢,٥

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source : 1- BP Statistical Review of World Energy, June 2015.
2-OPEC annual Statistical Bulletin, crude oil Production allocations, Section summary 1, p p - 9-11.

شكل رقم (٧)

حصص أكبر (٥) دول منتجة للنفط من أنتاج العالم حسب إحصاءات ٢٠١٥



Source : BP Statistical Review of World Energy, June 2015.

٢- ترسيخ آلية ارتباط الدولار الأمريكي بوصفه عملة قيادية بالنفط

إن الأهمية الاستراتيجية للنفط من مدرك أمريكي تكمن في أن معظم الدول المنتجة للنفط يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي على واردات النفط التي يتم تقويمها بالدولار الأمريكي، وهو ما يعني أن الدولار سيشكل نسبة كبيرة من ودائعها سواء احتياطاً نقدياً وغطاءً لعملتها المحلية أو احتياطاً في بنوكها المركزية أو كودائع

وقروض مصرفية عبر الحدود أو لأغراض تجارتها الخارجية أو في مجالات مختلفة من التعاملات المالية العالمية. فالعولمة المالية تُعد اليوم وسيلة لتخفيض تكاليف الدولار الأمريكي، وهي إحدى إشكال الإنتاج الجديد، حين تتشابك التعاملات المالية Financial transactions والأسهم والاعتمادات المالية لتلعب دورها الفاعل نحو تمويل الإنتاج العالمي، وان تطور النظام المصرفي واتساع نطاق العمل في الشبكات العالمية للبنوك والمؤسسات قد شجع هو الآخر على إعادة التنظيم المالي بكلفة اقل مما كانت عليه الأوضاع في مطلع السبعينات من القرن الماضي، ولما كانت التعاملات المالية تتم بالدولار الأمريكي وبوتيرة سريعة منذ أكثر من أربعة عقود، فإن ذلك قد أعطى دون شك ارتفاعاً ديناميا بقيمة التعاملات المالية بالدولار الأمريكي ومنذ مطلع التسعينات التي شكلت نحو تريليون دولاراً يوميا[1].

جدول رقم (١٤)

حجم التداول المالي والاحتياط النقدي العالمي للعملات القيادية لعام ٢٠١٥

ت	الدولة	نوع العملة القيادية	التداول المالي العالمي %	الاحتياط النقدي العالمي %
١	الولايات المتحدة	الدولار	٨٧	٦٤
٢	الاتحاد الأوربي	اليورو	٣٣	٢٠,٣
٣	بريطانيا	الجنيه الإسترليني	١٢	٤,٧
٤	اليابان	الين	٢٣	٣,٨

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source : IMF Report, World Economic Outlook database October 2015.

وقد بلغت كثافة التداول المالي للدولار في التجارة الدولية بما فيها النفط الخام نحو (٩٠%) من مجمل العقود التجارية على مستوى العالم أي ما يعادل (٥ تريليونات دولار يوميا) ، في حين بلغت حجم التعاملات المالية بالدولار نحو (٨٧%) من مجمل التعاملات بالعملات الأجنبية الأخرى في عام ٢٠١٤ وبزيادة تُقَدر بنحو (٢%) عن عام ٢٠١٠، كما بلغت نسبة الاحتياطيات النقدية بالدولار الأمريكي في مجمل البنوك المركزية نحو (٦٤%) وعلى وفق تقديرات صندوق النقد الدولي[2]، **ينظر جدول رقم (١٤)، كذلك ينظر جدول رقم (١٥)** يوضح فيه مجمل حجم التداول للدولار من مجمل العملات القيادية في الاقتصاد العالمي، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي وعلى وفق إحصاءات ٢٠١٠ لصندوق النقد الدولي.

---

[1] ويُعد هذا الحجم من التعامل اكبر بخمسين مرة من قيمة تدفق البضائع ، بل ويتجاوز حجم الاحتياطيات في البنوك المركزية لكثير من دول العالم .. للمزيد ينظر : عبد الصمد سعدون عبد الله ، انخفاض القيمة السوقية لعملة الدولار الأمريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .

[2] IMF Report, World Economic Outlook database October 2015.

جدول (١٥)

حجم تداول الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٠

تفاصيل المعاملات	النسبة من الاقتصاد العالمي %
معاملات الصرف الأجنبي	٨٦
احتياطيات عالمية	٦٤
سندات دين	٤٦
الحصة من السيولة العالمية	٥٦
الودائع المصرفية عبر الحدود	٥٩
القروض المصرفية عبر الحدود	٥٢
الناتج المحلي الإجمالي	٢٤

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source : IMF Report, Promotes World currency, Reserve Accumulation and international Monetary Stability, 10 August-2010, P-8

وأخذ يتنامى الثقل الذي يتمتع به الدولار الأمريكي منذ فك ارتباطه بالذهب عام ١٩٧١، ثم استبداله بالنفط كموجود حقيقي مع أول تصحيح لأسعار النفط عام ١٩٧٣، الأمر الذي جعل من النفط المعادل الذهبي للدولار بعلاقتهما العكسية.

فقد ساعدت علاقات المواءمة بين الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط وتحديدا دول الخليج العربية على تعزيز ارتباط الدولار بالنفط بما يُعرف بالبترودولار والعوائد المتحققة من أسعار النفط بالدولار الأمريكي، حتى باتت أسواق النفط من أهم المحركات الأساس في الأداء الاقتصادي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة.

ويرى خبراء الاقتصاد في العالم وكما ذكرته صحيفة الغارديان البريطانية "إن دولرة أسواق النفط تُعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي"، إذ إن غالبية الدول المستوردة للنفط ستحتاج دوما إلى الدولار لتسديد فاتورة مشترياتها من الدول المنتجة للنفط، وبالمقابل فإن مصدري النفط سوف يحتفظون باحتياطيات نقدية كبيرة بالدولار مما يجعلهم القيام بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأمريكي، فضلا عن أن عملات معظم الدول المنتجة للنفط ترتبط عملاتها المحلية بالدولار، وهو ما يعرضها إلى الضغوط والهزات الاقتصادية عندما يتراجع الدولار إمام العملات الأجنبية الأخرى[1]. ولهذا ليس من مصلحة أية دولة منتجة للنفط وترتبط عملتها بالدولار ان يتراجع الدولار، وهو ما يعطيه الثقة الدولية في التعامل كعملة طالما بقي مرتبطا بالنفط.

٣- تعزيز القدرة الاستثمارية للشركات النفطية الأمريكية الكبرى

يُعد اللوبي النفطي الأمريكي من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية عبر قيامها في نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار بالبيت الأبيض بالمصالح التي يمكن إن يحققها هذا اللوبي، فعلى الرغم من خروج "تشيني" و "رامسفيلد" و "رايس" من

[1] ينظر مقال "تأثير الدولار على سعر النفط " في ٣/ أكتوبر / ٢٠٠٤ ..على الرابط : http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/

مناصبهم الوظيفية* إلا إن علاقاتهم باللوبي النفطي الأمريكي لم تنقطع وذلك من خلال التسهيلات التي تحصل عليها شركاتهم النفطية سواء في العراق أو مناطق أخرى من العالم .ولذلك لازمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة نهجها الثابت في دعم توجهات الاستثمارات النفطية في مناطق الطاقة المختلفة من العالم وعملت على توفير كل التسهيلات والسياسات الاقتصادية التي تحقق هذا المسار، خصوصاً أن ابرز شركات النفط العاملة في قطاعات الطاقة في العالم هي شركات أمريكية لها توابع من الشركات الفرعية المنتشرة بمختلف استثمارات الطاقة في مناطق الفائض النفطي والمالي من خلال نمط المشاركة، أو النمط التقليدي (الاحتكاري)، إذ تفترض الرؤية الأمريكية وعلى وفق عقيدتها الاقتصادية أن يكون للشركات الأمريكية استراتيجيتها الاقتصادية لتحقيق المزيد من الأرباح عبر حصولها على إمدادات نفطية بشكل مستمر وبأسعار منخفضة وإنتاجية غير محدودة[١]. فالشركات النفطية المتعددة الجنسية تُعد أداة بين المجموعات المالية الكبرى ومن يملك الأموال يستطيع إن يؤثر في سياسة تلك الشركات، وهنا يلعب رأس المال الأمريكي الدور الأكبر في هذا المجال نظرا لضخامته وانتشاره دوليا، حيث تحتل البنوك الأمريكية مثل "بنك أمريكا" الأولوية في حجم الودائع ومن ثم القدرة على التأثير في توجهات الشركات النفطية العملاقة[٢]، إذ تستطيع هذه البنوك تحريك مئات المليارات من الدولارات الأمريكية من خلال شبكة واسعة من الفروع المنتشرة في العالم، كما أنها تشترك أيضا كمساهم في بنوك أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تضمنت السياسة النفطية الأمريكية تجاه شركاتها العاملة في الداخل وفي الخارج العديد من الإجراءات التي تعزز قدرتها الاستثمارية ومنحها نفس الاستمرار في ظروف قد لا تكون ملائمة في الداخل امام حالة النضوب التي تشهدها حقول النفط الأمريكية، فقد شهدت السياسة الضريبية الأمريكية واقعاً تطبيقياً جديداً عبر ما يُعرف بمسموحات النضوب**وذلك لتشجيعها على تجاوز الحقول الناضبة والبحث عن حقول أمريكية جديدة وزيادة القدرة الإنتاجية.

---

* يعد "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) من أبرز الشخصيات في أدارة القطاع النفطي ، ورئيس شركة هاليبرتون للخدمات النفطية حتى عام ٢٠٠٠ ، وهي من كبريات الشركات الأمريكية في مجال الخدمات والمقاولات النفطية وحقق بفضل علاقاته السياسية أرباحا خيالية وصلت إلى نحو (٤٥) مليون دولاراً وكان منوطا به الأشراف على تنسيق الجهد بين شركات تاسكو وشيفرون وإوكال وبريتش بتروليوم والنرويجية للبترول والشركة التركية للنفط أي مالكي خط (أنابيب قزوين) ، بينما تولى رامسفيلد وزير الدفاع (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦) منصب نائب رئيس شركة ويسترن النفطية وكان شريكا للرئيس الأمريكي بوش الابن في شركة "أنرون" العملاقة للطاقة ، فضلا عن كوندوليزا رايس التي عملت مستشارة للأمن القومي الأمريكي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) ثم وزيرة للخارجية الأمريكية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) ، إذ كانت عضوا في مجلس إدارة شركة شيفرون تكساس إحدى كبرى شركات الطاقة الأمريكية العاملة في الخارج. للمزيد ينظر: عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٥-٨٦. كذلك يُنظر : خليل العناني ، اللوبي النفطي الأمريكي ...النفوذ واليات التأثير ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٤ ، نيسان/٢٠٠٦ ، ص٤٤.

[١] عبدالصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية : الأبعاد الاقتصادية والسياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ -١٦٤.

[٢] لعل من أمثلة هذه المجموعات المالية من حيث سعة سطوها وسيطرتها مجموعة "روكفلر" التي تسيطر على عدد كبير من شركات نفطية تعمل في الخارج مثل شركة "ستاندرأويل " وشركة "أكسون موبيل" الأمريكيتين . يُنظر : مجذاب بدر عناد، الشركات متعددة الجنسية وأثرها في عولمة الاقتصاد العالمي ، دراسات دولية ، العدد ١٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أكتوبر/٢٠٠١ ، ص ص ٤-٥.

** تعتمد الولايات المتحدة سياسة ضريبية تجاه الشركات النفطية العاملة في حقولها الحدية ، وتأتي هذه السياسة من خلال التخفيض الضريبي ضمن توجهات تشجيعية للمنتجين للاستمرار في البحث والتنقيب والإنتاج في حقول النفط ذات التكاليف

والأمر ذاته ينطبق على تعزيز القدرات الاستثمارية لشركاتها النفطية العاملة في الخارج وتحديدا في المثلث الاستراتيجي*النفطي والذي يحوي أكثر من ثلثي المخزونات النفطية العالمية وهي المناطق التي باتت تشكل نقاط التقاطع لعرض النفط مع المصالح التنافسية للولايات المتحدة والدول الكبرى، كونها مرتكزات الطاقة الرئيسة إلى جانب أنها تشكل مناطق نزاعات إقليمية ومصالح أمنية مع حلفاءها الإقليميين، وهو ما شجع السياسة الأمريكية بدعم الاستثمارات النفطية في مجمل هذه المناطق لغرض التواجد وتعزيز البدائل النفطية دون انقطاعها[1].

ولذلك مضت السياسة الأمريكية تبحث عن وسيلة لإعادة دور شركاتها النفطية العملاقة في الشرق الأوسط، فكان للنمط غير التقليدي المتمثل بنقل التكنولوجيا وتحديث القطاع النفطي وتطوير مراحل الصناعة النفطية، أثره في انجذاب الشركات النفطية الأمريكية، والترحيب بعودتها في ممارسة نشاطها، وبنطاق واسع كونه أسلوبا حديثا، وقليل الخطورة، فضلا عن كونه وسيلة لتدويل اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، ودمجها في السوق الرأسمالية هيكليا على المدى البعيد[2]. وهكذا ... أخذت تلك الشركات تمارس دورها في ظل التوسع الأفقي والعمودي في حقول النفط العالمية لتأخذ سمة أداة لترسيخ الهيمنة الأمريكية سواء في حقول النفط لدول اوبك خطوة للضغط المستمر على المنظمة وتهميش دورها، أو من خلال تواجدها السياسي والأمني الدائم بحكم توفير الحماية والحفاظ على مصالح تلك الشركات العاملة في الخارج.

٤- التحكم بالاحتياط النفطي العالمي

يقول "نعوم تشومسكي" وهو احد الخبراء الأمريكيين في العلاقات الدولية، "لا بد من وضع إستراتيجية جديدة لحماية مصادرنا، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في الخارج بهدف تحقيق المزيد من الإرباح"[3].

فمنذ أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة للنفط، تزايدت الحاجة الفعلية لهذا المورد الناضب وأخذت تحصل على الجزء الأعظم من واردتها من مناطق مزدحمة بالتوترات والخلافات والنزاعات منها مناطق أوراسيا وبحر قزوين، وشرق أسيا حول بحر الصين الجنوبي، ومنطقة الخليج العربي ،حيث يتركز النفط فيها وبكميات كبيرة من حيث الاحتياطي العالمي المكتشف . **ينظر جدول رقم (٦) وشكل رقم (٤ أ ، ٤ ب) من المبحث الثاني.**

العالية ومن دون توقف .. للمزيد ينظر : حسين عبد الله ، النفط العربي في المستقبل المنظور ، معالم محورية على الطريق، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ابوظبي ، ١٩٩٨ ، ص٣٤.

* يضم هذا المثلث الاستراتيجي ثلاث اكبر مناطق نفطية في العالم وهي الخليج العربي ، بحر قزوين واسيا الوسطى ، ومنطقة بحر الصين الجنوبي وحوض ناريم وحقل ياماناً مقابل الساحل الغربي لبورما .. للمزيد ينظر : مايكل كلير، الحروب على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨.

[1] المصدر نفسه ، ص٥٩.

[2] حقي إسماعيل المشهداني ، اتجاهات نشاطات الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي مع إشارة خاصة لدورها في الاقتصاد العربي ، أطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٤٦ -١٤٧.

[3] ويرى في ذلك أن تركز القدرات العسكرية في دول غنية بالطاقة ضرورة ملحة لتأمين الحاجة المستقبلية للدول الصناعية من النفط الخام في ظل تزايد الطلب العالمي .. وإذ يشير هنا إلى مخزونات الطاقة الضخمة في الشرق الأوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي . ينظر : نعوم تشو مسكي ، بعد الحرب الباردة-الحرب الحقيقية حرب النفط ، مطبعة وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد، ١٩٩٤ ، ص ٤١.

ولعل من الإبعاد الاقتصادية للعولمة الأمريكية حيال النفط، هو سعيها نحو استثمار نفوذها الاقتصادي في ظل التطور التقني والمعلوماتي، على انه عاملا جوهريا في رفد المتغير الاقتصادي من منظور القوة الحتمية التي تعزز من مكانة الولايات المتحدة في تزعم المنظومة الرأسمالية العالمية، بعد ان بلغت التزاماتها السياسية والأمنية مناطق واسعة من العالم، وفي هذا الصدد وفي عهد الرئيس الأمريكي السابق "بل كلينتون"، ومع أول ظهور له إمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ قال وزير الخارجية "وارن كرستوفر (إننا لن نخجل من ربط دبلوماسيتنا الرفيعة بأهدافنا الاقتصادية بعد أن دخل العالم اليوم حقبة جديدة تتفوق فيها المنافسة الاقتصادية على التنافس الإيديولوجي)[١].

وهذا ما يؤكد أن المدركات الأمريكية ومنذ مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد استخدمت النفط في مناطق الأزمات والصراع كوظيفة اقتصادية وإستراتيجية في آن واحد لفرض أرادتها الدولية وتعزيز مكانتها الاقتصادية. كما أن التحكم الأمريكي باحتياطيات النفط في المناطق الغنية بالطاقة يمكن ان يخلق نمطا وسلوكا جديدا لم تتعود عليه بلدانها سواء من حيث ممارسة الضغوط على نظمها السياسية، أو فرض إرادة الشركات العاملة هناك من ممارسة دورها في رفع الإنتاج، والتحكم بالأسعار، فضلا عن توظيف الأموال الضخمة كعواد للنفط على شكل استثمارات في البنوك والمصارف والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية.

ثانيا : آليات اقتصادية أمريكية تجاه الدول غير الحليفة

تعاملت الولايات المتحدة مع الدول غير المنساقة لسياستها الازدواجية تجاه العالم من خلال آلياتها الاقتصادية، وعبر أدوات عدة أبرزها الأدوات الانتقائية من خارج سياقات المنظومة الدولية أو التأثير عليها بشكل غير مباشر، لبلوغها تحقيق غاياتها بفرض الواقع ..فضلا عن أدواتها ذات الأطر القانونية باستقطاب ثقل المجتمع الدولي وترسيخ أهدافها الإستراتيجية .

وعليه فإن الآليات الاقتصادية تتضمن : الأدوات الانتقائية وتشمل :

١- سياسات تخفيض أسعار النفط

وترتبط هذه السياسة من خلال أهمية الدولار كعملة قيادية مرتبط بآلية تسعير النفط، وعلى ان انخفاض سعر النفط في السوق العالمية سينعكس على تحسن القيمة السوقية للدولار، وعلى وفق العلاقة العكسية بينهما، وكما وضح ذلك الموضوع سلفا.

٢- سياسة تشجيع الإقراض والتمويل غير المجدي

فقد عمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على استخدام منافذ الإقراض والتمويل غير المجدي للدول الغنية بالنفط من غير الحليفة لها كونها وسيلة ضغط لإجبارها على الانسياق باتجاه سياستها النفطية وتعزيز نفوذها الاقتصادي.

---

[١] إن نظرة الولايات المتحدة تتجلى في ضوء هذا الخطاب من خلال عدها النفوذ الاقتصادي هدفا جوهريا في مرحلة لم يعُد لتأثير الصراع الإيديولوجي أي تأثير كما لتأثير الصراع على مناطق الطاقة باعتباره القوة الدافعة لطموحاتها في الهيمنة على جوانب الحياة الأخرى . ارجع إلى : مايكل كلير ، الحروب على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

ففي ظل الأزمات والحروب والمتغيرات السياسية التي تمر بها الدول النفطية غير الحليفة للولايات المتحدة قد يفرض عليها حاجة اللجوء إلى تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية لمنحها بعض القروض لمعالجة أوضاعها الاقتصادية مقابل الشروط غير الميسرة التي تفرضها تلك المؤسسات لتطبيق سياسة الإصلاح والتكييف الهيكلي، والتي لا تتلاءم وأوضاعها التنموية، فتأتي نتائجها بشكل عكسي وتخلق لها مشاكل قطاعية لا حصر لها، خصوصاً وان معظم تلك القروض لم يتم توظيفها بالشكل المطلوب إلى المستوى الذي تكون فيه المتغيرات الاقتصادية أكثر سلاسة واستجابة لها أو أنها تكون غير كافية لسد فجوتها من الموارد المالية المحلية، إذ أن معظم تلك البلدان من النوع التي تتطلب تمويلا طويلا.

وعلى حد قول الرئيس الكوبي السابق "فيدل كاسترو" "إن فجوة الموارد المالية لا يمكن أن تغطيها المساعدات الفقيرة والقصيرة الأجل والمقدمة من الصندوق الدولي ولا يمكن أن تعكس العمق الخطير والزخم التاريخي للمشاكل التي تعاني منها بلدان العالم الثالث"[١].

ويلاحظ أن صندوق النقد الدولي يطبق عادة نفس الميكانزم الاقتصادي الذي تلجأ إليه البلدان الرأسمالية المتقدمة، وبدون الأخذ بنظر الاعتبار الاختلاف ما بين تطور هيكلي اللاقتصادين المتقدم والنامي، وقد استخدمت هذه الوسيلة كأداة ضغط على الدول، لكونها غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية طالما أن شروط القرض الصعبة لن تحقق نتائجها المطلوبة[٢].

وتمتلك الولايات المتحدة ثقلاً كبيراً على مؤسسات الإقراض الدولي وتحديدا صندوق النقد من خلال التأثير على سياساته في تقديم القروض المشروطة، وذلك منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي أي منذ التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابت (بعد فك ارتباط الدولار بالذهب)، إذ تحول الصندوق إلى مؤسسة تدير الأزمات المالية في البلدان النامية، وليس تزويد الدول المتقدمة التي تتعرض إلى عجز في موازين مدفوعاتها بمساعدات مالية قصيرة الأجل[٣].

وأما فيما يتعلق ببرامج البنك الدولي فهي لم تكن برامج ناجحة أو فعالة بقدر ما كانت انتقائية في بعض الأحيان، إذ بلغت نسبة نجاح هذه البرامج في الدول النامية عموما نحو (٣٣%) من مجموع الحالات، ومن المحتمل أن تستمر هذه الدول على حالها غير المجدي وهي تتلقى البرامج دون ان تتمكن من تسديد ما عليها من فاتورة الإصلاح، وهذه ليست بالنتيجة المفاجئة، خاصة وان مجمل الديون الرسمية على ٤٢ دولة نامية وفقيرة قد بلغت نحو (١٧٠) مليارا دولاراً أمريكياً ، ولن تستطيع هذه الدول التي باتت مثقلة بالديون في الوقت الحالي من تسديدها سوى نحو (٨ مليار دولاراً سنوي)[٤].

---

[١] فيدل كاسترو ، أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ، ترجمة دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٩٦.

[٢] وهذ الوسيلة ستجعل من تلك الدول عرضة لضغوط الشركات الأمريكية للحصول على منافذ في حقولها النفطية، إما بالاستثمار وفق نمط المشاركة أو من خلال شراء جزء من مخزونها النفطي في باطن الأرض على وفق البيع الآجل، وهـــو ما يُعِّرض الثروة النفطية لها للاستنزاف غـــير المبرر والمجدي. للمزيد ينظر : حميد الجميلي ، الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد العناصر الاستراتيجية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، المجـــلد الثالث والـرابع، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، رجب ـ ٢٠٠٠ ، ص ص ٩٩ ـ ١٠٠.

[3] International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report , March ,8 2000.

[٤] ينظر: الكسندر شكو لنكوف وجون .د. سوليفان ، شروط الإقراض الدولي : بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مركز المشروعات الخاصة الدولية CIPE (غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن) على الرابط : http://www.mafhoum.com/.press5/144e13.htm

وقد انشأ الكونغرس الأمريكي اللجنة الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية (IFIAC) وذلك في عام ١٩٩٨ في نطاق تشريع يسمح بإضافة نحو (١٨) مليار دولاراً الى صندوق النقد الدولي عرفت بلجنة ميلتزر*، إذ تضمنت هذه اللجنة المقترحات التالية : زيادة الشفافية، تحسين المحاسبية ، تقليل الفساد في الدول التي تتلقى المساعدات، زيادة فاعلية صندوق النقد الدولي وتطوير برامج البنك الدولي[١].

ومن هنا يتضح أن الولايات المتحدة حاولت أن تعالج صعوبات الاقتراض التي كانت تتبعها المؤسسات الدولية من خلال لجان متابعة لغرض تسهيل الإقراض كلجنة ميلتزر، كي تستمر في تشجيع عملية التمويل بشروط اقل تعقيدا، لكنها تتضمن ذات النوايا التي تكمن في المدركات الأمريكية لإبقاء الضغوط على الدول المقترضة.

٣- ترسيخ بناء السوق الشرق أوسطية كواقع مقبول

لقد باتت هذه الإلية واقع مقبول لدى معظم منطقة الشرق الأوسط في إطار التطبيع مع (إسرائيل) وعدها واحد من اللاعبين الأساسين في مشروع بناء السوق الشرق أوسطية، إذ يهدف هذا المشروع إلى نفاذ (إسرائيل) اقتصاديا إلى قلب اقتصاديات المنطقة العربية، ومن ثم تعطيل تنميتها المستقلة عبر اتفاقيات ثنائية أو إقليمية مجزأة كما يجري اليوم سرا وعلنا ما بين (إسرائيل)، ومعظم الدول العربية وبخاصة الدول المنتجة للنفط وذات العلاقة المتوائمة مع الولايات المتحدة والغرب الأوربي ..

فمنذ اتفاق مدريد عام ١٩٩١، وهي الخطوة الأولى نحو ترسيخ (النظام الشرق أوسطي)** أخذت (إسرائيل) تتحرك في مركز هذا النظام، وشريكا للولايات المتحدة ،في حين بقيت دول الشرق الأوسط في المحيط الذي يدور في فلكه.واعتمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة هذه الآلية من اجل ترسيخ فكرة إبعاد الدول النفطية الحليفة عن مقتضيات الصراع مع إسرائيل، كي يبقى النفط قوة سلبية في إطار الصراع القائم[٢]، وفي نفس الوقت عزل الأنظمة التي تعارض هذا المشروع ومن ثم التعامل معها وفق آليات أخرى تتضمن اطر قانونية لإجبارها على الانصياع والدخول حتما في ذلك المشروع.

---

* شكلت هذه اللجنة برئاسة البروفيسور آلانميلتزرAllan Meltzer وقد حازت على تأييد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش الابن وغيره من الأعضاء الجمهوريين حينذاك . ينظر :

Statement of Allan Meltzer on the Report on the International Financial Institution Advisory commission senate Committee on Banking Housing and Urban Affairs, 9 March -2000 .

[١] وكان الغرض من هذه الاقتراحات ألا يفرض الصندوق تلك الاشتراطات المطولة التي ثبت أن كثيرا من الدول تعجز عن الوفاء بها، وأنها تجعل برامج الصندوق " صعبة المراس، شديدة التضارب، مضيعة للوقت في المفاوضات، وغير مؤثرة في أغلب الأحوال " للمزيد من التفاصيل ارجع إلى : الكسندر شكو لنكوف وجون د. سوليفان ، مصدر سبق ذكره .

** تعود البدايات الأولى لهذا المشروع لطروحات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "شيمون بيريز" لتكون منطقة الشرق الأوسط سوقا مشتركة كتل أوربا أو منطقة تجارة حرة مثل تكتل النافتا (أمريكا الشمالية) وهو ما يتطلب إنشاء إطار جديد للمنطقة ولا مفر مستقبلا من قيام هذه المنظمة الإقليمية ..ويستند النظام الاقتصادي في السوق الشرق أوسطي إلى اقتصاديات السوق وإطلاق يد الشراكات الخاصة من خلال سياسات إعادة الهيكلة والتكيف والخصخصة التي تدعمها المؤسسات المالية والدولية ، وهذا الوضع تدعو إليه السياسة الأمريكية ، كونه يساعد على دمج اقتصاديات المنطقة وتحديدا قطاع الطاقة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي . للمزيد ينظر : مصطفى عبد الله الكفري ، السوق الشرق أوسطي ،هل هو البديل للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية ؟ الحوار المتمدن في ٩ ؟ يوليو / ٢٠٠٤.

[٢] حميد جاسم الجميلي ، الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العربية إلى هاجس السوق الشرق أوسطية ، مجلة الثقافة والإعلام ، العدد الأول ، كانون الثاني – آذار / ١٩٩٥ ، ص ص ٦٤ -٦٥.

وتضمن مشروع السوق الشرق أوسطي مفاهيم جديدة للتعامل مع الدول المنتجة للنفط من غير الحليفة ووفق خيارات انتقائية إلا أنها ما لبثت أن فُرِضت إسقاطاتها من داخل المنظومة الرأسمالية لتشق طريقها نحو المنطقة، وتطوق هذه الدول ضمن ما يُعرف اليوم بدينامية العولمة وأدواتها المتعددة، وأصبح من اللازم عليها البحث عن تنمية خارج بيئتها الوطنية بعد إدخال عناصر ضمن الجوار الإقليمي (كإسرائيل) وتركيا كي تساهم وتعزز من فسح المجال إمام تداخل الاقتصاديات الإقليمية ومن ثم دخول الشركات الإسرائيلية والتركية، فضلا عن حركة الشركات الأمريكية خصوصاً في استثمار قطاعات النفط وبنطاق واسع[1]. ومن هنا رسمت الولايات المتحدة عبر ترسيخ فكرة هذا المشروع لتتجاوز الحدود الوطنية والسيادات المستقلة وتضع حدودا جديدة ليس لها أبعادا جغرافية بقدر ما هي إبعادا اقتصادية ذات نوازع سياسية – أمنية خدمة لمصالحها، كي تتمكن من فرض إرادتها المطلقة عبر منابع النفط في المنطقة.

ثالثا : أليات اقتصادية ذات اطر قانونية: وتتضمن :-

١- عقوبات اقتصادية قسرية

يراد بالعقوبات الاقتصادية الضغط على الدول لتحقيق الأهداف المرجوة من فرضها لتشمل هذه المقاطعة فضلا عن وقف العلاقات الاقتصادية والمالية عموم الحركة التجارية للسلع أو امتدادها لتتضمن وسائل أخرى ذات علاقة بموضوع المقاطعة ومنها تجميد الأرصدة لدى بنوك ومصارف الدول الأخرى ...

وتُعد العقوبات الاقتصادية أو المقاطعة من الناحية القانونية أو الجزائية، وسيلة مهمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها الإنسانية وفق المادة (٤١) من الميثاق العام للأمم المتحدة وهو جزاء قسري أي وجه غير الوجه العسكري المنصوص عليه ضمن الفصل السابع.

ومن هذه العقوبات أو المقاطعات الاقتصادية تلك التي فرضت على جنوب إفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري (البروليتارية) بموجب قرار مجلس الأمن برقم (٢٣٢) في كانون الأول م ديسمبر عام ١٩٦٦، ثم قرار آخر برقم ٢٥٣ في أيار /مايو عام ١٩٦٨، كذلك العقوبات المفروضة على العراق اثر غزوه الكويت في ٨ آب من عام ١٩٩٠، وبموجب القرار رقم (٦٦١) الذي تضمن مقاطعة شاملة على العراق[2]. وتتوقف المقاطعة الاقتصادية على مدى الالتزام الدولي بفرض العقوبات، وتنفيذها على الوجه المطلوب، إذ لجأت الدول إلى فرض جزاء المقاطعة في علاقاتها المتبادلة في العديد من المناسبات منها المقاطعة العربية (لإسرائيل)، وكذلك مقاطعة الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة، واليابان لإيران، بين العام ١٩٧٩ و١٩٨٠ على اثر احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية ولا تزال هذه المقاطعة تُعد الحل الأمثل لإجبار الدول على الانصياع للقرارات الدولية، حتى بلغت وسائل شديدة التطبيق لأكثر من (١٠٠) دولة بحسب تقرير رابطة الصناعيين الأمريكيين منها كوريا الشمالية، إيران، ليبيا، السودان، كوبا، يوغسلافيا السابقة، والعراق قبل

---

[1] حميد جاسم الجميلي، الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العربية إلى هاجس السوق الشرق أوسطية مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

[2] ينظر الموسوعة العربية ، المقاطعة الاقتصادية Economic boycott ، المجلد التاسع عشر ، ص ٢٤٣ ..على الرابط .. http://www.arab-ency.com/ar/

احتلاله عام ٢٠٠٣، إلى جانب سوريا، وروسيا، وفنزويلا واستمر هذا النهج من الأساليب القسرية لعزل الدول منها ما طبق على إيران من عقوبات، نتيجة للملف النووي، فضلا عن العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على روسيا نتيجة للأزمة الأوكرانية، ومن ثم ضمه لشبه جزيرة القرم[١]. وقد جاءت تلك العقوبات متناقضة مع السلوك الأمريكي نظرا لازدواجية التعامل مع فحوى القرار الصادر، خصوصاً على الدول التي تعارض سياستها الهادفة إلى الهيمنة السياسية، والاقتصادية للعالم.

ولا يزال متغير الطاقة وتحديدا النفط دالة للسلوك السياسي الأمريكي في استخدام المقاطعة والحصار الاقتصادي للدول التي تعارض أهدافها الاستراتيجية كآلية اقتصادية ناجعة للضغط عليها كي ترضخ لسياستها ذات النهج القطبي الأحادي.

٢- استثمار مسألة الشرعية الدولية لتقويض اقتصاد الطاقة

منذ انهيار المنظومة القطبية الثنائية مطلع تسعينيات القرن الماضي، وبزوغ النظام الدولي الجديد ذي الملامح الأحادية، أخذت الولايات المتحدة دورها في قيادة دول الغرب الرأسمالي، ليتضح فيما بعد أن هذا النظام ليس نظاما قائما على توازن قوى ولا على أولوية القضايا الإنسانية ولا العدل والسلام العالميين، بل نظام قائم على الازدواجية حيث كانت المصالح الأمريكية في العالم، وعلى حد تعبير الكاتب الراحل "محمد حسنين هيكل" هو شكل من أشكال النظام الاستعماري القديم"[٢].

فالشرعية الدولية اليوم باتت في المنظور الأمريكي، هي شرعية المهيمن على القرار الدولي وشرعية القوة التي تمتلك عسكرية متفوقة يستخدمها لتطبيق مشروعيته، وهو ما عدته الولايات المتحدة فرصة سانحة من اجل إحكام سيطرتها على موارد العالم، والنفط خاصة.

إن التوظيف الأمريكي لوثائق الأمم المتحدة، وبعض هياكلها السياسية، جعل منها تبدو وكأنها المرجع الوحيد لتأويل وتفسير الإحداث الدولية واتخاذ القرارات التي تتفق ومصالحها العليا، فالولايات المتحدة تستخدم اليوم المؤتمرات الدولية والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، كي تنقل عبء نشاطاتها السياسية والعسكرية، وتُحمِّل المجتمع الدولي مسؤولية أو دفع فاتورتها الاقتصادية[٣].

وتقوم السياسة الأمريكية بالمقابل على منهج إحباط جميع المقترحات التي تقدمها دول العالم الثالث من اجل تحقيق العدل والسلام في العالم، فضلا عن تضييقها لسبل المعالجة كي يبدو لها الوضع الدولي منحصرا على مقترحاتها، وعندها ستعمل على وفق الأطر القانونية على تغيير ساحة الصراع الدولي من صراع ما بين الشرق والغرب إلى صراع إقليمي، يتحمل تكاليفه عالم الجنوب، لاسيما الدول النفطية كجزء من أو أطراف للصراعات القائمة[٤].

فكان لاستثمار مسائل الدفاع عن حقوق الإنسان، والديمقراطية ومكافحة الإرهاب ما يبرر لأمريكا تدخلها بالشؤون الداخلية للدول، ومن ثم إيجاد فرصتها في زعزعة استقرارها الداخلي، خصوصاً الدول التي تنظر إليها

---

[١] الموسوعة العربية ، مصدر سبق ذكره ، على الرابط: /http://www.arab-ency.com/ar
[٢] نقلا عن : عبد الصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧.
[٣] مازن إسماعيل الرمضاني ، الهيمنة الأمريكية وعملية تغيير العالم ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨.
[٤] عبدالصمد سعدون ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ، ١٧٨.

الولايات المتحدة بعين القوى المعادية لها والمهددة لمصالحها، وهو ما منحها فرصة نادرة لصياغة سياسة القبضة الحديدية سواء من خلال القوة الناعمة أو الخشنة لفرض سطوتها.

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر / ٢٠٠١، باتت تلك المسائل أكثر فاعلية في ظل أهمية الطاقة اليوم بالنسبة للعالم الصناعي المتقدم كالولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربي، إذ عززت من سياسة ازدواج المعايير الأمريكية، سواء في مسالة حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية، وعلى أنها منتهكة من قبل بعض الدول، كتلك التي تتوافر على موارد الطاقة دون النظر إلى داخل المجتمع الأمريكي ومجتمعات غربية أخرى، وفي دول حليفة لها وما يجري فيها من انتهاك لحقوق الإنسان وانعدام لحالة الديمقراطية، الأمر الذي خلق جوا من التناقض في السلوك السياسي الأمريكي وفق الدوافع الاقتصادية بهدف التدخل في تلك المناطق الحيوية من العالم، فإدانتها للسياسة العنصرية والفاشية التي مورست ضد الألبان في البلقان، كانت مبرر لدخول عسكري أمريكي ضد الصرب بإقليم كوسوفو لم يكن لحماية حقوق الإنسان، بل حماية مصالحها هناك، كون تلك المنطقة أحد رؤوس المثلث الاستراتيجي النفطي الذي يغذي العالم بالنفط، كما في منطقة بحر قزوين والمناطق الشمالية منها[١].

كما كان احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ تحت ذات الذريعة، إذ يُعد توظيف الإرهاب من المنظور الأمريكي كأكثر الأدوات الأمريكية بشاعة في سياستها الخارجية، حين تتكامل اطر هذه السياسة ومصالحها العليا مع بعض أفكار المتشددين* من اليمين المحافظ ضمن مبدأ البحث عن قوة عظمى دون منازع لمرحلة ما بعد إحداث ٢٠٠١ الدامية، ومن خلال إدارة العالم على وفق تصوراتها للقيم الديمقراطية بوضع أولوياتها ضمن حالة من الضغط السياسي على العديد من النظم السياسية لتشكيل حكومات عصرية تستجيب لرغباتها وطموحاتها الليبرالية.

وقد جاءت السياسة الأمريكية المتناقضة، حين تصنف أنواع من الإرهاب وتستثني إرهاب الدولة، كونها ومن يلتف حولها من الحلفاء، والأصدقاء هم من يتورط به، إذ لم يكن من المنطق الأمريكي إدراجه ضمن اللائحة الدولية، في حين على الجانب الأخر تعاملت مع من يقف معها على الند أنها أنظمة إرهابية، وتستوجب المواجهة لكونها تدعم الإرهاب، ولا تزال هذه السياسة تعدها آلية ناجعة لفرض إرادتها للتدخل في شؤون الدول ضمن المناطق الغنية بموارد الطاقة.

---

[١] للمزيد انظر مايكل كلير ، الحروب على موارد الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ٩٢.

*فضمن الصالح الاقتصادية ، يُعد البعد النفطي كأحد الإبعاد الاقتصادية الاستراتيجية الأمريكية ، وهو جوهر الهداف الأمريكية للحرب على الإرهاب ، فاحتلال أفغانستان ، هو تطويق لمنطقة بحر قزوين لما تشكله من خزين استراتيجي طاقوي (النفط والغاز الطبيعي)، إذ ربطت الولايات المتحدة هذا المحور بالأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج العربي ، وهو ما اكسب الحرب على الإرهاب أهمية كبرى من منظور الاستهدافات الاستراتيجية المتمركزة بالقرب من منابع النفط واحتياطاته الحيوية للعالم ، فضلا عن ان الفريق السياسي والأمني الجمهوري الذي أدار الحملة العسكرية على أفغانستان والعراق هو نفسه من خاض الحرب على العراق لتحرير الكويت عام ١٩٩١ وهم تحديدا (ديك تشيني وكولن باول) .. للاطلاع ارجع إلى : الموقع الالكتروني لقناة BBC http://www.bbcnews.com,5/june/2002/html

المطلب الثالث : الآليات الأمنية لتوظيف النفط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وفي أطار الحرب على الإرهاب بتوسيع غير مسبوق لمفهوم الأمن القومي الأمريكي وقد ساعد هذا الأمر على توسيع المجالات الحيوية للولايات المتحدة، إذ يمكن أن تؤشر على أي منطقة في العالم ولاسيما المناطق الواهنة والقريبة من المناطق الإستراتيجية وتتهم هذه الدولة فيها أول تلك بالإرهاب أو تعدها دولة مارقة أو تتهم جماعات فيها بالإرهاب ثم تعمل على استخدام القوة ضدها أو احتلالها، ودفع جهات عدة أو توظيفها لخدمة أهدافها، فالحرب على الإرهاب تنسجم مع سعي الولايات المتحدة لتأكيد زعامتها، والانفراد بالقرار السياسي الدولي، ومنع أي قوة تسعى إلى أن تكون منافسا لها من اجل تحقيق أهدافها في هذا الإطار[1].

وفي تموز/٢٠٠٩ أعلن وزير الدفاع الأمريكي السابق "روبرت غيتس" بقوله (أن تامين الوصول الأمريكي إلى مصادر الطاقة أولوية للأمن القومي الأمريكي، وأحد الركائز الأساسية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، إذ تحدث عن حرية الحركة الأمريكية من اجل الوصول إلى مصادر الطاقة وتأمينها)[2]. واستمرارا لهذا التوجه الأمريكي فقد جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٠ على انها، لطالما استمر الاعتماد الأمريكي على الوقود الأحفوري، فأننا بحاجة إلى تامين حرية مصادر الطاقة عالميا* الأمر الذي يشير إلى استمرار السياسة الخارجة الأمريكية للوجود العسكري خارجيا لدعم هذا التوجه.

وبذلك يمكن القول، أن توظيف خرائط الإرهاب وخرائط الثروة النفطية هي ذاتها في الرؤية الأمريكية سواء كانت في الشرق الأوسط أم أسيا أم القرن الإفريقي والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي يتداخل فيه الإرهاب مع النفط ومعادلة الأمن والطاقة في المدركات الأمريكية وعلى انه حالة ضرورية لتحقيق النفوذ الأمريكي** على الدول الأخرى من أجل ضمان امن مناطق تدفق الموارد النفطية، وتأمين طرق المواصلات حتى وصوله إلى المستهلك، ولعل مبدأ الرئيس الامريكي السابق "جيمي كارتر" كان الأقوى في الانتشار السريع، والذي أجاز التدخل باستخدام القوة العسكرية كان تطورا كبيرا في الإستراتيجية الأمريكية حينذاك، والذي خرجت بموجبه المناطق النفطية من دائرة الصراع الإقليمي بين فرقاء الحرب إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، وألغى بذلك

---

[1] عيسى إسماعيل عطية ، جيوبولتيكا الحرب على الإرهاب ومستقبل الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان ، العدد ١٠٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أيلول/٢٠١٠ ، ص ص ٢-٣.

[2] نقلا عن : عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٧.

*انطلاقا من تلك القناعات ، فقد بدأت الولايات المتحدة في أعادة ترتيب أولوياتها في مناطق مختلفة من العالم على قاعدة تدفق إمدادات الطاقة ولاسيما النفط والغاز الطبيعي ، مستمدة في ذلك إلى قواتها العسكرية ، خصوصا أن الأنفاق العسكري الأمريكي هو الأول في العالم وخريطة أدارة الرئيس "بوش الابن" للدول المارقة والإرهاب هي الخريطة نفسها للمناطق الحيوية للنفط سواء في الشرق الأوسط ، أور أسيا أو في القرن الأفريقي . للمزيد ينظر : عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٧ ـ ١١٨.

**من الصعوبة التمييز بين العمليات العسكرية الأمريكية المخصصة لمقاومة الإرهاب خلال إدارتي بوش وتلك المخصصة لحماية موارد الطاقة وتعزيز أمن الطاقة الأمريكي ويتضح ميل هذه الإدارة إلى الدمج بين هذين النوعين من العمليات في مناطق عدة غير منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين ، ففي أمريكا اللاتينية سعت القيادة الأمريكية الجنوبية إلى تقوية قدرة الجيش الكولومبي على الدفاع عن أنابيب النفط ضد الهجمات الإرهابية على أساس توسيع الحرب على الإرهاب ، وفي القوقاز تقوم القيادة الأوربية بدورها في الحرب على الإرهاب عن طريق تدريب القوات الجورجية لحماية خط أنابيب " باكو – تبليسي – جيهان " ، كما أن الجماعات الإرهابية وبتعرضها لإمدادات النفط والبنى التحتية توفر أيضا المبرر لمساعي أفريكوم لتعزيز قدرة الولايات المتحدة العسكرية في أفريقيا. للمزيد ينظر : عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية مصدر سبق ذكره ، ص١١٧.

فكرة الاعتماد على القوى الإقليمية لضمان تدفق النفط، ومنع ظهور أي قوة إقليمية مؤثرة، وكان ذلك واضحا في تطبيق فكرة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، بوصفهما قوتين مؤثرتين على المصالح الأمريكية في الخليج العربي[١].

وبذلك تُعد النظرة الأمريكية كنقطة وثوب لضرب الأنظمة المعادية للهيمنة الأمريكية بذريعة رعاية ودعم (الإرهاب) أو حيازتها لأسلحة دمار شامل، ولهذا يمكن القول أن جغرافية مناطق الطاقة لها أهميتها الاستراتيجية، في الحسابات والمدركات العسكرية الأمريكية، فكان للموارد الطبيعية التي تمتلكها هذه المناطق، وعلى رأسها النفط، قد أسهم بدور فاعل في وضع الأدوات الأمنية تجاه هذه المناطق نتيجة التطورات التي أصابت واقع مركزها النفطي، وتنامي حاجاتها الاستهلاكية، ليصبح الشغل الشاغل لكل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فبات تهديد النفط في مناطق العالم عموما، والشرق الأوسط على وجه الخصوص، تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي[٢].

واستغلت أدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأبن" أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من تواجد عسكري في أفغانستان للدمج بين هدفي الحرب على الإرهاب وتحقيق أمن الطاقة الأمريكي فكان كثير من التحركات الأمريكية لمحاربة التنظيمات الإرهابية يحمل بين طياته هدف الحفاظ على الإمدادات الخارجية من الطاقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح من الصعوبة التفريق بين التحركات الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وهدف تحقيق امن الطاقة الأمريكية خارجيا*، فجاءت المهمة الأساسية للولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠١، وحرب أفغانستان، وبحسب ما أشارت أليه المراكز المتخصصة، هو بناء منظومة متكاملة للنفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين وأسيا الوسطى تحت رعاية الوجود الداعم للقوات العسكرية الأمريكية، الذي يمكن أن يوفر تعاونا أكبر مع حكومات هذه الدول بما يساعد على أبعاد المنافسين الآخرين، وتجنب التكلفة العالية لأنابيب بحر قزوين التي تصل من باكو إلى تركيا، وكذلك دون مرورها عبر أراضي إيران أو الصين، حيث أن الإدراك الأمني ينصب في الأهمية الاستراتيجية القصوى للامساك بهذه الشرايين الحيوية[٣].

---

[١] عبد على كاظم المعموري ، مالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤.
[٢] جيا فخري عمر محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥.
* فالحرب الأمريكية على أفغانستان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) لم تكن تستهدف القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة بقدر ما كانت تهدف أليه من تواجد عسكري أمريكي في منطقة حيوية في مجال نقل الطاقة من القارة الأسيوية إلى أسواق الطاقة العالمية وخصوصا النفط ، فضلا عن أن الحرب الأمريكية على العراق في (أذار/ مارس ٢٠٠٣) والتي كانت تهدف – والتي لم تعلن أدارة الرئيس "بوش" بصراحة – إلى ضمان السيطرة على نفط العراق ومنطقة الخليج العربي والتحكم باحتياطاته وإنتاجه وتسعيره والتي يتيح لها التحكم والسيطرة على أسوق النفط العالمية . ينظر : عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥-١٦.
[٣] ناظم عبد الواحد الجاسور ، حدود النفوذ الروسي في أسيا الوسطى والقوقاز ، دراسات سياسية ، العدد ١٠ ، بيت الحكمة، السنة الرابعة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠.

نستنتج مما سبق أهم المرتكزات التي تعوّل عليها إستراتيجية الولايات المتحدة في توظيف النفط امنيا وهي على النحو الاتي :-

أولا : أمن النفط، والمحافظة على تدفق إمداداته لها، ولحلفائها الغربيين ومنع خصومها من التحكم فيه سياسيا وامنيا.

ثانيا : امن إسرائيل وبخاصة مع فرقائها العرب، وفك الترابط ما بين النفط العربي كقوة سياسية واقتصادية، وبين الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصاً من خلال ترسيخها فكرة بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه ..

ثالثا : تبرير تواجدها الدائم في مناطق الطاقة، لترسيخ قاعدة الهيمنة على جميع موارد الطاقة في العالم، وربطها بالمصالح الأمريكية العليا، سواء الرفاه الأمريكي أو أمنها القومي ..

رابعا : تفكيك الأمن الإقليمي في معظم مناطق الطاقة، من خلال بناء تحالفات ثنائية إقليمية مع دول حليفة للولايات المتحدة ، مقابل تحفيز النزاعات، والخلافات بين دول الإقليم لغرض إبقاء حالة من عدم الاستقرار لتعطي المبررات الكافية في التدخل الدائم بشؤونه.

خامسا : توسيع منظومة التحالفات والاتفاقيات الأمنية المنعقدة بين الولايات المتحدة والدول الحليفة لها في المناطق الغنية بالطاقة، وخلق تكتلات لمواجهة الدول من غير الحليفة، والإبقاء على دينامية الخلافات معها وفق إملاءات إيديولوجية أمريكية غربية ذات نسق ليبرالي.

سادسا : توسيع نطاق تدخلها العسكري في مناطق أور أسيا وبحر قزوين وبحر الصين الجنوبي وبعض من مناطق إفريقيا الغنية بالطاقة، والتحكم بإمداداتها على غرار تدخلها في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي، لاستثمار اكبر قدر ممكن من موارد الطاقة في العالم، ثم التحكم بصراعاتها الإقليمية والدولية عبر توسيع نطاق التزاماتها الأمنية ..

سابعا : إشغال المناطق الغنية بالنفط بصراعات أو نزاعات لا حصر لها، وعّدها قنابل موقوتة حين تأتي الفرصة السانحة من اجل توظيفها على وفق المدركات الاستراتيجية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية، وقدر تعلق الأمر بمصالحها العليا وتعزيز أمنها القومي.

الفصل الثالث

إيران وروسيا والتوظيف الامريكي للنفط في الصراعات الدولية

الفصل الثالث : إيران وروسيا والتوظيف الأمريكي للنفط في الصراعات الدولية

تمهيد

تأخذ مسارات الإستراتيجية الأمريكية وأدواتها المتنوعة نحو إعادة ترتيب وضع خارطة الطاقة العالمية أسساً من التوظيف الطوعي عبر العلاقات الودية التي تربطها وحلفاءها الدوليين والإقليميين فضلا عن تلك الأسس من التوظيف القسري لاسيما مع الدول التي لا تربطها أهدافا مشتركة أو علاقات تدخل ضمن أهدافها الجوهرية التي تشكل المصلحة الأمريكية العليا غاية في تنفيذها ..

فإيران وروسيا ومؤشرات الطاقة لديهما وتحديدا النفط والغاز الطبيعي تدخل في صلب التوظيف الأمريكي لموضوع الطاقة وفي خضم العديد من الصراعات الدولية القائمة على المصالح الاقتصادية والسياسية، ولاعتبارات تتعلق بسلوك القطب الأوحد والهيمنة في إدارة السوق النفطية العالمية ومن منظورين فرض القوة وامتلاك القدرة ومن خلال شركاتها النفطية العملاقة والتي تتصدر قائمة الشركات السبع الكبار، وهو ما يعطي الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة خيارات أوسع سياسية كانت أم أمنية من اجل احتواء مناطق الصراع على الطاقة في العالم وكما أسلفنا في الفصل الثاني، إذ يبدو أن منطقة الخليج العربي وحوض بحر قزوين مرشحتان لتكونا الأكثر إدراكاً لموضوع الصراع على الطاقة، وهو ما يعطي الولايات المتحدة دورا مؤثرا في تحفيز بؤر النزاعات والصراعات القائمة هناك واستثمارها من اجل وضع اليد على مكتنزاتها النفطية، كما في إيران ودول المطلة على بحر قزوين، فضلا عن احتواء الدب الروسي وتحجيم دوره في أدارة هذا الصراع بعد تجريده من التأثير على خارطة توزيع الطاقة وإمداداتها لصالح نفوذ شركاتها النفطية ومن ثم تعزيز قدراتها الاقتصادية على الدوام ..

وعليه فالفصل الثالث سوف يتضمن ثلاثة مباحث رئيسة، ينصب الأول منها على موضوع إيران والتوظيف الأمريكي للنفط في الصراعات الدولية، في حين يركز المبحث الثاني على روسيا الاتحادية والتوظيف الأمريكي للنفط في الصراعات الدولية، على أن يتضمن المبحث الثالث مشاهد مستقبلية لاتجاهات التوظيف الأمريكي لسوق النفط ما بين مشهدي الاستمرارية والتغيير لكل من إيران وروسيا وسيناريوهات الصراعات المحتملة ...

المبحث الأول : التوظيف الأمريكي للنفط في الصراع مع إيران

من الواضح أن العلاقات الأمريكية – الإيرانية مثقلة بتركة تاريخية تجعل من الصعب على الطرفين أن ينظر كلاهما إلى الأخر عبر منظور المصلحة الذاتية الوطنية وأن يواجها ويسويا القضايا الشائكة بين الدولتين، وبالنسبة للعديد من الأمريكيين فإن إيران دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وذكريات أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، التي مازالت تترك أثرها في الرؤية الأمريكية للنظام السياسي الإيراني، ويقترن بهذه المعاداة الأيديولوجية للولايات المتحدة النظرة السائدة بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة لاستخدام وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافها[1].

ويرى القادة الإيرانيون أن الصراع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى ليس مجرد صراع بين الدول، وإنما هو صراع بين رؤى دولية[2]. وتنصب هذه الرؤى من المنظور الأمريكي في بوتقة من الوظائف التي تتمحور من حولها أهداف إستراتيجية تقودها أدوات سياسية وأمنية تتضمن في جوهرها اعتبارات المصالح العليا فوق كل اعتبار آخر ..

المطلب الأول: أهمية النفط الإيراني في السوق النفطية العالمية.

أولا : الأهمية الإقليمية والعالمية للنفط الإيراني

لوحظت رشوحات النفط في بلاد فارس وعرفت منذ عام ١٨٣٥ وكانت تستخدم لطلاء الجدران والقوارب وربط القرميد، وكان البارون جوليوس دي رويتر قد حصل على امتيازات في بلاد فارس لاستثمار النفط في عام ١٨٧٢ وعام ١٨٨٩ إلا أنها واجهت مقاومة في بلاد فارس ومعارضة من قبل الإمبراطورية الروسية ما أدى إلى إلغائها حيث كانت بلاد فارس في هذه الحقبة من التاريخ تخضع للتدخل في شؤونها الداخلية والتنافس الدبلوماسي والتجاري من قبل روسيا وبريطانيا وكانت روسيا تسعى لترسيخ وجود أسطولها الحربي في الخليج فيما كان الاقتصاد الفارسي يتكامل مع الاقتصاد الروسي ورأت بريطانيا أن حصولها على امتياز نفطي سيعمل على تصحيح التوازن ضد روسيا آنذاك[3]. فضلا عن ذلك تقف احتياطيات إيران الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي بثبات على المسرح السياسي الدولي، ففي السنوات التي تلت اكتشافه في البقعة النائية المعروفة باسم مسجد سليمان كانت احتياطيات النفط تلك جائزة عالية القيمة اشترك لأجلها عدد كبير من الدول في محاولات سياسية وربما الدخول في معارك عسكرية من أجل الاستيلاء عليه أو إبقاء المنافسين بعيدا عنه[4].

الى جانب ذلك تُعد إيران أحد الدول الثلاث الكبرى في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب مصر وتركيا، إذ تُستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية أكثر من (٧٥) مليون نسمة وتاريخ حضاري عريق وكنوز من الثروات

---

[1] فلينت ليفيريت ، العلاقات الأمريكية الإيرانية نظرة إلى الوراء ... نظرة إلى الأمام ، ط ١ ، سلسلة محاضرات الأمارات ، العدد ١١١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص٥.

[2] براندون فايت ، كلوي كوغلين – شولت ، المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، ط ١ ، دراسات عالمية ، العدد ١٣٩ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤ ، ص٧.

[3] هاني حبيب ، النفط إستراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات ، ط١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٦١.

[4] روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة : مروان سعد الدين ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٣.

الطبيعية، كما تتميز بموقع إستراتيجي يضعها في قلب العالم الإسلامي وبين أغنى منطقتين في العالم بمخزون الطاقة هما الخليج العربي وبحر قزوين، ويضاف الى ذلك أن لإيران إطلالات بحرية واسعة على ثلاثة مسطحات مائية لها دور متميز في جيبولتك الصراع العالمي للطاقة، وهذه المسطحات هي بحر قزوين في الشمال وبإطلالة تبلغ (٦٤٤) كم والخليج العربي في الجنوب الغربي وبإطلالة تبلغ (١١٨٠) كم وبحر العرب في نفس الاتجاه وبإطلالة تبلغ (٧٠٠) كم[١].

وبسبب هذه الأهمية فقد دخلت إيران في مفاوضات مع شركة "أنكلوبر شيان" في عام ١٩٢٨ بهدف رفع حصتها أو عائداتها النفطية وقد استمرت لغاية ١٩٣٢/١١/١٦ عندما أعلن شاه إيران آنذاك "رضا بهلوي" أمام دهشة الشركة وحتى وزراءه وبصورة قطعية إلغاء امتيازات الشركة من طرف واحد لعدم استجابتها لمطالب إيران وحينها أدركت شركة الانكلوبرشيان وغيرها من شركات النفط الأجنبية أن مستقبل استثماراتها مهدد وغير مضمون في حال تعارضها مع المصالح الوطنية للدولة المضيفة وسيادتها على النفط، فضلا عن ذلك فقد أظهر الاتحاد السوفيتي السابق اهتماما جادا بالنفط الإيراني لضمان حاجته منه، وتعزيز نفط باكو وحمايته ولم يعلن عن مطالبه بالحصول على امتيازات نفطية في إيران فحسب بل تقدمت القوات السوفيتية لتمثيل أذربيجان شمال إيران بعد الحرب ولم ينسحب "ستالين" منها إلا في ربيع عام ١٩٤٦ تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والتي عرفت بالأزمة الإيرانية، حيث كانت وقتذاك المواجهة الأولى بين الشرق والغرب في إطـار الحرب الباردة[٢].

وقد شكل النفط الإيراني بموقعه الجغرافي المجاور لحقول النفط السوفيتي ضمن منطقة بحر قزوين مصدر قلق وخطر على أمن إمدادات النفط السوفيتية وقد عد "جوزيف ستالين" القائد الثاني للاتحاد السوفيتي ورئيس الوزراء (١٩٤١–١٩٥٣) إن النفط الإيراني رديف للنفط السوفيتي الذي أنخفض أنتاجه في نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدا في النصف الثاني من العام ١٩٤٥ إلى ما لا يقل عن (٧٠%) منه عن عام ١٩٤١، وتعود مطامح الاتحاد السوفيتي بنفط إيران إلى ما قبل نشوب الحرب العالمية الثانية حيث أُصدرت تصريحات من قبل القادة السوفيت في سياق المعاهدات السوفيتية – الألمانية عام ١٩٤٠ تؤكد أن المنطقة الإيرانية الواقعة جنوب باتومي وباكو امتدادا إلى الخليج العربي تقع في المجال الحيوي للاتحاد السوفيتي، ولم ييأس الاتحاد السوفيتي من محاولته السيطرة على نفط إيران إذ أنه سعى على أثر انسحاب القوات السوفيتية من إيران عام ١٩٤٦ إلى أنشاء شركة نفط سوفيتية – إيرانية مشتركة لاستثمار النفط في إيران بعد أن فشلت كل الجهود السوفيتية للاستحواذ على النفط الإيراني سواء كان بالسيطرة العسكرية على الأرض أو بالحصول على امتيازات نفطية في مواجهة الإصرار الأمريكي – البريطاني لإبعاد الاتحاد السوفيتي ومنعه عن بسط نفوذه وتوسعه اتجاه إيران، ومن هنا تظهر الأهمية الكبيرة للنفط الإيراني دوليا[٣].

وكانت إيران في بداية الخمسينيات تعيش في ظل التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية والتشكيك في شرعية سلالة الشاه "رضا بهلوي" الخلافية والضغط السوفيتي المباشر وتهديد وحدة أراضيها، فضلا عن

---

[١] سرمد عبد الستار أمين، إيران والولايات المتحدة العلاقات والأزمة ومشاهد المستقبل ، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد١٢٠، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، شباط/٢٠١٢ ، ص ص ٢ – ٣.

[٢] هاني حبيب، النفط إستراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٧-٦٩.

[٣] المصدر نفسه ، ص ص ٦٩– ٧٠.

الحضور البريطاني الاقتصادي وحالة التمزق الطبقي والديني وكان هناك الشيوعيون واليساريون والإصلاحيون والقوميون والجمهوريون وضباط في الجيش يتطلعون للاستيلاء على السلطة وكان يجمع هؤلاء معا كره الأجانب ولاسيما البريطانيين وشرطة الأنكلو – إيرانيان أويل والتي هي رمز التدخل والسيطرة الأجنبية على البلاد وزاد من كراهية البريطانيين ولرمزهم شركة النفط وبذلك أقر البرلمان مشروع قانون تأميم صناعة النفط المعروض عليه وفوض "محمد مصدق" رئيس الوزراء الجديد الذي أختاره البرلمان لتنفيذ قانون التأميم ووقع الشاه على قانون التأميم والذي أصبح نافذا في أيار/مايو ١٩٥١ وبذلك تحولت مرافق شركة الأنكلو – إيرانيان أويل ملكا كاملا للشعب الإيراني وأطلق على شركة النفط البديلة (شركة النفط الوطنية الإيرانية)[1].

وبفعل "الحصار الاقتصادي البريطاني فضلا عن تهديد شركة الأنكلو _ أرانيان بإقامة دعوى قانونية ضد أصحاب المصافي أو الموزعين الذي يحصلون على النفط الإيراني، توقف تدفق النفط الإيراني خارج إيران، وقدرت أدارة النفط للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية أن الطلب العالمي على النفط سيتجاوز العرض المتوفر دون النفط الإيراني، وبذلك تحركت الشركات الأمريكية لزيادة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية فضلا إجراءات اتخذتها كلا من عن السعودية والكويت لتلافي النقص في العرض ودعما للحصار الاقتصادي البريطاني على إيران وبلغت الزيادة في العرض العالمي من النفط في عام ١٩٥٢ ثلاثة أضعاف أمثال مجمل الإنتاج الإيراني عام ١٩٥٠[2].

وكانت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من إسقاط حكومة مصدق من أن يخلفه الشيوعيون في الحكم وبذلك يحرم العالم الحر من كمية هائلة من النفط الإيراني ويوفر للروس الأمن الاقتصادي، ولهذا فقد صدق الرئيس الأمريكي السابق "إيزنهاور" ورئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل" على خطة الحل البديل آنذاك والقائمة على إزاحة حكومة مصدق بانقلاب عسكري في إيران بقيادة الجنرال "فضل الله زهدي" الموالي للشاه وتولت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بدعم من المخابرات البريطانية التخطيط والتنفيذ للعملية وبدأ التحرك بإصدار الشاه أمرا بعزل مصدق في ١٨/٨/ ١٩٥٣ ونجح الانقلاب بعد بداية فاشلة كادت أن تطيح بالخطة وسيطرة قوات الشاه على طهران بأكملها ووضع مصدق تحت الاعتقال وأعيد الشاه الذي كان في روما إلى عرشه في نهاية أب/أغسطس عام ١٩٥٣[3].

وبالطبع لا يشكل بالضرورة أي بلد غني بالنفط والغاز تهديدا سياسيا لبلد أخر على أنه فقط يمتلك موارد طبيعية هائلة فعلى سبيل المثال تتمتع السعودية بعلاقة دبلوماسية قوية جدا مع واشنطن منذ العام ١٩٤٣ عندما أعلن الرئيس الأمريكي "تيودور روزفلت" حينذاك أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية أمرا حيويا للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقد قدمت الأخيرة مساعدات كبيرة للرياض وبالمقابل فأن تحدي إيران السياسي المعاصر للولايات المتحدة الأمريكية يمثل مزيجا من عاملين الأول ناتج عن امتلاكها لثروة طبيعية هائلة والثاني ناتج عن ثلاثة عقود تقريبا من العداوة وعدم الثقة والعدائية الصريحة[4].

---

[1] هاني حبيب، النفط إستراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٠-٧١.
[2] المصدر نفسه ، ص٧٣ .
[3] المصدر نفسه، ص ص ٧٣ – ٧٤ .
[4] روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

وقد تأثرت صناعة النفط والغاز الإيراني سلبا في عام ١٩٧٩ عند اندلاع الثورة الإسلامية وسقوط عرش الشاه محمد رضا بهلوي ومن ثم أعقبها نشوب الحرب العراقية – الإيرانية ما بين الأعوام (١٩٨٠ – ١٩٨٨) حيث تراجع إنتاجها من (٥ – ٦) مليون برميل يوميا في السبعينات إلى (٢) مليون برميل أثناء الحرب، ولكن طاقة الإنتاج استعادت قدرتها وبلغت نحو (٣,٥) مليون برميل في اليوم بعد عام ١٩٨٨، وتُعد شبكة إيران من النفط والغاز الطبيعي واسعة إذ أن هناك ما يزيد على (١٣) ألف كيلو متر من خطوط الأنابيب للنفط و(٤٤) ألف كيلو متر للغاز منها (١١) ألف كيلو متر من خطوط أنابيب للضغط العالي[١]. **ينظر خارطة رقم (٣)** التي تمثل خطوط شحن النفط الإيراني في منطقة الخليج العربي **وكذلك ينظر خارطة رقم (٤)** وتمثل إمداداتها من الطاقة حول بحر قزوين ..

خارطة رقم (٣)

خطوط امدادات وشحن النفط الايراني في مرافىء الخليج العربي



- **ويلاحظ من الخارطة أعلاه إن محطات الشحن الرئيسة في إيران تتمركز في (بندر عباس قرب مضيق هرمز، وسيري سلمان ، وبوشهر ، وعبادان)**

وفي ثمانينات القرن الماضي فقد تعرض الإنتاج إيراني لمصاعب جمة نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية فقد قصف الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" مرافق إيران النفطية ورغم أن الإيرانيون أستطاعو إنتاج ما يعادل مليوني برميل يوميا إلا أنهم فقدوا الكثير من ثقة المستهلكين العالميين الذين أثارت الهجمات العراقية على المرافق والناقلات النفطية مخاوفهم وأجبرتهم على التحول إلى منتجين آخرين في منطقة الخليج العربي واضطرت إيران إلى خفض أسعار نفطها من أجل رفع صادراتها، إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع الحيلولة دون انخفاض عائدات إيران من تصدير النفط، وقد أجبر انكماش الدخل القومي الإيراني في عام ١٩٨٨ قرار "أية الله الخميني" بالقبول بوقف أطلاق النار مع العراق[٢].

---

[١] نبيل جعفر عبد الرضا ، علي نعيم النويطر ، الأهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين ، دراسات دولية ، العدد ١٧ ، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية ، السنة الرابعة ، بغداد ، تموز/٢٠٠٢، ص ٩٤.

[٢] روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩.

وبعد انتهاء الحرب والتي دامت ثماني سنوات، أزداد كل من أنتاج النفط الإيراني وتصديره ووصلت العائدات السنوية منه إلى أكثر من (١٩) مليار دولار في الفترة بين عامي (١٩٩٠ – ١٩٩٦)، وقد شهدت إيران فترة رخاء نسبي، إلا أن الأمور تغيرت في عام ١٩٩٧ بعد أن حذر محللون من أن سعر برميل النفط سينهار إلى ربما أقل من (١٥) دولاراً وكان السبب في ذلك زيادة العرض بمعدل سريع بسبب ظهور عدد من المنتجين الجدد من خارج "أوبك" على الساحة الدولية لأول مرة وبحلول حزيران من العام ١٩٩٨ وصلت أسعار النفط أدنى مستوى لها منذ (١٠) سنوات، مع تسعير الخام الإيراني بحدود (٩.٥٠) دولاراً للبرميل ولم تكن مداخيل إيران من بيع النفط في ذلك الوقت تتجاوز الـ (١٠ – ٢٠) مليار دولار وكان ذلك منذرا بحدوث أزمة اقتصادية حقيقية[1].

خارطة رقم (٤) خطوط إمداد الطاقة الإيراني (النفط والغاز الطبيعي) من بحر قزوين عبر جورجيا والبحر الأبيض خلال خطوط الطاقة في أرمينيا وتركيا



/Source : http://www.aleqt.com/25/july/2009

الى جانب ذلك تتمتع إيران دون سواها من بلدان النفط في المنطقة بميزتين أساس[2]:-

١- إطلالتها البحرية الواسعة التي تنفرد بها والتي تشمل الساحل الشرقي للخليج العربي برمته وسيطرتها على الضفة الشرقية لمضيق هرمز.

٢- بقاء رصيدها النفطي الكبير خارج حسابات الرصيد الأمريكي لمناطق الهيمنة النفطية في العالم بشكل عام وفي منطقة الخليج بشكل خاص وهو أمر لم يعُد مقبولا في عصر الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

وعلى مستوى الأوبك تعد إيران أحد الدول المهمة في أنتاج النفط والغاز حيث تمتلك احتياطي يقدر بأكثر من نحو (١٥٧,٨) مليار برميل تشكل ما نسبته (١٠,٩%) من احتياطي الأوبك وأكثر من نحو (٤%) من احتياطي العالم وفي عام ١٩٩٨ بلغت القدرة الإنتاجية لإيران (٣,٥٩٧) مليون برميل يوميا يؤلف ما نسبته

---

[1] روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٩ – ١٩٠.
[2] سرمد عبد الستار أمين ، إيران والولايات المتحدة العلاقات والأزمة ومشاهد المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨.

(١٣,١%) من أنتاج الأوبك من النفط الخام يوميا، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فهو متوفر بكميات كبيرة جدا في إيران والذي يقدر حجم الاحتياطي نحو (٣٤,٠) ترليون متر مكعب، وهو يشكل ما يعادل نحو (٣٥,٧) من احتياطي أوبك ونحو (١٨,٢) مليار متر مكعب من احتياطي العالم[١].

وفيما يتعلق بالأهمية العالمية للنفط الإيراني فهذا يأتي من خلال الوضع الحرج المتعلق بملف إيران النووي وسلسلة العقوبات الاقتصادية الدولية التي تفرضها الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي ممثلا بالاتحاد الأوربي والتي حددت أوجه الاستثمار الإيراني في مجال الطاقة وتحديدا النفط والغاز الطبيعي، إذ تبدو شركات النفط الكبرى ومنها الأوربية والأمريكية حريصة على العودة إلى إيران إذا ما توصل المجتمع الدولي وإيران إلى اتفاق طويل الأجل بشان برنامجها النووي، وإذا ما تم رفع العقوبات المرتبطة بها بشكل نهائي ..

وتكمن أهمية النفط الإيراني بالنسبة للغرب الأمريكي من خلال رفع مستوى الإنتاج والطاقة التقديرية عبر مؤشرات الاستثمار الأجنبي وإدخال مزيد من التكنولوجيا المتطورة ..[٢]، فقد أدى كل من محدودية الاستثمارات والعقوبات إلى تقليص إنتاج النفط والغاز الطبيعي في إيران، في الوقت الذي تحتاج فيه إيران إلى استثمار أكثر من نحو (٥٠٠ مليار دولاراً) في قطاع الطاقة خلال الـ ١٥ عام المقبلة، وذلك للحفاظ على سقف إنتاجها وتعزيزه[٣].

ثانيا : أهمية الموقع الجيوستراتيجي لإيران

إن ما يزيد أهمية إيران الجيوستراتيجية أنها ترى في منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الرئيس الذي يحقق طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية المباشرة وهذا ما يتعارض مع السياسة الأمريكية بشكل ما ضمن حالة من التقاطع أو قد يتفق "نوعا ما" ضمن حالة من التوافق الذي ينصب في المحصلة بمصالح الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية في الخليج[٤]. وزيادة في الأهمية والدور معا تعد إيران جزئا حيويا من خزان كبير في الخليج العربي يحتوي على أكثر من (٨٠٥) مليار برميل من النفط الاحتياطي المثبت وبما يشكل حوالي ثلث الاحتياطيات العالمية ... [٥]. **يُنظر جدول رقم (١٦)** ..

وبالطبع لا يمكن تقييم موارد إيران الطبيعية الهائلة ضمن معايير حجمها الأولي أو السهولة النسبية لاستخراجها ويبرز عامل سهولة وصولها إلى الأسواق الأجنبية بنفس الأهمية وتسجل إيران بالتأكيد في هذا المضمار علامات عالمية جيدة[٦].

وتبقى المخاوف الغربية تجاه سياسة إيران الإقليمية مرتبطة بموضوع الملف النووي والتوتر الإيراني الإسرائيلي والإيراني الخليجي حول مسالة النفوذ الاقتصادي والأمني لإيران على النطاق الإقليمي، سواء كان هذا المفهوم على نطاق منطقة جنوب أسيا التي تشمل كلا من أسيا والقوقاز أو الشرق الأوسط ودول الجوار

---

[١] نبيل جعفر عبد الرضا ، علي نعيم النويطر ، الأهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣.
[٢] ينظر : كارل نخلة ، هل تستطيع اسواق النفط والغاز التكيف مع ايران الصاعدة ؟ ، مقال منشور على موقع مركز كارنغي للشرق الاوسط في ٣٠ / تشرين الاول /٢٠١٤على الرابط:http://carnegie-mec.org/2014/10/30/ar-pub-57194
[٣] المصدر نفسه.
[٤] سهيلة عبد الأنيس محمد ، العلاقات الإيرانية – الأوربية الأبعاد وملفات الخلاف ، ط١ ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٢٦، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص ١١.
[5] BP Statistical review of world energy , June 2015 , p6-7.
[٦] نبيل جعفر عبد الرضا ، علي نعيم النويطر ، الأهمية الاقتصادية والدولة لنفط بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥.

الإقليمي لإيران. فقد ناقشت بهذا الخصوص صحيفة "كيهان" الناطقة باسم مرشد الثورة الإيرانية الخطة التي تتضمنها التوجهات الإيرانية إقليميا، فقد أشارت إلى الأولوية الإيرانية إلى منطقة الخليج والذي وصفته (الخليج الفارسي) لأسباب تتعلق بالنفط والموقع الاستراتيجي، فضلا عن الجانب الديموغرافي والديني، على أن غالبية المنطقة المحيطة بالخليج تتحدث بالفارسية وتتبع مذهب الشيعة الأثنى عشرية، وهو الأمر الذي يعمق من نفوذ إيران في ظل نموذج الديمقراطية الدينية كنموذج محلي متبع في إيران ويسعى في الامتداد نحو العراق وهو ما يعطي نفوذا معنويا للنظام في طهران ليعطي ثقلا إقليميا من الناحية الجيوسياسية ..[١].

وتأتي منطقة الشرق الأوسط بالأولوية الثانية إقليميا بسبب السياسة التوسعية (الإسرائيلية) ومشروع الشرق الأوسط الكبير، فضلا عن إمكانية تهديد مصالح إيران في ظل وجود الحزام الأمني لإيران والعراق ولبنان وفلسطين، وهو ما يعطي احتمالية ارتفاع مؤشر النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ تساهم قضايا الإرهاب والتسلح ودعم الحركات والتنظيمات في دول مجاورة من احتدام التنافس الإقليمي[٢]. وهذا سيعطي أهمية إقليمية متميزة في المنظور الأمريكي على الدوام بدافع الحفاظ على الأمن الطاقوي في المنطقة وامن (إسرائيل)، فضلا عن الحفاظ على الأمن السياسي لحلفائها الإقليميين..

الى جانب ذلك تؤسس الولايات المتحدة توظيفها للنفط الإيراني على انه محور اهتمامها في المستقبل في ظل شبكة من الصراعات الإقليمية التي تفرزها تقاطعات إيران الإقليمية ضمن دائرتين أساس وهما دائرة الخليج ودائرة الشرق الأوسط، إلا أن هاتين الدائرتين تتقاطعان أيضا مع دوائر أخرى أوسع وتستدعيان من اجل التأثير فيهما، لا بد من دخول إيران في شبكة من العلاقات الدولية المتفاوتة من حيث الأهمية والقوة، وهو ما يعطي جملة من الملاحظات من أبرزها[٣] :-

١- تمثل الولايات المتحدة المتغير الرئيس والمؤثر في علاقة إيران مع القوى الدولية الفاعلة كالصين وروسيا، والإقليمية كالهند وباكستان وجمهوريات أسيا الوسطى وبحر قزوين.
٢- وجود التوظيف المتبادل فيما يخص القضية الإيرانية بين الولايات المتحدة وقوى إقليمية ودولية (تم الإشارة لها)، على أن هذا التوظيف يتمثل في استغلال الولايات المتحدة لبعض عناصر التناقض في مصالح إيران مع مصالح بعض من تلك القوى، وذلك من اجل استنفارها ضد إيران، وبالمقابل فإن تلك القوى المذكورة لا تتورع من اتخاذ مواقف تتميز بدرجة من الاستقلالية حيال إيران من اجل الضغط على السياسة الأمريكية في ساحات وقضايا مختلفة.

---

[١] نقلا عن: نيفين مسعد ، علاقات ايران الدولية والاقليمية وتأثيراتها على الامن القومي العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، سلسلة ملفات سياسية ، الدوحة ، كانون الثاني / يناير – ٢٠١١ ، ص ٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣.

[٣] وفي اطار هذا التوظيف المتبادل ، يمكن ان يُفهم من ان هناك تناقض في السياسة الروسية تجاه قضايا الملف النووي الايراني ومسالة تسليم صفقات الاسلحة المتعاقد عليها لإيران ، فضلا عن الدور الايراني في وسط اسيا ، ويضاف الى ذلك تفاوت موقف الصين ما بين الاقرار بحق ايران في الطاقة النووية السلمية وبين تصويتها بالإيجاب على حزم العقوبات المتتالية على ايران، كما يُفهم حاجة دولة مثل الهند الى الانفتاح على ايران لضبط نشاط القاعدة في افغانستان وباكستان من جانب وخشيتها في الوقت نفسه من ان يضعها سلاح نووي ايراني في المستقبل امام شقي رحى، حين تتنامى فيه التوترات بين الهندوس والمسلمين في الداخل الهندي، ونفهم ايضا كيف يمكن لدولة كتركيا تلعب دورا اساسيا في التوصل الى اتفاق مع ايران والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم في شهر ايار /مايو من العام ٢٠١٠ وبعد ستة اشهر تقبل بنشر الدروع الصاروخية على ارضها ضد احتمال اي هجوم صاروخي من اي مصدر كان بما فيها إسرائيل . للمزيد ينظر : نيفين مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢-٣.

جدول رقم (١٦)

احتياطي وإنتاج دول الشرق الأوسط بالنسبة للعالم (إحصاءات عام ٢٠١٥)

الدولة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	النسبة من الاحتياطي العالمي %	الإنتاج النفطي (بالمليون برميل يوميا)	النسبة من الإنتاج العالمي %
السعودية	٢٦٧	١٥,٧	١١,٥	١٢,٩
إيران	١٥٧,٨	٩,٣	٣,٦١	٤,٠
العراق	١٥٠,٠	٨,٨	٣,٢٨	٣,٨
الكويت	١٠١,٥	٦,٠	٣,١٢	٣,٦
الإمارات	٩٧,٨	٥,٨	٣,٧١	٤,٠
قطر	٢٥,٧	١,٥	١,٩٨	٢,٠
عمان	٥,٢	٠,٣	٠,٩٨	١,١
اليمن	٣,٠	٠,٢	٠,١٤	٠,٢
سوريا	٢,٥	٠,١	٠,٠٣	٠
باقي دول الشرق الأوسط	٠,٢	٠	٠,٢١٣	٠,٢
المجموع	٨١٠,٧	٤٧,٧ %	٢٨,٥٥	٣١,٧ %

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source : BP Statistical review of world energy , June 2015 , p6-8 .

المطلب الثاني : دوافع التوظيف الأمريكي للنفط تجاه إيران بين توافق إيديولوجي وتقاطع المصالح

ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدول الأوربية لم تلتزم بصورة صريحة بتطبيق سياسة الاحتواء خصوصا فيما يتعلق بالعقوبات ومنع التعامل التجاري، فقد مضت فرنسا مثلا بإبقاء علاقتها الاقتصادية وتبعتها كندا وروسيا وفتحت قنوات سياسية وعسكرية، إذ لم تستطع الولايات المتحدة منع الدول من تمريرها لإيران فضلا عن أن الولايات المتحدة أدركت بعد ذلك أن سياسة الاحتواء المزدوج قد تدفع بالبلدين (العراق وإيران) إلى التعاون السياسي والعسكري فيما بينهما مما قد يشكل نوع من التحالف باعتبار أن العدو أصبح مشتركا، إلا انه وبعد عام ٢٠٠٣ تخلت الولايات المتحدة عن سياسة الاحتواء المزدوج لصالح الاحتواء المنفرد لإنهاء النظام في العراق وتشديد الحصار على إيران وبذلك تحولت سياسة الاحتواء المزدوج إلى احتواء منفرد[١].

وتقع إيران في مناطق متوترة سياسياً بحكم إن الدول المجاورة لها أصبح لديها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فشرق إيران توجد أفغانستان التي تسيطر عليها قوت التحالف بقيادة الولايات المتحدة،

---

[١] يعد الاحتواء من الوسائل المهمة في الاستراتيجية الأمريكية التي تتبعها ضد الدول المنافسة أو المعادية وعلى مر التاريخ استخدمت الولايات المتحدة هذه الوسيلة ، ويعد السياسي الأمريكي جورج كينان أو من نظر لهذه الفكرة خلال الحرب الباردة واستمرارا لهذا النهج وظفت الاستراتيجية الأمريكية طيلة مدة الرئيس السابق بيل كلنتون هذه الفكرة لتكون ذات اطر جديدة تتعلق باحتواء أهم الدول المعادية لها في منطقة الخليج العربي وهما العراق قبل عام٢٠٠٣ وإيران إلى حد يومنا هذا ، وكانت تسمى بالاحتواء المزدوج وبعد عام ٢٠٠٣ وتغير النظام في العراق تحولت إلى سياسة الاحتواء المنفرد والتي وضع أسسها مارتن اندك والتي أعلن عنها في أيار ١٩٩٣ . للمزيد ينظر : بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٣٢.

فضلا عن وجود باكستان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وتركيا غربا التي تربطها وأمريكا علاقات وثيقة ولكونها لاعبا إقليميا يعوّل عليها أما جنوب إيران حيث تقع دول الخليج العربي التي ترتبط بعلاقات حميمة مع الولايات المتحدة وهذه الدول تخشى من طموحات إيران الإقليمية، في حين تمثل منطقة الشمال (بحر قزوين) منطقة صراع وتدخل للقوى الكبرى خصوصا الولايات المتحدة من أجل فرض نفوذها لاعتبارات جيو إستراتيجية واقتصادية[١]. فمن جانب أن إيران منشغلة بما يجري في منطقة حوض بحر قزوين والدول المحيطة به كونه غنيا بالنفط والغاز الطبيعي، وهذه المنطقة كانت قد تحولت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق إلى مركز جذب القوى الدولية حيث الحاجة المتزايدة لاستهلاك النفط، إذ يبلغ احتياطي النفط في كازاخستان نحو (٢٥) مليار برميل، ومن المتوقع إن تتمكن كلا من كازاخستان وتركمانستان من إنتاج نحو (٥) مليون برميل يوميا، ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن (تدافع نحو الذهب الأسود) وفتحت تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان أبوابها لشركات الطاقة الأجنبية ومع هذا الواقع النفطي والسياسي تخوض الدول المجاورة لهذه المنطقة والتي من ضمنها إيران منافسة محمومة لتوفير المسارات التي ستمر عبرها خطوط النقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية[٢].

فوجود النفط في هذه المنطقة في الوقت الذي تزداد الحاجة العالمية أليه يوما بعد يوم، يفترض وجودا أجنبيا دائما لاستخراج هذا المورد وحماية تدفقه، فضلا عن إن أمن النفط ليس سوى امن الخليج فحسب، حيث تعبر أكثر من خمسين ناقلة نفط يوميا إلى العالم وتبرز هنا نقطة الخلاف بين إيران والعرب إذ تطلب طهران بأن يكون امن الخليج مشتركا بينها وبين العرب وليس بين العرب والأجانب (الولايات المتحدة الأمريكية) وتدعو في الوقت نفسه إلى رحيل هذه القوات عن المنطقة، في حين قد لا يشعر العرب بالاطمئنان إلا بوجود هذه القوات، خاصة وأن تجربة احتلال الكويت من قبل العراق قد أكدت لهم تلك الحاجة إلى الحماية الخارجية، كما إن المخاوف من إيران تبرر لهم بالنسبة ضرورة استمرار تلك الحماية، فضلا عن إن ما يثير قلق إيران ضمن هذا النطاق هو الدخول الأمريكي على خط التنافس والتأثير خاصة وأن الولايات المتحدة تعتمد على سياسة الطاقة على المستوى القومي التوسع سواء في زيادة إنتاج النفط من خارج أراضيها أو تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها منه، ومن الواضح أن نفط بحر قزوين هو الأخر من يلبي هذه المتطلبات، وهو ما يعني أن المنطقة المحاذية لشمال إيران منطقة ستبقى منطقة صراع حاد ومحل أطماع الدول الكبرى[٣].

ولذلك تدرك الولايات المتحدة بأنها أصبحت أكثر قربا من الحدود الإيرانية وبخاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي من خلال التواجد الفعلي في أفغانستان وباكستان وجمهوريات أسيا الوسطى في ظل الشركات والتحالفات السياسة والأمنية، ولهذا فأن الدور الأمريكي يتمثل بقطع وسائل المد الإقليمي وضرب طوق جيو إستراتيجي ضد إيران* من أجل زيادة العزلة الإقليمية والدولية استكمالا لوسائل الحصار الدبلوماسي

---

[١] طلال عتريسي ، جيواستراتيجية الهضبة الإيرانية : إشكاليات وبدائل ، ط١ ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٢٥-١٣١.

[٢] جيفري كمب ، إيران والطاقة في بحر قزوين : احتمالات التعاون والصراع في مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠١، ص ص ٧٧-٨٠.

[٣] طلال عتريسي ، جيو إستراتيجية الهضبة الإيرانية : إشكاليات وبدائل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

* وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة الرئيس بوش "الابن" أربعة خيارات إستراتيجية لاستمرار تدفقات نفط بحر قزوين إلى الأسواق العالمية وفي حال حدوث تطورات مستقبلية للصراع الدولي الإقليمي في شأن الموارد النفطية فهناك خيارين

والاقتصادي ..... فعلى سبيل المثال أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على خطوة بارزة ومؤثرة تتمثل في منع مرور خط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين عبر الأراضي الإيرانية إلى العالم لأن هذا الأمر سوف يعزز من وضع إيران إقليميا ويجعل العالم أكثر انفتاحا وتعاملا معها[١].

وتُعد خطوط نقل النفط والغاز من القضايا التي تتعارض معها السياسات الأمريكية حيال إيران وخصوصاً عبر منطقة أسيا الوسطى، فالولايات المتحدة ترى بإيران أقصر الطرق وأرخصها ثمنا لدول أسيا الوسطى لنقل النفط والغاز الطبيعي إذ تقدر النسبة بمقدار (٢٠%) عن الخطوط البديلة الأخرى فضلا عن الأوضاع السياسة والأمنية بالدول الأخرى وعدم استقرارها ومن ثم ستؤثر على عملية النقل في حالة حصول أزمات داخلية أو إقليمية، فضلا عن أن إيران تعمل بنظام البديل، أي أنها تستلم النفط والغاز من أسيا الوسطى وتستهلكه محليا وتصدر الكمية نفسها من منافذها على الخليج العربي، لكن هذه البدائل قد شكلت نقطة خلاف وتحدي أمام السياسة الأمريكية من أجل منع الفائدة الاقتصادية على إيران فضلا عن السعي إلى منع تغلغلها في المنطقة[٢].

ولهذا "ترى الولايات المتحدة الأمريكية" بان إيران تسعى إلى التدخل والتأثير في منطقة أسيا الوسطى، كما وترى أن هناك عدة اعتبارات لهذا التدخل منها القرب الجغرافي والذي يجعل من إيران أقرب إلى دول أسيا الوسطى منه إلى الخليج العربي حيث إمكانية الاستفادة الاقتصادية، فضلا عن الطبيعة المجتمعية المشتركة والتي تتضمن الديانة الإسلامية، الأقليات الفارسية والروابط الثقافية والعرقية، ولاسيما تلك الحدود المشتركة بين تركمانستان وإيران وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين[٣]. إلى جانب لذلك تدرك الولايات المتحدة بأن أسباب التدخل متوافرة لدى إيران، في منطقة جيو إستراتيجية مثل أسيا الوسطى تشكل ذا أهمية في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، وهو ما يعني أن هذه المنطقة يمكن أن تكون منطقة تنافس وصراع طاقوي ومصالح بين الدول الإقليمية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الهيمنة والنفوذ[٤].

وبهذا الصدد يقول "جيم نيكول" المتخصص في شؤون أسيا الوسطى، أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك بأن التنافس الدولي على منطقة أسيا الوسطى كبير وأن هناك الكثير من الدول التي تطمح أن تكون لها أدوارا فاعلة في المنطقة، وتأتي في مقدمتها روسيا فضلا عن الصين والهند، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى

يتمثل الخيار الأول الذي أيدته شركات النفط الأمريكية العملاقة التي هدفت إلى السيطرة على موارد بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهندي، مرورا بخليج عمان أو إلى البحر المتوسط عبر تركيا إلا أن هذا الخيار بات مرفوضا وفقا للقوانين الأمريكية لفرض حظر على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني على خلفية برنامجها النووي ، فضلا عن هذا فان هناك خيار ثاني كانت تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية وهو قائم على أنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقا من كازاخستان وتركمانستان ليربط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا وإنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط ، وهذا الخيار الذي كانت تدعمه إدارتي الرئيس بوش "الابن" وأوباما رغبة منه في منع أشراك إيران في أي مشروع نفطي، فضلا عن تقويض الدور الروسي المتزايد اقتصاديا وسياسيا في المنطقة، الأمر الذي يعكس النوايا الأمريكية في إستراتيجيتها ضد كل من إيران وروسيا في المنطقة . للمزيد ينظر عمر عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٦ – ١٦٧.

[١] بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦.

[٢] عبير ياسمين ، سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار في بحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١٨٣.

[٣] عمار جفال ، التنافس التركي الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٠٦ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص٤٤.

[٤] بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥.

بأن إيران وتأثيـرها الجغرافي والديني أكثر رغبة للوصول للمنطقة والأكثر تهديدا للمصالح الأمريكية*لاعتبار أن إيران لها القدرة على إثارة عدم الاستقرار في المنطقة بحسب الرؤية الأمريكية[1].

ولذلك يمكن القول إن المصالح الأمريكية الإيرانية في حالة تنافس إلى درجة الصراع بين مشروعين متناقضين احدهما مشروعا يحمل في ثناياه غريزة الهيمنة والنفوذ على الموارد الطاقوية في المنطقة عبر تجسيد أُطر الليبرالية الجديدة، والاستمرار كقوة أحادية بقدرات اقتصادية غير محدودة، وثانيهما مشروعا يمتلك ارث تاريخي في إثبات وجوده إمبراطورية عظمى ذات ملامح أثنية تحت مبررات شتى، وفي بعض الأحيان قد تصل حدة التنافس بينها إلى مرحلة الصراع في منطقة بحر قزوين، فضلا عن ذلك يبدو لنا في الأفق، أن الإستراتيجية الأمريكية تسعى إلى منع النفوذ الإيراني من أن يمتد خلال هذه المنطقة الرغم أن الأخيرة متنفذه من خلال ما تتمتع به من عوامل جغرافية ودينية وعرقية، فضلا عن السعي الأمريكي إلى تقويض الدور الإيراني إقليميا عبر مجموعه من الأدوات السياسة والاقتصادية لتوظيف النفط في الصراع القائم مع إيران.

أولا : الولايات المتحدة وإيران توافق أيديولوجي وتقاطع مصالح

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ يملك كلا الطرفين أهداف ومصالح تتقاطع مع بعضها بسبب طبيعة الوضع السياسي والأمني فيها، فضلا عن التدخل الإيراني في هذه المنطقة والقضايا التي تشكل من أولويات السياسة الأمريكية خاصة، وحجم المصالح الأمريكية المرتبطة بالمنطقة، وعلى الرغم من تعدد المصالح الأمريكية إلا أن تعريف السفير الأمريكي السابق "ادوارد دجيريجان" في دول عديدة من الشرق الأوسط للأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة هي الأقرب للواقع والأكثر شمولا حيث تتجسد بعض هذه المصالح بالنقاط الآتية[2] :-

١- أمن الطاقة العالمي.
٢- إدارة ومنع الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل.
٣- التسوية السلمية للصراع العربي (الإسرائيلي).
٤- التعاون الأمني الإقليمي.
٥- النمو الاقتصادي من خلال اقتصاد السوق والتجارة الحرة (تجسيد أسس النظام الليبرالي).

---

* فإيران لديها مصالح تتراوح بين المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تتعارض بالتأكيد مع المصالح الأمريكية وتعد المصالح الاقتصادية من أهم نقاط الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أسيا الوسطى والتي تعد إيران أهم منفذ لها ولهذا تسعى إلى استغلال وضعها الجغرافي لتكون المنفذ لهذه الدول فعلى سبيل المثال تسعى إيران إلى التعاون مع الهند بشتى المجالات مقابل السعي الهندي للوصول إلى أسواق أسيا الوسطى وإمكانية مد أنابيب النفط والغاز من هذه المنطقة عبر إيران إلى ميناء بندر عباس وربطها بخط نقل عبر ميناء بومباي الهندي، إذ يعد الطريق الوحيد إلى الهند وخصوصاً أنها لا تفضل فكرة مد خط أنابيب عبر أفغانستان وباكستان وبسبب علاقاتها مع باكستان والوضع غير المستقر في أفغانستان إلا أن الولايات المتحدة تفضل هذه الفكرة ومد خطوط نقل الغاز أما من خلال أفغانستان لجنوب أسيا وشرقها أو عبر شرق أوربا لنقل النفط الغاز، ورافضة أي فكرة لمد هذه الخطوط عبر إيران أو حتى روسيا لمنعهم من الاستفادة الاقتصادية والسياسة التي سوف تتحقق من خلال هذه الخطوط الناقلة . للمزيد ينظر : بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥.

[1] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[2] ادوارد دجيرجيان ، الخطر والفرصة : رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط ، ترجمة: السيد عليوة ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٢٩١.

ويقول "كايهان بازيغار" أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد للعلوم والعلاقات الدولية أن العراق يشكل أول وأهم نقطة في الدور الإيراني في الشرق الأوسط خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، إذ شكل نقطة التفاعل بين إيران من جهة والدول العربية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى فالتوجهات الإيديولوجية المتضاربة ما بين إيران والدول العربية وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، جعل العراق والمنطقة في حالة توتر وصراع دائمين، نتيجة لسياسة التقاطع الإقليمي المحموم، والذي شكل فيه الشحن الطائفي دورا مؤثرا في تضارب تلك التوجهات، على أن العامل الطائفي وبحسب الرؤية الأمريكية قد استطاعت إيران من توظيفه بما يحقق مصالحها ضمن سياستها الشرق أوسطية[1]. فعلى سبيل المثال أن العلاقات الإيرانية السورية*يبرز فيها العامل الطائفي "من وجهة النظر الأمريكية والخليجية" والذي يؤدي دورا أساسيا في التناقض الفكري الإسلامي، فضلا عن عوامل أخرى عززت من هذا التقارب، وهو ما جعل من سوريا أحد أهم الحلفاء لإيران**الأمر الذي يثير مخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية وهي تنظر إليهما على إنهما من الدول التي تعمل على أثارة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، فإيران وعبر حلفائها، ممن ليست لهما علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]، ستتشكل على الدوام مصادر للقلق تجاه مصالحها العليا. وبذلك يُعد التقارب الإيراني السوري، فضلا عن التواجد والتأثير السياسي الإيراني في العراق ولبنان واليمن، أحد أهم أسباب تقاطع المصالح مع التوجهات الأمريكية حيال الطاقة، مما يؤكد أن هناك سعي أمريكي نحو عزل إيران وإبعادها من التأثير في قرارات التحكم بموارد وإمدادات الطاقة وتحديدا النفط، وذلك من خلال تقويض دورها في ظل ممارسة المزيد من الضغوط عليها عبر توظيف حلفاءها الإقليميين والاستمرار في إبقاء المنطقة ضمن حالة من عدم الاستقرار والصراع القائم ...

---

[1] نقلا عن بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

* اتخذت إيران موقفا مؤيدا للنظام السوري انطلاقا من آذار عام ٢٠١١ وأن ذلك الموقف لم يكن مفاجئا بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين إيران وسورية منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ولذلك فأن إسقاط أو أضعاف النظام السوري سيترك تداعيات غير أمنة بالنسبة لإيران والتي اتخذت مواقف داعمة من الثورات العربية التي شهدتها تونس ومصر والبحرين في حين عارضت الأحداث في سوريا التي وصفتها بأنها أمرا داخليا، فضلا عن ذلك فقد شكل البعد الاقتصادي في سوريا منعطفا في مسار العلاقات مع إيران فعندما كانت هنالك محاولات من أطراف خارجية لسحب أموال ورفع الأسعار لضربية الليرة السورية بادرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى بيع النفط والغاز بالليرة السورية الأمر الذي عده السوريون أمراً مشرفاً كما أن إيران حريصة بأن يكون لروسيا دوراً في الأزمة السورية فروسيا ستحول دون إصدار قرارات من مجلس الأمن للتدخل في سورية وأن حدث التدخل العسكري فانه سيحول دون تفويض دولي في سورية، وفي أطار العلاقات الإيرانية السورية فقد قدمت إيران الدعم في عام ٢٠١٢ إلى ما يعرف بلواء أبي الفضل العابس (ع) في سوريا والذي تنحصر واجباته نوعا ما في السيدة زينب (ع) وكذلك الدعم الذي قدمته لمحور المقاومة المتمثل بحزب الله، فقد شكلت (جميع هذه الأدوار التي أدتها إيران حيال النظام السوري والتي لا تصب بمصالح الولايات المتحدة لا بمصالح حلفائها) أدوات توظيف حيال إيران لاحقا. للمزيد ينظر: رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي،ط١، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، ٢٠١٤، ص ص ١٦٦-١٩١.

** وتقوم طهران ببناء قوتها العسكرية باستخدام عائدات مبيعات النفط وتحاول "بحسب الزعم الأمريكي" إغراء دمشق على الدخول معها في حلف دفاعي يهدف إلى إعاقة عمل عسكري أمريكي في المستقبل وتم بالفعل تشكيل هذا التحالف في ١٦ شباط من العام ٢٠٠٥ عندما واجهت الحكومتان الإيرانية والسورية إدارة الرئيس "بوش الابن" مباشرة بالإعلان انهما وقعتا اتفاقية دفاع مشترك للتصدي للتهديدات المشتركة . للمزيد يُنظر : روجر هاورد ، نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، مصد سبق ذكره ، ص ٢١٠.

[2] المعهد الملكي للشؤون الدولية ، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد ٢٤ ، المركز الدولي للدراسات المركزية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢١ – ٣٠.

إلى جانب ذلك "ترى الولايات المتحدة الأمريكية" بأن إيران تقدم الدعم والتمويل لحزب الله ألبناني، وأن إيران لديها مصالح في لبنان عن طريق حزب الله، فضلا عن علاقة حزب الله بإسرائيل القائمة على أساس الصراع المسلح، فحرب عام ٢٠٠٦ بين حزب الله (وإسرائيل) جاءت مدعومة بالدرجة الأساس من إيران*فضلا عن ذلك تجد إيران بحزب الله الوسيلة التي يمكن استخدامها في تحقيق مصالحها والتي تتعارض دون شك مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[١].

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن دول الخليج العربية يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في إستراتيجيتها تجاه إيران، إلا أن هذه الدول ليس لديها موقف حازم تجاه قضايا الأمن في الخليج مما جعل إيران أكثر نفوذا في المنطقة، وفي هذا الخصوص يرى تقرير أعدته مؤسسة كارينجي للسلام الدولي في الشرق الأوسط حول إيران ودول الخليج عام ٢٠٠٩، بأن دول الخليج العربي لم تؤدي الوظيفة الإقليمية التي ترغب بها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تطبق سياسة العزلة تجاه إيران بصورة حقيقية من أجل عزلها إقليميا، فالولايات المتحدة لا تريد أي تقارب بين هذه الدول وإيران والسبب يكمن وبحسب الرؤية الأمريكية أنها لا تريد إفساح المجال لإيران بان تكون شرطي الخليج كما كان الأمر ابان عهد الشاه "رضا بهلوي"، أو كلاعب رئيسي في أمن منطقة الخليج العربي[٢].

إن الدعم الذي تقدمه إيران للجماعات المسلحة في المنطقة مثل تقديم الدعم "للحوثين" في اليمن فضلا عن المعارضة البحرينية وحزب الله تجعل إيران "وبحسب الرؤية الأمريكية" أكثر نفوذا من بقية دول المنطقة، ولهذا فان الدور الإيراني في المنطقة وعبر وسائل الدعم وآليات التنفيذ، جعل من إيران لاعبا أساسيا ودولة ذات قدرة على أحداث تغيير ولو بشكل متفاوت من وقت إلى أخر، إلا أن هذا الدور يواجه بمحددات إقليمية ودولية، فالولايات المتحدة أهم محددات الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط، والإستراتيجية الأمريكية هنا تأتي لدعم الدول الحليفة لها ضد إيران والداخلة في تنافس من اجل دور مؤثر في الشرق الأوسط، إلا أن اغلب الحلفاء الخليجيين والمرشحين في أداء دور إقليمي، لديهم محددات داخلية وخارجية، ولا يمكن إسناد دور مطلق لأي منهم في مواجهة إيران وهذا الأمر قد أوجب على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل المباشر[٣]، وأن تلعب دورا إقليما بنفسها. كما أن للولايات المتحدة وإيران مصالح جيوسياسية مختلفة وليس من السهل مقارنة أسبابهما بشأن الارتباط مع المنطقة، فالولايات المتحدة قوة عظمى عالمية سعت دوما نحو تشكيل ديناميكيات تجارية، اقتصادية، اجتماعية، وسياسية إقليمية في الشرق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالمقابل فإن مستويات ارتباط إيران وأهدافها أكثر محدودية وهذا يعود، والى حد كبير إلى الحقائق الجغرافية والقيود العالمية الحقيقية

---

* في تقرير نشره مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن يذكر "أنتوني كورد سمان" أن الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها الاستخباراتية أصبحت تملك الدليل الواضح على أن إيران تدعم حزب الله بالمال والسلاح وان حزب الله هو أحد الوسائل الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط وخصوصاً ضد المصالح الأمريكية وضد إسرائيل وإن سبب ذلك حسب الرؤية الأمريكية هو من اجل تخفيف الضغط الدولي على إيران نتيجة برنامجها النووي . للمزيد ينظر :

Anthony H.Cordesman, Irans support of the Hezbullah in Lebanon , center for strategic and international studies , Washington ,2006 ,pp2-3.

[١] بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٣.

[٢] مارينا أوتاي ، إيران والولايات المتحدة ودول الخليج : السياسة الإقليمية المحيرة ، أوراق كارينجي، العدد ١٠٥ ، برنامج الشرق الأوسط ، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي ، واشنطن ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣.

[٣] بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥.

على قدرة إيران بنشر النفوذ وتشكيل أحداث تتخطى نطاق النفوذ الخليجي، فالتحدي الإيراني يلعب اليوم دورا محوريا في الإحداث العالمية ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، بسبب ما تمتلكه من فكر إيديولوجي يتمثل بالإسلام السياسي في ظل ولاية الفقيه، وهو النموذج السياسي الفريد في هكذا منطقة حيوية، فضلا عن امتلاكها للموارد الطبيعية والطاقوية (النفط والغاز الطبيعي) والموقع الجغرافي المتميز، وجميعها تشكل تحديا معقدا، فعلى النطاق الإيديولوجي تشكل إيران تجربة فريدة في نظام الحكم وهي تُعد من منظور العديد من دول العالم على إنها تجربة ديمقراطية، وأما على الجانب الجغرافي فموقع إيران اكسبها جوا تنافسيا مع العرب (الفرقاء التقليديين) ومنذ القدم حيث الحروب والمنازلات التي شهدها التاريخ بين العرب والفرس، إما على النطاقين الجيوستراتيجي والاقتصادي فإيران تمتلك ممرات حيوية سواء فيما يتعلق بطول السواحل البحرية التي تشكل نحو (٣١٨٠) كم أو إمدادات الطاقة التي تتوزع بين منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين، فضلا عن القدرة العسكرية التي تُعد الأضخم في عموم الشرق الأوسط باستثناء (إسرائيل)، مصر والسعودية بغض النظر عن نوعية السلاح التي معظمها منخفضة الجودة بالمقارنة[١].

ولما كانت المصالح الأمريكية تجاه إيران ترتكز أبعادها في الهيمنة على مشاريع الطاقة وإمداداتها سواء في منطقة الخليج أو حوض قزوين، كونها شبكة طاقة إستراتيجية من اجل تطويق البلقان ومن ثم تحديد القدرة الروسية مستقبلا من التحكم بمواردها الطاقوية وخطوط إمداداتها ... لذا فإن الولايات المتحدة ترى إن التحدي الإيراني يمكن أن يهدد مصالحها في المنطقة، ويدخل التنافس في إطار تقاطع المصالح وهو ما يجعلها تتهم إيران على أنها وراء الإرهاب من خلال تدخلها بالشؤون الداخلية لبعض البلدان وتقديم العون المادي واللوجستي لحلفائها من الحركات والتنظيمات الإسلامية، فضلا عن استمرارها، بل وإصرارها على تبني المشروع النووي في المنطقة وبما يخالف الاتفاقية التي أجبرت إيران على الالتزام بها مقابل رفع الحصار الاقتصادي عنها.

وهنا يبدو أن الموقف الأمريكي متناقضا في طبيعة التعامل مع إيران ما بين توافق إيديولوجي وتقاطع مصالح في مناطق النفوذ الأمريكي، الأمر الذي يجعل من السياسة الأمريكية تضع اعتبارات كسب الوقت كأحد عناصر إستراتيجيتها تجاه إيران، فتارة تغض البصر عن أفعال إيرانية هي في حد ذاتها تُعد خرقا للقانون الدولي، وأحيانا توجه التهم إليها بأفعال قد لا تصل إلى مستوى الإدانة الدولية، وهو ما يُعطي انطباع من أن التوافق الإيديولوجي الأمريكي – الإيراني لا يزال قائما أو ساري المفعول ضد من تعدّهُم العرب السنة أو داعمو الإرهاب (من وجهة النظر الأمريكية) وهم دول مجلس التعاون الخليجي ومن جاورها من الدول العربية، في حين أن تقاطع المصالح أمرا حتميا في المستقبل، إلا أن إيران تُدرك تماما ماذا تفعل في مواجهة هكذا احتمالات. إلى جانب ذلك فأن الدور المتنامي لإيران في الشرق الأوسط الذي استطاعت صياغته عبر وسائل الدعم وتوظيف العنصر الأيديولوجي والديني، فضلا عن الحقائق الجيو إستراتيجية المتمثلة بموقع ومساحة إيران جعلها دولة إقليمية أكثر سيادة وقوة في المنطقة، ولذلك أصبح الالتزام الأمريكي في الشرق الأوسط واجبا ومصلحة قومية في الوقت نفسه وعليها المحافظة عليه بالدرجة الأساس لحماية مصالحها من جهة وتحجيم النفوذ الإيراني من جهة أخرى[٢].

---

[1] Robert Wright . The challenge of Iran …Article published on link ; http://iranprimer.usip.org/resource/challenge-iran

[٢] بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٧.

ثانيا : الإرهاب ودوره في عملية التوظيف الأمريكي

"تزعم الولايات المتحدة الأمريكية" أن إيران تلعب دورا في دعم الإرهاب والجماعات المسلحة، فضلا عن أن لديها القدرة في أثارة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ومما يزيد القلق الأمريكي لدعم إيران للجماعات المسلحة وتغذيتها، وبصورة مباشرة سعيهاً المستمر نحو امتلاك القدرات النووية بما يعارض المصالح والأهداف الأمريكية، إذ يظهر دور إيران في مدى إمكانية استمرار وتصعيد أزمة الطاقة إذا ما تعرضت لأي عمل عسكري وذلك من خلال موقعها القريب من منابع الطاقة في الخليج وبحر قزوين ومن ثم تعرض المصالح الأمريكية للخطر، ولهذا فأن الرؤية الأمريكية لإيران في دعم الإرهاب بدأ منذ العام ١٩٧٩ وهو تاريخ قيام الثورة الإسلامية، إذ يقول "دانيال بايما" من مركز دراسات الأمن والسلام في جامعة جورج تاون: أن بداية دعم إيران للجماعات المتشددة كان بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ إذ احتضنت إيران حينها الكثير من الجماعات وبدأت بمساندتها من أجل هدفها السامي آنذاك والقائم على تصدير الثورة للخارج ولهذا تدرك الولايات المتحدة الأمريكية من أن الثورة الإسلامية في إيران، وطبيعة النظام السياسي الذي جاءت به، كان له دور كبير في صياغة سياسة خارجية قائمة على أساس دعم الجماعات المسلحة في الخارج لتحقيق أهداف تتعلق بمشروعها القائم وبحسب المدرك الأمريكي أنها سوف تتبنى كل وسائل من شانها إضعاف جيرانها وزيادة نفوذها الذي كانت ولا زالت تسعى إليه إيران في الشـرق الأوسط[١].

وتشير العمليات الإرهابية "التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية" إن إيران تقف ورائها من حيث نوعها وعددها وكذلك مكانها الجغرافي إلى التوسع الهائل والكبير في دعم الشبكات الموالية لها[٢]، ويبين **جدول رقم (١٧) أهـم هذه العمليات ذات التأثير النوعي الذي تتهم الولايات المتحدة إيران بالوقوف ورائها** ...

جدول رقم (١٧)

أبرز العمليات التي تتهم الولايات المتحدة إيران بالوقوف ورائها منذ عام ١٩٧٩

التاريخ	المكان	نوع العملية
كانون الأول ١٩٧٩	طهران	احتجاز دبلوماسيين أمريكان كرهائن مدة ٤٤٤ يوميا.
١٩٨٠	لندن	انفجار سيارة مفخخة وإلقاء القبض على منفذ وهو إيراني الجنسية سجن حتى عام ١٩٨٩ ويدعي كورش نولادي.
نيسان ١٩٨٣	بيروت	انفجار شاحنة إمام السفارة الأمريكية في بيروت واتهمت الولايات المتحدة إيران بتنفيذها.
أب ١٩٨٣	فينا	اختطاف طائرة ركاب متجهة من فرنسا وتم توجيهها مطار مهر أباد وفجرت من قبل الخاطفين.

[١] بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٨ ــ ١٧٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .

نوع العملية	المكان	التاريخ
تدمير مقر قيادة مشاة البحرية الأمريكية بهجوم انتحاري اتهمت الولايات المتحدة إيران بذلك.	بيروت	تشرين الأول ١٩٨٣
اختطاف مواطن أمريكي وتقله سرا إلى طهران حسب الادعاءات الأمريكية.	بيروت	أذار١٩٤٨
اختطاف طائرة ركاب متجهة إلى أثينا وتوجيهها إلى بيروت واعدام الخاطفين احد الركاب وهو يعمل في البحرية الأمريكية أيضا اتهمت إيران بذلك.	روما	حزيران ١٩٨٥
تفجير مطعم اتهمت الولايات المتحدة فيه أجهزة الاستخبارات الإيرانية.	الكويت	تموز١٩٨٥
إعلان الشرطة الألمانية عن هروب إيرانيين أثنين بعد أن طاردتهم الشرطة تركوا سيارتهم التي عثر عليها وكشفت أنها استخدمت في عمليات إرهابية في فرنسا.	ألمانيا	شباط ١٩٨٦
إعلان السلطات التونسية عن ألقاء القبض على مجموعة إرهابية مرتبطة بإيران تدعم حزب الله المختار.	تونس	آذار ١٩٨٦
اختطاف طائرة ركاب متجهة إلى فينا وقتل أحد الركاب وتبين أن الخاطفين إيرانيون.	جنوب أفريقيا	تموز ١٩٨٧
احتلال سفارة السعودية والكويت في طهران ومقتل أحد الدبلوماسيين.	طهران	أب ١٩٨٨
اختطاف طائرة ركاب كويتية من مطار بانكوك وهبوطها في مشهد شرق إيران واستمرار هذه العملية لمدة (١٥) يوم قتل فيها اثنان من الركاب.	بانكوك	نيسان ١٩٨٨
اعتقال مجموعة من ١٤ شخصا إيراني الجنسية مع زعيمهم عصمت كمال المسؤول عن اغتيال دبلوماسي سعودي في تركيا.	تركيا	أيار ١٩٨٩
اختطاف ضابط أمريكي وإعدامه والإشارة في شريط الإعدام إلى تورط النظام الإيراني .	بيروت	تموز ١٩٨٩
اكتشاف شبكة إرهابية إيرانية مقرها في سويسرا تعمل في كل أوربا.	سويسرا سويسرا	آذار ١٩٩٢ آذار ١٩٩٢

التاريخ	المكان	نوع العملية
آذار ١٩٩٢	الأرجنتين	الهجوم على السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين.
كانون الأول ١٩٩٢	فرنسا	إعلان الشرطة الفرنسية عن ألقاء القبض على إيرانيين أثنين متهمين بأعمال اغتيال في أوربا.
كانون الثاني ١٩٩٣	تركيا	اغتيال الصحفي التركي "أوغور موجو" وإعلان وزير الداخلية التركي إن شبكة متورطة بإيران هب التي نفذت العملية.
كانون الثاني ١٩٩٣	تركيا	إعلان السلطات التركية إلقائها القبض على مجموعة من حزب الله التركي الذين تم تدريبهم في إيران والمتهمين باغتيال الصحفي التركي حكمت شيف.
تموز ١٩٩٣	مصر	إعلان السلطات المصرية إلقائها القبض على ١٩٥ عضوا من الجماعات الإسلامية الذين اعترفوا بتدريبهم في إيران.
أيار ١٩٩٤	البوسنة	إعلان الاستخبارات الأمريكية أن إيران أرسلت ٤٠٠ شخص إلى البوسنة من أجل تنفيذ عمليات إرهابية.
تموز ١٩٩٤	الأرجنتين	انفجار قنبلة في المركز اليهودي وقد اتهمت إيران بهذه العملية
نيسان ١٩٩٦	تركيا	طرد أربعة دبلوماسيين إيرانيين اتهموا باغتيال زهرة رجبي المفكرة التركية
أيار ١٩٩٦	فرنسا	الكشف عن مخطط للاستخبارات الإيرانية بمهاجمة مقر مريم رجوي
حزيران ١٩٩٦	البحرين	إعلان السلطات البحرينية اكتشافها خلية حزب الله المحلية التي تم تدريب أفرادها في إيران من أجل قلب نظام الحكم.
أيلول ١٩٩٦	طاجاكستان	طرد دبلوماسي إيراني لاتهامه بدعم الإرهاب
شباط ١٩٩٧	تركيا	طرد دبلوماسي إيراني لاتهامه بدعم الإرهاب
حزيران ١٩٩٦	واشنطن	تحقيقات أمريكية أثبتت ضلوع إيران بتفجيرات أبراج الخبر في السعودية التي يسكنها جنود أمريكان.
أيار ٢٠٠٣	واشنطن	ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن أعضاء تنظيم

التاريخ	المكان	نوع العملية
		القاعدة قد زاروا إيران.
كانون الثاني ٢٠٠٥	باكستان	اتهام حكومة باكستان لإيران بدورها في دعم عمليات التمرد في إقليم بلوتشستان.

المصدر : بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٧٢ – ١٧٥.

"ووفق الزعم والرؤية الأمريكية" شكل ارتباط إيران بالإرهاب أحد أهم قضايا ومرتكزات التفاعل في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة ووفق هاجس الحماية لمصالحها القومية العليا، بأن ترى إيران على أنها هدفا في إستراتيجيتها القومية، خصوصا بعد سعي الأخيرة لامتلاك السلاح النووي، فالولايات المتحدة تخشى أن تستخدم إيران الأسلحة غير التقليدية في عمليات إرهابية أو أن تدعم بها الجماعات المسلحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها الإقليميين والدوليين[١].

كما يضاف إلى ذلك الموقف الأمريكي تجاه قضايا الإرهاب، إذ أن الولايات المتحدة تدرك أن حيازة الدول المعادية لها لأسلحة نووية يعني تهديد الأمن القومي الأمريكي وأمن حلفائها ولاسيما في المناطق المتوترة مثل منطقة الشرق الأوسط فالسعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي* يمثل من وجهة النظر الأمريكية تهديدا حقيقيا ليس ضد الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل في عموم مناطق نفوذها في العالم والشرق الأوسط تحديدا[٢]. ولذلك تحاول الولايات المتحدة تفعيل عدة صيغ ومبررات من اجل توظيف النفط بدافع الحماية أو الوصاية في هذا المُعترك الأمني الخطير، سعيا منها لتقييد انتشار الأسلحة النووية في المناطق الغنية بالطاقة وذلك لعدة اعتبارات أهمها، امن الطاقة وتحديداً النفط، فضلا عن امن إسرائيل والنظم السياسية الحليفة، وهو الإجراء الذي ينطبق بصورة كبيرة على إيران والدول التي تقف على الند من السياسة الأمريكية.

المطلب الثالث : الملف النووي الإيراني ومرتكزات تقاطع المصالح مع الولايات المتحدة في بحر قزوين

على الرغم من السعي الأمريكي لمنع إيران من مواصلة برنامجها النووي إلا أن روسيا كانت قد مارست دورا كبيرا في أحياء هذا البرنامج، ومع هذا فان النقلة الحقيقة للبرنامج النووي الإيراني كانت منذ العام ٢٠٠٢، إذ كشف المعارض الإيراني على رضا جعفر زادة عن وجود موقعين نوويين غير معروفين وهما مصنع

---

[١] بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧.

* إن بدايات البرنامج النووي الإيراني كانت في عقد الخمسينيات من القرن الماضي أذ ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير في تأسيس هذا البرنامج حينما كانت إيران حليفة للولايات المتحدة ولا تشكل أي تهديد عليها أو على مصالحها ، وفي عام ١٩٦٨ زودت إيران بمفاعل أبحاث نووية من الولايات المتحدة وفي عام ١٩٧٥ وقعت إيران عقدا مع شركتين ألمانيتين لبناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل وقد ساهمت الولايات المتحدة في بناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل بمساعدة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر آنذاك لتعزيز التعاون النووي لتصل قيمته لأكثر من (٦) مليارات دولار . للمزيد ينظر : ستار جبار ، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٧٩ – ٨٢.

[٢] بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩.

لتخصيب اليورانيوم في منطقة ناثانز وأخرى للماء الثقيل في منطقة أراك وهذا ما فسر على أن إيران تسعى في برنامجها النووي إلى شيء أخر غير ما هو معلن على أنه برنامج نووي سلمي، فقد تبين أن إيران قد خرقت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية خصوصاً بعد رفضها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي في آذار عام ٢٠٠٣[١].

إن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية منع إيران من الحصول على أسلحة نووية وطمأنة "إسرائيل" بهذ الخصوص، إلا أنها لا تستطيع التعامل مع إيران بفاعلية واحتوائها بالبيئة الجديدة لكن من حق الولايات المتحدة استخدام وسائلها تجاه إيران التي تمكنها من الحفاظ على تحالفات إقليمية رئيسة، فضلا عن تقويض قدرات إيران في استغلال التغيرات الجديدة في المنطقة[٢].

وفي ١٥ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ وقعت إيران على اتفاقية تعهدت بموجبها بعدم أنتاج أسلحة نووية، إلا أن عام ٢٠٠٥ حصل انقلاب في السياسة الإيرانية والبرنامج النووي بفوز الرئيس "محمود أحمدي نجاد" الذي أوقف المفاوضات وتحديدا في أب عام ٢٠٠٥، إذ عبر "نجاد" عن سياسته النووية بكلمة ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي كان مفادها التأكيد على حق إيران في إنتاج دورة الوقود الكاملة بعد كانت المفاوضات تدور حولها مقابل تخلي إيران عن برنامجها النووي واكتفائها بنسبة تخصيب لا تتجاوز (٥%) وعلى أن تشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الأنشطة النووية في إيران[٣].

وفي ٢٦ تشرين الأول عام ٢٠٠٩ قدمت كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا مقترح حول تخصيب اليورانيوم الإيراني في الخارج ، إلا إن إيران رفضت هذه الفكرة كما جاء على لسان وزير خارجيتها "منوشهر متقي" الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية وفي قمة الأمن النووي التي جرت في واشنطن في ١٥ نيسان عام ٢٠١٠ إلى الضغط على أعضاء مجلس الأمن لفرض عقوبات أكثر قسوة على إيران* وبالفعل صدر القرار ١٩٢٩ من مجلس الأمن في ٩ أيار ٢٠١٠ بفرض عقوبات على إيران للمرة الرابعة منذ عام ٢٠٠٦ بسبب برنامجها النووي[٤].

إن من ضمن الأهداف الجوهرية لسعي الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق حصول إيران على التقنية النووية** هو مشروع السيطرة على النفط الإيراني وهو النفط الوحيد في الوقت الحاضر البعيد عن السيطرة

---

[١] شاهرام تشوبين ، طموحات إيران النووية ، تعريب : بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٣-١٥.

[٢] مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط ، ترجمة : حسين شلوشي – أيات الشحرور ، حمورابي ، العدد ١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ديسمبر/٢٠١١ ، ص ١٥٤.

[٣] مجموعة الأزمات الدولية ، إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟ ، تقرير الشرق الأوسط ، العدد ٥١ ، واشنطن ، ٢٠٠٦، ص ص ٢-٤.

* بعد منع مفتشي وكالة الطاقة الدولية من تفتيش مواقع نووية داخل إيران أعلنت الأخيرة الاستئناف في أنشطة تخصيب اليورانيوم وهو ما أدى إلى نقل القضية إلى مجلس الأمن ، وكان للولايات المتحدة موقفا متشددا من ذلك وكان ذلك جليا بعد موقف البنتاغون الأمريكي في تقريره المرفوع للرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٩ والذي تضمن وجوب فرض سلسلة من الإجراءات واتخاذ جملة تدابير لمواجهة تطور البرنامج النووي في المناطق المتوترة وفي مقدمتها منطقة الشرق الوسط. للمزيد ينظر : منعم خميس مخلف ، ابتهال محمد رضا ، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٣٤ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٩٤ .

[٤] بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١.

** استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الحشد الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية والضغط السياسي وبذلت جهودها في إيقاف أو تعطيل البرنامج النووي الإيراني . للمزيد ينظر : مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠.

الأمريكية في الأرخبيل النفطي الممتد من بحر قزوين حتى مسقط، وأن سيطرة الولايات المتحدة على النفط الإيراني معناه قدرتها في التحكم في هذا المورد استراتيجيا من الاستخراج حتى البيع وفي ذلك تتمكن من التضييق على خيارات اللجنة الثلاثية التي تقودها المفوضية الأوربية مع البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي "الترويكا" في موضوع الطاقة[1].

ولهذا فأن دولا مثل الولايات المتحدة وإسرائيل لن تقبل البرنامج النووي الإيراني بل تسعى لإفشاله بالوسائل المتاحة كافة، وهذا الموقف الصارم لم يتغير بل أخذ يشتد من سنة إلى أخرى، كما إنهما لم يكتفيا بالتصريحات بل أخذا يستعدان لاتخاذ إجراءات ضاربة ومؤثرة، وعليه أخذت تستخدم الولايات المتحدة وحلفائها كل ما يمتلكون من تأثير ونفوذ كي لا تتحقق المساعي النووية الإيرانية[2].

وهكذا فأن الإدراك الأمريكي حول الأحداث والمتغيرات الفكرية والأيديولوجية في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى قد أسهم في بناء شكل الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران أي أن الوضع الجيو إستراتيجي لإيران في منطقتي الشرق الأوسط وبحر قزوين بات ضمن المحددات التي تركت أثرا كبيرا على الاختيار الأمريكي للوسائل والتكتيكات في التعامل مع إيران، وبذلك يمكن القول أن قضايا ارتباط إيران بالإرهاب "حسب الإدعاء الأمريكي" والسعي الإيراني لامتلاك الأسلحة النووية فضلا عن تزايد المصالح الأمريكية بصورة كبيرة في هذه المناطق وإمكانية تهديدها من قبل إيران شكلت جميعها محاورا للتفاعل بين الطرفين لتكون أهم العوامل المؤثرة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران والتي كان أحد أشكالها توظيف الولايات المتحدة للموارد النفطية لاسيما فيما يتعلق بموضوع خطوط إمدادات الطاقة الإيرانية ما بين المجالين الحيويين للطاقة في الخليج العربي وحوض قزوين.

كما أن الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران سوف لا يمنع الشركات الأمريكية من المشاركة في بعض المشاريع المتعلقة باستثمار نفط الخام الإيراني ومنها حقول بحر قزوين، وهو ما أكده الرئيس الامريكي السابق "كلينتون" في رسالته إلى مجلس النواب والشيوخ والذي أوضح فيه مضمون مرسوم وقعه في ظروف ملائمة يستطيع فيه الأمريكيين الحصول على إذن للمشاركة بعمليات تجارية لمقايضة النفط الخام من منطقة بحر قزوين بالنفط الخام الإيراني وذلك لدعم مشاريع الطاقة في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان[3]. إلى جانب ذلك ترى الولايات المتحدة أن العقوبات الاقتصادية على إيران سوف لن تؤتي ثمارها ولم تكن فاعلة التأثير على الاقتصاد الإيراني بالشكل الذي يجعل من إيران تعيد النظر في سلوكها بالشكل الذي ترغب فيه، ولهذا فهي تعتبر هذه الإجراءات كعامل مساعد للتأثير على الإمكانات الإيرانية المالية وبما ينعكس سلبا على مشترياتها من الأسلحة أولا ومن الحد من إمكانية تطوير مفاعلاتها النووية [4].

---

[1] حميد سعدون ، أشكال الاقتراب والابتعاد بين موقفي الترويكا الأوربية والموقف الأمريكي ، الملف السياسي ، العدد ١٦، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٩.

[2] سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟ ، ط١ ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٥٩ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص١٣.

[3] Patric Clawson , The impact of US .Sanction on Iran , The Washington institute ,April,23-1996.p4 .

[4] موسوعة الرشيد – دراسات ميدانية ، الاستراتيجية الايرانية والعقوبات الاقتصادية في ٨ / نوفمبر / ٢٠١٠ على الرابط : www.alrashead.net/nov/2010

كما وترى الإدارات الأمريكية إن إيران وروسيا أهم دولتان تتحكمان بمسارات أنابيب النفط وتعدهما منافسان تجاريان لبقية الدول ضمن مجموعة أوبك، في ظل الحاجة الأمريكية الملحة حول وضع الشركات الأمريكية اليد على نفط قزوين وإمداداته نحو الغرب، إذ ترى أيضا إن هناك معضلات حقيقية تواجه مسارات خطوط أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين وتسويقها إلى أوربا، سواء في حالة عدم الاستقرار التي تسود هذه المنطقة في ظل الحروب العرقية في إقليم "ناغورنوكرباخ"، وفي إقليم "أغازيا" بجورجيا وكذلك في الشيشان وداغستان في روسيا وهو ما يهدد مصادر الطاقة وتصديرها من الشرق إلى الغرب أو من خلال الوضع القانوني المعلق في تقاسم ثروات حوض قزوين بين الدول المطلة عليه ومنها إيران وروسيا، كازاخستان، أذربيجان وتركمانستان، وهو ما دفع بالولايات المتحدة بالتخطيط في استخدام وسائل أكثر قدرة على تحقيق فرص السيطرة على هذا الإقليم الحيوي، فقد سعت الولايات المتحدة في التخطيط للتمركز في مناطق قريبة من بحر قزوين وذلك لمنع إيران من مد نفوذها وامتلاكها عنصر قوة في التحكم بإمدادات الطاقة كبديل عن الخليج العربي ومن ثم قدرتها في التأثير على الإنتاج والأسعار في منظمة أوبك كونها احد أعضاءها الرئيسيين، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ٢٠٠٦ في مد شبكة لا تمر عبر روسيا أهمها خط "باكو" من أذربيجان – تبليس – جيهان في تركيا ومن ثم يصب في البحر المتوسط ويبلغ طوله نحو ١٠٩٠ ميلا (أكثر من ١٧٠٠ كم) وبكلفة تجاوزت ٤ مليار دولار، على الرغم من أن مد أنابيب طاقة عبر الأراضي الإيرانية اقل تكلفة للوصول إلى الخليج العربي، إلا أنها فضلت هذا الخيار لاعتبارات ما قد تشكله إيران من خطورة في استخدامها تلك الخطوط الطاقوية كورقة ضغط عندما تقطع بها الأنابيب وتعرقل حركة نقل الطاقة لتحقيق أغراض ومصالح خاصة ترتبط بملفها النووي كما تفعل اليوم حين تهدد بإغلاق مضيق هرمز[١].

كما أن تحول حوض قزوين إلى موقع جيو–استراتيجي حيوي في مجال الطاقة الناضبة جعله هدفا للنزاع والتنافس بين القوى العالمية مما دفعها نحو تعزيز قدراتها العسكرية بإنشاء القواعد وعقد التحالفات الإقليمية التي تحيط هذه المنطقة من كل جانب والاستئثار باحتياطيات إضافية ضمن ميزان الطاقة العالمي.

وعليه تطرح ثروات بحر قزوين وحالة التقاطع والاختلاف بين الدول المطلة عليه حول تقسيم المياه فيه تحديات مستقبلية لإيران، فضلا عن ما يرتبط به من مشاريع دولية كون أن بعض دوله تعد معبراً مهماً لمصادر الطاقة من دول الجوار، وقد تصبح جزءاً من تنافس إقليمي ودولي، وهو ما يجعل إيران طرفاً في معادلة الصراع المحتملة في المنطقة، والتي لا تقل أهمية عن تلك التي تواجهها في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، إذ تمتلك روسيا الاتحادية والولايات المتحدة مصالح إستراتيجية وقواعد عسكرية في محيط الإقليم، بينما يتطلع العملاق الصيني نحو امتلاكه نفوذا فيها لاعتبارات القرب الجغرافي النسبي والذي يؤمن له مستقبلا لمصادر إضافية من الطاقة[٢]، لقد سارعت الولايات المتحدة وحليفاتها إلى خوض الصراع في هذا الإقليم الحيوي من ثلاث جوانب[٣] :–

---

[١] أمال عربيد ، نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة ، الثلاثاء ، في ٤ / فبراير / ٢٠١٣ ... على الرابط : http://www.ktuf.org.alamel/4/feb/2013

[٢] يُنظر : فرح الزمان ابو شعير ، ايران وبحر قزوين : معادلة للصراع وتقسيم النفوذ ، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، ٣/ يناير / ٢٠١٣ ، ص٢، على الرابط :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/013131113627251370.html

[٣] المصدر نفسه ، ص ص ٣-٤

أولا : الجانب الاقتصادي بهدف التحكم بثروات الحوض وبناء شبكة من الأنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي إلى أوربا من غير المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية ..

ثانيا : الجانب الجيوسياسي وورقة بناء التحالفات مع الدول الثلاث المطلة على حوض قزوين (كازاخستان، أذربيجان وتركمانستان) منذ تفكك الكتلة السوفيتية، مستفيدة من هذا الجانب من رغبة هذه الدول في الخلاص من السيطرة الروسية من جهة ومن خلافاتها مع الجارة إيران من جهة أخرى ... الأمر الذي جعل هذه الدول من مصلحتها عدم تمكين إيران من إن تكون طريقا رئيسا لتصدير مواردها النفطية، وقد استفادت الولايات المتحدة من الخلاف القائم بين أذربيجان وإيران بسبب دعم إيران لجمهورية أرمينيا حول إقليم "ناغورنوكاراباخ" وهو ما جعل واشنطن تدفع باستثماراتها صوب قطاع النفط في أذربيجان ضمن حوض قزوين وبقيمة تجاوزت (٢٠) مليار دولار من اجل حثها على الاستمرار في موقفها المضاد لإيران في تقسيم ثروات البحر[١].

ثالثا: الجانب الأمني والعسكري من خلال إقامة القواعد العسكرية وعقد التحالفات المنية تحت عنوان مكافحة الإرهاب في المنطقة الممتدة ما بين البحر الأسود مرورا ببحر قزوين ووصولا إلى حدود الصين، وقد جاء هذا الترتيب ضمن أولويات السياسة الأمريكية في تامين مصالحها في بحر قزوين وتقوية جيوش دوله التي تربطها معها علاقات حميمة[٢].

المطلب الرابع : النفط الإيراني بين العقوبات الاقتصادية والصراع على النفط

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي قامت بفرض عقوبات اقتصادية على إيران على خلفية أحداث السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز بعض الرهائن الأمريكان وتضمنت هذه العقوبات تجميد بعض الأرصدة ومنع المعاملات التجارية بين البلدين وكذلك منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في إيران بل فرض غرامات على الشركات الأمريكية التي تخالف قانون حظر التعامل مع إيران، فقد تعرضت هذه الشركات إلى الضرر من جراء هذه العقوبات وحلت مكانها الشركات الأوربية والصينية والماليزية والتي استفادت كثيرا من الاستثمار في قطاع النفط الإيراني[٣].

فالسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء إيران ناتجة عن عدة أسباب بحسب الرؤية الأمريكية منها[٤] :-

١- طبيعة النظام السياسي الإيراني ونهجه المتشدد فضلا عن إن السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على أساس مبدأ التمسك بالأهداف والمطالب وهذا ما تراه الولايات المتحدة خطرا لابد من إيقافه.

٢- التدخلات الإقليمية التي تمارسها إيران، إذ تدرك الولايات المتحدة أن مثل هذه التدخلات يمكن أن تعرقل أو تعيق سياساتها ومصالحها في المنطقة، الأمر الذي يجعلها تسعى على الدوام إلى منع وتقويض هذه التدخلات من خلال أدوات التوظيف التي لديها.

---

[١] جانا بوريسوفنا ، بحر قزوين والخلافات حول ثرواته ، على موقع البيان في يوليو / تموز ٢٠١١ . على الرابط : http://www.albayan.ae/opinions/articles/-1.1476032

[٢] وفي التقرير الاستراتيجي لمجلس الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١١ ، إذ يؤكد التقرير ضرورة الاهتمام بأذربيجان كنقطة انتشار للقوات العسكرية الأمريكية في البحر وعلى اليابسة ن نظرا لموقعها العازل بين روسيا وإيران ، غذ يربط التقرير ما بين بحر قزوين في الشمال والخليج في الجنوب كنقطتي حصار على إيران .. للمزيد ارجع إلى : جانا بوريسوفنا ، مصدر سبق ذكره، على الرابط ...http://www.albayan.ae/opinions/articles/-1.1476032

[٣] منعم خميس مخلف ، ابتهال محمد رضا ، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٢.

[٤] طلال عتريس ، جيو إستراتيجية الهضبة الإيرانية : إشكاليات وبدائل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٥ – ١٣٠.

ومنذ العام ١٩٩٦ اتخذت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومن ورائها الكونغرس خطوات سعت من خلالها إجبار شركات الطاقة الأجنبية على الاختيار بين أمرين: أما مقاطعة التعامل مع إيران في مجال الطاقة أو معاقبة هذه الشركات في حال الاستمرار بالتعامل مع إيران في هذا المجال، ولعل من أبرز تلك الخطوات هو قانون معاقبة إيران الذي يرمي إلى إخراج الشركات الأجنبية من سوق النفط الإيراني، وفي ذلك فرصة للولايات المتحدة لمحاولة إلحاق الضرر بقطاع النفط الإيراني[١].

وفي مناسبة سابقة كان نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني" يشير إلى ضرورة ملحة للولايات المتحدة مفادها ليس فقط السيطرة على نفط الشرق الأوسط، بل أن تكون المالك الفعلي له والمتحكم بظروف استثماره وإنتاجه وتصديره وأسعاره في السوق، ويبدو هذا الأمر حيويا ومصيريا لأسباب عدة منها[٢]:-

١- ضعف الاحتياطي الأمريكي من النفط حيث نجد أن الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا تتجاوز في مثبتها الـ (٢٢) مليار برميل وبما يشكل (٢%) فقط من مجمل الاحتياطي العالمي وهي كمية تتناقص باستمرار رغم امتلاك الولايات المتحدة لأحدث الوسائل والمعدات التكنولوجية.

٢- السعي إلى التحكم بخيوط اللعبة عالميا، فضلا عن زيادة كمية الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة، الأمر الذي ينذر بأزمة طاقة بالمستقبل القريب في حال لم يتم العثور على مغذيات طاقة نفطية خصوصا في العراق وإيران وعلى نحو يكمل استدارة الهلال الغني بالنفط الممتد من أسيا الوسطى وحتى الخليج العربي.

وبذلك تقدم السيناتور الأمريكي "الفونس داماتو" بمشروع قانون العقوبات النفطية الخارجية ضد إيران لمعاقبة الشركات التي تصدر تكنولوجيا الطاقة إلى إيران، وبدلا من إقرار قانون المشروع المذكور صادق مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٨ كانون الأول من العام ١٩٩٥ بأكثرية الأصوات على صيغ قانون مراجعة تقضي بمعاقبة الجهات التي تستثمر في قطاع النفط الإيراني، وفي حزيران من العام ١٩٩٦ أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون رقم "٣١٠٧" ووافق بالإجماع على صيغة قانون تبناها في ١٦ تموز من العام ١٩٩٦[٣].

وفي ١٥ أب من العام ١٩٩٦ تم توقيع قانون معاقبة إيران (القانون العام ١٧٢ – ١٠٤)، ومنذ ذلك الحين يحظى هذا القانون باهتمام كبير كونه يقضي بمعاقبة كيانات خارج حدود الولايات المتحدة أي عقوبات أمريكية بحق شركات أجنبية ينتمي الكثير منها إلى بلدان متحالفة مع الولايات المتحدة[٤].

ولعل اعتياد المسؤولين الإيرانيون، خصوصا بعد دعوة الرئيس الإيراين السابق "محمد خاتمي" إلى تقارب الثقافات في حديث وجهه إلى الولايات المتحدة، على أن يصروا إلى الإعلان أنه لا تغيير في مواقف الدولة الإيرانية الرافضة لكل ما هو أمريكي أنما يعد أحد أسباب العقوبات المفروضة على إيران في مجال الطاقة[٥].

---

[١] كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، ط١ ، ترجمة وإصدار : مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١١.

[٢] سرمد عبد الستار أمين ، إيران والولايات المتحدة العلاقات والأزمة ومشاهد محتملة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩ – ١٠.

[٣] كينيث كاتزمان، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠ -١١.

[٤] المصدر نفسه ، ص١١.

[٥] هدى الحسني ، صراع الإرادات على ضفاف الخليج : رؤى سياسية وإستراتيجية ١٩٩٨ – ٢٠٠٩ ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٢٨.

ويوفر قطاع النفط حوالي (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ نحو (٨٧٠) مليار دولار، ونحو (٨٠%) من مكاسب إيران بالقطاع الأجنبي، وما نسبته (٥٠%) من عائدات الحكومة (للعام ٢٠١٢)، فضلا عن أن قطاع النفط الإيراني قديم قدِم الصناعة النفطية ذاتها أي مطلع القرن العشرين وقد تخطت حقول النفط الإيراني على البر الإيراني مرحلة الذروة في الإنتاج وهي بحاجة إلى استثمارات بمبالغ طائلة، حيث يبلغ حجم الاحتياطي الإيراني حوالي (١٥٧,٨) مليار برميل بحسب إحصاءات عام ٢٠١٥، وهي تحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الاحتياطي النفطي بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية وكندا، أما موارد ها من الغاز الطبيعي فتبلغ نحو (٩٤٠) تريليون قدمً مكعب وهي بذلك الثانية في الترتيب بعد روسيا فلم تكن قد استُثمرت بعد بشكل متطور عند صدور "قانون معاقبة إيران" وما تزال صادرات الغاز الإيرانية قليلة نسبيا كما أن معظم الغاز الطبيعي الإيراني المنتج يضخ إلى حقول النفط لدعم إنتاجها[١].

وتظهر عملية التوظيف الأمريكي للنفط تجاه إيران من خلال سماح رئيس الأمريكي "باراك اوباما" وعن طريق قانون العقوبات على إيران بفرض عقوبات مختلفة من شأنها ألحاق الضرر بمصالح الشركات الأجنبية العاملة* والتي تستثمر أكثر من عشرين مليون دولار سنويا في إيران في مجال النفط، وبحسب الفقرة (١٤) من قانون معاقبة إيران[٢].

فضلا عن ذلك فقد أصدر الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في نهاية تشرين الأول من العام ٢٠٠٩ قانونا جديدا لمعاقبة شركات النفط الأجنبية التي تصدر البنزين إلى إيران ** وكان الكونغرس الأمريكي قد فرض فيها عقوبات الاقتصادية على إيران نتيجة مواصلتها العمل على برنامجها النووي، فضلا عن ذلك يمنع هذا القانون

---

[١] لا تشتمل هذه الفقرة على تعريف الاستثمار وترتيبات حقوق الرهن والمحاصصة فحسب وكما ورد في قانون العام (١٠٧ – ٢٤)، بل يشمل أيضا أي عقد يجعل الشركات الأجنبية مسؤولة عن تطوير الموارد النفطية لإيران فضلا عن شموله خطوط الأنابيب الواصلة إلى إيران أو المارة عبر أراضيها ناهيك عن العقود التي تنص على أنشاء أو توسيع مشاريع الطاقة في إيران ... للمزيد ينظر : كينيث كاتزمان ، المصدر سبق ذكره ، ص١٢.

* أول شركة معاقبة بموجب قانون معاقبة إيران هي شركة نفط إيران للتجارة البينية (الإيرانية الملكية والعاملة في سويسرا) وقد كانت العقوبة عبارة عن فرض الحظر على اعتمادات مصرف [Ex – Im] والحرمان من الاستفادة من رخصة التصدير والحرمان من القروض المصرفية التي تزيد قيمتها عن عشرة ملاين دولار ، وفي ٢٩أذار عام ٢٠١١ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن شركة أخرى سوف تعاقب بموجب قانون معاقبة إيران وهي شركة نفط بيلا روسيا التي تملكها حكومة بيلا روسيا لكونها أبرمت عقدا بقيمة (٥٠٠) مليون دولار مع شركة نفط إيران يقضي بتطوير حقل نفط "جوفيير". للمزيد ينظر : كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧ – ٣٩ .

[٢] كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .

** في ١٢ كانون الثاني عام ٢٠١٢ قررت الإدارة الأمريكية فرض عقوبات على ثلاثة شركات باعت إيران كميات من مادة البنزين تفوق الكميات المسموح بيعها فعمدت الولايات المتحدة إلى منع إصدار تراخيص تصدير لمبيعات هذه الشركات حرمان هذه الشركات من تمويل مصرف [Ex – Im] (التصدير والاستيراد) فضلا عن حرمانها من القروض التي تزيد قيمتها على عشرة ملاين دولار والشركات الثلاثة هي شركة زهوهاي زنرونغ الصينية لإبرامها صفقة بيع البنزين لإيران بقيمة زادت عن الـ (٥٠٠) مليون دولار خلال المدة التي امتدت بين تموز عام ٢٠١٠ وكانون الثاني عام ٢٠١١ ، فضلا عن شركة (FAL Oil Company Ltd) (الإمارات العربية المتحدة) وهي شركة تجارية مستقلة تعمل في مجال الطاقة ، كانت قد باعت إيران ما قيمته (٧٠) مليون دولار أو أكثر من مادة البنزين في أواخر عام ٢٠١٠ ، وشركة (Kuo Oil Pte . Ltd) (سنغافورة) وهي شركة تجارية تعمل في مجال الطاقة باعت إيران ما قيمته (٢٥) مليون دولار من مادة البنزين بين أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١ . للمزيد ينظر : كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٠ – ٤١ .

وزارة الطاقة الأمريكية من أن تمنح الشركات عقودا لنقل النفط الخام لغرض زيادة احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي إذا ما باعت هذه الشركات أو نقلت مادة البنزين إلى إيران[1].

وقد تبنى الكونغرس في دورته الحادية عشر بعد المائة بضع مبادرات ضد إيران ضمن هذا السياق ومن أهم تلك المبادرات[2] :-

١-ضمن القانون العام (١١١ – ٨٥ في ٢٨ تشرين الأول من عام ٢٠٠٩) والذي يحظر توظيف أموال أمريكية في ملء الاحتياطي النفطي الإستراتيجي الأمريكي بمنتجات نفطية من شركات تبيع لإيران مادة البنزين بكميات تزيد قيمتها على مليون دولا[3].

٢-تجميد حسابات الاعتماد في مصرف [EX – IM] عن أية شركة باعت إيران مادة البنزين أو زودتها بتجهيزات أو معدات أو خدمات للاستحصال على هذه المادة.

وذهبت الولايات المتحدة إلى "مسار الضغط" بعدما وجدت أن المسار الدبلوماسي غير مجدي مع استمرار بحث فرص التفاوض* وركزت الولايات المتحدة جهودها على العقوبات المتعددة الأطراف سعيا منها للضغط على الاقتصاد الإيراني[4].

فقد عملت الإدارة الأمريكية إلى شمول إنشاء خطوط لأنابيب الطاقة إلى إيران أو عبر أراضيها بقانون معاقبة إيران وبحسب الإدراك الأمريكي فأن أنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط أو الغاز داخل الأراضي الإيرانية يعني تطويرا للقطاع النفطي الإيراني وقد عززت هذا الإدراك بإدخال تعديلات على"قانون معاقبة إيران" و"القانون الشامل لمعاقبة إيران وتحميلها المسؤولية وتعريتها" والتي تضمنت تحديد المقدرات النفطية أي المنتجات المستخدمة في أنشاء أو صيانة خطوط الأنابيب المخصصة لنقل النفط والغاز الطبيعي، وفي آذار عام ٢٠١٢ أوضحت الوزيرة السابقة للخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" أن إدارة الرئيس أوباما تعد الفقرة التي تنص على فرض العقوبات قابلة للتطبيق منذ الشروع بإنشاء خط الأنابيب وليس بعد تدفق النفط أو الغاز عبر مشروع مكتمل الإنشاء[5].

---

[1] ولم يحمل قانون معاقبة إيران في بدايته أي تبعية إيرانية في مجال الاستحصال على مادة البنزين فضلا عن أن القانون لم يفرض أي عقوبات على الكيانات أو الشركات التي تبيع لإيران هذه المادة أو تزودها بالوسائل أو المعدات اللازمة لتوسيع مصافيها الموجودة أو لاستيراد البنزين من الخارج إلا أنه في العام ٢٠١٠ رأى كثيرون من أعضاء الكونغرس الأمريكي أن قانون معاقبة إيران يجب أن يُعد على النحو الذي يتناول اعتماد إيران على واردات البنزين في وقت كانت هذه الواردات تسد (٤٠%) من حاجة إيران من هذه المادة حيث كان الإيرانيون يستوردون البنزين من مجموعة محدودة من المزودين، وفي الوقت ذاته رأى آخرون إن العقوبات بهده الصيغة لن تكون على المستوى المطلوب من الفاعلية لأن الحكومة الإيرانية قادرة على تفادي التأثيرات الناتجة عن هذا القانون من خلال اعتماد نظام التقنين أو خفض قيمة الدعم لمادة البنزين أو زيادة إنتاجها . يُنظر : وديع بطرس ، الحصار الاقتصادي ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٤٠.

[2] كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤– ١٥.

[3] أدى ارتفاع سعر برميل لنفط والذي تخطى عتبة الـ (١٠٠) دولار خلال الأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ إلى طمس أثر العقبات خلال هذه المدة . للمزيد ينظر : مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٣.

* وتجدر الإشارة إلى أن قوانين العقوبات الأمريكية المفروضة ضد إيران في مجال النفط كان الهدف منها حرمان إيران من الموارد اللازمة لدعم برنامجها النووي فضلا محاولة إيقافها عن تمويل الجماعات الإرهابية.

[4] مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط ، ترجمة : حسين شلوشي وأيات شحرور ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٢.

[5] حتى ألان لم يتم إنشاء خطوط أنابيب إلا عدد قليل وتشكل خطوط الأنابيب الوسيلة الرئيسية لتصدير النفط والغاز الإيراني ويعود ذلك إلى حقيقة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي صعبت على الإيرانيين تطوير قدراتهم على تصدير النفط والغاز الطبيعي ويشار هنا إلى أن الغاز الطبيعي يُنقل من إيران إلى تركيا عبر خط أنابيب وحيد أنشئ في عام ١٩٩٧ وقد تولى كل بلد أجراء الجزء المار في أراضيه وعندما كان المشروع طور الإنشاء ورد في تقرير صادر عن وزارة

وقد حددت الإدارة الأمريكية مهلة أقصاها خمسة وأربعون يوما (منذ صدور القانون العام (١١٢-١٥٨) في عام ٢٠١٢ ما أذا كانت شركتا النفط الإيرانية الوطنية ونفط إيران للتجارة والبينية تنتميان إلى الحرس الثوري الإيراني أو تعملان لصالحه، وفي حال كان الأمر كذلك فإن التعاملات المالية مع هذه المؤسسات تغدو مخالفة قانونية وموجبة لفرض العقوبات في ظل "القانون الشامل لمعاقبة إيران وتحميلها المسؤولية وتعريتها " الحظر على فتح حسابات في الولايات المتحدة الأمريكية وبموجب الفقرة (٣٠٢٠) من القانون العام (١١٢- ١٥٨) " فإن أي شخص يجري تعاملات مع شركة النفط الإيرانية الوطنية*وشركة ناقلات النفط الإيرانية الوطنية يعرض نفسه للمعاقبة المنصوصة في قانون معاقبة إيران، وقد أبلغت وزارة الخزانة الأمريكية الكونغرس في الرابع والعشرين من أيلول من العام ٢٠١٢ بأنها تثبتت من كون الشركتين المذكورتين تنتميان للحرس الثوري الإيراني أو إنهما يعملان لصالحه، وهو ما يعني أنها تستوجب فرض عقوبات محددة ضدهما[١].

فضلا عن ذلك فقد عادت الدول الأوربية إلى تشديد العقوبات خلال أيار/٢٠١١ عندما تم إيقاف تعاملات أكثر من (١٠٠) شركة إيرانية أو متعاملة مع الحكومة أو الشركات الإيرانية بشكل نهائي[٢].

كما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي عقوبات على شراء النفط الخام الإيراني ويمثل ذلك منعطفا كبيرا في عملية الحصار الغربي تجاه إيران إذ أنخفض سعر النفط في السوق العالمية مباشرة بعد إقرار هذه العقوبات وكذلك ارتفعت أسعار المواد الأساس في السوق الداخلية الإيرانية بشكل كبير وفقد العملة الإيراني في عام ٢٠١٢ نحو (٨٠%) من قيمتها أمام الدولار الأمريكي، مما دفع رئيس البنك المركزي الإيراني إلى وصف العقوبات الغربية بـ (الحرب المعلنة على الاقتصاد الإيراني)[٣]. **ينظر جدول رقم (١٨):**

الخارجية الأمريكية أن تركيا سوف تستورد الغاز الطبيعي من أراضي تركمانستانية وليس من أراضي إيرانية وقد كان ذلك واحدا من الأسباب التي منعت وزارة الخارجية الأمريكية من إدراج ذلك المشروع في خانة المشاريع المخالفة للقانون ، إلا أن الكثير يعتقدون أن قرار دعم فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة عائد إلى عد خط الأنابيب هذا ضرورياً لأمن الطاقة في تركيا التي تعد من أبرز البلدان الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من أن التصدير المباشر للغاز الإيراني إلى تركيا لم يبدأ إلا في العام ٢٠٠١ ، ولم يصدر عن الإدارة الأمريكية أي قرار بفرض عقوبات بذلك الخصوص . للمزيد أنظر : كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٩ – ٣٠.

* أعلت وزارة الخزانة الأمريكية في ٨ تشرين الأول عام ٢٠١٢ أن شركة النفط الإيرانية الوطنية مصنفة في خانة الكيانات المساهمة في دعم انتشار أسلحة الدمار الشامل بحسب منطوق الأمر الإجرائي رقم (١٣٣٨٢) وبموجبه فقد نصت الفقرة (١٠٤) من "القانون الشامل لمعاقبة إيران وتحميلها المسؤولية وتعريتها" معاقبة أي مصرف أجنبي يتعامل مباشرة مع شركة النفط الإيرانية الوطنية بما في ذلك التعامل مع أي حساب مصرفي لشركة النفط الإيرانية الوطنية في أي بلد أجنبي ، فضلا عن فرض العقوبات المنصوصة في قانون معاقبة إيران على أي شخص أو كيان يقدم مساعدة مادية أو مالية أو تكنولوجية للحرس الثوري الإيراني أو مع أي من كيانات الحرس الثوري الإيراني إلى حد ما يراد من وراء ذلك ردع الشركات الأجنبية أو الكيانات الأخرى عن التعامل مع أي من شركات الحرس الثوري الإيراني التي لها نشاط في مجال الطاقة في إيران . للمزيد ينظر : كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١ – ٣٢.

[١] كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١.

[٢] خيري عبد الرزاق جاسم ، اوربا وإيران والملف النووي الإيراني ، الملف السياسي ، العدد ٩٨ . مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، أيار/٢٠١١ ، ص ١٦.

[٣] منعم خميس مخلف ، أبتهال محمد رضا ، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٤.

الجدول رقم (١٨)

يوضح مبيعات النفط الإيراني خلال مرحلة العقوبات لعام ٢٠١٢(برميل يوميا)

البلد / الكتلة	٢٠١١	(معدل / تقديري) ٢٠١٢
الاتحاد الأوربي	٦٠٠٠٠٠	كمية لا تُذكر
الصين	٥٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠
اليابان	٣٢٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠
الهند	٣٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
كوريا الجنوبية	٢٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
تركيا	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
جنوب أفريقيا	٨٠٠٠٠	...
ماليزيا	٥٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
سريلانكا	٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
تايوان	٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
سنغافورة	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠
غيرها	٥٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
المجموع	٢.٥ مليون برميل	١.٢٧ مليون برميل

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر :-

كينيث كاتزمان، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، ط١، ترجمة وإصدار: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص٨٧.

ويحتل التحدي الذي ترفعه إيران في وجه الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من السياسات النفطية وحالة الصراع الدولي على الطاقة، حيث شكلت ارتفاعات أسعار النفط عاملا مهما في سياسة التحدي النووي الجديد على سبيل المثال التي تنتهجها إيران أحد أكبر مصدري النفط في العالم فلم تشجع احتياطيات النفط الضخمة من النفط والغاز الطبيعي النظام السياسي في طهران وحسب وإنما وضعت نوعا من الضغوط على نفوذ الولايات المتحدة الدولي، إذ أصبحت محاولات واشنطن أكثر صعوبة لعزل إيران عن الاستثمارات الأجنبية[1].

وفي خُضّم الصراعات من اجل الطاقة، تسعى إيران نحو بناء صلات وعلاقات سياسية أقوى مع المنافسين التقليدين لأمريكا كالصين وروسيا فضلا عن الهند باعتبارها دولة غير منحازة رسميا وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية في إرغام الهند على تخفيض وارداتها النفطية من إيران*.

في حين تُعد تركيا من البلدان التي تشتري كميات كبيرة من النفط الإيراني، إذ وصل حجم مشترياتها إلى نحو (١٩٦٠٠٠) برميل يوميا في عام ٢٠١١ فضلا عن أنها تشتري من إيران الغاز الطبيعي، وفي آذار عام ٢٠١٢ أعلن الأتراك أنهم سوف يقلّصون حجم مشترياتهم النفطية من إيران بنسبة (١٠ – ٢٠%)، وبذلك سيكون دور رئيس لتركيا في تطبيق قرار الاتحاد الأوربي الصادر في ١٥ تشرين الأول عام ٢٠١٢ والقاضي بمنع وصول مبيعات الغاز الإيراني إلى أوربا[2].

---

[1] روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص١١.

* فقد أرغمت الهند من خلال السياسة الأمريكية على خفض مستوى اعتمادها على النفط الإيراني ، ومنذ العام ٢٠٠٨ تقلص الحجم النسبي لوارداتها من النفط الإيراني من نحو (١٦%) إلى نحو (١٠%) من أجمالي الواردات الهندية .. للمزيد ينظر: كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٠ – ٩٥.

[2] المصدر نفسه ، ص ص ٩٣ – ٩٤.

وقد انضمت اليابان وكوريا الجنوبية إلى الائتلاف الدولي الذي يمارس الضغط على إيران حفاظا العلاقات المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وخوفا من تطور البرنامج النووي الإيراني من جهة أخرى وبذلك فقد أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية اتباعهما سياسة مشابهة لسياسة الاتحاد الأوربي، إذ ينظر المسؤولون الأمريكيون إلى التعاون من جانب كوريا الجنوبية واليابان على انه ضروري لإنجاح الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى منع إيران من تصدير إنتاجها النفطي وقد عمد كل من البلدين إلى تقليص حجم وارداتهما النفطية من إيران بشكلٍ كبير، وفيما يتعلق بجمهورية باكستان فقد برز مشروع خط الأنابيب الذي يفترض أن ينقل الغاز الإيراني إلى باكستان كاختبار لتجارب الباكستانيين مع نظام العقوبات وقد أنجز هذا المشروع الذي وصلت كلفته إلى سبعة مليارات دولار في الثاني عشر حزيران من العام ٢٠١٢، ويقول الخبراء في مجال الطاقة إن إيران أتمت إنشاء المشروع الأكبر من شبكة خط الأنابيب الممتدة على أراضيها وصولا إلى الحدود الباكستانية، وكان الباكستانيون والإيرانيون قد أعلنوا أن خط الأنابيب سوف يتم العمل بهِ في أواسط العام ٢٠١٤، وفي عهد إدارة الرئيس بوش الابن عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة"كونداليزا رايس"في مناسبات عدة عن قلق الولايات المتحدة الأمريكية حيال صفقة خط الأنابيب والتي وصفتها بأنها غير مقبولة،فضلا عن ذلك فقد أشار السفير الأمريكي السابق "ريتشارد هو لبروك" أثناء زيارة له إلى باكستان في عام ٢٠١٢ إلى أمكانية فرض عقوبات على المشروع بموجب "القانون الشامل لمعاقبة إيران وتحميلها المسؤولية وتعريتها[١]. وبذلك أمسى واضحا أن سياسة تخفيض أسعار النفط التي أخذت تعصف بالدول النفطية من منتصف عام ٢٠١٤، يمكن أن تغير ومن منظور أمريكي البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط[*]، كون أن سياسات الطاقة باتت مرتبطة ارتباطا عضويا ووظيفيا بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه محيطها الخارجي[٢].

ما من شك في أنّ الواقع النفطي الجديد الذي يعرفه العالم، والذي وصل فيه انخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون الثلاثين دولارًا في الشهر الأول من العام الحالي ٢٠١٦، يختزن بعدًا سياسيًا يتجاوز الإطار الاقتصادي في عملية شد الحبال القائمة بين الدول الكبرى، حيث تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى التعامل بإيجابية مع سياسة التخفيض، مستفيدة من مناخات سياسية تتواجه فيها السعودية وإيران في خلاف

---

[١] كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٨ – ٩١.

[*] رغم الجهود الإيرانية الكبيرة في جعل البلاد أقل عرضة لأي هبوط في أسعار النفط إلا أن الغالبية العظمى من النقد الأجنبي الإيراني – حوالي (٨٠%) – يأتي من مبيعات النفط ، وقد أوضح وزير النفط الإيراني "زنكنة مقدار" هذا الدخل في عام ٢٠٠٥، وفي أذار عام ٢٠٠٥ صدرت شركة النفط الإيرانية الوطنية ما يعادل (٢.٥٢) مليون برميل يوميا مما أكسب البلاد مبلغ (٣١,٥) مليار دولار من مبيعات النفط ، **ولتوضيح الأمر أكثر : كلما أرتفع سعر النفط الخام بمقدار دولار واحد للبرميل، ستجني إيران سنويا حوالي (٩٠٠) مليون دولار أضافية كعائدات تصدير** . للمزيد ينظر : روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٨.

[٢] ريتشارد هاس ، وأخرون ، عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط ، ط١ ، دراسات عالمية ، العدد٨١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢.

إقليمي عميق*، مما افقد "أوبك" القدرة على اتخاذ قرار موحد بشأن التسعير. إننا إذًا في شبه فوضى عالمية لم يعد للقطب الواحد القدرة على التحكم بقواعد اللعبة في إدارة ملفاتها الساخنة على المسرح الدولي[١].

ولهذا فإن العقوبات الدولية على إيران فضلا عن سياسة خفض أسعار النفط أثرت بصورة دراماتيكية في الاقتصاد الإيراني وباعتراف المسؤلين الإيرانيين، ففي مؤتمر صحفي عقده في الثاني من تشرين الأول عام ٢٠١٢ أي أثناء الفترة التي شهدت انهيار العملة الإيرانية (الريال) عزا أحمدي نجاد تدهور قيمة وحدة النقد في بلده إلى العقوبات الدولية، وفي مناسبة لاحقة في ٣ تموز عام ٢٠١٢ صرح الرئيس الإيراني بأن هذه العقوبات (منذ الحظر النفطي الذي فرضه الاتحاد الأوربي في الأول من تموز) هي الأسوأ في تاريخ إيران، وتجدر الإشارة إلى إن انهيار العملة الإيرانية في تلك الفترة أحدثت صدمة لدى القيادة والشعب في إيران فقد ارتفعت نسبة الدولار الأمريكي الواحد من (٢٨٠٠٠) ريال إلى (٤٠٠٠٠) ريال للدولار الواحد، وعلى ما يبدو نتج عن هذا التدهور الحاد في العملة عن استنفاذ الاحتياطي من العملة الإيرانية بسبب الانخفاض السريع في حجم مبيعات النفط الإيراني، ويشار هنا إلى أن مبيعات النفط الإيراني تشكل حوالي (٨٠%) من قيمة ما تنتجه إيران من العملات الأجنبية**[٢]، وركزت الولايات المتحدة جهودها للضغط على الاقتصاد الإيراني مع أظهار العزلة التي تعانيها إيران من المجتمع الدولي[٣].

ولذلك يخشى الإيرانيون وخبراء الاقتصاد الأجانب أن يؤول هذا الوضع إلى تضخم مفرط، وتقدر الحكومة الإيرانية معدل التضخم بحوالي (٢٥%) لكن الكثيرين من الخبراء الاقتصاد يعتقدون أن هذه النسبة تفوق (٧٠%) وقد دفع ذلك التجار الإيرانيين إلى الامتناع عن عرض بضائعهم أو إلى إغلاق متاجرهم لعدم قدرتهم

---

* وظفت المملكة العربية السعودية أنخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ لإلحاق الضرر باقتصاد إيران ومحاولة إضعاف نفوذها في الشرق الأوسط في حربها مع إيران على برنامجها النووي. للمزيد ينظر: ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الانتاج السياسة الدولية؟،مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[١] نبيل سرور ، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٩٦، نيسان / ٢٠١٦ ، منشورة على شبكة الإنترنت ، على الرابط التالي :
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%80%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%80%D8%A7%D8%B2-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%80%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9

** بسبب انحسار مبيعات النفط يتوقع إن تخسر إيران أكثر من (٥٠) مليار دولار سنويا على صعيد عائداتها من العملة الصعبة حسب الأسعار الحالية للنفط ويقدر صندوق النقد الدولي أن احتياطي إيران من العملة الصعبة كان يصل إلى (١٠٦) مليار دولار في أواخر عام ٢٠١١ ، لكن بعض الخبراء الاقتصاد يقولون أن هذا الاحتياطي انخفض إلى حوالي (٨٠) مليار دولار في أواخر عام ٢٠١٢ ، والأمر الذي يزيد في تعقيد الوضع الناتج عن انحسار مبيعات النفط هو أن الكثير من التعاملات النفطية التي تجريها إيران اليوم يتم على شكل مقايضات (نفط مقابل الذهب ، مع الإشارة إلى أن الذهب هو عملة صعبة لكن استخدامه أصعب في استخدام النقد . للمزيد انظر : كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص ص ١١٤ – ١١٥.

[٣] مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط ، ترجمة : حسين شلوشي وأيات شحرور ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٢.

على وضع تسعيرات دقيقة، فضلا عن أن بعض التقارير (بناءً على معلومات حول عجز موازنة الحكومة الإيرانية) تشير إلى إن دوائر الدولة تخلفت عن دفع رواتب العسكريين والموظفين بهدف تقليص دفعات الإنفاق الاجتماعي فضلا عن أن انحسار مبيعات النفط وما تبعها من أثار اقتصادية أدى إلى انخفاض معدلات إنتاج السيارات في إيران بنسبة (٤٠%) عن معدلات الإنتاج المسجلة عام* ٢٠١١[١].

وعموما وأمام هذه السياسة الأمريكية لا يعني أن الولايات المتحدة ومن خلال شركاتها الاستثمارية لا ترغب في الحصول على مصادر استثمارية داخل إيران، وإنما هي وسائل ضغط من جانب لإجبار إيران على المضي وفق النسق الأمريكي في المنطقة ومن جانب آخر فهي مغازلة تحاول من خلالها الشركات النفطية الأمريكية من ممارسة الضغوط على الإدارة الأمريكية للاستفادة مما يوفره الاقتصاد الإيراني من إمكانات استثمارية واعدة، فإيران دولة تقع بين مخزونين لاحتياطيات الطاقة وتحديدا النفط وبذلك فهي عنصرا مهما وتترك اثرا بالغا على العلاقات الاقليمية وتحديدا الخليجية فضلا عن العلاقات الدولية، وهو ما دفع ايران بانتهاج سياسة انفتاح واسعة ومنح الاولويات للعلاقات الاقتصادية التي تحقق اكبر قدر ممكن من المصالح القومية[٢].

واخيراً قد يبدو الموقف الامريكي من قبل حلفاء ايران كروسيا والصين على أنه مبالغ به، وبالمقابل فإن ايران تشعر بالارتياح للقوة المتنامية لهؤلاء الحلفاء وقدرتهم على حماية ايران وتحصينها في مواجهة الضغوط الامريكية والدولية، حتى باتت الاستراتيجية الايرانية تجاه ما يدور في سوريا والعراق واليمن ولبنان وفلسطين احد الابواب الدبلوماسية المفتوحة لمواجهة الضغوط الامريكية على ملف ايران النووي ووسائل تطويق خطوط امدادات الطاقة، بل ان ايران اليوم اصبحت واقع مفروض ومقبول في الحوار حول مشاكل الشرق الاوسط وباعتراف رسمي أمريكي من أن حل مشاكل المنطقة لن تتم دون ان يكون لإيران دورا فيها وبخاصة الازمة السورية الراهنة ..

* وتحتاج إيران كي تحقق التوازن في موازنتها إلى سعر نفط قدره (١٣٠) دولاراً للبرميل، إذ أثرت العقوبات الدولية فيها وترك الانخفاض الشديد في أسعار النفط عام ٢٠١٤ سلبياته على قيمة عملتها وخفضت صادراتها النفطية من (١,٨١) مليون برميل يوميا عام ٢٠١٢ إلى مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤، أفضى انخفاض أسعار النفط الخام إلى تكهنات في شأن الوضع المالي للأقتصاد الإيراني، ألا ان نظرة فاحصة في مالية الحكومة والحقائق التجارية والاقتصادية العامة تؤكد أن تعرض إيران لمخاطر تقلبات الأسعار منخفض جداً. للمزيد ينظر: ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط: فائض الأنتاج أم السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤ – ٣٥.

[١] كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨.

[٢] ينظر : بيروز مجتهد زادة ، "النظام القانوني لحوض قزوين حدة للجغرافية السياسية "، مجلس شؤون الشرق الاوسط، العدد١٠٩ ، مركز دراسات الاستراتيجية ، شتاء ٢٠٠٣ ، ص٢٨.

المبحث الثاني : التوظيف الأمريكي للنفط في الصراع مع روسيا

منذ نهاية الحرب الباردة، والفرصة قد سنحت للولايات المتحدة كي تنفرد بسطوتها في الساحة الدولية، بل وعمدت إلى نقل الصراع إلى مستوى أخر تضمن احلالها لمناطق الامتداد السوفيتي السابق عبر تطويق روسيا الاتحادية، ومنعها من العودة لمناطق نفوذها القديم، فضلا عن سعيها في المحافظة على تسنمها الهرم السياسي الدولي، وكقطب أوحد عبر السيطرة على قلب أواسيا وهي أحد مناطق النفوذ لاستكمال الحلقات الجيوسياسية لإدارة الصراع الدولي، وإذا كان العامل العسكري هو الأهم خلال حقبة الحرب الباردة، فأن للعامل الاقتصادي والتكنولوجي مكانتهما المهمة في تصنيف الدول في النظام الدولي الجديد الذي صاغته الطموحات الامريكية بالأهداف والاستراتيجيات، ومن اجل تحديد موقعها في ميزان القوى الدولي، وعليه فقد ابقت الولايات المتحدة الأمريكية على دورها في التدخل بشؤون العالم لمرحلة ما بعد الحادي عشر من ايلول/سبتمبر-٢٠٠١، ومن ثم السيطرة على كافة التفاعلات الدولية والاقليمية لمرحلة ما بعد الحداثة.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط الروسي محليا ودوليا

تُعد روسيا الاتحادية واحدة من الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، نظراً لما تملكه من احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فمنذ العام ١٩٧٥ ظلت روسيا تنتج نحو (٨,٣) مليون برميل يوميا من النفط الخام، وقد تصاعدت وتيرة امكانياتها في زيادة هذا الإنتاج ليصل الى نحو (١١,٤) مليون برميل يوميا[١].

واخذ أنتاج نفط الخام الروسي فيما بعد يتجه إلى الانخفاض ليبلغ نحو (٦,٣) مليون برميل يوميا منذ العام ١٩٨٩ وحتى الوقت الحالي، بسبب النقص الحاد في المعدات التكنولوجية وقلة الاستثمارات النوعية الموظفة او المتطورة في قطاع النفط، وأما فيما يتعلق باستهلاك روسيا من النفط فقد انخفض هو الأخر نتيجة لانخفاض معدلات الإنتاج نظراً للظروف الاقتصادية المحيطة بالبلاد وتحديدا مرحلة التفكك وتشرذم جمهورياته واستقلالها،إذ أنخفض الاستهلاك من نحو (٥,١) مليون برميل يوميا عام ١٩٨٩ إلى نحو (٢,٩) عام ١٩٩٥، وقد قدرت الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في روسيا الاتحادية نهاية العام ١٩٩٥ بنحو (٤٩) مليار برميل، في حين قدرت احتياطيات الغاز الطبيعي بنحو (٤٨) تريليون متر مكعب[٢].

وتُعد روسيا الدولة الوحيدة من بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى استيراد الطاقة وبخاصة النفط والغاز والكهرباء، وهذا ما يعطيها تفوقا استراتيجياً قد لا تمتلكه الدول الأخرى التي ليس لديها اكتفاء ذاتي من هذه الموارد الحيوية، كما وتتزايد ثروات روسيا مع الاكتشافات الجديدة من المخزون النفطي في سيبيريا وبحر قزوين، حيث لها حصة كبيرة منه كونها إحدى الدول الخمس التي تطل على هذا الحوض الحيوي، الذي شكلت خارطة نقل الموارد النفطية من أماكن إنتاجها في وسط أسيا إلى الممرات المائية أو البرية الرئيسة، مما اكسب تلك المنطقة صفة لتنافس دولي محموم، له ارتداداته وتأثيراته

---

[١] نبيل جعفر عبد الرضا ، علي نعيم ، الأهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين ، دراسات دولية ، العدد ١٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٩٦ – ٩٧.
[٢] المصدر نفسه ، ص ٩٧.

المتعددة وانعكاساته على أسعار هذه المواد التي يعتمد الاقتصاد الروسي عليها كعائدات تسهم في النمو والاستثمار والاستقرار الاقتصادي[١].

شكلت الصادرات الروسية من النفط والغاز الطبيعي والمعادن الاخرى نحو (٨٠%) من أجمالي صادراتها، كما وتمتلك روسيا سادس أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا حيث قدرت احتياطياتها من النفط الخام بنحو (١٠٣) مليار برميل، وبنسبة قدرت بنحو (٧,٢ %) من الاحتياطي العالمي المؤكد[٢]. كما وتستأثر بنحو (٤٠%) من أجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام، وهي من أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، إذ تقدر احتياطاتها من الغاز الطبيعي بنحو (١٠٧) ترليون قدم مكعب[٣].

وتمتلك روسيا نحو (١.٧) تريليون متر قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي وهو ما يشكل نحو (٢٧,٥%) من الاحتياطي الإجمالي العالمي، مما يجعلها الأولى في الاحتياطيات والإنتاج والتصدير، وقد وصلت أرباح شركة "غاز بروم" الروسية العملاقة التي تحتكر تصدير الغاز الروسي بفضل سياسة الرئيس الروسي "بوتين" إلى نحو (١١,٦) مليار دولار خلال العام ٢٠٠٥[٤].

ويرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه كلما كان قطاع الطاقة بخير، كلما كانت صحة الاقتصاد الروسي بخير، إذ اهتمت روسيا في عهده بقطاع الطاقة الذي اضاف عائدات كبيرة الى مجمل اقتصادها، فقد كان الناتج المحلي الاجمالي الروسي GDP في عام ٢٠٠٠ لا يزيد عن نحو (١,٤٥) تريليون دولار قبل أن يتسلم بوتين رئاسة الدولة، بينما في العام ٢٠٠٧، بلغ نحو (٢,٣) تريليون دولار، في حين وبعد رئاسته الثانية ومنذ العام ٢٠١٣ وصلت قيمة GDP نحو (٢,٥٥) تريليون دولار[٥].

يُنظر جدول رقم (١٩) الذي يبين تطور قيم الناتج المحلي الاجمالي الروسي.

إلى جانب ذلك فقد كانت ديون روسيا الخارجية عام ١٩٩٨ تتجاوز الـ (١٤٠) مليار دولار، وقد تراجعت الى نحو (٤٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٨ ، كما تمتلك روسيا نحو (٧٠٠) مليار دولار كاحتياطي نقدي من العملات الصعبة[٦].

لقد وسعت روسيا من شبكة علاقاتها الخارجية فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز، وخصوصاً مع دول مجموعة اوبك، محاولة بذلك الحفاظ على الاستقرار النسبي في أسعار هذه الطاقة الناضبة، لأن استمرار انخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون الـ(٥٠) دولار سيؤدي دون شك إلى انخفاض في العوائد المهمة في الاقتصاد الروسي.

---

[١] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٤٠.

[2] British Petroleum (BP) Statistical Review of World Energy ,June 2015 , P 8.

[٣] يُنظر : سعد الحمداني ، العلاقات الروسية – الإيرانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١ ، السنة الخامسة، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٣٢.

[٤] أسامة مخيمر ، الطاقة والعلاقات الروسية مع أسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، القاهرة ، تشرين الأول/٢٠٠٧ ، ص ٩٢.

[5] International Monetary Fund / http://www.imf.org)/2013

[٦] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

كما عملت روسيا بقوة لتعديل الاتفاقات المبرمة مع الدول المجاورة، لاسيما أوكرانيا منذ ان كانت أحد جمهوريات الاتحاد السوفيتي، والتي تضمنت تسليم هذه الدول ما تحتاج إليه من طاقة بأسعار منخفضة، وقد نجحت بالفعل من توقيع معاهد جديدة مع أوكرانيا في ٢٠٠٩/١/١٩ مدتها عشرة سنوات، تبيع من خلالها الغاز بسعر أقل من (٢٠%) من سعر السوق العالمي على أن تدفع أوكرانيا الديون المترتبة عليها لروسيا والبالغة نحو (٢) مليار دولار[١].

جدول رقم (١٩)

قيم الناتج المحلي الإجمالي الروسي ومعدلات النمو الاقتصادي للأعوام (٢٠٠٠- ٢٠١٣) بالتريليون دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي	معدل النمو الاقتصادي%
٢٠٠٠	١,٤٥٨	١٠,٠
٢٠٠١	١,٥٣٢	٥,١
٢٠٠٢	١,٦٠٥	٤,٧
٢٠٠٣	١,٧٢٢	٧,٣
٢٠٠٤	١,٨٤٥	٧,٢
٢٠٠٥	١,٩٦٣	٦,٤
٢٠٠٦	٢,١٢٣	٨,٢
٢٠٠٧	٢,٣٠٤	٨,٥
٢٠٠٨	٢,٤٢٥	٥,٣
٢٠٠٩	٢,٢٣٦	٧,٩
٢٠١٠	٢,٣٣٦	٤,٥
٢٠١١	٢,٤٣٧	٤,٣
٢٠١٢	٢,٥٢٠	٣,٤
٢٠١٣	٢,٥٥٣	١,٣

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

Source : International Monetary Fund / http://www.imf.org)/2013

وبقدر ما شهدت مرحلة الرئيس الروسي الأسبق "يلتسن"* العديد من الاضطرابات لاسيما الاقتصادية من خلال سياسات اقتصادية غير محسوبة، قد أدت إلى تفاقم العديد من المشاكل البنيوية، وإلى خسارة روسيا ما تبقى لديها من مكانتها، كوريث لدولة عظمى، وفي مقدمة هذه السياسات سياسة الخصخصة المتسارعة وغير المدروسة أو المستندة إلى تشريعات وقوانين دستورية غير مرنة، فإنه بالمقابل جاءت سياسة الرئيس "فلاديمير بوتين" خلال مدة رئاسته للاتحاد الروسي ما بين الاعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) على انها سياسة متميزة

---

[١] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٧.

* كان الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" رئيسا للحزب الشيوعي في موسكو قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ورئيسا لروسيا إحدى دول الاتحاد السوفيتي الـ (١٥) ، ثم رئيسا لروسيا الاتحادية . للمزيد ينظر : ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠.

بالإنجازات، إذ شهدت نهضة سياسية واقتصادية واسترجاع لهيبة روسيا على المستويين الداخلي والخارجي[١]. كما سعى الرئيس "بوتين" إلى تجديد مكانة روسيا ونفوذها على الساحة الإقليمية والدولية على السواء وقد تحقق من هذا الهدف عبر تحديه لبعض من الملفات الدولية ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية المتناقضة وذات المكيالين، وعرقلة مصالحها معتمدا بذلك على ثلاث ركائز أساس[٢] :-

أولا: اعتمد بوتين سياسة هيكلة البناء العسكري الروسي من خلال تنظيم عملية بناء شاملة للقوات المسلحة الروسية مستخدما عائدات النفط والغاز الطبيعي المتنامية لروسيا.

ثانيا: نجح في عرقلة الجهود الأمريكية لتمرير قرار في مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق في عام٢٠٠٣ [*]على الرغم من الاصرار الامريكي في احتلال العرق واستغلال وضعه تحت طائلة البند السابع.

ثالثا: سعى الرئيس الروسي بوتين مع الدول التي تشاطره الرؤية الاستراتيجية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل "مجموعة البريكس"[**].

وعلى المستوى الداخلي واجه الرئيس "بوتين" كل الاعتبارات وتمكن من وضع يد الدولة بالكامل على قطاعي النفط والغاز، وألغى عن طريق إجراءات وصفت بالدكتاتورية امتيازات قطاع الخاص في استثمارات الحقول وتصدير المواد المنتجة وقد حصر أنتاج مادة النفط بشركة "جازبروم" وعين صديقه المستشار الألماني السابق "غير هار شرودر" رئيسا لها[٣].

أما على مستوى الجوار فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي السابق كان يمد دول أوربا الشرقية والدول الأعضاء في الاتحاد بالطاقة بما يوازي نحو (٨٠%) من استهلاكها بأسعار اقل من سعر السوق لأسباب أيديولوجية وعقائدية، فعمل "بوتين" على التخلص من هذا العبء عن طريق تعديل الاتفاقيات مع هذه الدول، وأصبح يتقاضى أسعارا متقاربة من الأسعار المتداولة في هذه الدول وبضمنها أوكرانيا التي يحتاج أليها كممر طاقوي لمرور الغاز إلى أوربا، لكنه أضطر إلى قطع الإمدادات عنها في الأول من كانون الأول/٢٠٠٦ بسبب بعض الخلاف حول الأسعار[٤].

---

[١] ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

[٢] خالد إبراهيم سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية : أوكرانيا وسوريا أنموذجا ، أبحاث إستراتيجية ، العدد السابع ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، بغداد ، حزيران/٢٠١٤ ، ص ص ١١٦ – ١١٧.

[*] قبل إعلان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الحرب على العراق عملت الدبلوماسية الأمريكية عن طريق وزير خارجيتها الأسبق "كولن باول " على استحصال موافقة من مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق ألا أن هذه المساعي فشلت في تحقيق هذا الأمر . للمزيد ينظر : دنيس روس ، فن الحكم كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم ، ترجمة : هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٠.

[**] مجموعة البريكس هي تجمع سياسي واقتصادي يسعى إلى تحقيق التعاون في المجالات كافة للدول المكونة للمجموعة ، وطبقا لإحصائيات عام ٢٠١٢ فإن عدد السكان هذه الدول يشكل حوالي نصف سكان العالم ، وتتمتع باقتصاديات كبيرة ذات تأثير إقليمي عالمي وتضم كلا من (روسيا ، الصين ، البرازيل ، الهند ، جنوب أفريقيا) وتطمح هذه الدول إلى التخلص من الهيمنة الأمريكية وتطمح بعالم متعدد الأقطاب للمزيد ينظر : سامر عبد الله ، منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد ، شؤون الأوسط ، العدد ١٤٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٠٦ – ١١٠.

[٣] أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولة، العدد ١٧٨، القاهرة ، تشرين الأول/٢٠٠٩ ، ص ١١٠.

[٤] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

ومن اجل ان تتخلص روسيا من ضغوط أوكرانيا وتركيا المدعومتان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل ممرا حيويا لعبور الطاقة الى الغرب الأوربي، كان لا بد من ان يلجأ الى مد خطوط بديلة، إذ لجأ "بوتين" إلى بناء خطوط عدة لنقل الغاز، منها خط أول يمر عبر بحر البلطيق ويصل إلى هولندا وألمانيا وفرنسا والدانيمارك، على أن يبدا العمل به عام ٢٠٠٨ وينتهي في العام ٢٠١٠، وخط ثاني عبر بحر الأسود يصل إلى مرفأ "فارنا" البلغاري ثم إلى ايطاليا والنمسا بتكلفة تبلغ نحو (١٤) مليار دولار أمريكي وهو منافس لخط "نابوكو" الشهير الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية والذي يمر من بحر قزوين عبر تركيا والنمسا[١].

وقد شكلت التجارة الروسية مع أوربا (٤٨%) من مجمل تجارتها الخارجية في عام ٢٠٠١، وتعتمد البلدان الأوربية على الغاز والنفط الروسي، إذ تشكل الصادرات الروسية من النفط نحو ٣٥ % من مجمل صادراتها، في حين تشكل صادراتها من الغاز بنحو (٦٢%) من صادرات الغاز الإجمالية[٢].

ومع تفاقم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط، وخصوصاً بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، ازدادت الحاجة إلى النفط والغاز الروسيين في ظل تفاقم حجم تأثير وثقل روسيا في سوق الطاقة العالمي، فبدأ "بوتين" بالضغط بواسطة هذه الموارد الحيوية على دول الاستهلاك الأوربي، بهدف كسب ود الغرب الاوربي واستعادة مكانة روسيا الدولية ودورها كدولة عظمى[٣].

وقد عانى الاقتصاد الروسي من طيلة فترة التسعينات من القرن الماضي من الأزمة المالية الحادة والناتجة عن عدة عوامل وكانت أهم المشكلات الاقتصادية، هي مشكلة المديونية الخارجية سواء ما يتعلق بالدين العام تجاه الافراد والشركات الخاصة من غير المقيمين في روسيا أو الدين الخاص نقدا او ائتمانا للأفراد والشركات التي مركزها روسيا، وتكمن أسباب هذه المديونية تلك الأزمة المالية الحادة التي عصفت بروسيا خلال العام ١٩٩٧ ونجم عنها انخفاض في مستوى السيولة النقدية في السوق، فضلا عن التعريفة العالية للنقل باستخدام السكك الحديدية، وفشل سياسة جباية الضرائب وعدم فاعلية سياسة الاقتراض، وكان الحد الأدنى للمعيشة للفرد الواحد في روسيا خلال تشرين الثاني نوفمبر من نفس العام تحديدا، قد بلغ نحو (٤٠٨) ألف روبل قديم أي أقل من (٧٠) دولار، إذ تحولت روسيا من مجموعة الدول التي تتمتع بمستوى التطور الإنساني العالي إلى مجموعة دول المستوى المتوسط[٤].

أعتمد الرئيس الروسي "بوتين" الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق ودفع باتجاه الإسراع في دخول روسيا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، فضلا عن ذلك فقد قاد ثورة مناصرة للغرب في سياسته الاقتصادية الخارجية خاصة في السنة الأولى من حكمه وقد انعكست هذه السياسة إيجابا على الاقتصاد الروسي، ساعده في ذلك تحسن أسعار النفط، بعد أن شهد العام ٢٠٠٠ نموا في الاقتصاد الروسي بلغ نحو (٨,٣%) وفائضا في الميزان التجاري، وبذلك يكون العام الأول من حكم "بوتين" قد حقق نتائج اقتصادية هي الأفضل في روسيا منذ

---

[١] ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١

[٢] شيفا نوفا ليليا ، روسيا بوتين ، ترجمة : بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦١.

[٣] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

[٤] فيكتور ليبيديف ، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية ، ط١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٩، ص ص ٦ – ٩.

ربع قرن وعادت روسيا إلى كونها دولة عظمى ودخلت في نادي الدول الصناعية السبع الكبرى "التي سميت فيما بعد بمجموعة الثمانية "G 8"*"، فضلا عن ذلك نجح الرئيس الروسي "بوتين" في أعادة الاعتبار للصناعة العسكرية وهي من أهم القطاعات المساهمة في صادرات روسيا للخارج[١].

وفي هذا الجانب كان قد أكد "فكتور كالوجني" المبعوث الرئاسي الخاص لشؤون بحر قزوين في لقاء خاص عقده مجلس الأمن الروسي للتباحث في شؤون بحر قزوين في كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٠ أن بلاده لا تهدف إلى احتكار نقل النفط من بحر قزوين، ولا توجد أي اعتراضات على فكرة التنوع في خطوط الأنابيب، في مقابل أبداء الغرب لحسن النيات في التنافس وليس الصراع على خطوط الأنابيب، وأن الاقتناع الروسي في توسيع المصالح الاقتصادية والأجنبية في بحر قزوين قد أدى إلى تعزيز الموقف الروسي في التنافس على خطوط الأنابيب إذ تشكلت معالم سياسة خطوط الأنابيب الروسية في هذه المدة بالنقاط الآتية[٢]:-

١- الترويج لمصالح الشركات الروسية في كل مشروعات بحر قزوين.
٢- إعطاء الضوء الأخضر للاستثمار الأجنبي في مشروعات بحر قزوين ضمن الأراضي الروسي، كما هو الحال مع مشروع ائتلاف خط أنابيب بحر قزوين.
٣- استعمال اتصالات سياسية عالية المستوى لأجل التأكيد لكل من أذربيجان وكازاخستان أن روسيا لن تستعمل طرق أنابيب النفط عبر أراضيها كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على هذه الدول وتقويض مصالحها الاقتصادية.

وساعدت بعض الظروف "بوتين" في تعزيز مكانته خصوصاً بعد أن ارتفعت أسعار النفط والغاز عام ٢٠٠٤، وتحسنت الصادرات الروسية، فضلا عن تصاعد وتيرة النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة وكان ذلك مدخلا له لإخضاع الشركات المالية والإعلامية والنفطية لإرادته، فبعد سيطرته على شركة "غازبروم" العملاقة للغاز وشراء هذه الأخيرة لمعظم أسهم شركة تلفزيون "NTV" الهامة، فضلا عن كونه قاد حربا على شركة "بو كوس" التي تحتكر أنتاج النفط وتصديره، كما واستطاع إخضاعها في تموز من عام ٢٠٠٣، فكانت بمثابة ردع لجميع الشركات الكبيرة الأخرى والقوى المالية والمافيا العاملة في منطقة اوراسيا[٣].

---

* أنشئت مجموعة الدول الثماني بمبادرة فرنسا في عام ١٩٧٥ من أجل مواجهة أول صدمة نفطية، وهي مجموعة غير رسمية تضم دولاً ذات اقتصاد متقدم تجتمع مرة في السنة في مؤتمر قمة يضم رؤساء الدول والحكومات.. تألفت المجموعة من ست دول أعضاء عند إنشائها في عام ١٩٧٥، ثم سبعة أعضاء مع انضمام كندا للمجموعة في عام ١٩٧٦، ثم أصبحت مجموعة الثماني مع انضمام روسيا التدريجي ابتداءً من عام ١٩٩٨.وأشرك الاتحاد الأوروبي (الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك) في مجموعة الثماني منذ عام ١٩٧٧، وبذلك اصبح عدد الاعضاء ثمانية هم (فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، كندا)، ويتمثل دور المجموعة الأساسي في تحديد التوجيهات السياسية وإعطائها زخماً.للمزيد ينظر: الدبلماسية الفرنسية، وزارة الشؤوت الخارجية، ٢٠١٧، على الرابط التالي، http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique/les-institutions-et-les/g8-et-g20-1431/

[١] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٠ – ١٩١.

[٢] دياري صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص ٦٩.

[٣] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

وعليه يبدو في ظل هذه الإستراتيجية التي اعتمدتها إدارة الرئيس الروسي بوتين أن هناك رغبة روسية واضحة في تحقيق نوع من توازن القوى في هذه المنطقة، عبر تبني موقفها في تعدد مسارات خطوط الأنابيب، وهو ما لا يخل برغبتها في تعزيز دورها، بل وثقلها في عموم منطقة اور اسيا.

ويمكن إجمال الأهداف التي سعت الإدارة الروسية إلى تحقيقها في المجال النفطي في منطقة حوض بحر قزوين او بعض من مناطق الشرق الاوربي وعبر مشاركتها في مد خطوط الأنابيب وكالاتي[1]:-

١- تأسيس دور للصناعات النفطية الروسية في القطاعات الخاصة بتطوير النفط والغاز.
٢- السيطرة على النشاطات الخاصة للمنافسين الغربيين وخصوصاً نشاطات الشركات النفطية الأمريكيةمنها.
٣- جني الحد الأقصى من العوائد المالية لأجل تطوير الصناعة النفطية الروسية، فضلا عن تحقيق الحد الأقصى من السيطرة على الصادرات النفطية لتلك المنطقة سواء في مجال النفط الخام أو الغاز الطبيعي او المشتقات النفطية .. **يُنظر جدول رقم (٢٠)**

جدول رقم (٢٠)

قيم الصادرات الروسية من النفط الخام و المشتقات النفطية للأعوام (٢٠٠٠ -٢٠١٥)

السنوات	العائدات الكلية من النفطية (الخام والمشتقات) بالمليار دولار	معدل العائدات النفطية من GDP %
٢٠٠٠	٣٥,٧	١٣,٧٨
٢٠٠١	٣٤,٣	١١,١٨
٢٠٠٢	٤٠,٣	١١,٦٧
٢٠٠٣	٥٣,٧	١٢,٤٧
٢٠٠٤	٧٨,٢	١٣,٢٢
٢٠٠٥	٨٣,٤	١٠,٩٢
٢٠٠٦	١٤٦,٩	١٤,٨٣
٢٠٠٧	١٦٥,٦	١٢,٧٤
٢٠٠٨	٢٣٠,٠	١٣,٨٤
٢٠٠٩	١٤٠,٣	١١,٤٨
٢٠١٠	١٩٨,٤	١٣,٠١
٢٠١١	٢٦٣,١	١٣,٨١
٢٠١٢	١٨٦,٦	٩,٢٥
٢٠١٣	٢٠٣,٧٤	٩,٨
٢٠١٤	١٩٣,٥	١٠,٤
٢٠١٥	١١٨,٦٤	٩,٦

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source :Federal statistical service of the Russian federation ,Data from the EIA/ 2016.

[1] دياري صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية ، ط ١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص ٧٧.

المطلب الثاني: دوافع التوظيف الأمريكي للنفط تجاه روسيا الاتحادية

تعد القيادة الروسية الجديدة التي جاءت إثر تفكك الاتحاد السوفيتي ممثلة بالرئيس الروسي "بوريس يلتسن" والتي كانت تنظر إلى العلاقات الجديدة مع الغرب على أنها نظرة ذات الملامح الرأسمالية، إذ حاولت الظهور بمظهر القيادة الليبرالية ، وعرضت على أنها الشريك الجديد للعالم الغربي الرأسمالي، وفعلا ارتضت روسيا بذلك الدور على أنه دوراً إقليمياً ضعيفاً نسبياً بدل من الدور العالمي الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفيتي السابق[1].

فمنذ ذلك العهد والاتحاد السوفيتي ومن خلال الوريث الجديد ممثلا بروسيا الاتحادية يأخذ وضعا سياسيا جديدا، الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من المتغيرات السياسية المهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلا عن تأثير السياسة الداخلية في سياسة روسيا الخارجية وقد كان ذلك واضحا عبر التحول الذي شهدته السياسة الروسية في تعاملها مع الولايات المتحدة، أي يمكن القول أن السياسة الروسية الجديدة تحولت من طرف مناوئ للولايات المتحدة إلى طرف يطرح نفسه تابعا لها وقد كان هذا انعكاسا للتغيرات والتحديات من داخل اروقة البرلمان الروسي الذي تنافست فيه ثلاثة توجهات[2] :-

الأول : ركز على العلاقات مع الدول الغربية وينظر إلى الغرب على أنه شريك محتمل أو فعلي، أن روسيا دولة أوربية وجزء من الحضارة الغربية.

الثاني : فركز على الامتداد الأورو – أسيوي.

الثالث : أخذ ينظر بعدائية إلى الغرب الامريكي ويرى فيه مهددا لأمن روسيا القومي وعاملا قويا يدفع بروسيا نحو التفكك، وتحقيق مصالحه وامتيازاته على حساب المصالح القومية الروسية.

ومنذ تحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية مطلع العام ١٩٩١، ووقتذاك أنتصر التوجه الداعي إلى التحول في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب من الصراع إلى التعاون، ولكنه وعلى الرغم من كل محاولات التقارب الروسي مع الغرب، إلا أن السياسة الأمريكية استمرت في عدائيتها حيال روسيا، وهو ما ولد بالنتيجة اتجاهاً روسياً جديداً في إعادة تعريف علاقاتها مع الولايات المتحدة، فكانت البداية الأولى للتحول، والتي توضحت جليا بعد وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة، وقد ساعدت عوامل عدة السياسة الروسية في الابتعاد عن التوجهات المؤيدة للغرب والبحث عن دور روسي وإن كان متراجعا، لكنه أكثر استقلاليةً، حين أخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية أساسا[3].

ويعتقد الروس أن لدى الولايات المتحدة خطة جيوسياسية لحصار روسيا في منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين، إذ يرون إن هذه الخطة مرتبطة بشكل كبير بالثروات الطبيعة الكبيرة، في منطقة اور اسيا وبحر

---

[1] عامر هاشم عواد ، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٥٠.

[2] فريد حاتم الشحف ، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس ، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١١٥ – ١١٦.

[3] عامر هاشم عواد ، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٢ – ٥٣.

قزوين، وبخاصة النفط والغاز الطبيعي، كما لا يقتصر تبني هذا الاعتقاد على التيارات القومية واليسارية الروسية، بل يتعداها إلى الكرملين أيضاً[١].

ولم يكن حدس الحكومة الروسية عابراً، بل كان في صميم استراتيجيتها للبعد الامني تجاه منطقتي اسيا الوسطى وبحر قزوين، فمنذ ظهور الخلافات الروسية الأميركية في أوكرانيا، والتي تُرجمت في بداية العام ٢٠٠٩ بوقف موسكو إمدادات الغاز عن أوروبا، عندها بدأ الأوروبيون بالعمل على مخطط جديد يسمح لهم بالالتفاف حول إمدادات الغاز الروسي، وقد جاء تطبيق هذا الأمر في تموز من نفس العام، وذلك من خلال التوقيع في أنقرة على اتفاقية مشروع خط أنابيب "نابوكو*"(Nabucco) لنقل الغاز من آسيا الوسطى والمنطقة العربية مرورا بتركيا ونحو عمق الاتحاد الأوروبي، وقد أطلق القادة الأوروبيون عليه "مشروع القرن" ودعمته الولايات المتحدة، لكن روسيا وصفته بأنه مشروع معادياً لها، وكان هذا الخط الذي من المفترض أن يمتد على ما يقارب مسافة الـ (٣٣٠٠) كيلومتراً، والذي يعتمد في الأصل على نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان التي تملك رابع أكبر احتياطي من الغاز في العالم، قد واجه ضغوطاً روسية تسبب في تراجع تركمانستان ودول وسط آسيا عن انضمامهم للمشروع[٢].

وكانت قد أُبرِمت في العاصمة التركية منتصف شهر يوليو–تموز من العام ٢٠٠٩ اتفاقية حول اقامة مشروع خط انابيب "نابوكو" الضخم لنقل الغاز الطبيعي من اور اسيا الى الغرب الاوربي عبر ميناء جيهان التركي ويصب في مستودعات كبيرة للتخزين تقع في بلدة حدودية داخل النمسا تسمى (بوق مارتن اندر مارش) وهي بلدة حدودية تقع داخل النمسا، وقد شارك في التوقيع على هذه الاتفاقية إضافة إلى تركيا وأذربيجان، أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي هي (بلغاريا ، رومانيا، المجر، النمسا)، إذ يُعد مشروع نابوكو الممتد عبر منطقة اسيا الوسطى باتجاه الاتحاد الاوربي، وهو المشروع الأغلى من بين مشاريع الطاقة في منطقة القوقاز، إذ بلغت كلفته نحو (١١) مليار دولار، وان صفة التعويل عليه كونه يقلل من اعتماد الغرب الاوربي المباشر على الطاقة من روسيا[٣]. **يُنظر الخارطة رقم (٥)** والتي توضح ملامح خط انابيب نابوكو عبر منطقة اور اسيا حتى ميناء جيهان التركي ومنه الى الاتحاد الاوربي ..

---

[١] للمزيد من التفاصيل يُنظر : هاني شادي ، روسيا وامريكا : صراع في اسيا الوسطى ، جريدة السفير اللبنانية ، العدد ١٢٥٢١، ٥ / تموز –يوليو / ٢٠١٣ ، ص٢.

* اطلق عليه هذه التسمية لتأكيد طبيعته الجيوسياسية والانجلو ساكسوني وتحديدا (الديني الجودي –كرب ستشان)، وهو تيمناً بمقطوعة موسيقية كلاسيكية أوربية "أوبرا" حول التحرر من العبودية ، وهي قصة تستند الى ما ورد في التوراة، فقد تناولت المآسي التي مرَّ بها اليهود عبر التاريخ منها الاضطهاد على يد الملك البابلي نبوخذ نصر ، وهو الأمر الذي يجعل من هذا المشروع ذا بعد ايديولوجي غامض جسد منذ بدء التفكير به مشادة حادة بين نوعين متضادين من الاستراتيجيات ذات الابعاد الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة في القوقاز . للمزيد ارجع الى : راشد ابانمي ، خط انابيب "نابوكو" اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة ، مقال متخصص في مشروع نابوكو منذ ابرام اتفاقيته في ١٣ تموز – يوليو / ٢٠٠٩ في انقرة ..يُنظر الى الرابط : http://www.aleqt.com/25/july/2009/

[٢] للمزيد من التفاصيل يُنظر : صحيفة العرب اللندنية ، مقال بعنوان " الطاقة : محرك الصراع في منطقة الشرق الاوسط واسيا، العدد ١٠٤٦٧ ، السبت – ٢٦ / نوفمبر / ٢٠١٦ ، ص٣.

[٣] وبحضور ألمانيا التي تشارك في تنفيذ المشروع ، إلا أنها لم توقع على اتفاقية العبور كونها ليست بلد العبور، وبحضور رئيس المفوضية الأوروبية، جوزي مانويل بار وسو ، فضلا عن حضور المبعوث الخاص من قبل رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لشؤون الطاقة في أور اسيا ريتشارد مورنينج ستار ، الذين شاركوا في فعاليات التوقيع على الاتفاقية ، مؤكدين بعبارات لا تقبل الشك تبني حلف الأطلسي دعمه السياسي والاستراتيجي لمشروع "نابوكو" ... للمزيد من التفاصيل حول المشروع يُنظر : راشد ابانمي ، خط انابيب "نابوكو" اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة ، مصدر سبق ذكره .

وفي العام ٢٠١٣ نشرت وسائل الإعلام الروسية اخبارا مفادها أن رئيس كازخستان، نور سلطان نزار بايف، عرض على الولايات المتحدة الأميركية والناتو استخدام ميناء «أكتاو»*الاستراتيجي الواقع على بحر قزوين في عملياتها في أفغانستان كما أن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد استخدمته منذ العام ٢٠٠٩، لنقل قسم من شحناتها العسكرية وغير العسكرية إلى أفغانستان، وهو ما يمكن ان يقال من جانب، أن واشنطن كانت ولا تزال تستخدم هذا الميناء في سطوتها على أفغانستان، ولكن من جانب آخر، تقترح كازخستان حالياً، على ما يبدو، تواجداً عسكرياً أميركياً دائماً في هذا الميناء، وهو ما يُشعر روسيا بالقلق والهوس السياسي[١].

ويعتقد خبراء روس، ومنهم ليونيد شيبيلوف، أن المرابطة العسكرية الدائمة للولايات المتحدة في شبه جزيرة "ما نغي شلاك" الكازاخية، حيث يقع ميناء " أكتاو" وحقول كبيرة للنفط والغاز، وهو ما سوف يسمح بتقوية نفوذ الأمريكيين وتأثيرهم بشدة في منطقتي قزوين وآسيا الوسطى، فضلا عن محاصرة إيران من جميع النواحي، فمن الجنوب دول منطقة الخليج وحيث العديد من القواعد الأميركية، ومن الغرب والشرق حيث القواعد في تركيا وأفغانستان، وهكذا سيكون لها سطوتها من جهة الشمال أيضاً، إذ يرى هؤلاء الخبراء أن الوجود الدائم للولايات المتحدة الأميركية في (أكتاو) ليس في مصلحة الأمن القومي الروسي، كما ويمكن لهذا الوجود الأميركي أن يؤدي إلى تحفيز نشاط حركة الانفصاليين في شمال القوقاز، حيث يربط الروس بين تقوية الحركة الانفصالية في الشيشان منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وبين النشاط الحالي للشركات الأميركية لاستثمار حقول النفط والغاز في المناطق الآذرية القريبة من كازخستان، فعلى الرغم من اعتراف روسيا بهزيمتها أمام الولايات المتحدة والغرب الأوربي، ألا أن الولايات المتحدة وحلفائها يرون أنه ليس على روسيا الاعتراف بالهزيمة فقط بل أن تطبق ما يطلبه الغرب منها على صعيد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن علاقاتها الخارجية والدولية، والتسليم بما مطلوب منها أو معاقبتها إذ ما أخطأت في تلك المطالب[٢].

وبذلك ترى كل من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين اليوم بأن انتصارهم على الاتحاد السوفيتي والشيوعية خلال الحرب الباردة كان حاسما وكافيا كما كانوا يتوقعون منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، حتى انه يمكن القول بأنهم اتخذوا قرارا بمواصلة حملتهم تجاه روسيا بأشكال مختلفة بما فيها توظيف مشاريع الطاقة وتحديدا النفط، وقد تعززت لدى روسيا الاتحادية القناعة بشكل أكثر في السنوات الأخيرة الماضية وحتى المرحلة الراهنة بضرورة المضي نحو تبني أيديولوجيات الحرب الباردة، على انه اتجاها ناجعا، على الرغم من انسياقها الأعمى وراء السياسة الأمريكية، إذ أدركت روسيا بالفعل، أن الحرب الباردة لم يتغير فيها سوى الإيديولوجية التي تلّون خطابها، وتبدل عمق تأثيرها لتصبح قومية بدلا من دولية، فضلا عن المكان

* ميناء يقع في جنوب غرب كازخستان بمقاطعة ما نغي ستاو (ما نغي شلاك سابقاً) على الشاطئ الشرقي لبحر قزوين، ويعتبر الميناء البحري الوحيد في كازخستان المخصص لنقل الشحنات والنفط ومنتجاته ينظر : هاني شادي ، روسيا وامريكا : صراع في اسيا الوسطى مصدر سبق ذكره ، ص٢.

[١] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[٢] جميل مطر ، الضغوط الغربية على روسيا ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٧.

الذي بات يقترب أكثر من الأراضي الروسية، في ظل وجود حماس وإصرار غربيين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية غايةً في إضعاف روسيا ومحاصرتها[1].

خارطة رقم (٥)

خط أنابيب نابوكو لنقل الغاز الطبيعي عبر منطقة القوقاز تجاه الاتحاد الاوربي



Source : http://www.aleqt.com/25/july/2009/

أن الاهتمامات الأمريكية والغربية المتزايدة بدول أسيا الوسطى تأتي في إطار تحجيم الدور الروسي، والسعي لإخراج دول منطقة اسيا الوسطى تدريجيا من دائرة النفوذ الروسي عبر مجموعة من المشاريع والسياسات والاتفاقات السياسية والاقتصادية والأمنية*، فضلا عن تشجيع النزوع الإقليمي في الاستقلال عن التوجه الروسي، وتشجيع الدور التركي بوصفه خيار إسلامياً بديلاً عن الخيار الروسي، فضلا عن السعي نحو تقليص الوجود العسكري لروسيا، إذ ما استمرت إدارة الرئيس الامريكي "باراك اوباما" بتقديم النصائح الى روسيا بضرورة التخلي عن استخدام مفهوم الجوار القريب أو احتكاره، كون أن هذا الجوار قد بات ملاصقا لدول حلف شمال الاطلسي (NATO)، وأن على الجميع أن يستخدم عبارة الجوار المشترك، تعبيراً عن حالة التنافس بين روسيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة حول المصالح والنفوذ في المنطقة[2].

---

[1] سعد السعيدي ، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية ، دراسات دولية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، تشرين الأول/٢٠٠٩ ، ص ٩٤.

* تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشراكة مع دول أسيا الوسطى وأوربا الشرقية من خلال دعم جيوشها وتعزيز اقتصادها فروسيا ترفض قيام أنظمة حكم غربية مناوئة لها في محيطها المباشر وفي الأقاليم التي كانت تخضع تاريخيا لنفوذها . للمزيد ينظر : معمر فيصل خولي ، العلاقات التركية – الروسية من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل ، ط ١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، نيسان/أبريل/٢٠١٤ ، ص ص ٥١ – ٥٢.

[2] سعد السعيدي ، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠.

ويتضح مما سبق أن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا منذ تسنم الرئيس "فلاديمير بوتين" الرئاسة الثانية وتحديدا بعد العام ٢٠١٢ كانت ممتلئة بعين الريبة، خصوصاً بعد تصاعد الطموحات الروسية بالعودة من جديد لممارسة دور القوة المؤثر فعليا في النظام العالمي الجديد، وهو ما جعل من السياسة الخارجية الأمريكية، تحث الروس وتعمل على استمالتهم من جديد نحو التفاعل مع أوربا عبر أقناعها بعدم جدوى المحاولات لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق بسبب المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الروسي، ومن اجل ذلك لجأت الإدارة الأمريكية إلى أساليب متنوعة من ناحية سنتطرق اليها في المطلب الثالث، ولكن من ناحية ثانية أتبعت الولايات المتحدة سياسة العصا والتهديد والتطويق مع روسيا، بعد ما اتجهت إلى سياسة توسيع حلف الناتو لاحتواء روسيا من جهة الشرق الاوربي، فضلا عن سعيها نحو الحد من النفوذ الروسي في منطقة قلب أور اسيا[١].

لذلك فإن القدرة على صياغة سياسة أمريكية قادرة على العمل باتجاهين: السعي إلى منع أي تحالف استراتيجي بين روسيا وكل من إيران أو الصين يمكن ان يوجه ضد الولايات المتحدة من جهة وإقامة علاقات متوازنة مع إيران والصين بعد الأخذ بنظر الاعتبار الآثار التي قد تتركها على المصالح الإستراتيجية الروسية من جهة أخرى، ستكون دون شك من العوامل الدافعة لروسيا بالتوجه نحو الخيار الأورو – أطلسي، وعندها ستكون الدول التي تدعم الولايات المتحدة في هذا المجال هي كل من أذربيجان وأوزباكستان وأوكرانيا، شريطة أن تدعم الولايات المتحدة محاولات هذه الدول المستمرة في تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، إذ ان هذا الاستقلال سيضع العراقيل بوجه روسيا، خصوصاً وان أذربيجان بالنسبة للغرب هي الطريق السالك نحو الوصول إلى مصادر الطاقة في أسيا الوسطى وحوض قزوين، في حين يمكن أن يكون استقلال أوزباكستان السد المنيع لحماية وجود اسيا الوسطى[٢].

وتوقعت الولايات المتحدة الأمريكية أن ضعف خيارات روسيا المطوقة اقتصاديا، يمكن ان يجعلها تنصاع للرغبات الأمريكية من خلال التعاون مع العالم الغربي حول مسارات إنتاج النفط وتسعيره، فضلا عن التخلي لدعم الحكومة الايرانية، لكن إمكانية إتباعها لسياسة معتدلة في وسط أسيا، تلبية لرغبات واشنطن، لاسيما تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية – الإسرائيلية ، قد تم معارضتها من قبل الحكومة الروسية[٣].

ولذلك جاء الاحتلال الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، ليلقي بظلاله على التباينات والخلافات التي كانت حاجزا بين الولايات المتحدة – وروسيا الاتحادية حول فرض عقوبات على العراق دائمة طيلة مرحلة التسعينيات من القرن الفائت، إذ ان الروس كانوا يدركون بأن الأمريكيين كانوا يرمون الدخول إلى الشرق الأوسط، وفرض هيمنتهم ووصايتهم عليه خصوصا الدول النفطية منه، لكن الروس لم يكن لديهم القدرة على تعطيل الخطط الأمريكية، إلا من خلال الضغط في اطار التصويت الذي تمتلكه روسيا ضد هذه الخطط في مجلس الأمن أحيانا، ويسايرونها عندما تقتضي مصلحتهم ذلك أحيانا أخرى، ولكن روسيا قد ايقنت ان القرار

---

[١] عامر هاشم عواد ، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.

[٢] ابتسام محمد ، استراتيجية الولايات المتحدة حيال روسيا الاتحادية وانعكاساته على الوطن العربي ، مجلة دراسات دولية، العدد١٦، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان/٢٠٠٢ ، ص ٢١٢.

[٣] جيمس بيل ، سياسة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، إيران والعراق ، مجموعة مقالات ، ط١ ، دراسات عالمية، العدد ٤٨ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ ، ص٤٧.

الأمريكي في الدخول إلى ساحة الشرق الأوسط باستخدام القوة، قد يأتي من بوابة الحرب على الإرهاب، وليس من بوابة القضية الفلسطينية، وقد صار واقعا بعد أحداث ١١ أيلول/٢٠٠١، وغزو أفغانستان هدفاً استراتيجياً، ومن ثم العراق كهدفاً غائياً[١].

ومنذ احتلال العرق باتت الصراعات الدولية على خطوط إمدادات النفط تتفاقم، بعدما تنبهت روسيا لأخطار التدخلات الأمريكية – الأوربية وسعيهما نحو رسم استراتيجية جديدة تؤمن استقرار صادراتها النفطية من دون أن تكون عرضة للتحكم من أحد، وكانت الولايات المتحدة وأوربا الغربية آنذاك تبحث بقوة عن مصادر احتياطية للطاقة بديلة عن مصادر الخليج العربي والتي قد يهددها تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والاضطرابات السائدة في العلاقات مع إيران[٢].

وقد حفز هذا الصراع تلك الأوضاع الممثلة في المخزون الهائل للطاقة تحت مياه بحر قزوين والدول المحيطة به، إذ ما أصبحت تلك المنطقة محط أنظار الدول الكبرى المستهلكة للطاقة، لذا عملت الولايات المتحدة على وضع خطط لخلق بدائل لخطوط الإمدادات الطاقوية في تلك المنطقة، وتجنب المرور في الأراضي الروسية، كي لا تتحكم روسيا بهذه الإمدادات لتحقيق أهداف سياسية ومصالح اقتصادية[٣].

كما حفزت ملفات الطاقة والخارطة السياسية لإمداداتها العديد من القضايا العالقة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، منذ مرحلة الحرب الباردة، حين برزت عدة ملفات مؤثرة ومحفزة للصراع في العلاقات الامريكية الروسية، وتعد تلك الملفات مدخلا للنفوذ الأمريكي الى منطقة اسيا الوسطى، وبالرغم من أن تلك الملفات تُعد معقدة ومتشابكة، لكنها اخذت مسارها على ارض الواقع، بعد ان تضمنت الآتي:

١-توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) نحو الشرق الاوربي :

عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي وزيادة عدد أعضائه، وبذلك أصبحت جمهوريات التشيك وهنغاريا وبولندا أولى دول حلف "وارسو" المنحل التي انضمت إلى حلف الناتو، فقد قرروا وزراء الناتو في اجتماع لهم في براغ عاصمة التشيك في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٢، توجيه دعوات رسمية إلى كل من؛ استونيا ولاتفيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا للانضمام إلى التحالف العسكري الأطلسي، كما تقدمت كرواتيا وألبانيا وجمهورية مونتينيجرو بطلبات الانضمام إلى حلف الناتو، الأمر الذي أقلق روسيا الاتحادية وزاد من مخاوفها إلى حد قد اعتبرت أن وصول حلف الناتو إلى حدودها تحديا أمريكيا صرفا[٤].

ورفضت روسيا الاتحادية خطط توسع حلف الناتو نحو الشرق الأوربي، وفي هذا الخصوص وجه الرئيس بوتين تحذيرا إلى المسؤولين الأمريكيين، إذ أكد معارضته لأي توسع لحلف الناتو، فضلا عن معارضة الروس

---

[١] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٥.

[٢] مايكل كلير ، الحرب على الموارد ، ترجمة : عدنان حسين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٦ .

[٣] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٤.

[٤] سمير الظاهر ، أبعاد نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوربا .. الأسباب والنتائج ، بحث غير منشور ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٥.

لضم كل من أوكرانيا وجورجيا، بعد أن استغلت كلا منهما حالة الضعف الروسي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بُغية وضع خريطة جيوسياسية جديدة لتلك المنطقة بحيث تكونا خارج النفوذ الروسي[١].

٢- برنامج الدرع الصاروخية الأمريكي

لا يزال ملف الدرع الصاروخية الأمريكي يُعد من أبرز الملفات التي طبعت بصماتها على العلاقات الأمريكية – الروسية، ولما له من علاقة مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، فقد عدته الولايات المتحدة عاملا فاعلا لصالح حفاظها على أمنها القومي، وأمن مصالحها المنتشرة عبر العالم، وبالمقابل عدته روسيا الاتحادية عاملا مهددا لأمنها النووي، إذ أن قدرة الطرف الثاني على الردع تمنع الطرف الأول من التفكير بالهجوم حتى لو أمتلك القدرة على ذلك، بينما تُعد روسيا إكمال مشروع الدرع الصاروخية طاردا لنظرة الردع المقابل وإكماله، لأنه تفوق أمريكي غير مسبوق وانكماش استراتيجي لظهور روسيا على المحك، ومن هنا فقد أثر ملف الدرع الصاروخية سلبا في العلاقات الأمريكية – الروسية ، ولذلك رفضت روسيا هذا المشروع رفضا قاطعا، كما رفضت التبريرات الأمريكية، على انها موجهه ضد إيران وليس نحوها، وأكدت أنه يهدد أمنها النووي القومي، كما عدت نشر النظام الراداري في جمهورية التشيك بمثابة نشر نظام كامل للتجسس عليها، وعليه فأن استمرار الولايات المتحدة في تنفيذ هذا المشروع ربما سيقود كلا البلدين إلى المزيد من التوتر في العلاقات بينهما[٢].

٣-الملف ألنووي الإيراني

يُعد الملف النووي الإيراني من أهم بنود الصراع في العلاقات الأمريكية – الروسية، فإيران من وجهة النظر الأمريكية تشكل أكبر التحديات التي يجب التعامل معها على وجه الخصوص، بينما لا ترى روسيا في البرنامج النووي الإيراني ما يستدعي تخوف الولايات المتحدة وحلفائها الاقليميين والدوليين، إذ تراه سلميا إلى حد القبول به كأي برنامج سلمي أخر في العالم، وفي ضوء مواصلة روسيا مواقفها الداعمة لطهران، حول امكانية امتلاكها التقنية النووية وإنشائها للمزيد من المفاعلات النووية الإيرانية سوف لم يدع الشك او لم يكن مستبعداً من لجوء الكونغرس الأمريكي إلى صياغة قانون يفرض حظرا على الشركات الروسية المتعاملة مع طهران[٣].

وتبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا وإيران باعتبارهما من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، ويتم هذا التنسيق والتعاون في أطار الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك عن طريق التحكم في أسعار الإنتاج، لاسيما أن روسيا تشارك في اجتماع أوبك كمراقب[٤].

وعلى العكس من رغبات الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقعت روسيا اتفاقات سياسية واقتصادية وعسكرية عدة مع إيران، إذ انتقدت الولايات المتحدة بشدة التعاون مع تلك الاتفاقيات، لاسيما في مجالات الطاقة النووية والسلاح والتجارة، وقد عدت واشنطن ذلك فشلا في تغيير السلوك الإيراني أو الروسي، وبدلا من ذلك استمر

---

[١] عامر هاشم عواد ، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
[٢] المصدر نفسه ، ص ٦٠.
[٣] المصدر نفسه ، ص ٦٢.
[٤] سعد الحمداني ، العلاقات الروسية – الإيرانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣.

التوجه الروسي المعارض في التطور*، فكلما ازداد الضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على ايران، ازدادت روسيا تقربا من إيران[1].

ففي ١٣ يونيو من عام ٢٠٠٨ ، وقعت شركة غاز بروم الروسية مع وزارة النفط الإيرانية في طهران مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك في مجال النفط والغاز، كما تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية، ومكامن الغاز الروسي في المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال، فضلا عن اتفاقهما في مشاركة شركة "غاز بروم" الروسية، وشركة النفط الإيرانية لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة باستخراج الغاز في إيران[2].

فقد عدت ايران ذلك الاتفاق بمثابة سوقا اقتصادية مهمة لروسيا، من اجل تصريف منتجاتها العسكرية والتقنية، ومساعدتها على حل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الصناعي العسكري الروسي، ومن ثم تمكنها من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواكبة التطورات التقنية والمنافسة في الأسواق العالمية، وأن كل هذه العوامل كانت قد وضعت العلاقات الروسية – الإيرانية في الإطار الاستراتيجي المتين، إذ باتت اكثر أهمية وإلحاحا خصوصاً في هذه المرحلة التي تسعى فيها روسيا لاستعادة دورها العالمي، ومواجهة التدخل الأمريكي المباشر في شؤون العالم ومنها الدول المجاورة لها، والتي تشكل امتدادا للمصالح الإستراتيجية لكلا البلدين[3].

كما أوجدت واشنطن مشكلة كبيرة عبر توظيف سياسي لحلفائها في اسيا الوسطى، بهدف زرع الشقاق بين روسيا وإيران في منطقة بحر قزوين، فقد أثيرت مسألة توزيع النفط في البحر المغلق على الدول الخمس المحيطة به، من اجل التقليل من استفادة ايران، لأنها تمتلك أقصر شاطئ عليه، وإيران كانت قد اقترحت توزيعا متساويا لثرواته وبنحو (٢٠%) من مجمل الثروة لكل من الدول المحيطة، وقد عارضت روسيا ذلك بطبيعة الحال، لكن التعاون أستمر لاحقا لاسيما في المجال النووي، لتبقى مشكلة توزيع الثروات في بحر قزوين من أكبر المعضلات الدولية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[4].

٤-ملف الأزمة الأوكرانية

تُعد أزمة أوكرانيا انعكاساً حقيقياً لعمق الصراع بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، لما تمثله الحدود الأوكرانية من جيبولتكس فاصل بين الجانبيين، فأوكرانيا جزء مهم كما وصفه مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "زيغنيو بريجنيسكي" برقعة الشطرنج الأورآسية التي تهتم بها الولايات المتحدة، والتي تعتقد انه لو كانت أوكرانيا دولة حليفة لها فإن ذلك سيساعدها في تقليص فضاء روسيا الجيوستراتيجي، ومن ثم احتوائه، فضلا عن أن أوكرانيا تشكل عمقا استراتيجيا لأوروبا وهو ما يعني أن

---

* في عام ٢٠٠٢ عرض المسؤولون الأمريكيون بشكل سري على روسيا إغراء ا اقتصاديا ، مقابل تخليها عن بناء مفاعل نووي في إيران ، والتخلي عن اي شكل من التعاون مع طهران ، لكن روسيا رفضت هذه الإغراءات الاقتصادية المتمثلة باستعداد أدارة الرئيس بوش الابن إلغاء كل القيود المفروضة على تصدير الوقود النووي المستنفذ إلى روسيا ، وهي عملية قد تدر مئات المليارات من الدولارات الى روسيا عن طريق خزن وإعادة معالجة المواد المشعة الموجود في كثير من بلدان العالم . للمزيد ينظر: بيداء محمود أحمد، السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية من ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٣٧.

[1] جيمس بيل، سياسة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إيران والعراق، مجموعة مقالات، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧.

[2] سعد الحمداني ، العلاقات الروسية – الإيرانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣.

[3] المصدر نفسه ، ص٤٠.

[4] المصدر نفسه ، ص ص ٤٠-٤١.

السيطرة على أوكرانيا سوف يُمّكِن الولايات المتحدة والغرب الاوربي من الاقتراب اكثر من خطوط الدولة الروسية، علاوة عن التواجد والتحكم بالبحر الأسود وبحر قزوين سبيلا لتحقيق المصالح والأهداف في تلك المناطق[١].

وبعد ان تغيرت الخارطة الجيوسياسية للعالم اثر زوال الاتحاد السوفيتي، بدأت خارطة العلاقات الاقتصادية والمصالح، في حين اخذت الصداقات تتبدل وتتجه الأنظار إلى أشكال قانونية مختلفة عن الأشكال السابقة وعلى وجه التحديد في مجال سياسة الطاقة، بعد أن كانت روسيا هي من تمد أتباعها من الدول المكونة للاتحاد السوفيتي السابق بالطاقة مجانا، وتتساهل مع الدول الاشتراكية الأخرى التي تدور في فلكها، إذ لم تكن هناك حاجة ملحه لضمان تصريف الإنتاج الهائل من الطاقة خصوصاً النفط والغاز، ولاسيما لدى مرورها عبر أوكرانيا نحو أوربا ، فقد عُد هذا الخط الأهم من بين الخطوط الطاقوية، لكن الوضع أخذ يتغير عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبقوة على خط دعم الحركات الاجتماعية المعارضة لسياسة موسكو، وتحديدا في كل من أوكرانيا وجورجيا، بوصفها الأبرز كنقاط عبور للإمدادات، وبالمقابل فقد لاقى هذا الأمر امتعاضا من لدن روسيا واعتباره حلقة من حلقات حروب الطاقة[٢].

أما فيما يخص أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا، فإنها تنبع عن كون أن أوكرانيا حلقة الوصل بين روسيا وأوربا، فروسيا تزِّود أوربا بربع حاجتها من الغاز الذي يتم ضخ نصف امداداته بواسطة الأنابيب التي تعبر أوكرانيا، فضلا عن الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا والذي يعد ذات أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، ولعدة اهتمامات منها: وجود أوكرانيا على الحدود الغربية لروسيا، وإطلالها على البحر الأسود وبحر "أزوف" المشترك بينهما، واللذان يمثلان أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا حيث ميناء "سيفاستو بول" على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم، وهو مقر الأسطول الروسي في البحر الأسود، علاوة عن اعتبارها قاعدة عسكرية متقدمة لها باتجاه البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط[٣]. فضلا عن ذلك، فأن روسيا تعتبر أوكرانيا جزء لا يتجزأ من التاريخ الروسي، كما وتعُدها مجالها الحيوي الذي يتعلق بأمنها القومي، وعليه فأن تدخل الغرب بقيادة الولايات المتحدة في أوكرانيا كان بمثابة خط أحمر لها[٤].

وبالمقابل فإن الضغوط والممارسات التي تواجهها روسيا الاتحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لإضعاف نفوذها، وعدم فسح المجال إمامها للتحرك على الساحة الدولية، لازال يهيمن على الدبلوماسية الأمريكية، وقد جاءت الانتخابات الأوكرانية في عام ٢٠٠٤، لتؤكد تلك النوايا، فبعد فوز "فيكتور يانانكو فيتش" الموالي لروسيا برئاسة الجمهورية الأوكرانية في تشرن الثاني عام ٢٠٠٤، وكذلك فوزه في الجولة الثانية، لكن المحكمة العليا في أوكرانيا كانت قد وجهت الطعن في الانتخابات بسبب ادعاء المحكمة بأن هناك

---

[١] سليم كاطع علي ، الأزمة الأوكرانية ودلالات لموقف الأمريكي ، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية ، العدد الأول ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، تموز/٢٠١٤ ، ص٢٧.

[٢] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.

[٣] خلود محمد خميس ، الدور الروسي في الأزمة الأوكرانية والتداعيات الإقليمية ، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧ – ١٨.

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٨.

تزوير في الجولتين الانتخابيتين السابقتين، ليتم أجراء انتخابات جديدة قادها مرشح المعارضة الأوكرانية "فيكتو يوشينكو" الموالي للولايات المتحدة الأمريكية والغرب ومن ثم فوزه برئاسة الجمهورية الأوكرانية[١].

إن هذا السلوك الامريكي لم يعُد مقبولا من قبل الروس، الذين سارعوا، وكرد فعل من ضم شبه جزيرة القرم اليها، لأهميتها الاستراتيجية ولتواجد الاسطول الخامس الروسي فيها، واخذت تدعم الانفصاليين في الاجزاء الشرقية من اوكرانيا ذا الاصول الروسية، والتضييق عليها اقتصادياً من خلال ورقة الغاز والديون المتراكمة عليها[٢].

وكان الرد الغربي من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية على التدخل الروسي في اوكرانيا والضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم، بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، كجزء من استراتيجيتها في إدارة الصراع مع روسيا، بل واجبارها بضرورة تعديل سلوكها الخارجي، إذ تمحورت تلك العقوبات باتجاهين **الاول:** قيود مفروضة على شبه جزيرة القرم وسيفاستو بول، **والثاني:** استهداف التعاون والتبادلات مع روسيا.

وبعد انخفاض أسعار النفط المتسارع في السوق العالمية، أعلنت روسيا أن انخفاض أسعار النفط مع العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب أزمة أوكرانيا قد تكلف الاقتصاد الروسي ما يقارب نحو (١٣٠) مليار دولار في العام أي ما يُعادل نحو (٧%) من GDP الروسي، وبحسب تصريحات وزير المالية الروسي "إننا نخسر ما يقرب نحو (٤٠) مليار دولار سنويا بسبب العقوبات الاقتصادية، كما وأننا نخسر ما بين (٩٠ – ١٠٠) مليار دولار من العوائد النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط او بمعدل (٣٠%)"[٣].

٥- ملف القضية الجورجية

ترتبط القضية الجورجية بقضية توسيع حلف شمال الأطلسي ارتباطا وثيقا، فروسيا عدت انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي خطا أحمر لا يمكن تجاوزه، فقد نظر الروس بعدائية إلى المطالبات الجورجية بالانضمام إلى الحلف، كما وأسهم ذلك بتشديد العداء بين كل من روسيا وجورجيا، وقد بدا ذلك واضحا ابان الحرب الروسية – الجورجية، وانعكاسه على العلاقات الأمريكية – الروسية، إذ سعت الولايات المتحدة وعلى درجة عالية من التنسيق مع الجانب الجورجي، وقد كُشف من خلال التنسيق بين الولايات المتحدة وجورجيا من خلال التعبئة العسكرية الجورجية، ونقل المقاتلين من ساحة الحرب في العراق إلى ساحة الحرب الجورجية، فضلا عن تحشيد الإعلام الأمريكي ضد روسيا[٤].

وتمر عبر أراضي جورجيا خطوط أنابيب كبرى تزود بها أوربا سواء بالنفط أو الغاز، ومن هذه الخطوط: خط باكو (تبليسي) جيهان الذي يعد أطول خط لنقل النفط في أور اسيا، فضلا عن خط جنوب القوقاز الذي ينقل الغاز الطبيعي من حقول "شاه دينيس" في أذربيجان إلى ميناء "أرض روم" التركي مرورا بالأراضي الجورجية، وكذلك خط "باكو – سو بسا" الذي ينقل النفط من مصب "سان شغال" إلى ميناء " سو بسا"

---

[١] سمير الظاهر ، مستقبل العلاقات الروسية الأوكرانية بعد الانتخابات الأخيرة ، أوراق دولية ، العدد ١٤٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أيار/٢٠٠٥ ، ص٢.

[٢] قاسم محمد عبيد ، محمد ميسر فتحي ، الازمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية : الازمة السورية والاوكرانية انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العددان (٤٣-٤٤)، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد، ٢٠١٦، ص ٨٥.

[٣] نقلا عن : كمال وزنة ، رؤية استراتيجية انهيار أسعار النفط ... حرب كبرى غير معلنة ، مجلة حمورابي ، العدد١١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، السنة الثالثة ، بغداد ، تشرين الثاني/نوفمبر/٢٠١٤ ، ص١٠.

[٤] عامر هاشم عواد ، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٠ – ٦١.

الجورجي على البحر الأسود، ولهذه الخطوط أهميتها الإستراتيجية لدى الدول الغربية، فهي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة، وكذلك تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وموقع جورجيا كدولة مرور (ترانزيت طاقة)هو المدخل إلى ذلك التنويع أو بالأحرى إلى تقويض نفوذ روسيا في صناعة الطاقة[١].

إن الصراع الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بات باديا للعيان في جورجيا التي برز دورها كممر آمن محتمل لخطوط النفط والغاز، ولتجنب المرور بالأراضي الروسية، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة مستوى التأثير في هذا البلد عن طريق دعم نظام سياسي موال لها، وهو ما جعل روسيا تعمل على زيادة تدخلاتها في تلك المنطقة، كي لا يستقر بها الحال في ظل عبور النفط والغاز الطبيعي إلى البحر الأسود وميناء جيهان التركي، متجنبة بذلك الأراضي الروسية، وبالفعل حصلت المواجهة الكبرى في أب من عام ٢٠٠٨، عندما اجتاحت روسيا لقسم كبير من الأراضي الجورجية، الأمر الذي زاد من حدة التوترات الروسية الامريكية من جهة، والروسية الاوربية من جهة اخرى[٢].

٦–ملف الأزمة السورية

تخوض روسيا مؤخرا جولة جديدة من الصراع الدولي، وتبرز أهميتها ضمن مواجهة السياسة الأمريكية في قضايا مختلفة، إذ جاء الفيتو الروسي في مجلس الأمن مؤخرا، لدعم النظام السوري وإعطائه فرصة للقضاء على المعارضة المسلحة، ومن ثم البدء في إصلاحات نحو التحول الديمقراطي بحسب الرؤية الروسية هذا من جانب، ومن جانب آخر جاء الفيتو تعبيراً عن الرفض الروسي لتمرير مخططات أمريكية تتعارض ومصالحهم الاقتصادية وامنهم الاقليمي، فضلا عن أن روسيا تتخذ موقفا مشابها من قضية الملف النووي الإيراني، وبالمقابل هددت الولايات المتحدة وحلفائها بتوقيع عقوبات اقتصادية تجاه روسيا من شانها الاضرار بالاقتصاد الروسي[٣].

ومما لا شك فيه أن روسيا تعتبر سوريا أحد أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة العربية ونافذتها على البحر الأبيض المتوسط، ولديها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وطيدة معها، ولذلك اتخذت روسيا تجاه الأزمة السورية موقفا استراتيجياً يتسم بالثبات، ويراعي المصالح الروسية، وهو دعم حليفتها بعد أن تخلت السياسة الخارجية الروسية عن شعاراتها الإيديولوجية القديمة مفضلة بذلك لغة المصالح، فقد دعمت سوريا التي تُعد وجود ضروري لها في الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي – الأمني، نظرا لغيابها عن المنطقة جيواقتصاديا، إذ كان الاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا الاتحادية الحالية يوردون الأسلحة ، وما زالوا إلى سوريا وبكميات كبيرة ما أدى إلى تراكم المديونية، فقد بلغ حجم الدين الروسي لسوريا في العام ١٩٩٢ أكثر

---

[١] معمر فيصل خولي ، العلاقات التركية – الروسية من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل ، ط ١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، نيسان/أبريل/٢٠١٤ ، ص ص ٥٢ – ٥٣.

[٢] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.

[٣] محمد يوسف الحافي ، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي : دراسة في فلسفة السياسة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران/يونيو/٢٠١٤ ، ص ٣٠.

من نحو (١٣) مليار دولار، وفي العام ٢٠٠٥ وقعت اتفاقية امنية بين البلدين تقضي بشطب نحو (٧٣%) من الديون السورية[١].

وبالمقابل فأن سوريا تعد مجالاً حيوياً وجيوإستراتيجياً بالنسبة لروسيا أهم بكثير من بقية الدول العربية، ومهما كان الانحسار الذي طرأ على العلاقات الثنائية، لكن تبقى سوريا بالنسبة لروسيا واحدة من أهم الحلفاء الداعمة لتوسيع النفوذ الروسي السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة[٢]. ومن هنا يتبين أن الدعم الروسي لسورية تجاه الضغوط الأمريكية والأوربية الممارسة ضدها، أخذ يتبلور منذ التسعينيات من القرن الفائت، وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين وخلال هذه المرحلة واجهت سوريا مجموعة من المشاكل منها الضغط الأمريكي القاسي على سوريا بناءً على دعمها للجماعات الإرهابية، فضلا عن التهم الموجهة من قبل واشنطن نحو سوريا بصنع أسلحة دمار شامل[٣].

أما فيما يتعلق بالموقف الروسي من الانتفاضة السورية فإن روسيا تتمسك بدعم السلطة الحاكمة في سوريا، وتحول دون تبني أي قرار يدينها في مجلس الأمن الدولي وقد استخدمت حق النقض (الفيتو) أكثر من مرة لحمايتها مما تعتبره حملة غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للانقضاض على مصالحها الإقليمية، وبحسب الرؤية الأمريكية فأن سقوط السلطة الحاكمة في سوريا يعني تعرض المصالح الروسية للخطر في البحر المتوسط بفقدانها قواعدها البحرية في ميناء طرطوس السوري، وكذلك ستخسر صفقات السلاح معها، أي بمعنى اعم فقدان روسيا للأسواق في سوريا والمنطقة[٤].

وتشغل سوريا حيزاً فاعلاً في الإستراتيجية الروسية للأسباب الآتية[٥]:-

١- **سياسيا:** الرفض الروسي لأسلوب التعامل الأمريكي حول ما يسمى بنشر الديمقراطية في المنطقة العربية التي أطلق عليها الرئيس الروسي بوتين توصيف "ديمقراطية الصورايخ والقنابل".

٢- **اقتصاديا:** تُعد سوريا من بين أهم الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة، إذ تبلغ نسبة التبادل التجاري بينهما نحو (٢٩%) من أجمالي التجارة العربية – الروسية، كما تبلغ الاستثمارات الروسية في سوريا نحو (٢٠) مليار دولار، وتُعد الشركات الروسية الأقوى في قطاع الطاقة السوري.

٣- **عسكريا:** تعد قاعدة طرطوس البحرية في سوريا الوحيدة الروسية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وقد أعفت الحكومة الروسية سوريا من ديون بلغت نحو (١٠) مليارات دولار مقابل الإبقاء على الاتفاق المبرم بينهما منذ العام ١٩٧١ والحصول على بعض التسهيلات في ميناء اللاذقية.

---

[١] ضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط على مختلف المستويات والحفاظ على مصالحها مع حلفائها التقليديين ومن بينهم سوريا من خلال الاستفادة من القدرات الاقتصادية للمنطقة لان ذلك يمثل ضرورة للاقتصاد الروسي الذي يعاني من الأزمات ، ويتم ذلك من خلال إيجاد شركاء اقتصاديين وأسوق تجارية وأسواق للسلاح والحصول على الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط ، وقد كانت سوريا بمثابة السوق المستوردة للمنتجات الروسية . للمزيد من التفاصيل يُنظر : شذى زكي حسن ، الموقف الروسي من الأزمة السورية : الدوافع والأهداف ، دراسات سياسية ، العدد ٢٤ ، بيت الحكمة ، مـركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ص ٧٢ – ٧٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٧٣.

[٣] المصدر نفسه ، ص ص ٧٥ – ٧٦.

[٤] معمر فيصل خولي ، العلاقات التركية – الروسية من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢.

[٥] كوثر عباس الربيعي ، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب التناقض في مواجهات الأزمة السورية ، دراسات دولية ، العددان ٦٤ – ٦٥ ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني/نيسان/٢٠١٦ ، ص ص ٦٤ – ٦٥.

٤- **تسليحيا:** تعد روسيا المصدر الرئيس للسلاح إلى سوريا وتقدر صفقات التسليح المتنوعة التي قدمها الجانب الروسي خلال السنوات ما بين ٢٠٠٦ – ٢٠١٣ بنحو ثمانية مليارات دولار.

إلى جانب ذلك، فإن ما يزيد أهمية سوريا بالنسبة إلى روسيا، هو سعي الأخيرة إلى أخذ دور الرئيس في عمليات التنقيب وإنتاج النفط والغاز في شرق المتوسط، وبالفعل فقد وقعت شركات روسية عقودا للتنقيب والإنتاج، ويأتي هذا النشاط الاستثماري في إطار خوف روسيا من أن يشكل أنتاج الغاز المستقبلي في شرق المتوسط بديلا إستراتيجيا لأوربا عن الغاز الروسي، ولهذا تبدو أهمية سوريا وما تمثله بموقعها ومحورية دورها الإقليمي فيما يخص الطموحات الروسية في المنطقة، لذلك يمكن القول أن ملف الأزمة السورية يعتبر أحد أهم النقاط المفضية إلى الصراع في العلاقات الأمريكية – الروسية[١].

٧-الصراع على المياه الاقليمية لحوض قزوين

لا تزال الدول الخمس المطلة على بحر قزوين، تعيش حالة من حرب حقيقية على المصالح ضمن المياه الاقليمية لكل دولة، وهي ناجمة عن سوء توزيع حصص الثروات الطاقوية من النفط والغاز الطبيعي في هذا الحوض المغلق، ومن المحتمل ان تكون هناك طفرة نفطية من حيث الاحتياطي في حوض قزوين، مما يرشح هذه المنطقة من ان تكون اكبر مصّدر للنفط والغاز الطبيعي الى اسواق غرب أوربا واسيا في القرن المقبل. كما ان هذه الطفرة النفطية، سوف تؤثر على اقتصاديات اثنتي عشرة دولة بما فيها الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وسوف تسهم في حسم خمسة حروب إقليمية على الأقل بما فيها الشيشان وأفغانستان، وهي تهدد في الوقت نفسه بتفجير نزاعات حدودية بين الدول الجيران المطلة على حوض قزوين والمستفيدة من النفط والغاز، وبهذه الطفرة النفطية باتت المنطقة ساحة لأكبر المشاكل الجيوسياسية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، بل وأصبحت منطقة صراع محموم، تتشابك وتتصادم فيها مصالح أكبر دول العالم[٢].

والموقف الأميركي –بلا شك– هو الذي سيحسم الموقف، إذ يرى المراقبون أن الهدف الأميركي في النهاية هو ضمان توصيل نفط بحر قزوين إلى الغرب على نحو يتجنب عملياً دخول روسيا على الخط مما ينسف سيطرتها على المنطقة وهيمنتها عليها، وهو ما جعل "فيكتور بوس وفاليك" (نائب وزير خارجية روسيا) يقول "نحن الروس نقترح ألاّ يسيَّس هذا الموضوع، وان نترك تلك القضية، وندع الاقتصاد يحدد خطوط الأنابيب النفطية وأنابيب الغاز تأخذ مسارها الصحيح"[٣]. فعندما يكون الحديث عن الأطماع الدولية، والاستقرار، واستتباب الأمن يجرنا إلى الحديث عن الوجود الأميركي في المنطقة التي عدتها الولايات المتحدة الأميركية منطقة مصالح حيوية لها، وهو ذات الوصف الذي كانت تخص به منطقة الخليج العربي.

---

[١] شذى زكي حسن ، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨.

[٢] ينظر مقال أسعد طه ، الصراع على نفط بحر قزوين على الرابط :
http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10/

[٣] هكذا تبدو المنطقة إذاً ملفوفة بالضباب ، حُبلى بالثروات الطبيعية المكتشفة ، وبالصدامات الدولية المتوقعة ، وهو ما يجعل الخليج العربي سوف يتأثر ، ولكن يجب عدم النظر إلى منطقة حوض قزوين بعين المنافسة ، خصوصاً وأن المنطقتين تجمعهما عوامل مشتركة منها مثلاً المُعتقد ، الوجود الأميركي ، وأن منطقة الخليج العربي على مقربة منها ، وهذا يعني عندما تشهد تلك المنطقة تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والسياسية فهذا يعني ان الخليج ايضا سوف تأثر حتماً بهذه التغيرات سلباً أو إيجاباً، لاسيما وأن المنطقتين تتشابهان في الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد القومي . للمزيد من التفاصيل ينظر مقال أسعد طه، الصراع على نفط بحر قزوين على الرابط :
http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10/

اما الاتحاد الاوربي، فيرى أن مشكلته، لا تنحصر فقط في سيطرة الحكومة الروسية على إنتاج وتصدير النفط والغاز الروسي بل هناك مشكلة كبيرة أخرى لا تقل أهمية، وهي أن روسيا تتحكم في خطوط نقل نفط وغاز الجمهوريات السوفيتية الأخرى المطلة على حوض قزوين، بحكم مرور خطوط الأنابيب القادمة من هذه الجمهوريات عبر الأراضي الروسية إلى أوروبا، الأمر الذي يجعل في استطاعة موسكو فرض شروطها وأسعارها والتحكم في مسار هذه الخطوط وما تحتويه. ومن اجل ان تتجاوز أوربا هذه المشكلة شرع الأوروبيون منذ منتصف التسعينيات في التقرب لهذه الجمهوريات، وبخاصة كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان الذين يملكون احتياطات هائلة من النفط والغاز بهدف إقناعهم بتحويل نقل إنتاجهم عبر خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضي الروسية[1]، فهناك مشروع خط (باكو – جيهان) لنقل نفط بحر قزوين من أذربيجان عبر أراضي جورجيا إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأسود، وهو المشروع الذي تم تشكيل كونسورتيوم لتنفيذه أخيراً بتكلفة تصل إلى نحو (٤) مليارات من الدولارات، ولكن المشروع ظل مهددا بالفشل لامتناع كازاخستان عن المشاركة فيه وعدم كفاية النفط الأذربيجاني لتشغيل الخط بكامل طاقته، إلى جانب مبادرة روسيا بمشروع مضاد هو خط (بور جاس – ألكسندر وبولس)، وذلك لنقل النفط الروسي من ميناء (بور جاس) في بلغاريا إلى ميناء (ألكسندر وبولس) اليوناني ومنه إلى أوروبا، وهو الخط الذي تملك روسيا نحو (٥١%) من رأسماله وكان المقرر العمل به في العام ٢٠٠٨[2].

ولا تقتصر أهمية منطقة بحر قزوين الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة على الخطر الروسي، بل يتعداه، لتشمل استراتيجية الحيلولة دون أن يمتد النفوذ الصيني من الشرق والنفوذ الايراني من الجنوب إلى تلك المنطقة. ويرجح التقرير السنوي الاستراتيجي لمجلس الأمن القومي الأمريكي أن الصراع حول بحر قزوين، ممكن أن يصل إلى حد النزاعات المسلحة، وربط التقرير بين بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب كنقطتي حصار على إيران، وأشار التقرير إلى ضرورة الاهتمام بأذربيجان كنقطة انتشار للقواعد والقوات العسكرية الأمريكية في البحر وعلى اليابس نظراً لموقعها العازل بين روسيا وإيران، وبدأت واشنطن في زرع الخلافات بين أذربيجان وإيران مستغلة الخلافات بين البلدين، كما وعدت الولايات المتحدة أذربيجان باستثمارات هائلة تتعدى الـ (٢٠) مليار دولار في قطاع النفط في بحر قزوين[3].

ولذلك يتبلور الفكر الاستراتيجي الأمريكي حول منطقة بحر قزوين على وفق الآتي[4] :-

أ- الحيلولة دون هيمنة روسيا على النفط، لان ذلك يمثل لها قوة اقتصادية تمكنها من تطوير صناعاتها النفطية الخاصة بها.

ب- الحيلولة دون تحويل روسيا إلى مزود رئيس مباشر للنفط لأوروبا، وما يترتب عليه من تداعيات سياسية والإخلال بالتوازنات، خصوصاً وأن روسيا لها توجهها الأوربي الواضح بحكم الجوار الجغرافي.

ت- ضمان تدفق نفط منطقة حوض قزوين إلى العالم من خلال التحكم به أمريكيا.

---

[1] يُنظر : مقال صلاح الصيفي ، بترول بحر قزوين.. وصراع القوى الكبرى!! تشابك النفط.. السياسة.. الدم .. للمزيد ارجع الى الرابط : https://alwatan.wordpress.com/2010/07/16/

[2] المصدر نفسه (الرابط نفسه).

[3] امير طاهري ، اتفاق دول حوض بحر قزوين نكسة دبلوماسية خطيرة لإيران على الرابط : http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-07-23-1.1476032

[4] طارق محمد ذنون ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

ث- إيجاد التوازن بين حوض قزوين ومنطقة الخليج العربي بحيث لا تعود دول الخليج العربية تتمتع بتلك المزايا الاستراتيجية الراهنة.

ج- تخفيض أسعار النفط إلى الحد الذي لا يضر بمصالح الشركات الدولية المسيطرة على سوق النفط.

ويبدو ان الولايات المتحدة تدرك تماما ان الطاقة قد لا تشكل لروسيا اهمية قصوى كونها ليست دولة ريعية تعتمد فقط على ايرادات النفط والغاز الطبيعي لبناء اقتصادها، وإنما دولة متطورة لديها من البدائل ما تستطيع من ان تعوّل عليها، فلطالما انها دولة انتاجية عظمى لاسيما في الصناعة العسكرية، وعليه فإن استراتيجيتها في الصراع على منطقة بحر قزوين لا تمثل ملفا للطاقة بقدر ما تشكله تطويقا لروسيا من خلال التواجد الامني بالقرب من حلفائها من دول المطلة على حوض قزوين، أو الدخول معها ضمن اتفاقيات امنية تسهل هذا التواجد الدائم.

المطلب الثالث : النفط الروسي بين التوظيف الأمريكي والصراعات الدولية

لقد وجدت الولايات المتحدة ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي فرصتها السانحة لمد نفوذها إلى جمهوريات اسيا الوسطى وملأ الفراغ لأسباب عدة من أهمها[١] :-

١- أن هذه المنطقة تقع على رأس قوس النفط الممتد من الخليج العربي مرورا بالعراق وإيران والذي لا تزال تحكم الولايات المتحدة معظم خطوط امداداته في الوقت الراهن.

٢- محاولة منع روسيا من العودة إلى الظهور بوصفها قوة عظمى منافسة، خصوصاً وأن روسيا تُصِر على استعادة تلك الجمهوريات أو على الأقل تسعى نحو منعها من الوقوع بيد القبضة الأمريكية من ناحية، ومن ثم استعادة دور روسيا الإقليمي والدولي من ناحية اخرى.

٣- سعيها السياسي الحثيث نحو عزل روسيا الاتحادية عن الصين والقوى الأسيوية الأخرى، ومن ثم محاصرتها واستقطاب الجمهوريات التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق.

أولا : النفط الروسي وانخفاض الأسعار في السوق العالمية

شهدت سوق النفط العالمي تقلبات عدة في مستوى الاسعار ما بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة لاختلال توازن سوق النفط في ظل تغيرات في مستوى العرض احيانا، او مستوى الطلب احيانا اخرى، على ان النمو الاقتصادي في معظم البلدان المستهلكة للنفط، والصناعية منها خاصة، كان سببا رئيسا في انخفاض الطلب ومن ثم انخفاض الاسعار، وهذا على صعيد آلية السوق، ولكن الازمات الاقتصادية والعوامل السياسية والأمنية هي الأخرى لها اسقاطاتها على الوضع العام للسوق النفطية العالمية خارج حدود ألية العرض والطلب، مما يربك حالة التعامل والأداء الوظيفي بين الدول المنتجة والمستهلكة، إذ ان المتضرر من انخفاض الأسعار هي الدول المنتجة، خصوصاً الدول الريعية منها، والتي تعتمد على عوائدها النفطية كنسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي GDP.

---

[١] خيري عبد الرزاق ، الأهمية الجيوبوليتيكية لأسيا الوسطى ، العدد ٤٥ ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، كانون الأول/٢٠٠٨ ، ص ص ١٠ – ١١.

وقد بلغت الاسعار ما بين العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١٤ اعلى مستوياتها حين بلغت نحو (١١١) دولاراً للبرميل الواحد بحسب اسعار برنت (بحر الشمال)، ولكن سرعان ما هبطت هبوطا مفاجئا وسريعا منذ منتصف العام ٢٠١٤ ولا تزال اسعار النفط دون المستوى المنشود للدول المنتجة وقد بلغت نحو (٥٢) دولاراً واحيانا اقل من المعدل[1]. **ينظر جدول رقم (٢١)** الذي يبين تطورات اسعار النفط منذ العام ٢٠٠٠.

فبعد أن انخفضت أسعار النفط وبلغت أدنى مستوياتها، فقد اضرت بعوائد العديد من البلدان النفطية، والريعية منها خاصة، فأن أغلب الدول النفطية ومنها روسيا وإيران*، قد شقوا طريقهم عبر استخدام دبلوماسية ورقة الضغط على الدول المستهلكة من خلال تقليص الانتاج، وبعد أن اثارت انخفاضات الاسعار دون المستوى المطلوب جملة من التساؤلات، منها هل بمقدور هذه الدول تحّمل ميزانية إنفاقهم القومي وصمودهم في تحدي سيطرة المارد الامريكي على اقتصاديات الطاقة؟ وهل يمكن لروسيا وايران استخدامهما عوائد النفط وسيلة لتحقيق غاية أيديولوجية؟، لاسيما وأن روسيا قد عانت من انحطاط اقتصادي في التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار البلشفية السوفيتية، إذ حاولت روسيا استعادة بعض من مكانتها السابقة بين دول العالم الصاعدة، بعد أن بدأت بأعداد بناء منظومتها العسكرية والامنية، فارضة بذلك سيطرتها على النفط وأنابيب الغاز لرفع معدلات العوائد المتحققة من موارد الطاقة، ولكن مثل هذه الطموحات تتطلب الكثير من الانفاق، وكان من الصعب تمويلها، لاسيما وأن سعر البرميل كان قد وصل إلى أقل من نحو (٥٠) دولار للبرميل الواحد، بعد ان كان مستواه أكثر من نحو (١٤٠) دولار للبرميل خلال العام ٢٠٠٧ ومنتصف العام ٢٠٠٨، وما زال أغلب الدول المصدرة للنفط، تّعول على بناء ميزانية أنفاقها على هذا الاساس، وهو تطور أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، وهو ما يعني أن أي انخفاض في أسعار النفط سوف يؤدي إلى عجز في موازنتها العامة، ومن ضمنها روسيا وإيران أو على الأقل تجبرهم على اختيار الأولويات التي تحسن من وضعها الاقتصادي[2].

لقد كان المتغير الاقتصادي، وتبعا لتزايد دوره في نسق النظام العالمي من بين أهم متغيرات الأزمة بين روسيا وجورجيا ومن ثم روسيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقد كانت روسيا عشية اندلاع الأزمة تمتاز بمؤشرات اقتصادية جيدة، فبعد أن كان الناتج المحلي الإجمالي الروسي البالغ نحو (٢٥٠) مليار دولار في منتصف التسعينات من القرن الماضي، كانت قد بلغت نسبة نموه الاقتصادي نحو (٧%) ونسبة التضخم لن تتجاوز (١٠%) فضلا عن نمو قطاعي الزراعة والصناعة، وامتلاك البنك المركزي الروسي لثالث أكبر احتياطي ذهب في العالم[3].

---

[1] Bp Statistical Review of World Energy 2016,Spot Crude Prices, pp 14-15 .

* أثرت العقوبات مع تراجع أسعار النفك عام ٢٠١٤ سلباً على الاقتصاد الروسي، ودفعته إلى الركود وخسارة العملة الروسية (٤٠%) من قيمتها مقابل الدولار، وقد أنخفضت الاحتياطيات الروسية أيضا من (٥١٠,٥) مليار دولار إلى (٣٨٦,٢) مليار عام ٢٠١٤، كما أدى التأثير المشترك للعقوبات وانخفاض أسعار النفط في ضغط سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في روسيا. للمزيد ينظر: ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط: فائض أنتاج أم السياسة الدولية؟، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

[2] سايمون روميرو وأخرون ، ثلاث دول نفطية تواجه تصفية حسابات ، ترجمة :حلى الشمري ، أوراق دولية ، العدد ١٧٠، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، تشرين الأول/٢٠٠٨ ، ص ١٩.

[3] مغاوري شلبي ، الاقتصاد الروسي بين أليات السوق ورأسمالية التخوم ، مجلة السياسة الدولة ، العدد ١٧٠ ، مركز الأهرام، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٥٦.

وفي هذا الإطار سعت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر التنسيق مع حلفائها من دول التحول في اسيا الوسطى وكرد فعل على تفاقم القوة الروسية، اثر الأزمة الجورجية وتحجيم دورها في إطار الاقتصاد العالمي من خلال ادواتها في توظيف السوق النفطية عبر سحب التجارة مع روسيا، وفيما يخص أمن خطوط نقل الطاقة، فإن روسيا لا تمتلك القدرة الامنية في السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز من روسيا وباقي دول المنطقة ومن ثم مرورها عبر الموانئ الجورجية إلى أوربا وهو ما يعني ضرورة بقائها تحت النفوذ الروسي، وهذا يُعد عاملا مهما من العوامل المؤثرة بل والمحفزة للصراع الدولي حاضرا ومستقبلا بالنسبة لروسيا والعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وهو صراع على مصادر الطاقة شكلا انطلاقا لما تمثله الطاقة بالنسبة للاقتصاد الروسي وسياستها من اهمية، إلا انها كان مضمونا من حيث البعد الايديولوجي والأمني لتطويق روسيا وتحجيم دورها الاقليمي والدولي، وفي هذا الإطار سعت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية إلى تقليص سيطرة روسيا وتحكمها في أنتاج النفط والغاز من خلال أنشاء خطوط نقل بديلة تمر عبر جورجيا من أذربيجان وباكستان وتركيا، كما هو الحال في إنشاء خط (باكو – تبليسي – اري دروم) وانتهاءً بأوروبا[١].

إلى جانب ذلك ويمكن ملاحظة عدم قدرة منظمة أوبك الحفاظ على سعر معقول لبرميل النفط، إذ أوضحت هذه المنظمة كمساومة جماعية مؤلفة من (١٢) دولة منتجة ومصدرة للنفط، وفي أغلب الأحيان هذه الدول تكون منقسمة على نفسها، ولا تتفق على تحديد سقف للإنتاج، لاسيما وأن السعودية المنتج الأكبر في دول أوبك يهمها دائما الحفاظ على انتاجها بصرف النظر عن انخفاض أسعار النفط أو حالة الأضرار بمصالح خصومها السياسيين مثل إيران وروسيا.

فقد واجه الاقتصاد الروسي في المرحلة الراهنة تحديات صعبة بانخفاض أسعار النفط عالميا، مما شكل عبئا مضافا إلى أعباء العقوبات الغربية والأزمة الأوكرانية، خصوصاً وأن عائدات النفط تشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الروسي، إذ حمّل اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) آمالا كبيرة بخفض حصص الإنتاج، إلا أن النقاشات الحامية التي دارت فيه لم تفض إلى اتفاق، بسبب تمسك بعض اعضائه بسقوف الانتاج، خصوصاً السعودية[٢].

---

[١] سعد السعيدي ، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٦ – ١٠٧.

[٢] فقد عقدت منظمة أوبك - التي تسيطر على أكثر من ٦٥% من احتياطيات النفط العالمي- اجتماعها مؤخرا بالنمسا في ظل هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال أربع سنوات، وتوقعات بخفض حصص الإنتاج من أجل استقرار الأسعار .لكن الدول الأعضاء في أوبك قررت الإبقاء على حصص الإنتاج الحالية عند مستوى ٣٠ مليون برميل يوميا، دون تغيير ...للمزيد من التفاصيل ارجع الى : اشرف رشيد ، "روسيا في مواجهة انخفاض اسعار النفط " على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12/

جدول رقم (٢١)

تطورات أسعار النفط في السوق العالمية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٥)

السنة	اسعار النفط/ برنت (بالدولار الامريكي)	اسعار النفط / دبي	اسعار النفط / غرب تكساس
٢٠٠٠	٢٨,٥	٢٦,٢	٣٠,٣
٢٠٠٢	٢٥,٠٢	٢٣,٧	٢٦,١
٢٠٠٤	٣٨,٢٧	٣٣,٦	٤١,١
٢٠٠٦	٦٥,١	٦١,٥	٦٦,٠٢
٢٠٠٨	٩٧,٢	٩٤,٣	١٠٠,٠٦
٢٠١٠	٧٩,٥	٧٨,٠٦	٧٩,٤
٢٠١١	١١١,٢	١٠٥,١	٩٥,٠٤
٢٠١٢	١١١,٦	١٠٩,٠٨	٩٤,١
٢٠١٣	١٠٨,٦	١٠٥,٤	٩٧,٩
٢٠١٤	٩٨,٢	٩٧,٠٧	٩٣,٢
٢٠١٥	٥٢,٤	٥١,٢	٤٨,٧

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

Source :

1- Organization of the Petroleum Exporting countries (OPEC),Genève,2016. on link : www.opec.org

3- Bp Statistical Review of World Energy 2016,Spot Crude Prices, pp 14-15 .

وقد أتهم المسؤولون الروس السعودية بأنها تساهم بتخفيض أسعار النفط لضرب الاقتصاد الروسي وتغيير النظام الذي يقوده الرئيس الروسي "بوتين" باعتبار أن حوالي ما يقرب نحو ثلث ميزانية روسيا الاتحادية تعتمد على مبيعات النفط والغاز، وقد حذر "ميخايل فراد وكوف" رئيس الاستخبارات الخارجية الروسية من أن موسكو على علم بالخطوات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لإزاحة الرئيس بوتين عن السلطة، وبالتنسيق مع ادواتها في منطقة الخليج واسيا[١]. وقد اعرب رئيس لجنة الطاقة في مجلس الدوما الروسي "إيفان غرا تشوف"، حين عدَ أن الاجتماع الأخير لأوبك كان بمثابة تأكيد، بعد أن صرح "أن تأثير المنظمة قد تراجع في السوق العالمية، كما اضاف إلى وجود تحول ملحوظ في السياسة النفطية العالمية، وهناك حرب أسعار تشارك فيها أوبك ضد منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، وسماح أوبك بهبوط الأسعار، إذ يهدف إلى إثبات عدم ربحية مشاريع النفط الصخري الباهظة الثمن ومن ثم إيقافها"[٢].

كما أدى انخفاض اسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤ الى خفض العوائد النفطية الروسية لتبلغ دون (١٢٠) مليار دولار عام ٢٠١٥[٣]. **ويبين الشكل رقم** (٨) تدرج انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية خلال مدة قياسية وهي سبعة اشهر، وهو انعكاس طبيعي للانخفاض المفاجئ والسريع لعائدات النفط في البلدان المصدرة ...

---

[١] كمال وزنة ، رؤية إستراتيجية انهيار أسعار النفط ... حرب كبرى غير معلنة ، مجلة حمورابي ، العدد١١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، السنة الثالثة ، بغداد ، تشرين الثاني/نوفمبر/٢٠١٤ ، ص٧.

[٢] واعتبر أن استقرار الأوضاع يستوجب التزام دول أوبك وروسيا بحصصها دون تجاوز خلال العام المقبل، كما يستوجب وقف بيع النفط المصدر من المناطق الخاضعة لسيطرة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية. وعبّر عن قناعته بأن تنفيذ هذه العوامل سيكون كافيا لاستقرار أسعار النفط بشكل سريع. . نقلا عن : اشرف رشيد ، المصدر سبق ذكره.

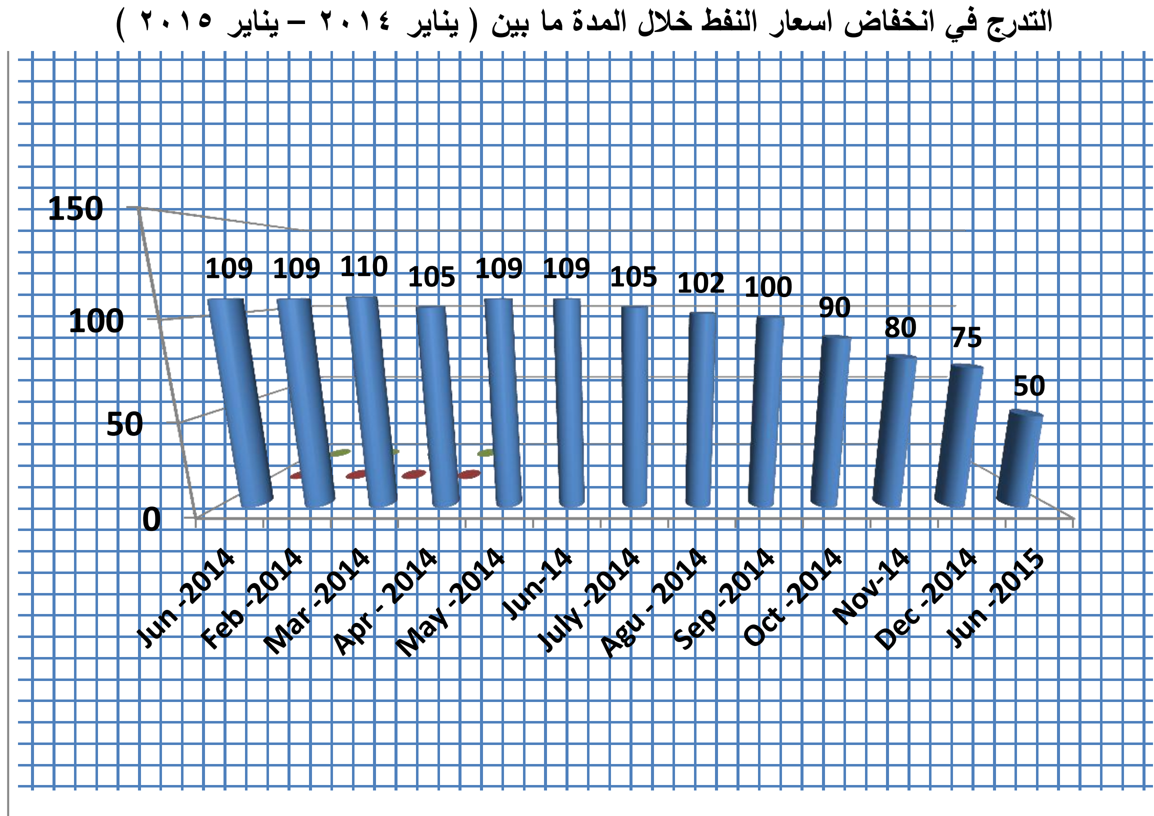
[3] Federal statistical service of the Russian federation ,Data from the EIA/ 2016.

والتساؤل هنا هل يمكن لدول الخليج، وخصوصاً السعودية أن تتحمل خسارة نحو نصف دخلها من النفط؟ وكم تستطيع دول أوبك أن تتحمل من الضغط السعودي بعدم تخفيض الإنتاج دون الـ (٣٠) مليون برميل يوميا؟ فمبيعات أوبك بلغت نحو (٨٠٠) مليار دولار في العام ٢٠١٤، وقد تنخفض إلى النصف أذا ما استمرت الأسعار بالانخفاض .. فالدول الخليجية تمتلك الصناديق السيادية التي تقدر بنحو (١,٧) تريليون دولار والتي تستطيع بها أن تتحمل بعض أثار انخفاض سعر برميل النفط على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى الطويل فقد تواجه بعض المشاكل الاقتصادية[١].

إلى جانب ذلك تبدو محاولات الشركات الغربية في دفع شركات النفط والغاز في دول أسيا الوسطى ديناميكية، للابتعاد عن موسكو والتخلص من الارتباط معها، لكنها قد تتردد في الأمر، بل يبدو حتى اليوم أنها متمسكة بتصدير منتجاتها النفطية عن طريق روسيا كونها معبراً آمن يجنبها مخاطر لا تستطيع تحملها، إذ تستخدم روسيا مواردها الطبيعية الضخمة في التأثير على الدول الأخرى وهي تفرض عودتها إلى الساحة الدولية من خلال مخزونها الكبير من النفط والغاز الطبيعي، وبكثير من الفظاظة على حد تعبير الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي"[٢].

شكل رقم (٨)

التدرج في انخفاض اسعار النفط خلال المدة ما بين (يناير ٢٠١٤ – يناير ٢٠١٥)



Source: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17/

---

[١] كمال وزنة ، رؤية إستراتيجية انهيار أسعار النفط ... حرب كبرى غير معلنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

[٢] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢.

وعليه فإن الانخفاض المستمر لأسعار النفط، قد قاد إلى خسائر جسيمة وبما يقرب من نحو (٥٥%) من مجمل العائدات النفطية الروسية، فتصريحات الرئيس "بوتين" كانت واضحة بان الاقتصاد الروسي دخل مرحلة الركود الاقتصادي خلال السنوات التي شهدت الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فضلا عن مساهمته في أحداث فجوة عميقة أكثر تأثيرا من العقوبات التي فرضها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الروسي، إذ يُعّرِف الرئيس "بوتين" بان العبث بالاقتصاد الروسي يمثل لعبة الموت التي استخدمتها الولايات المتحدة والسعودية[١].

ولقد عبر "هنري كيسنجر" عن أهمية النفط بقوله "أن من يسيطر على الطاقة يسيطر على الأمم، ولان النفط يُعد العامل الحاسم في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في أجزاء عدة من العالم ابان الحرب الباردة، كما أن النفط عاملا حاسما في العمليات العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن أكثر من أي وقت مضى"[٢].

ثانيا : توظيف النفط في الصراع على منطقة اسيا الوسطى وحوض قزوين

يُعد حوض قزوين من الناحية الاقتصاديّة، من المناطق الأساسيّة المنتجة لمصادر الطّاقة في العالم، حيث تقدّر الاحتياطات الاستراتيجية في هذه المنطقة بنحو (٣٤) مليار برميل يتم استخراج ما بين (٣ – ٥) مليون برميل منها يوميًّا، أمّا الاحتياطات الاستراتيجية للغاز الطّبيعي في قزوين فهي تقدّر بنحو (١٩٦) تريليون متر مكعب، ومهما يكن هذا الاحتياطي، لا يمكن مقارنته مع الاحتياطات الموجودة في الخليج العربي، لكنها تعتبر أساسيّة لاسيما وأنّ الدّول المستوردة غالبًا ما تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها النفطية[٣].. **ينظر جدول رقم (٢٢)** .

وبعد أن فقدت روسيا هيمنتها التاريخية على بحر قزوين منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ اعطى هذا الأفول الروسي زخما للدول المشاطئة، من ان تتنافس على موارد الطاقة، بل وتضع مشاريع إقليمية عدة لتقسيم ثروات هذه المنطقة الحيوية ما بين مشاريع أذرية وكازاخية وايرانية وتركمانية، إذ تعمقت طبيعة الخلافات لتتجاوز موضوع الطاقة، وهو بدوره قد حفز الصراع الدولي ضمن بعد جيوبولتيكي بين الولايات المتحدة وحلفاءها الاقليمين في حوض قزوين من جهة وبين روسيا والصين، والهند من جهة ثانية، فضلا عن حالة التنافس نظرا

---

[١] كان النفط أحد الأسباب التي ساهمت في انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، بحيث أن الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان" كان يعرف إن النفط هو كل ما يمتلكه الاتحاد السوفيتي للبيع حينذاك ، فالصواريخ العابرة للقارات والأسلحة النووية لا يمكن بيعها فلذلك طلب الرئيس ريغان من السعوديين أن يغرقوا الأسواق بالنفط الرخيص ، وهذا ما كتبه "مايكل ريغان" أبن الرئيس الأمريكي السابق في مقالة صحفية لمجلة "تاون هول" وقد كتب مايكل ريغان : (عندما كان النفط هو مصدر الثروة الكرملين استطاع أبي أن يضغط على السعوديين لكي يغرقوا السوق بالنفط الرخيص) ، وهذا الانخفاض بسعر النفط أدى إلى تدني سعر الروبل الروسي ، مما أسهم في انهيار الاتحاد السوفيتي وإفلاسه وعندما سأل "مايكل ريغان" الرئيس "غورباتشوف" في وقت لاحق عن تلك المرحلة الصعبة التي عاشها الاتحاد السوفيتي ، أجاب "غورباتشوف" (أن الدولة الروسية كانت منهارة وأن نساءها لم يستطيعوا في ذلك الوقت حتى شراء "الكولون النسائي") . للمزيد من التفاصيل ينظر : كمال وزنة ، رؤية استراتيجية انهيار أسعار النفط ... حرب كبرى غير معلنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠ -١٢ . .

[٢] نقلا عن : وليم انفد ، قرن من الحروب : خفايا السياسات النفطية والمصرفية الانجلو – أمريكية والنظام الدولي الجديد ، ترجمة : محمد زكريا إسماعيل منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٧ .

[3]" The Economic and Geo Strategic Importance of the Caspian Sea ،"Accessed on 23/10/2012, see more at : **www.asc-centralasia.edu.pk/**

للأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، وعلى انها بديل طاقوي لمنطقة الخليج العربي **ينظر خارطة رقم (٦)** التي تبين بعض من مشاريع التقسيم في حوض قزوين.

جدول رقم (٢٢)

الاحتياطيات المثبتة والمتوقعة للنفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين

الدول المشاطئة	الاحتياطيات المثبتة		الاحتياطيات المتوقعة	
	النفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (تريليون متر مكعب)	النفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (تريليون متر مكعب)
أذربيجان	١٣	٣٠	٣٢	٣٥
ايران	٠,١	٠	١٥	١١
تركمانستان	٠,٦	١٠١	٣٨	١٥٩
كازاخستان	١٨	٦٥	٩٢	٨٨
روسيا الاتحادية	٢,٧	٠,٣	١٤	-
المجموع	٣٤,٤	١٩٦,٣	١٩١	٢٩٣

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

1- **"The Economic and Geo Strategic Importance of the Caspian Sea ،"Accessed on 23/10/2012, see more at : www.asc-centralasia.edu.pk/**

٢- **احمد ملّي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني ، العدد ٨٩ ، بيروت ، تموز/٢٠١٤** ، ص٧.

ومنذ العام ١٩٩٣ اصبحت السياسة الخارجية الامريكية تجاه بحر قزوين، تكون اكثر واقعية من خلال توظيف اقتصاد الطاقة، حين قامت عدد من شركات النفط الامريكية بتوقيع عقود ضخمة مع حكومات كل من كازاخستان واذربيجان، فكان لها دورا محركا لصانعي السياسات الامريكية المتعاقبة في السلطة من اجل وضع استراتيجياتهم حيال منطقة بحر قزوين، وعلى اساس استنتاج هذه الشركات ومصالحها النفطية من ان احتياطيات الطاقة في بحر قزوين يمكن ان تكون في المستقبل، مصدرا رئيسا من مصادر توريد النفط والغاز الطبيعي في العالم[1].

ولكن في هذه المرحلة لم تكن المقاربة الأميركيّة لآسيا الوسطى وبحر قزوين موحّدة ، فكل فرع من فروع الإدارة الأميركيّة كان له مقاربة خاصّة للأوضاع في هذه المنطقة، فمثلاً كانت مقاربة الوكالة الأميركيّة للتّنميّة مخالفة كلّيًّا لرؤية وزارة الخارجيّة، فضلا عن أنّ الرّؤية داخل البنتاغون كانت مختلفة بين قسم وآخر، وفي ظل غياب رؤية واضحة من السّلطة المركزيّة الأميركيّة كانت كل دائرة من هذه الدّوائر تضع سياساتها وتنفّذها،وكان من الصّعب في هذه المرحلة من الفوضى التّوصّل إلى رؤية أميركيّة موحّدة تجاه هذه المنطقة[2].

وفي محاولة للخروج من هذه المعضلة، فقد عمدت إدارة الرئيس "بل كلينتون" إلى إنشاء مجموعة حوض قزوين تابعة لمجلس الأمن القومي، وذلك بهدف التّنسيق بين مقاربات الوزارات والهيئات المختلفة، فكان

---

1 Ian Rutledge, "Addicted to Oil", I.B. Tauris, New York, 2005, pp 102-110 - See more at: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

2" A not-So-Grand Strategy", Accessed 30/5/2011.See more at: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

لمجلس الأمن القومي الدّور الأكبر في هذه المجموعة، لاسيما من ناحية مقاربة المخاطر الّتي سوف تواجه الولايات المتّحدة من جرّاء دخولها بحر قزوين[1].

وجاء الاحتلال الأمريكي لأفغانستان ابان احداث الحادي عشر من سبتمبر/٢٠٠١ لُيعبّر عن دخول الولايات المتحدة مرحلة جديدة اكثر تعقيدا من المرحلة السابقة من التنافس والصراع على منطقتي حوض قزوين والقوقاز، فعلى الرّغم من تراجع التّوقّعات حول حجم الاحتياطات الاستراتيجية في بحر قزوين، لكن الاهتمام الأميركي في المنطقة لم يتراجع بل نتيجة"الحرب على الإرهاب"بات اهتمامها متعدّد الأبعاد،أهمها[2] :-

١- انها تمكّنت أي الولايات المتّحدة من الحصول على تعاون دول آسيا الوسطى وبحر قزوين المستقلّة عن الاتّحاد السّوفياتي في "حربها المعلنة على الإرهاب".
٢- إن الوجود العسكري الأميركي في المنطقة يهدف بالأساس إلى إزالة جميع العوائق السّياسيّة والاقتصاديّة والقانونيّة الّتي تقف حائلًا أمام التّدفّق الحر والمستمر للنّفط والغاز.
٣- إنّ الوجود الأميركي المباشر يساعد الإدارة الأميركيّة وشركاتها على تأمين طرق بديلة لتصدير النّفط بواسطة شبكة أنابيب عبر دول اسيا الوسطى.

فالولايات المتحدة وعلى الرغم من بعدها عن مناطق اسيا الوسطى وبحر قزوين، لكنها تمتلك العديد من اوراق القوة والضغط على روسيا منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة، إذ أخذت جم اهتماماتها، بل ومخاوفها ايضا ابعادا اكثر عمقا لبلورة سياستها الخارجية وتامين مصالحها العليا.

وقد قامت كل من كازاخستان وروسيا بتطوير مشروع خط انابيب "اتحاد انابيب قزوين" مع تجمّع من شركات النّفط الخاصّة، على راسها شركة شيفرون الامريكية، وهو عبارة عن وصلة جديدة على خطوط قديمة تمّ افتتاحه في٢٧ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠١ وينقل النّفط من حوض تنجيز في كازاخستان إلى ميناء "نوفوروسييسك" على البحر الأسود بقدرة بلغت نحو(٩٠٠٠٠) برميل في اليوم، لكن الحكومة الرّوسيّة حدّدت الكمّيات الّتي تمرّ عبره لأسباب سياسيّة واقتصاديّة فكان ينقل بالحد الأقصى بنحو(٥٠٠٠٠) برميل في اليوم، وتكمن أهمّيّة المشروع في أنّه أوّل خط انابيب يمر في روسيا غير خاضع لسيطرة الدّولة وشركاتها، ولكنّ الدّخول الأميركي على الخط وبداية الحديث عن مشروع الأنابيب الأضخم أدّى إلى تراجع أهميّة هذا الخط[3].

أما الدول المطلة على حوض قزوين والمستقلّة حديثًا فإنّ مصلحتها تكمن في إيجاد طرق تصدير يسمح لها بالاتصال بأهم الأسواق العالميّة، فكانت الولايات المتّحدة وحلفاؤها على المحك، ويدركون أنّ تمكين أي دولة من السّيطرة على طرق التّصدير سيسمح لها بالحصول على نفوذ سياسي واقتصادي هائلين يمكنها من

---

[1] I bid, Op, Cit.

[2] Gawdat Bahgat, "American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea, University Press of Florida, Florida, 2003, p p 154 - 155،

[3] فخط باكو-نوفوروسييسك يُعد من الخطوط الأساس في هذه المرحلة، ويعود إلى الحقبة السّوفياتيّة، وينطلق من ميناء باكو في أذربيجان إلى ميناء نفور وسيبك عبر جنوب روسيا على البحر الأسود. وكان هذا الخط يمرّ عبر الشّيشان، ما أدّى إلى تعرّضه لأضرار كبيرة في وصلة الشّيشان، ما أدّى إلى توقّفه عن العمل في آب/ أغسطس ١٩٩٦، ولم يتم إصلاحه حتّى آب/ أغسطس ١٩٩٧، بعد مفاوضات مع غروزني، إلا أنّ نتيجة الخلاف على تعرفة النّقل لم يتمّ معاودة العمل به حتّى تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٩٨. وفي العام ٢٠٠٠ لجأت الحكومة الرّوسيّة إلى تعديل مساره تفاديًا لمروره عبر الشيشان .. للمزيد ارجع الى :
Mamuka Tsereteli, "Economic and Energy Security Connecting Europe and the Black Sea Caspian Region", Report, Central Asia-Caucasus Institute, Washington, 2008, p 8 .

قطع أو التّحكّم بتعرفة المرور[1]. وقد سعت روسيا بالمقابل على تعزيز قدرة انابيب خط "اتيراو – سمارا "الذي كانت تعتمده كازاخستان بشكل رئيس في نقل نفطها عبر الحدود الروسية الى مصافي "اورسك" شمال الأورال ومنها الى "سمارا" على نهر الفولغا ليتصل بخط الطاقة الروسي "دروزبا"، إلا ان كازاخستان اخذت تبحث عن خط بديل لنقل النفط يمر عبر جورجيا متجاوزا خط انابيب النفط الروسي، فكان لها ذلك في خط "باكو – ميناء سوبسا"* الواقع على البحر الاسود، وبناءَ على إرادة الحليف الامريكي[2].

وقد اخذ التنافس على موارد الطاقة شكل من اشكال الصراع، بعد أن تحوّل موضوع أنابيب النّفط في منطقة اسيا الوسطى وحوض قزوين من الإطار الاقتصادي إلى الاطر الجيوسياسية والامنية، وكأداة توظيف تسعى الدّول من خلالها إلى تحقيق أهداف استراتيجية.

وفي هذا الخصوص ومن خلال المناقشات العلنيّة للمشاريع المتعلّقة بأنابيب قزوين على الصّعيدين الإقليمي والدّولي بدت المصالح التّجاريّة للشّركات هامشيّة وثانويّة أمام الاعتبارات الأخرى، إذ كانت الولايات المتّحدة قد دخلت هذه المعركة منذ العام ١٩٩٥، ونجحت بالضّغط على بعض الدول الحليفة لها لبناء خط أنابيب لنقل نفط قزوين من "باكو" إلى مرفأ "سوبسا"، فضلا عن الإسراع ببناء أنبوب النّفط من "باكو" إلى البحر الابيض المتوسّط عبر مرفأ جيهان التركي، فكان لمجلس الأمن القومي الأمريكي دوره في وضع أولويّة بناء هذه الأنابيب من دون ان يكون لأي من الشركات النّفطية الامريكية اية رؤية في هذا الموضوع، وذلك في دلالة واضحة إلى أنّ أنابيب النّفط باتت أداة استراتيجيّة علاوة عن أداتها التجاريّة[3]. **ينظر خارطة رقم (٦)** التي تبين ملامح التنافس الاقليمي على موارد الطاقة للدول المشاطئة لحوض قزوين.

فروسيا تعد حوض قزوين، مصدر من مصادر الطاقة وهي تسعى في هذا الجانب تعزيز نفوذها للعمل على خلق مناخات مناسبة للتوسع اقتصاديا، لكنه في الوقت نفسه، يبقى خط دفاع رئيس للأمن الروسي، وإن عليها مسؤولية كبيرة لضمان امنها الاقليمي في ظل التدخل الغربي في البلقان وحالة عدم الاستقرار السياسي والامني في الشيشان[4].

وقد شكّل صعود الرئيس بوتين الى السلطة عامل دفع للاقتصاد الروسي، بعد ان حقق نسب عالية من النمو الاقتصادي لسنوات متتالية، ونتيجة لارتفاعات اسعار النفط والغاز الطبيعي، إذ استفادت الحكومة الروسية في تعزيز اقتصادها باتجاهين: **اولهما؛** عبر صادراتها النفطية، **وثانيهما؛** عبر إعادة تصدير شحنات الطاقة القادمة من حوض قزوين ومنطقة القوقاز**، وهو ما سمح لها من تحسين عملية تمويل مشروعاتها

---

[1] I bid, p8 .

* افتتح في العام ١٩٩٨، وكان عرضة لمواجهة العديد من الصعوبات الماليّة والجيوسياسيّة واللّوجستيّة، فخط باكو- سوبسا تطلّب إنشاء خطوط بطول ٩٨٥ كلم بسعة ١١٥٠٠٠ مليون برميل في اليوم، بالإضافة إلى المضخّات ومحطّة التّصدير على المرفأ. كما أنّ الخط يمر بأربع مناطق تشهد نزاعًا عرقيًا في القوقاز، ما جعله عرضة للتّوقّف في أي لحظة ... للمزيد يُنظر :
Mamuka Tsereteli, "Economic and Energy Security Connecting Europe and the Black Sea Caspian Region", Op, Cit, p p 8-9

[2] للمزيد ينظر: احمد ملّي ، التنافس الدولي على حوض قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠ -١١

[3] المصدر نفسه ، ص١١.

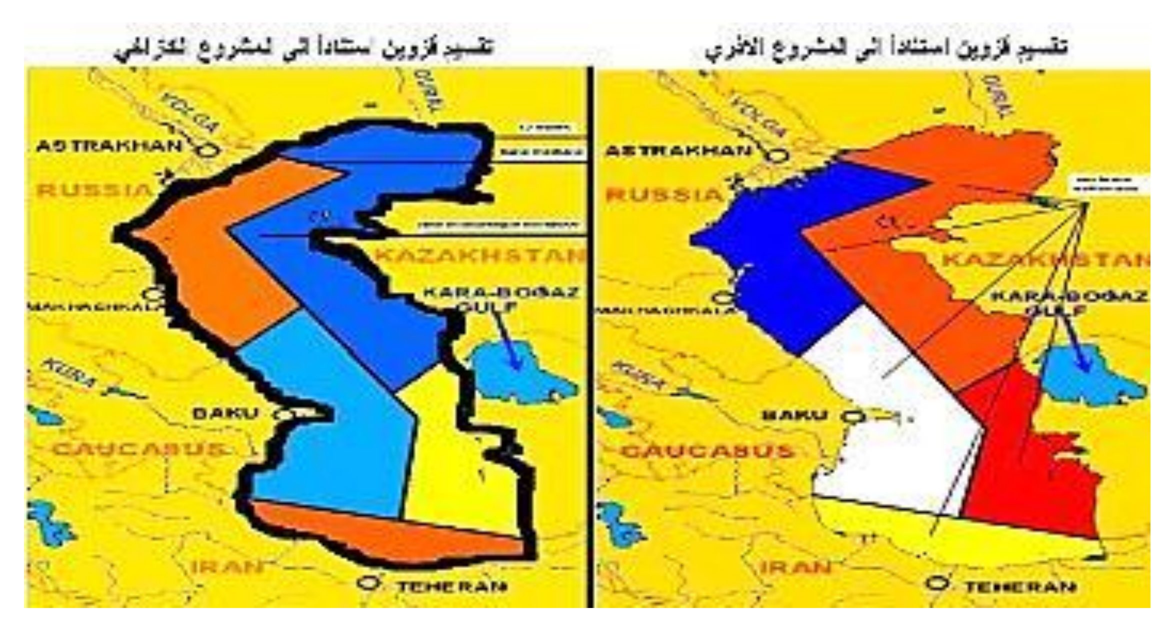
[4] Gregory Hall , Tiara grant , "Russia, China, and the Energy – Security politics of the Caspian Sea Region after the cold war " Mediterranean Quarterly, Vol 20 No 2 , 2009 , PP 113 -137 .

** كان القوقاز في التاريخ مقراً للصراعات السياسية والعسكرية والدينية والثقافية والعمليات التوسعية عبر القرون، وكان إقليما "إير وان " و" نخ جوان " في ما وراء القوقاز في البداية إقليمان حدوديان من الدولة "القأ جاريه" او الامبراطورية الفارسية،

الاقتصادية، وتوفير مستلزمات الأمن الاقليمي، وهو ما جعل موسكو وبإصرار تعمل على بقاء الاراضي الروسية الممر الاساس وشبه الوحيد لمصادر الطاقة في اسيا الوسطى وبحر قزوين، وأمام هذا الواقع لا تبدو روسيا مستعدة للتنازل في هذه المسالة وبحسب تعبير الكاتب المتخصص في شؤون الطاقة مارشال غولدمان بالقول "ان موسكو تخوض مباراة شطرنج عظمى، وتسعى خلالها التصدي لمحاولات الولايات المتحدة في بناء خطوط أنابيب وامدادات طاقة قد تتجاوز البعد الأمني الروسي"[1].

خارطة رقم (٦)

بعض من مشاريع تقسيم حوض قزوين



Source : U. S . Energy Information Administration (EIA) , Oil and natural gas production is growing in Caspian Sea region, September 11, 2013

وذلك في بداية القرن التاسع عشر، إذ اقتطعت الإمبـــراطورية الروســية المن،،طقة مــن القاجاريون . وفق معاهدة (تركمان جاي) عــام ١٨٢٨ ، وضمت ممالك ما وراء القوقاز القديمة أرمينيا، ألبانيا، كولخيس وأيبيريا ، من بين ممالك أخرى . ثم ضمت هذه الممالك لاحقاً إلى إمبراطوريات إيرانية متنوعة ، منها ميديا ، الإمبراطورية الاخمينية ، الإمبراطورية البارثينية والإمبراطورية الساسانية. وبحلول ذلك الوقت ، فقد أصبحت المجوسية الديانة المسيطرة في المنطقة ؛ بينما شمالي القوقاز عرف ممالك الأز والإلان والسند الجيش الذهبي واقام غرب شمالي القوقاز علاقات صداقة وتجارة مع الامبراطورية البيزنطية بحسب ما جاء في كتاب أصل الشركس للبروفسور "آيتق نامي توق" . وكتاب تهجير الشركس ...وقد اسلم القسم الشرقي من شمالي القوقاز على يد التجار المسلمين في عهد الامام علي بن ابي طالب ، وبعد أن توقفت الفتوحات التي أرسلها الخليفة عمر بن الخطاب عند باب الأبواب . وفي حين اسلم النبلاء باكرا في القسم الغربي إلا أن إسلام السكان تأخر حتى البعثات العثمانية ، التي صار القفقاسيون الشماليون يدينون لخليفة المسلمين بالولاء كزعيم روحي لهم ، لكن المنطقة مضت في تحولين دينيين كبيرين بعد ذلك ، بسبب الصراع الكبير بين فارس وروما (لاحقاً بيزنطة(، وقامت الأخيرة باحتلال المنطقة عدة مرات، إلا أنها لم تستطع السيطرة عليها لوقت طويل. وبلاد القوقاز ، تفصل بين البحر الأسود وبحر قزوين في منطقة أوروبا وآسيا حيث تتلاقى ، وتتجه عموما من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي، وتتكون من جبال نطاقين- القوقاز الكبرى (الروسية: البو لشوى ففقاس) في الشمال ومنطقة القوقاز الصغرى (مالي ففقاس) في الجنوب. جبل البروس في الكبرى.للمزيد من التفاصيل يُنظر: http://www.eroshen.com/site/?p=11723

[1] نقلا عن : محمد رضّا جليلي ، تيري كلير " جيوسياسية اسيا الوسطى " دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٢١٤.

إن بروز روسيا بوصفها قوة مهيمنة في سياسة الطاقة الأور آسية بات تحديا للغرب الأمريكي، فعلى الرغم من أن روسيا شريك بطرق عدة، فإنها تستطيع في الوقت نفسه، الإسهام في تحسين أمن الطاقة لحلفاء الولايات المتحدة من الأوربيين، وبقدر أكبر لدول القوقاز واسيا الوسطى وفي ظل حالة عدم الاستقرار المتنامي في الشرق الأوسط، سوف تحسن الولايات المتحدة الأمريكية صنيعا بالتفكير في طريقة ما لتحريك ما تملكه روسيا من نفط وغاز، كي تكون روسيا مشاركا في أسواق النفط والغاز الطبيعي الأوربية، والوقاية ضد اي خطر يمكن أن يحدث بسبب نقص في الإمدادات الروسية ولأي من الأسباب سواءَ السياسية، الاقتصادية أم الامنية[1].

إلى جانب ذلك تُعد روسيا أهم مزودي الاتحاد الأوربي بالطاقة على الإطلاق، إذ تمده بنحو ربع كميات النفط والغاز التي يستخدمها، وهو ما يشكل نحو ثلث وارداته من النفط والغاز الطبيعي تقريبا، لكنه هناك قلق متزايد يسود دول الاتحاد الأوربي يتعلق بالاعتماد على روسيا بوصفها مزودا للطاقة وقد كان للأحداث المتكررة منذ عام ٢٠٠٦* حين قطعت روسيا إمدادات النفط والغاز عن دول الاتحاد الأوربي مثل أوكرانيا وبيلاروسيا والذي تمثل بناقوس الخطر للدول الأوربية، بعد ان أظهرت ان هناك مخاطر محتملة بسبب اعتمادها المفرط على إمدادات الطاقة الروسية، وقد تضاعفت تلك المخاوف بفعل نمط علاقات أشد تصادمية ساد بشكل عام بين الشرق والغرب في السنوات الأخيرة وكنتيجة للخلاف العميق بين الغرب وروسيا على عدد من القضايا المهمة، ابتداءَ بتصرفات روسيا في الشيشان، والانتخابات في أوكرانيا ما بين (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥)، وانتهاءَ بالحرب بين روسيا وجورجيا عام ٢٠٠٨، وفي أثناء الأزمة الجورجية، وبعدها عّبر عدد من قادة الاتحاد الأوربي – بشكل خاص عن مخاوفهم من سلاح الطاقة الروسي الذي يمكن استخدامه لـ "ابتزاز الغرب وإجباره على الخضوع " اثر الاعتماد على الطاقة من المصادر الروسية، وبوصفها المزوّد الرئيس[2].

ولذلك يُعد اعتماد الاتحاد الأوربي الشديد على إمدادات الطاقة الروسي من منظور الولايات المتحدة الأمريكية سببا لتنامي المخاوف على أمن الطاقة في منطقة القوقاز، فقد خشي صانعو السياسة الأمريكية بشكل خاص من احتمال أن يؤدي تعرض الدول الأوربية لضغوط الطاقة الروسية في المحصلة إلى إضعاف العلاقات عبر الأطلسي[3].

فالاتحاد الأوربي يحتاج إلى قدر أكبر من الوضوح بشأن قواعد اللعبة ولائحة تنظيمية تخلو من التمييز، وهنا نجد أن التنسيق بين دول الاتحاد الأوربي مهما جدا، وأن العملية التي تتطلب تدخل الولايات المتحدة

---

[1] جفري ما نكوف ، أمن الطاقة الأور اسية ، ط١، دراسات عالمية، العدد ٨٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠١٠، ص ٣٧.

* إن اعتماد أوربا على روسيا بوصفها مصدرا للنفط والغاز الطبيعي زاد منذ الحرب الباردة ، وفي عام ١٩٩٠ استورد الأعضاء ال٢٧ الراهنين في الاتحاد الأوربي آنذاك نحو(٤٤.٦%) من طاقتهم خارج الإتحاد الأوربي ، كما أن اعتماد أوربا المتزايد على الواردات هو إلى حد كبير نتيجة هبوط الإنتاج الذي يؤثر في المصادر المحلية الهولندية والنرويجية وبحر الشمال البريطاني بشكل رئيسي للنفط والغاز إضافة إلى الطلب المتزايد ، ويستورد الإتحاد الأوربي في الوقت الراهن نفطه من روسيا بنحو (٣٣%) وبنحو (٣٦%) من الغاز الطبيعي الذي يحتاج إليه. للمزيد أنظر : جفري ما نكوف ، أمن الطاقة الأوراسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢.

[2] يُنظر: جفري ما نكوف ، أمن الطاقة الأور اسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢ ــ ٢٣.

[3] ديريك لو ترييك و جورجي إنغلبريخت ، الغرب وروسيا في البحر الأبيض : نحو تنافس متجدد ، ط١، دراسات عالمية ، العدد ٩٣ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص ص ٩ ــ ١٠.

الأمريكية والتي يمكنها أن تساعد في ذلك، بل وتختلف واشنطن وحلفاؤها بشدة حول دور روسيا في امن الطاقة الأوربي، فالعديد من دول الاتحاد الأوربي شغوفة بالحصول على النفط والغاز من أي مصدر أخر متاح وهذا الموقف المتكرر، قد يضع الدول الاوروبية في حالة تقاطع مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ركزت مقاربتها على تخفيض اعتماد أوربا على روسيا بوصفها مزودا رئيسا، بدلا من رفع الإمدادات الكلية إلى الحد الأقصى، حيث تقوم الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة على قاعدة تأسيس ممر طاقة شرقي – غربي من بحر قزوين إلى أوربا بالالتفاف حول كل من روسيا وإيران، ويساند الاتحاد الأوربي أيضا ممر الغاز الجنوبي بوصفة عنصرا مؤثرا في حملته لتنويع إمدادات الطاقة، كما أن خط أنابيب "باكو – تبليسي – جيهان"* النفطي الذي بدأ العمل به منذ العام ٢٠٠٦، وكان جزءا حاسما وناجحا من الناحية الاستراتيجية، إذ تسعى واشنطن نحو توسيع كمية الغاز من بحر قزوين الذي ينقل إلى أوربا، وتمتلك خطط طموحه، للحصول على إمدادات جديدة من حلفاءها كأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان ونقله إلى تركيا عبر خط أنابيب جديدة تحت بحر قزوين سمي بــ "خط أنابيب عبر – بحر قزوين"[١].

ويُعد "ملف توظيف النفط" أحد أهم الأجندة التي يحملها جدول أعمال الإدارات الأمريكية المتعاقبة خصوصا بعد الحرب الباردة، من خلال العمل على الاستمرار في تأمين مصادر إمدادات النفط إلى أمريكا فضلا عن تفادي التعاون مع روسيا في المجالات النفطية، مع ضرورة الضغط على دول الاتحاد الأوربي باتجاه تفادي الدخول في أية شراكة نفطية حقيقية مع روسيا[٢].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مستهلكاً للطاقة الروسية او لديها اطماع فيها، إلا أنها تؤدي دورا مهما تلعبه في تعزيز سطوة الاتحاد الأوربي إزاء موسكو ورعاية التضامن الأوربي. ولذلك كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تستهدف الاستراتيجية الناجحة لخلق واقع جديد للطاقة في اور اسيا والقيام بالآتي[٣]:-

١- مراقبة المنفذ الآمن لنقل الطاقة لكل أعضاء الاتحاد الأوربي.

٢- الحد من قدرة روسيا من أن تستمد ميزة سياسية أحادية من النفط والغاز.

وتسعى الولايات المتّحدة جاهدة إلى ضمان حالة الاستقرار للدول الحليفة لها في المنطقة من تحوّلها إلى دول فاشلة فتصبح عندئذ ملاذًا آمنًا للفوضى ونفوذ المجموعات الارهابية لملأ الفراغ، إذ ان إدارة الرّئيس باراك أوباما ظلت تواجه عقبتين اساسيتين في هذه المنطقة، اولهما؛ الوضع المتدهور في أفغانستان، وثانيهما؛

---

* يتصف خط الأنابيب "باكو – جيهان" من الناحية الاقتصادية بأن كلفة النقل عبره تصل إلى (٢,٥) دولار للبرميل الواحد، يضاف إله ضريبة أو رسوم للمرور عبر الأراضي الجورجية التركية، والتي تصل بشكل عام إلى (٣٢) سنتا لكل برميل تتوزع ما بين (١٢) سنتا لدولة جورجيا و (٢٠) سنتا لدولة تركيا، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن إنشاء خط أنابيب "باكو – جيهان" سوف يوفر لتركيا الحليفة للولايات المتحدة والعضو في حلف شمال الأطلسي جزءا مهما من العائدات النفطية التي سوف تحصل عليها كضريبة لمرور النفط الأذربيجاني عبر أراضيها من جانب، ومن جانب أخر سوف يسهم ذلك أيضا في زيادة العائدات التي ستحصل عليها أذربيجان من بيع نفطها إلى الأسواق المستهلكة له. للمزيد ينظر: دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٢٦ – ١٢٧.

[١] جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٩ – ٣٠.

[٢] ستار جبار علاوي، أولويات الإدارة الأمريكية الإستراتيجية تجاه العراق، الملف السياسي، العدد٥٦، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨.

[٣] جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

الأوضاع الاقتصاديّة لدول حوض قزوين وآسيا الوسطى، خصوصاً وان مثل تلك الاوضاع يمكن أن تؤدّي بشكل وآخر إلى توّتر داخل مجتمعاتها، وبخاصة في ظل الفساد المستشري فيها[1].

"ويرى العديد من الخبراء" أنّ النظام العالمي الّذي ساد بعد الحرب الباردة، وهيمنت فيه الولايات المتّحدة يتطلّب حضورًا أميركيًّا مباشرًا، ليس من خلال نشر سياساتها في الليبرالية الجديدة، فقط بل أيضًا عبر الحضور العسكري المباشر في المناطق الحيويّة بالنّسبة لها، كمنطقة الخليج العربي وبحر قزوين، فإذا كان وجود القوّات العسكريّة الأميركيّة في المنطقة يوفّر لواشنطن موقعًا أكثر نفوذا وفاعلية، في مواجهتها لروسيا والصّين وإيران، فإنّه بالمقابل سيؤدّي إلى إدخال تلك المنطقة دوامة من الصراعات التي تستنزف استقرارها[2].

والصين كذلك لا تقل اهتماما عن الولايات المتحدة وروسيا حيال منطقة بحر قزوين، فقد دفعت اهتمامها أكثر فأكثر بمصادر الطّاقة في بحر قزوين، إذ يمكن في هذا الجانب الاستناد الى واقعتين أساسيّتين[3]:-

١- قرار شركة النّفط الوطنيّة الصّينيّة توسيع استثماراتها في حوضي بحر قزوين وآسيا الوسطى.

٢- استعداد الصّين لبناء خط أنابيب من كازاخستان على غرار خط "ناباكو"من اجل تلبية احتياجاتها النّفطيّة.

إنّ مصادر الطّاقة في هذه المنطقة مهمّة للصين لعدّة أسباب، منها إن بحر قزوين قادر على تلبيّة جزء مهم من احتياجاتها المتزايدة للطّاقة، ومنها ايضا إن الصّين تسعى إلى تنويع مصادر استيراد النّفط والغاز، ومن ثم فإن بحر قزوين سوف يعزّز هذا الهدف الّذي يُعد جزءًا من استراتيجيتها تجاه دول المطلة عليه.

ومثلما للصين اهتماماتها الاقتصادية، فإن لها توجهاتها السياسية والامنية تجاه المنطقة، حين ترى في التوسع الامريكي العسكري والاقتصادي تجاه اسيا الوسطى وبحر قزوين ما يهدد امنها ومصالحها مستقبلا، فضلا عن وجوب حالة التصدي للحركات الانفصالية والمجموعات المتمردة، لاسيما في منطقة تركستان الشّرقّية، وضمان امن اقليم "سينك جيانغ" Xinjiang، على ان بناء علاقات قوية وفاعلة مع دول المنطقة يمكن ان يؤّمن لها مصالحها الاقتصادية والتجارية ويعزز من دبلوماسيتها الخارجية[4].

وهكذا تبدو دينامية الصراع على موارد الطاقة في مناطق اسيا الوسطى وبحر قزوين كشبكة مترابطة من المسوغات الامريكية، التي تدفع تجاه ادامة حالة الفوضى وعدم الاستقرار، إذ تدخل في المحصلة ضمن دائرة من الصراع غايتها الجوهرية، تطويق روسيا الاتحادية من الناحيتين الجيوسياسية والامنية وعزلها عن محيطها الاقليمي.

---

[1] Stephen J. Blank, "Challenges and Opportunities for the Obama Administration in Central Asia", Strategic Studies Institute,2009 .

[2] Ozden Zeynep Oktav, "American policies towards the Caspian sea and the Baku-Tbilisi- Ceyhan Pipeline", Perceptions, Perceptions, Spring 2005, pp 17 - 34

[3] Zhao Huasheng, "Central Asia in China's Diplomacy", in Search of a Strategy central Asia, in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, pp137-214.

[4] Zhao Huasheng, Op, Cit, pp 137-214.

المبحث الثالث : المشاهد المستقبلية المحتملة للسياسة الأمريكية تجاه توظيف سوق النفط في الصراعات الدولية

تتعدد المشاهد المستقبلية من منظور السياسة الأمريكية حيال توظيف النفط في الصراعات الدولية وعلى وفق الظروف المحيطة بالبيئتين الإقليمية والدولية، وفي ظل العديد من العوامل والمتغيرات التي تحكم سلوكيات بعض الدول في التعامل مع الوضع القائم واحتمالات استمراره بالشكل الذي يحفز الولايات المتحدة في استخدام موارد الطاقة، ومنها النفط كوظيفة مؤثرة في فرض إسقاطات الواقع على من تدين له الإدارة الأمريكية بالند من سياستها وما تمليه مصالحها الاقتصادية والأمنية ضمن مناطق النفوذ في العالم وعلى وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى .. وقدر تعلق الأمر بنموذجي الدراسة (إيران وروسيا الاتحادية). والعديد من المؤرخين يرجح أن تكون تلك الصراعات سواء في الشرق الأوسط أو في أسيا الوسطى قد بدأت مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتسنم القطب الأمريكي للهرم السياسي الدولي منفردا في سياسة بسط اليد والكيل بمكيالين دونما اعتبار لوزن أو وجود لنسق إقليمي أو دولي يمكن أن يحدث تأثير في مسارات تلك الصراعات سواء من حيث نشأتها أو تطورها أو حتى محاولات معالجتها أو التعامل معها بحسب طبيعة المتغيرات والأسباب الدافعة لتلك الصراعات والمحدقة والمحيطة بالأطراف الإقليمية كعناصر فاعلة ومغذية لها.

ومن هنا يمكن إن يكون التوصيف للعامل الإقليمي على انه المستوى الذي يحتضن أسباب ومسببات تلك الصراعات من قبل الأطراف الإقليمية الفاعلة، وعند الإشارة هنا إلى منطقة الشرق الأوسط، فسوف يشمل أطرافا رئيسة كتركيا وإيران وإسرائيل وأفغانستان والعراق والسعودية ... وان لكل من هذه الأطراف ما يبرر حالة الصراع من الوجهة السياسية والجيوسياسية والاقتصادية، على أن الأطراف الدولية ستكون أطرافا راعية بحكم ثقلها الدولي ومصالحها ومكانتها ونفوذها في المنطقة التي غالبا ما تكون غنية بالموارد الطاقوية وتحكمها نوازع الهيمنة وإحكام السيطرة عليها. وعليه تأتي السيناريوهات المحتملة للتوجهات الأمريكية وإمكانية توظيف النفط كمورد استراتيجي مؤثر في الاستقرار الإقليمي ضمن مشهدين احدهما يمثل استمرار الوضع القائم لحالة الصراعات الإقليمية والدولية بناءً على مستجدات الإحداث السياسية والأمنية التي أخذت تعصف باستقرار العديد من دول الشرق الأوسط ودول أسيا الوسطى، في حين يتضمن المشهد الأخر حالة التغيير في نسق الإحداث ضمن بعد استشرافي يتخذ مساراً أخر من مسارات توظيف النفط في الصراعات القائمة إقليمياً ودولياً، إذ يأخذ هذا المشهد مسارين أولهما؛ تنامي مشهد التوظيف الأمريكي للنفط في الصراع الدولي، وثانيهما؛ أفول مشهد التوظيف الأمريكي للنفط.

المطلب الأول : التوظيف الأمريكي للنفط ومشهد الاستمرارية للصراعات القائمة

ويتضمن مشهد الاستمرارية اتجاهين أولهما المشهد الذي يتعلق بالجانب الإيراني وموقف التوظيف الأمريكي للنفط في ظل الصراعات القائمة، وثانيهما؛ ما يتعلق بالجانب الروسي وموقف التوظيف الأمريكي للنفط.

أولا : إيران ومشهد الصراع الإقليمي والدولي في ظل التوظيف الأمريكي للنفط

يتضمن هذا المشهد اتجاهين من العوامل المحتملة في تحقيقه، فإما العوامل الدافعة لفرص استمراره، وإما العوامل الكابحة له، على أن كلا هذه العوامل لا تتعدى عن كونها احتمالات قائمة ضمن مشهد الصراع على مناطق الطاقة سواء في منطقة الخليج أو حوض قزوين.

١- العوامل الدافعة لفرص استمرار سياسة التوظيف الأمريكي للنفط

لا زال هذا المشهد يشكل حالة من الغموض في التعامل الإيراني مع بعض الملفات التي تمثل عوامل دافعة لاستمراره، كما ويسبب قلقا إقليميا لدول الجوار الإيراني، فضلا عن حالة القلق الدولي تجاه ما يمكن أن تسفر عنه نتائجها على النطاقين الإقليمي والدولي، ذلك أن سياسة الولايات المتحدة تجاه المناطق الغنية بالطاقة يمكن أن تدخل ضمن حلقة من التوترات التي تأخذ شكل تقاطعات، سواء بين إيران والولايات المتحدة نفسها، أو بين إيران وحلفاء أمريكا الإقليمين والدوليين، وهذا ما يجعل المشهد دراماتيكيا من حيث التعاطي مع تلك الملفات إلى مستوى الشد والتنافر أحيانا والتراخي والجذب أحيانا أخرى ...

ويمكن تصنيف العوامل الداعمة لفرص التوظيف الأمريكي للنفط تجاه إيران وضمن مناطق الصراع على الطاقة بالآتي :

أ- استمرار إيران لحالة التدخل بالشؤون الإقليمية ومبدأ تصدير الثورة الإسلامية

منذ بداية انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، طالب التيار الداعي لتصدير الثورة باعتبار تصدير الثورة إحدى سبل حمايتها في الداخل، وبعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للأنموذج الإيراني، بل بتقديم مساعدات ودعم لقوى سياسية خارج إيران، وبخاصة القوى الراديكالية المعادية للنظم القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على النمط الإيراني، كما أن اعتبار أية الله الخميني الولايات المتحدة بأنها العدو الأول لإيران، وذلك ما دفع الجمهورية الإسلامية الوليدة هناك منذ البداية لدعم جماعات العنف السياسي بالشرق الأوسط، وتوجيهها بشكل خاص ضد المصالح الأمريكية "بحسب زعم الأخيره"، لكسب نقاط المواجهة مع الولايات المتحدة، وقد تحقق ذلك بالفعل، لاسيما إبان أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران.وقد طالب أية الله الخميني ومنذ البداية بتكرار ثورة إيران في البلدان الإسلامية الأخرى، لاسيما المجاورة كخطوة أولى نحو التوحد مع إيران في دولة واحدة يكون مركزها إيران في المواجهة مع من أسماهم بأعداء الإسلام في الشرق والغرب.

والتزم بتدمير من أسماهم بالأنظمة الفاسدة التي تقمع المسلمين واستبدالها بما اعتبره حكومات إسلامية. كما ربط بين تصدير الثورة وبين مواجهة الإمبريالية وتحرير فلسطين.

ورأى للثورة الإيرانية دوراً عالمياً لمساندة المحرومين عبر العالم، واعتبر صراحة أن الدولة الإسلامية في إيران ستمثل قائداً للمستضعفين في الأرض وأكد ضرورة تصدير الثورة لكل مكان، لأن الإسلام يدافع عن الشعوب المستضعفة، ولا يعترف بالحدود بين البلدان الإسلامية، وتعهد الخميني بتصدير الثورة الإيرانية إلى كافة أرجاء الأرض، بل وعد ذلك ضمن واجبات الثورة الإيرانية، وأضفى مرشد الثورة الإيرانية على رؤيته قدرا من الواقعية عندما ذكر أن عدم تصدير إيران لثورتها سيضعفها أمام أعدائها، أن الرغبة القوية لدى إيران لإبقاء قواعد اللعبة السياسية كما كانت خلال العقود الماضية تبدو جليّة، وهي رغبة تذكّر بأن إيران دخلت منذ العام ٢٠٠٥ فيما يُسمّى الجمهورية الثالثة، والتي يُنظر إليها على أنها محاولة لبعث الإرث السياسي والخطاب السياسي

والأدوات السياسية التي اتبعتها إيران في العقد الأول من الثورة، فكانت سياسة تثير غضب جوارها العربي وغير العربي، وحافظت إيران نوعا ما على خطها السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبقيت تتعامل مع المشهد الدولي وكأنه بقطبين، بُغية الإبقاء على إستراتيجية كانت تعكس عدم الثقة بالنظام الدولي الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لكن المهم هو بقاء الإصرار الإيراني على مرتكزها في السياسة الخارجية بأنها "لا شرقية ولا غربية"، ويبدو أن هذا الأمر يحقّق بعض النجاحات، لاسيما إذا ما أُخذ بعين الاعتبار ما فعلته إيران في المحافظة على مستوى من العلاقة المعقولة مع روسيا، وفي نفس الوقت جعلت من الصين شريكًا في سياستها الخارجية[1].

ولعل اليوم حالة التعاون بين البلدان الثلاثة واضحة في الموقف من الثورة السورية،لاسيما الاتفاق بين روسيا وإيران على بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم، والذي قد لا تشاركهم الصين إياه بنفس المستوى، لكنه يعكس حالة من التوافق بينها جميعا، ولم يشكّل اعتراف إيران بحقائق الجغرافية السياسية من خلال سياستها الخارجية مانعًا لها من المضي في سياسة العداء لإسرائيل، وانتقاد كل جهود التسوية السياسية للاعتراف بإسرائيل من قبل بعض الدول العربية، وأبقت خطابها المركِّز على دعم حركات المقاومة باعتباره أساسًا من أسس سياستها الخارجية والذي يؤمّن لها دورًا بارزًا في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه مرتكز لشرعية النظام وعقيدته السياسية، بقي هذا الدور متناميًا حتى أواخر العام ٢٠١٠ حيث بدأ فصل جديد في المنطقة، وهو الفصل المرتبط بما يسمى بربيع الشعوب العربية[2].

ب- استمرار إيران في مشروعها النووي

تسعى إيران نحو امتلاك برنامج نووي من اجل حماية دورها الإقليمي،وتوسيع هذا الدور ليكون للجمهورية الإسلامية حضوراً لا يقل وهجاً عن الهالة النووية المعطاة للهند وإسرائيل وباكستان، وقد نجحت في الحصول على أسراراً لتجربة الباكستانية، كما حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية،ولا يزال تألقها على حاله، كونها مخزناً ضخماً للغاز والنفط، وذات موقع جغرافي حساس، فاستمرار إيران بالهدف الاستراتيجي المتمثل بالقدرة على تطوير برنامجها النووي، إلى جانب مواصلة أنشطتها السلبية في الشرق الأوسط "ومن منظور أمريكي" (سعي إلى هيمنة إقليمية،مؤامرات، دعم للإرهاب وسعي إلى القضاء على إسرائيل)، بحيث يتشبّث أكثر برغبتها بأن تكون قادرة على اتخاذ قرار في أي لحظة، من دون أن يستطيع المجتمع الدولي منعها من ذلك، وبخاصة ما يتعلق بامتلاك قنبلة نووية، إذ أن هذا السيناريو، سيجعل إيران تنتقل إلى مرحلة متقدمة لتركيب آلاف أجهزة الطرد الحديثة، التي طورتها على مدى سنوات الاتفاق، وستعدّ ثلاثة آلاف جهاز طرد حديثة مع استكمال خمس عشرة سنة على الاتفاق، ما يسمح لها بالعودة إلى نشاط كامل في هذا الموقع المحصّن جيّدا بعد مرور السنة الخامسة عشرة على الاتفاق تستطيع إيران أيضا البدء بتجميع اليورانيوم المخصب بما يزيد عن ٣٠٠ كلغ ، كما يمكنها رفع مستوى التخصيب إلى ٢٠%، إذ من الواضح، تماماً كما

---

[1] محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني : العقوبات والمخاطر ، ملفات وقضايا ، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل/٢٠١٣ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط :
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html

[2] المصدر نفسه .

تكهّن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في المقابلة الإذاعية، فإنّ مسافة الاختراق نحو القنبلة ستكون صفر بدءاً من السنة الثالثة عشرة على الاتفاق وبشكل مؤكد في السنة الخامسة عشرة عليه[١].

ومما لاشك فيه أن السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصُبُ في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، ويُهدد الاستقرار فيها، ويزيد من مُعضلة التوصُل إلى صيغة مُتفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المُتعلقة بالترتيبات الأمنية، وتزايُد التصريحات المُتشددة من داخل منظومة صُنع القرار الإيراني والاستمرار باستخدام لفظ (الخليج الفارسي)، والتشبُث به كمُسمى للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران استكمالا لمفهوم الدور الإقليمي لإيران بما يعمق من الخلافات، ويوسع الهوة بينها وبين جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي.

ت- مقاطعة الشركات الاستثمارية النفطية الأمريكية

منذ إحداث الحادي عشر من سبتمبر/٢٠٠١، ومع احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان اكتملت دائرة النفوذ الأمريكي وعلى مقربة من أسيا الوسطى وبحر قزوين، إذ يبدو مشهد الصراع الدولي، وكما يحلو للبعض إن يسميه باللعبة الكبرى، قد قفز إلى مرحلة غاية في الأهمية والحساسية لتأسيس قاعدة أطلسية يطل من خلالها على الإسلام الأسيوي، وفي الوقت نفسه قريبة من ثروات المنطقة التي يتقدمها غاز تركمانستان، ونفط حوض قزوين الذي بات في نظر الولايات المتحدة أكثر أهمية من نفط الخليج. وتنظر الولايات المتحدة إلى أسيا الوسطى كموقع حيوي لمصالحها الإستراتيجية لقوة المنافسة مع دول مناهضة لها إيديولوجيا، رغم انغماسها في اقتصاد السوق، كروسيا، إيران، والصين، فضلا عن أنها تنظر إلى كازاخستان بصفة خاصة كونها وريث لرابع مخزون للأسلحة النووية في العالم، على أن احتياطي الطاقة لتلك المنطقة يمكن إن يُعد بديل في حالة تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط وتحديدا منطقة الخليج[٢]. ومعظم شركات النفط العاملة في منطقة أسيا الوسطى وبحر قزوين هي شركات متعددة الجنسية سواء تجارية مساهمة للقطاع الخاص أو شركات عالمية متحدة، ومن بين هذه الشركات تتمتع شركة النفط الأمريكية شيفرون بعقود استثمار واسعة في كازاخستان وبعض حقول النفط في حوض قزوين عن مقربة من الحقول الإيرانية، وهو ما يشكل اهتمام غربي أمريكي حول بحر قزوين إلى مستوى تحفيز القلق السياسي ودوافعه في رفع معدلات الاستثمار وزيادة أنتاج النفط القزويني عبر استقطاب الاستثمار الغربي وتشجيعه،وهو ما يحتاج إلى حماية لتحقيق مثل هذا الغرض[٣].

وترى إيران في السلوك الأمريكي تجاه ملف الطاقة غير مقبول، كونه ينبع عن سياسة ضغط وهيمنة، وإملاءات تنتقص من دورها الوطني ومشروعها الإقليمي، وهذا واقع حال، وقد عبر عنه صنّاع الفكر

---

[١] عمرو محمد إبراهيم ، أمال محمد محمود عبد المجيد ، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، بحث منشور على شبكة الانترنت، على الرابط : http://democraticac.de/?p=28369

[٢] للمزيد يُنظر : مقال بعنوان " الصراع على أسيا الوسطى " ، حلقة " أحداث سبتمبر والنفاذ الأمريكي في المنطقة " مقدم الحلقة اسعد طه على موقع الجزيرة نت في ٣١ /يناير / ٢٠٠٢ على الرابط :
http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10/

[٣] فقد باتت مصالح الولايات المتحدة ، وشركاتها النفطية محل ترحيب لدى حكومات أسيا الوسطى ، وقد سبقها في ذلك وجود قواعد عسكرية في أوزباكستان ، وترتيبات أخرى مماثلة لوجود عسكري في طاجاكستان ، وهو ما يجعل البعض ينظر إلى حالة من التنامي في النفوذ الغربي الأمريكي مقابل الحد من طموح روسي وآخر صيني محتمل في المنطقة. للمزيد ينظر: مقال بعنوان " الصراع على أسيا الوسطى ، على الرابط: /http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10 .

الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع النفط الخليجي، على انه ملكية أمريكية مطلقة، حين أشار وزير الخزانة الأمريكي وقتذاك "وليام سايمون" بالقول (Those People do not Own Oil , they sit on it) إي (أنهم لا يملكون النفط، وإنما هم متواجدون في منطقة النفط)[١].

وعليه فإن هذا الطموح الأمريكي سيقابل بالرفض الإيراني مما يولد تقاطعا مع شركاتها النفطية وعدم منحها عقودا للاستثمار سواء في الصناعة الاستخراجية، أم الإنتاجية لحقول النفط والغاز الإيرانيين، لاعتبارات أنهم يستمدون سياستهم في إدارة ملف الطاقة من خلال نهج، وسياسة الولي الفقيه وخصوصية الدستور الإيراني. ومع استمرار النهج الأمريكي، ومواقفه في تعطيل الاقتصاد الإيراني وإدامة أمد الحصار والبحث عن قضايا وملفات تزيد من الضغوط على إيران، إنما تشكل مبررات تهدف إلى تغيير الموقف الإيراني تجاه شركاتها النفطية وعدم التقاطع مع فرص وإمكانية حصولها على الاستثمارات المستقبلية في قطاعها الطاقوي.

ولذلك أرجأ المسؤولون الإيرانيون ومنذ نهاية العام ٢٠١٣ مراراً عن تنظيم مؤتمر لعرض العقود تحت مسمى (العقود النفطية الإيرانية) بسبب المفاوضات النووية التي أخذت وقتا طويلا من الخلاف، إذ أعلن السيد "مهدي الحسيني" إن إيران تنوي عرض خمسين عقدا نفطيا جديدا للتنقيب والإنتاج في المستقبل القريب، إذا ما توصلت إيران ومجموعة (٥+١) إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، وفي هذا الإطار من غير المستبعد حضور الشركات الأمريكية ضمن حيز صفقات الاتفاق المعلن بعد زوال العقوبات ورفع الحظر عن قطاع الطاقة الإيراني[٢].

ث- دعم الحركات والتنظيمات الإسلامية

يُعد الدعم الإيراني "بحسب الرؤية الأمريكية" الذي يقدم لكل من حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، فضلا عن الدعم للنظام السوري أحد العوامل الداعمة للاستمرار في التوظيف الأمريكي للنفط تجاه إيران، إذ تُعد إيران أهم حلفاء حكومة الرئيس السوري "بشار الأسد"، وكذلك حليف لموسكو، فمنذ اندلاع الأزمة السورية وحتى الآن، قدمت إيران لنظام الأسد دعما ماليا يقدر بنحو (٢٠) مليار دولار، بما في ذلك قرض ميسر لتمويل شراء النفط، والغاز الطبيعي، فضلا عنت قديمها استشارات عسكرية من خلال عناصر الحرس الثوري، ومشاركة العناصر العاملة مع حزب الله في لبنان مع قوات النظام، كما قامت إيران روابط قوية مع "بدر الدين الحوثي" "ونجله حسين"، مؤسسي الحركة الحوثية منذ أواخر السبعينيات، خلال وجوده في إيران، فضلا عن روابطها بصديقها علي عبد الله صالح الرئيس اليمني السابق، وأنصاره للتواصل مع الحوثيين، وإقامة اتصالات مباشرة معهم، خصوصاً مع تزايد نفوذهم في الداخل على مدى العامين الماضيين، وتحالفهم مع صالح وأنصاره، وذلك تحت أعين الأمريكيين الذين كانت كل أولوياتهم ملاحقة عناصر القاعدة[٣].

---

[١] وهذا ما تطلب من السياسة الأمريكية إتباع نهج عدم التراخي في قضية امن النفط ، وإنها لن تسمح للنفط أن يكون خارج الهيمنة الأمريكية .يُنظر صحيفة التقرير الخليجية ، النفط الخليجي : رقم مهم في صنع القرار الأمريكي ، الاثنين –الموافق ٨/ يونيو ٢٠١٥ ..على الرابط: http://altagreer.com/

[٢] ينظر : مقال "إيران تطرح على الشركات العالمية عقود النفط الجديدة " في ١١ / أكتوبر -٢٠١٥ على الرابط: http://www.albawaba.com/ar/

[٣] عزت سعد السيد ، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط.. بين الإرهاب وإيران ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام ، ديسمبر/٢٠١٦ ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx

ج- غياب حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الإيراني

لاحظت تقارير وزارة الخارجية الخاصة بأوضاع الديمقراطية حقوق الإنسان في العالم للسنوات الأخيرة الماضية تحسنا في سجلات حقوق الإنسان لبعض دول الشرق الأوسط، لكنها لاحظت تدهورا في سجلات دول أخرى، فقد جاء في مقدمة التقارير عن الوضع في إيران: وبحسب الرؤية الأمريكية "ازداد سجل الحكومة الإيرانية التعس بالنسبة لحقوق الإنسان سوءاً، وهي تواصل ارتكاب العديد من التجاوزات الخطيرة." وأضاف أن "قدرة الشعب الإيراني على تأكيد رغبته في الديمقراطية لا تزال تصطدم بهيكلية تمارس نفوذاً غير مشروع على العمليات الانتخابية والتشريعية على يد المتشدّدين في النظام، فنظام رجال الدين يجّمد النقاش المفتوح عبر تلك الأساليب كالترهيب، والعنف، وسجن نشطاء المعارضة حول مسائل عديدة ابتداء من حرية التعبير وصولاً إلى السلوك الاجتماعي المناسب."ويعد غياب حلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الإيراني أحد العوامل الداعمة لمشهد الاستمرار في استراتيجية التوظيف الأمريكي للنفط تجاه عدم تحقيق إيران أي فائدة تذكر من مشاريعها النفطية في المستقبل.

ح- انجذاب إيران للقوى الدولية الفاعلة والمعادية للولايات المتحدة

يمكن وصف نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه "نظام ثوري" يسعى إلى التغيير وتصدير الثورة لفرض نموذجه على الجوار الإقليمي، كما يمكن وصفه بأنه "نظام أيديولوجي إسلامي راديكالي" يطرح الرسالة العالمية للإسلام،ويرفع شعارات تدفعه حتماً إلى الصدام مع دول الجوار أبرزها شعار "البراءة والموالاة"، الذي يعنى التبرؤ من الظلم والاستكبار ومعاداتهما، بل ومواجهتهما من ناحية، وموالاة المستضعفين ودعمهم في كل مكان في العالم من ناحية ثانية، الأمر الذي يعنى حتمية التورط في سياسات تدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتغلغل إلى داخلها والتحالف مع قوى سياسية داخلية، والدخول في صدامات مع أطراف دولية وإقليمية أخرى، وإن انحياز إيران إلى مشروع المقاومة في لبنان وفلسطين، كان بدافع من التزامات إسلامية أولاً، وبوعي ثانياً بأهمية هذا الدور من أجل كسب مصداقية، وشرعية للمشروع السياسي الإيراني في المنطقة الذي يهدف إلى توسيع مناطق النفوذ، وخلق قوى حليفة وموالية لإيران في صراعها مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وهو صراع يعكس قدراً لا بأس به من الصراع على الزعامة الإقليمية[١].

وفضلا عن ذلك فقد سعت إيران على بناء أسس التفاعل وتوسيع مجالات التعاون مع روسيا الاتحادية، وعلى الرغم من المساهمة الروسية الخجولة في فرض العقوبات الدولية على إيران، تواصل المؤسسات السياسية في كلا البلدين إثبات وجود مصلحة في تطوير العلاقات الثنائية وإعادة تأكيد المصالح الجيوسياسية المشتركة بينهما، وينتقد بعض الباحثين الغربيين والمراقبين علناً هذا الموقف ويصفون التعاون بين الدولتين بأنها وليدة الضرورة، ومع ذلك، فإن العلاقة باتت أكثر تعقيدا ولها جذور أكثر عمقا مما يظهره كلام النقاد. فعلى الرغم من مشاركة روسيا في العقوبات الدولية والتدابير التقييدية ضد إيران، لازالت المؤسسات السياسية في كلا البلدين تظهر اهتماماً في تطوير العلاقات الثنائية وإعادة التأكيد على المصالح الجيوسياسية المشتركة.

---

[١] محمد السعيد إدريس ، إيران والأمن القومي العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١١ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/33849406-856c-4834-ac21-ce38b0074ae7

٢- العوامل الكابحة لفرص استمرار سياسة التوظيف الأمريكي للنفط

أ- استجابة إيران مع الاتفاق النووي وفق الشروط المعلنة

يعد البرنامج النووي من أهم مقومات القوة العسكرية بالنسبة لإيران لأن مرتبط بإمكان امتلاك السلاح النووي، فضلا عن أهميته معنويا وسياسيا فهو يعد سلاح ردع، وإن أهمية التملك النووي لإيران تتركز بعده أسباب تتراوح بين الرغبة بالهيمنة، أو القيادة سواء الإقليمية أو الإسلامية، وبين أهداف تمتد إلى الشعور بالضعف والرغبة بامتلاك وسيلة يمكن لها أن تؤمن إيران في ظل التهديدات التي تواجهها، وهذا الأمر تدركه الولايات المتحدة الأمريكية جيدا بأن السلاح النووي يمثل نقطة الارتكاز التي تستند عليها إيران، ولذلك فأن تخلي أو تراجع إيران عن هذا البرنامج سيعيد نظرة الغرب بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن إعادة الصياغات لطبيعة التفاعلات والسياسات الأمريكية تجاه إيران، ومن ضمن هذه السياسات، سياسة التوظيف الأمريكي لسوق لنفط باعتماد الوسائل والاداوات المعوقة لمشاريع الطاقة الإيراني.

ومما سبق يتبن إن الملف النووي الإيراني، لا يمكن فصله عن السياق العام للإستراتيجية التي تنتهجها إيران في المنطقة من خلال تركيزها على النقاط الآتية[١]:-

١- مواصلة جهودها لامتلاك السلاح النووي ،الأمر الذي سيخلق خللا في التوازن في منطقة الخليج وسينتج عن ذلك المزيد من التوتر في العلاقات.

٢- مواصلة إيران احتلالها لجزر دولة الأمارات العربية ورفض الدخول في أي مباحثات جدية لإيجاد حل لهذه الأزمة والتي باتت تتفاقم وتلوح بالأفق أن هناك قضية جديدة يمكن أن تواجه إيران مستقبلا.

٣- دعم إيران لقوى أصولية مثل (حزب الله – حماس).

٤- إصرار إيران على التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار عبر دعم مجموعات شيعية الأمر الذي سيؤدي إلى خلق المزيد من لتوتر بل الفوضى الإقليمية.

ويرى العديد من الباحثين في شؤون الشرق الأوسط أن هذه المسائل مجتمعة تشكل تحديا للأمن العربي.

ب- عدم التدخل بالشؤون الإقليمية لدول المنطقة وتراجعها عن مشروعها الإقليمي

تتمثل في قدرة النظام الإيراني الحاكم في النفاذ إلى عمق الجبهات الداخلية في هذه الدول، وخلق نفوذ قوي لإيران يؤدي إلى تقويض الأنظمة الحاكمة القائمة حاليًّا، واستبدالها بأنظمة سياسية دينية متحالفة مع إيران توسع من دائرة المجال الحيوي الإيراني في منطقة غرب و وسط وجنوب آسيا، وأيضًا في إفريقيا. وأساليب إيران لتحقيق هذا الهدف متعددة تشمل أعمال التجسس، وتجنيد عملاء، والتحالف مع أحزاب دينية ومساعدتها في الوصول للسلطة، فضلاً عن الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد في سوريا كذلك الدعم المادي والمعنوي لمقاتلي حزب الله اللبناني، في حين يسعى الحوثيين للسيطرة على شمال اليمن بدعم من الحرس الثوري الإيراني، وإنشاء تنظيمات مسلحة أشبه بالحرس الثوري الإيراني في هذه الدول تؤمن للحكومات الدينية المتحالفة مع إيران استمرار هيمنتها على الحكم لسنوات طويلة، هذا فضلاً عن استخدام الدعم المالي والتسليحي والإعلامي ؛لترسيخ أقدام هذه الحكومات الدينية في دولها، ولذلك فإن هذا المشهد قائم على توقف

---

[١] طارق محمد ذنون ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .

إيران عن هذه الممارسات والذي بدوره ويؤدي إلى كبح فرص الاستمرار الأمريكي لسياسة توظيف سوق النفط تجاه إيران.

ثانيا : روسيا ومشهد استمرار حالة الصراع الدولي في ظل التوظيف الأمريكي للنفط

١- العوامل الدافعة لفرص استمرار سياسة التوظيف الأمريكي للنفط

تتضمن العوامل الدافعة الآتي :

أ- استمرار انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية

يُعد النفط من ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٧٣ عندما استخدام العرب النفط سلاحا للضغط على الغرب، لإجبار (إسرائيل) على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وقد أكد استخدام العرب لورقة النفط أهمية هذا السلعة ودورها في العلاقات الدولية، إذ تشير وثائق سرية إلى أهمية النفط بالنسبة للدول الكبرى، بعد أن كشفت وثيقة سرية بريطانية آنذاك تتضمن فحوى التفكير الأمريكي الجاد، حينها، في إرسال قوات محمولة جوا للسيطرة على حقول النفط الرئيسة، في بعض دول الخليج بعد الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية، ومن ذلك الحين بدأت مسألة تامين إمدادات النفط تشغل بال الدول الكبرى، ولا غرابة إذا قلنا إن ما لحق بالمنطقة من حروب وويلات، كان احد أهم أسبابها تأمين تدفق النفط إلى تلك الدول التي غالبا ما تُحرك دفة الصراعات في المنطقة[1].

وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين إن ما يجري في أسواق النفط اليوم يعد عقابا جماعيا خصوصا بعد أن شهدت أسعار النفط في يونيو/حزيران ٢٠١٤ هبوطا مطردا،إذ كان سعر خام برنت في حدود (١١٠) دولارات للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ إلى ما دون خمسين دولارا، حيث اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً، وكذلك معاقبة إيران، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي السابق "رونالد ريغان" في ثمانينيات القرن الماضي، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران، ويشير بعض المحللين إلى إن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر النفط لأحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل لاقتصاد كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء إن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. كذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات[2].

وبذلك فأن الاستمرار في انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية يعد من العوامل الداعمة لفرص استمرار سياسة التوظيف الأمريكي لسوق النفط.

---

[1] عامر العمران ، أنخفاض أسعار النفط ... الأسباب والعواقب ، مركز الراوبط للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتور/٢٠١٤، مقال على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/901

[2] المصدر نفسه.

ب- إصرار أمني روسي في إدارة ملف الطاقة في أسيا وحوض قزوين انفراديا

إن المنطق الذي يقوم عليه القرن الواحد والعشرين، هو انه من يسيطر على مصادر الطاقة (النفط و الغاز) سيكون سيد المنافسة، والمتحكم الرئيسي في توجهات الاقتصاد العالمي، وتظهر خريطة النفط العالمية أن هناك عددا من المناطق الحرة والمفتوحة للمنافسة بعضها هامشي بحكم الإنتاج أو حجم الاحتياطات، وبعضها شديد الأهمية، ولا شك أن أهم منطقة على الخريطة في القرن الحالي هي منطقة بحر قزوين، فهي من حيث الاحتياطات النفطية والغازية تأتي في المرتبة الثانية بعد الخليج العربي، على الرغم من أنها مازالت حاليا منطقة هامشية من حيث الإنتاج، ولكنها بما تحتويه من احتياطات ضخمة تعد منطقة المستقبل بالنسبة لأمن الطاقة الأمريكي على المدى المتوسط والبعيد، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توسيع قوس الهيمنة ليشمل منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى و القوقاز، وتعد روسيا في مقدّمة الدّول المؤثّرة في واقع هذه المنطقة، فمنذ تفكّك الاتّحاد السوفيتي فقدت روسيا هيمنتها التّاريخيّة على بحر قزوين، وذلك بعد أن أصبحت هذه الدّول– التي كانت حتّى الأمس القريب جزءًا من الاتّحاد السوفيتي السابق – وجزءً من النّظام الإقليمي لبحر قزوين، وبالتّالي فإن هذا الصّراع يتجاوز موضوع مصادر الطّاقة ليصل إلى طرح مسألة التوازن السياسي في منطقة تعرف أزمات مزمنة. من هنا كانت السّياسة الرّوسيّة في تعاملها مع الواقع المستجد تتغيّر لتتكيّف مع النّفوذ المتنامي للقوى الإقليميّة والدّوليّة، وبالتّحديد واشنطن وبكين، فآسيا الوسطى والقوقاز وبينهما بحر قزوين كانتا على الدّوام في صلب الاهتمامات الرّوسيّة، فمن جهة هي حيويّة للأمن الرّوسي حيث تعد السّياسة الرّوسيّة أنّ الدّفاع عن أمن هذه المناطق هو خط الدّفاع الأوّل عن روسيا، ومن جهة أخرى تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في هذه الدّول للعمل على خلق المناخات المناسبة للتّوسّع اقتصاديًّا فيها. لهذه الأسباب، وبالإضافة إلى المعطيات التّاريخيّة، فإنّ روسيا تعتبر أنّ لديها مسؤوليّات كبيرة لتعزيز الأمن في هذه المنطقة. ونتيجة للأزمات الاقتصاديّة الّتي كانت تمر بها البلاد، فضلا عن السّياسة القريبة من الغرب الّتي انتهجها الرّئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسن"، لم يكن لموسكو سياسة واضحة تجاه بحر قزوين. ولكن التّدخّل الغربي في البلقان، والحرب في الشّيشان، بدأتا تُشعران روسيا أنّها محاصرة، ما أدّى إلى بروز تحوّلات في السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة، واعتُبر توقيع اتّفاقيّة خط أنابيب «باكو– جيهان» هزيمة كبيرة لموسكو، وهذا ما ذهب إليه "أندريه أورنوف" رئيس مجموعة العمل حول قزوين، وبحسب رأيه «فإن هناك قوى خارجيّة تعمل على إضعاف موقع روسيا في بحر قزوين، عبر دق إسفين بين موسكو والدّول المشاطئة للبحر»[١]، أما فيما يخص الإستراتيجية الرّوسيّة في بحر قزوين فانها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

<u>الأوّل</u>؛ السّيطرة على عمليّات التّنقيب، وتطوير مصادر الطّاقة في هذا البحر ونقلها، **<u>والثّاني</u>**؛ العمل على الحفاظ على موقعها كالدّولة الأكثر تأثيرًا في المنطقة.

وشكّل صعود الرئيس الروسي "فلاديمير بوتتين" إلى السّلطة رافعة للاقتصاد الرّوسي الّذي نجح في تحقيق نسب نمو عالية خلال سنوات متتالية نتيجة ارتفاع أسعار النّفط والغاز الّذي استفادت منه الحكومة الرّوسيّة باتّجاهين: الأوّل عبر صادراتها النّفطيّة، والثّاني عبر إعادة تصدير شحنات الطّاقة القادمة من قزوين والقوقاز

[١] عامر العمران ، انخفاض أسعار النفط ... الأسباب والعواقب ، مصدر سبق ذكره.

وهو ما سمح للحكومة الرّوسيّة بتمويل خططها الاقتصاديّة. من هنا كان الإصرار الرّوسي دائمًا على العمل على بقاء الأراضي الرّوسيّة الممر الأساسي وشبه الوحيد لمصادر الطّاقة القادمة من آسيا الوسطى وقزوين. أمام هذا الواقع لا تبدو روسيا مستعدّة للتّنازل في هذه المسألة، وبحسب الكاتب "مارشال غولدمان" فإنّ موسكو تخوض «مباراة شطرنج عظمى» تسعى خلالها للتّصدّي لمحاولات الولايات المتّحدة بناء خطوط أنابيب تتجاوز موسكو، وانطلاقًا مما تقدّم يظهر أن روسيا تملك العديد من الأوراق الرّابحة لتبقى اللاّعب الأوّل في هذه المنطقة، على الأقل في المستقبل المنظور[1].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فبالرغم من بعدها الجغرافي عن هذه المنطقة إلا أنها تمتلك من الإمكانيات والقدرات بما يكفي للانخراط في هذا المكان من العالم وإن كل الدول في هذه المنطقة تنظر إلى التدخل أو الانخراط الأمريكي باعتباره ضروري لبقائها ،فروسي التي أصبحت قوية خصوصا بعد أن وصل الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة عام ٢٠٠٠، كذلك قربها من المنطقة، ومن ثم لا يمكن استبعادها أو تجاهلها،كذلك الحال بالنسبة لإيران فهي دولة قوية بما يكفي لممارسة النفوذ فضلا عن الصين رغم أنها ليست مخيفة جدا ، ولكن ديناميكيتها الاقتصادية تسهل عليها التغلغل في المنطقة وبهذا فقد بدأت العديد من التهديدات الإقليمية في لظهور بما فيها الصراعات المحتملة بين دول بحر قزوين، التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي، إذ ستبقى هذه التهديدات مبعث قلق أمريكي رئيسي في المستقبل، وستظهر هذه التهديدات على الغالب في المناطق التي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للأمن القومي الأمريكي والحلفاء الغربيين، كما أن للولايات المتحدة الامريكية مصالح كبرى في منطقة بحر قزوين تقوم على منع سيطرة أي قوة معادية على خارطة الطاقة لتلك المنطقة. ومن هنا فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الغالب تقوم على اعتبار بحر قزوين امتدادا جيوستراتيجيا لمنطقة الخليج العربي، وستفرض عليها إن أمكن ذلك أوضاعا مشابهة سواء من حيث السيطرة النفطية أو تعهدات الحماية، وإذا حدث ذلك فعلا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضع نفسها في موقع القيادة العالمية في الجانب الاقتصادي، فثروات الطاقة في بحر قزوين تمثل المخرج المثالي للاقتصاد الأمريكي من عثراته الحالية ، فهي منطقة هائلة للاستثمار بما تنطوي عليه من إمكانيات وموارد طبيعية، وبهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعي جيدا أن السيطرة على هذه المنطقة يعني السيطرة على مكامن طاقة جديدة تقابل منطقة الخليج، ومن أجل ذلك فهي تعمل بكل مساعيها في توظيف الطاقة وتحديدا النفط في صراعات المنطقة وفرض النفوذ خلالها[2].

---

[1] أحمد ملي ، التنافس الدولي على حوض بحر قزوين ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٨٩ ، تموز/٢٠١٤ ، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط الآتي :
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%91%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%88%D8%B6-%D9%82%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%86

[2] على مجالدي و بوقرة جمال ، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في بحر قزوين ... تحول الصراع من روسيا إلى إيران ، الحوار المتمدن ، العدد ٤١٨٢ ، ٢٠١٣ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372866

فضلا عن ذلك فأن الولايات المتحدة ترى في أوربا على أنها مجالا حيويا لها، وبالمقابل تتبع روسيا إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في السوق الأوربية وأحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها وهي كما يأتي[1] :-

١- المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوربا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي التي أبرزها مشروع أبوب النفط " بروجاس – الكسندر بوليس" وتكون حصة روسيا فيه (٥١%)، فضلا عن أنشاء مستودع ضخم للغاز في بلجيكا تبلغ حصة روسيا في ها المشروع نحو (٧٥%).

٢- التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوربية فضلا عن توسيع نشاط عمل الشركات الروسية.

٣- السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة في أسيا الوسطى التي تمثل للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا.

وإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوربية وبدرجة أقل من الشركات الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز ليست مجرد سلع تجارية وإنما موارد إستراتيجية، فقد أثار ذلك ليس فقط الاتحاد الأوربي ولكن أيضا وربما بدرجة أكبر الولايات المتحدة لأمريكية من استخدام النفط سلاحا سياسيا من جانب روسيا الاتحادية.

وعليه فقد ازدادت الاتهامات في السنوات الأخيرة من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الحليفة لها فضلا عن دول الجوار الإقليمي لروسيا الاتحادية بأنها تستخدم مخزونات من الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) سلاحا سياسيا واقتصاديا في سياستها الخارجية وذلك بمكافأة الأصدقاء والضغط على الأعداء خصوصاً مع تزايد التنافس الدولي على مصادر الطاقة باختلاف أنواعها.

إلى جانب ذلك فأن الإستراتيجية الفعالة لتشجيع أمن الطاقة الأوربي إزاء روسيا، سوف تقر بواقع الاعتماد المشترك بين الاتحاد الأوربي، وروسيا بينما تسعى لإيقاع روسيا في الشرك المؤسسي، والفخ التنظيمي لأوروبا وتطوير بدائل طويلة الأجل إلى المدى الممكن للاعتماد على روسيا.

ت- توسيع دائرة تدخلات روسيا في شؤون دول الشرق الأوسط وتنامي حالة الشعور لدى القيادة الروسية في العودة كقطب منافس

تقوم السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط على مجموعة من الاعتبارات تشكل الإطار العام الذي يحكم سياسة روسيا الراهنة تجاه أزمات المنطقة،وتجاه توطيد علاقاتها مع الفاعلين المختلفين ومن خلال أولا: بناء سياسة خارجية عالمية وإقليمية، من منطلق خدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني الداخلي لتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي، إذ تندرج هنا عدة أمور تحظى بأولوية روسية قصوى، وهي مد العلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع الشركاء القدامى والجدد، وثانيا: إن روسيا ومنطقة الشرق الأوسط أصبحتا في مجال جيوسياسي مشترك بعد تأسيس الدول المستقلة في وسط آسيا والقوقاز، مما أحدث قدرا كبيرا من التداخل الأمني والاستراتيجي بين المنطقتين، ومن ثم فإن محرك السياسة الروسية يقوم على الحيلولة دون تحدي روسيا في مناطق نفوذها الأولى، سواء من دول جارة كإيران وتركيا، أو بعيدة كالولايات المتحدة، وثالثا: إن سياسة روسيا الخارجية، رغم تجنبها الصدام المباشر مع الأميركيين والأوروبيين – تكون غالبا بمثابة رد فعل على السياسات الغربية.

[1] طارق محمد ذنون ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧.

إن سياسة روسيا الشرق أوسطية أوضحها وزير الخارجيتها "سيرجي لافروف" لصحيفة "برافدا" الروسية بقوله (إن السياسة الروسية ليست موالية للعرب أو لإسرائيل، بل تهدف إلى ضمان المصالح الروسية القومية، والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية ، ومع إسرائيل بذات القدر، وأوضح أن هذا القول يعكس منطق المذهب البراغماتي لروسيا الجديدة ، وحساباتها الاقتصادية)، ويمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الوطن العربي على وجه الخصوص:

أولا: المزاحمة الإستراتيجية للولايات المتحدة والتي تهدف إلى إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة، والمنهكة للولايات المتحدة، ومثال ذلك ما جاء على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال "فلاديمير ما سورين" في أغسطس ٢٠٠٧، بالقول (لا بد من الإعلان عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعومًا بقاعدة عسكرية روسية تفضل أن يكون مقرها سوريا)[1]. وكان ذلك ردًّا على إعلان الولايات المتحدة عن نيتها بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام ٢٠١٥.

ولعل معارضة روسيا الاتحادية للحرب على العراق كان إثباتًا واضحًا على سعي موسكو إلى إفشال المشروع الأميركي الأحادي في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ حيث أدركت موسكو أن المستنقع العراقي لن يكون بحال أسهل من المستنقع الأفغاني الذي وقع فيه الاتحاد السوفييتي في ثمانينيات القرن العشرين، وكلّف السوفييت ماديًّا ومعنويًّا، وكان من بين عوامل نهايتهم. ولذلك أدركت روسيا تمامًا أن الإخفاق الأميركي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارا جديدًا في نعش التفردية الأحادية الأميركية، وسيخلّف فراغا سياسيا وعالميًّا في خريطة النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة.

ثانيا: المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. يجب الإشارة هنا إلى أن طبيعة التعاملات الروسية مع دول المنطقة مختلفة حاليًّا عما كان عليه الحال في الفترات السابقة التي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي الذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي.

ثالثا: البعد الأمني؛ إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز . في أحد مرتكزاتها، على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية، والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة الإستراتيجية، لما تمثّله من قلب العالم، إذ يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وتمثّل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أميركية كانت أو روسية أو أوروبية. والشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويًّا لها، وتُسخِّر كل إمكاناتها لمنع أي تهديد في تلك المناطق، لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكلٍّ من تركيا وإيران، ذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين، ومحاولة اختراقهما، والسيطرة عليهما، وذلك نظرا لوجود نوع من الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي بين

---

[1] محمد نجيب السعيد ، روسيا في الشرق الأوسط ، جريدة الوطن ، ٢٩/أغسطس/٢٠١٥ ، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط: http://alwatan.com/details/74440

هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى، ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة، وفي جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران، ومن ثم فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران كانت تُعد إحدى الوسائل المهمة التي استخدمتها روسيا في تحجيم طهران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا الذين يقدر عددهم بنحو (٢٠) مليونًا، وبالأخص في منطقة القوقاز التي تعاني فيها موسكو مشكلات حادة، علاوةً على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالا حيويًّا يجب أن يظل مقصورًا عليها، فضلا عن ذلك فقد مثَّلت مسألة الإسلام السياسي العابر للحدود، والذي اقترن لدى غالب دول الغرب والشرق بفكرة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت روسيا بوتين تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة، وهو ما دفع موسكو للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي، لاسيما بعد أحداث الربيع العربي، تخوفًا من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا والذي شهد من قبل ما عُرِف باسم "الثورات الملونة"، وذلك في ظل الصعود الإسلامي في الحكم الذي شهدته معظم دول أحداث الربيع العربي[١].

أمَّا ما يخص التدخل في سوريا فمنذ بداية الانتفاضة فيها في العام ٢٠١١، فضّلت روسيا إجراء حوار سوري داخلي يفضي إلى تقاسم السلطة في نهاية المطاف، غير أنها عارضت بلا تردّدرحيل الأسد كمرحلة أولى في عملية الانتقال السياسي، ولكن مع مرور الوقت ازداد الدعم الروسي للأسد صلابة، لما تشكله سورية من دور محوري بالنسبة إلى التطلّعات الروسية الجيوسياسية، إذ تحتفظ البحرية الروسية بقاعدة صغيرة لإعادة التموين والصيانة في ميناء طرطوس السوري، وهذه القاعدة الإستراتيجية، رغم إنها متواضعة في الوقت الحالي، لكنها مهمة، نظراً إلى الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وبما أن السياسة الروسية الحالية باتت تمتلك بعداً إيديولوجياً، إذ أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية حليفاً وشريكاً سياسياً رئيساً للكرملين، على أن فكرة حماية الأقلية المسيحية المتضائلة في سورية وفي الشرق الأوسط عموماً أخذت تبرز على ما يبدو، باعتبارها مصلحة جيوسياسية جديدة.

٢- العوامل الكابحة لفرص استمرار سياسة التوظيف الأمريكي للنفط

أ- إمكانية ارتفاع مستوى أسعار النفط في السوق الدولية

في اقتصاديات السوق بملامحها المادية، التي تكرس أن القوي يأكل الضعيف، وفي ظل آليات "الصراع لا التعاون"، لا وجود لمقولات حاول البعض ترسيخها في سوق النفط العالمية، مثل التقاء مصالح المنتجين والمستهلكين، لا توجد مصالح مشتركة بل يوجد صراع حقيقي، فارتفاع أسعار النفط ليس في صالح المستهلكين، لأنه يرفع تكلفة الإنتاج، وبالتالي تزيد معدلات التضخم، فارتفاع الأسعار يحقق مصالح المنتجين، وهو ما تم ملاحظته على الثروات النفطية التي تكونت لدى المنتجين على مدار العقد الماضي، والعكس صحيح فانخفاض أسعار النفط يحقق مصالح المستهلكين، حيث تنخفض تكلفة الإنتاج والمعيشة، وتقل معدلات التضخم، وتعد موجة انخفاض أسعار النفط العالمية من شهر يونيو ٢٠١٤ وحتى شهر يناير ٢٠١٦ في صالح المستهلكين، حيث انخفضت الأسعار إلي أكثر من (٦٥%) من قيمتها، وتتوقع الأوبك على لسان

---

[١] محمد نجيب السعيد ، روسيا في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره .

أمينها العام "عبد الله ألبدري" قوله "أن أوبك تتوقع استقرارا وتوازناً عام ٢٠١٧، مع تراجع إنتاج دول غير أوبك وارتفاع الطلب العالمي في فصل الشتاء الأمر الذي يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع"[1].

ويفترض هذا السيناريو أن النمو في الطلب، كما يفترض أن تضيف إيران مقدار (٠.٣) مليون برميل في اليوم فقط بنهاية عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يتم خفض إنتاج دول أوبك الأخرى قليلا خصوصا بعد الاتفاق لدول الأوبك في الجزائر خلال العام* ٢٠١٦، ربما بسبب عوامل جيوسياسية أو أمنية، ووفقاً لهذا السيناريو، سيستعيد السوق توازنه مستقبلا حيث سيتجاوز نمو الطلب نمو المعروض بواقع (٠.٣) مليون برميل في اليوم، والخلاصة تؤكد الاضطرابات الأخيرة في أسواق النفط أنه من الصعب التنبؤ بمستقبل هذه الأسواق، لكن من الممكن التعامل مع الشكوك الكبيرة الموجودة في السوق حالياً من خلال النظر نحو سيناريوهات مختلفة.

ب- تفاعل روسي ايجابي مع الغرب الأمريكي

مما لا شك فيه أن التجارب الدولية أثبتت أنه ليس باستطاعة قوة دولية واحدة إدارة الشؤون الدولية، فعالم الحرب الباردة على الرغم من تعقيداته، وتناقضاته هو غير عالم ما بعد الحرب البادرة، فمخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل، لاسيما في مناطق النزاعات الإقليمية وبخاصة بين جمهوريات السوفيتية المستقلة، التي انتشرت فيها الموجودات النووية، والخوف من إمكانية حصول الجماعات المسلحة والإرهابية في هذه المناطق على هذه المواد المحظورة دوليا، وهو دفع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا الاتحادية إلى التعاون المشترك، كما أن مسألة مكافحة الإرهاب هي أحد مرتكزات التعاون الروسي – الأمريكي ،على الرغم من بعض الخلافات الأمريكية الروسية التي قد تصل إلى درجة التوتر، إذ أن روسيا الاتحادية تدرك أنه ليس من مصلحتها الدخول في علاقات متوترة مع الجانب الأمريكي،

---

[1] زياد أبو منديل ، السيناريوهات المحتملة لمستقبل أسعار النفط خلال ٢٠١٦ ، ٧/يناير/٢٠١٦ ، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط الأتي:
http://eqte.net/post/46890/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2016

* اتفقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في نوفمبر من العام ٢٠١٦ على خفض إنتاجها النفطي للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٨، مع موافقة السعودية وإيران على القبول بتخفيض إنتاجهما استجابة لطلب جزائري ، وقال مصدران في أوبك إن المنظمة ستخفض إنتاجها إلى ٣٢.٥ مليون برميل يوميا من مستواه الحالي البالغ ٣٣.٢٤ مليونا ، و وافقت (١١) دولة من منتجي النفط من خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بعد الاتفاق على خفض إنتاجها من النفط بمعدل ٥٥٨ ألف برميل يوميا، وذلك اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني من العام ٢٠١٦ ، وأكد رئيس أوبك وزير الطاقة القطري محمد بن صالح السادة أن ١١ دولة من خارج أوبك اتفقت على تخفيض الإنتاج بمعدل ٥٥٨ ألف برميل يوميا ، الأمر الذي يؤدي دوره في إعادة حالة التوازن إلى السوق النفطية ، فضلا عن رفع الأسعار في تلك السوق . للمزيد من التفاصيل مراجعة موقع الجزيرة ، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/12/10/11-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A

لاسيما وأن روسيا تدرك أن السبب المباشر لتفكك الاتحاد السوفيتي، هو الدخول في هكذا علاقات تسودها التحديات والغموض على مختلف الصعد.

فعلى الرغم من العوامل الدافعة باتجاه التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، لكن هناك بعض العوائق التي تحد من فرص تحقيق هذا المشهد، والتي من أبرزها مسألة الحفاظ على الهوة في مقومات القوة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فضلا عن وصول اليمين المتطرف إلى البيت الأبيض ودفة الرئاسة بقيادة "دونالد ترامب"، ناهيك عن تراجع تأثير القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك في سياسات الدولتين، وأخرها الملف السوري، وحالة التقاطع الذي تشهده سياسة كل منهما في التأثير وأخذ زمام المبادرة ،ونستنتج من خلال ما تقدم بأن أمكانية تحقق هذا المشهد ضئيلة، وتقتصر على جوانب ومحددات في العلاقة الأمريكية الروسية القائمة في الوقت الراهن، على اعتبار أن جوانب التوتر والتنافس هي أكبر من جوانب التعاون في هذه العلاقة[١].

ت- اعتماد روسيا للحوار الايجابي في حل القضايا العالقة مع جمهوريات أسيا الوسطى وتبني مشاريع طاقة غير متعارضة مع المشاريع الأمريكية

هناك جملة من الأهداف الأمريكية تجاه منطقة أسيا الوسطى من أهمها :

١- إستراتيجية التنويع والسيطرة على مصادر الطاقة بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي .

وفي مرحلة ثانية تقليل الاعتماد على النفط الخارجي ، من خلال السيطرة على مناطق إنتاج النفط والغاز الجديدة، مثل خليج غينيا وآسيا الوسطى. وقد عبر عن هذه الإستراتيجية "بيل ريتشاردسون" وزير الطاقة في عهد "كلينتون"، (تلك هي سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أمن الطاقة اعتماداً على تنويع مصادر النفط والغاز في جميع أنحاء العالم.

٢- استغلال فراغ القوة الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي من أجل ضمان الهيمنة على القرار السياسي الدولي ، والتحكم بإرادات دول المنطقة الضعيفة).

ووصف "بيل ريتشاردسون" هذا بقوله " إننا نحاول أن نحرك تلك الدول المستقلة حديثاً تجاه الغرب ، ونريد أن نراهم وهم يعتمدون كلياً على المصالح الاقتصادية والسياسية الغربية بدلاً من أن يتجهوا إلى طريق آخر ". فقد وضعت الولايات المتحدة خريطة سياسية لدول المنطقة ، فضلا عن استثمارات إضافية في منطقة قزوين تعمل في مجال الطاقة ، وعلى توجيه شبكة أنابيب النفط وفق ما هو مرسوم من الأهداف ، إذ يرتبط بهذا الهدف هدفا آخر، وهو منع القوى الصاعدة(الصين والهند) تحديدا من الحصول على حصص من نفط وغاز المنطقة، أو من الوجود العسكري والسياسي بالقرب من حدودها.

٣- إبعاد روسيا عن المنطقة، ومحاصرتها داخل حدودها السياسية كما فعلت في أوروبا .

وقد أدى هذا الهدف إلى صراع على النفوذ في المنطقة، أصبحت بمقتضاه أذربيجان منذ توقيع صفقة القرن النفطية عام ١٩٩٤ حليف واشنطن الأساسي. كما تقلبت دول آسيا الوسطى الأخرى بين واشنطن وروسيا. فقد استغلت واشنطن هجمات ١١/ سبتمبر /٢٠٠٠ ، لنشر نفوذها في المنطقة، وذلك بإقامة قاعدة في قرغيزستان

---

[١]طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب البارة ، ط ١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، تشرين الثاني/٢٠١٢ ، ص ص ٢٧١ – ٢٧٧.

وأوزبكستان، وتعزيز علاقاتها مع كازاخستان وطاجيكستان، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها لمواجهة العودة المحتملة لروسيا تزامناً مع خروجها من أفغانستان ولعل تعليق أوزبكستان لعضويتها في [منظمة الأمن الجماعي] في يونيو ٢٠١٢، ثم رفض أذربيجان تجديد عقد إيجار محطة (غابالا) الإستراتيجية في يناير ٢٠١٣ يعد ضربة أمريكية لروسيا، ودليلا على الصراع المحتدم في المنطقة.

٤- حصار إيران

فإيران الدولة النفطية التي تشكل احتياطاتها من النفط والغاز نحو (١٤%)، و(٣٦%) من احتياطيات الشرق الأوسط على التوالي، في حين تشكل نحو(٩,٣%) و(١٣,١%) من احتياطيات العالم على التوالي، وهي تُعد العدو الإقليمي الأول للولايات المتحدة ، إذ تهدف السياسة الأمريكية منع تحّول إيران لوسيط لوجيستي، ومركز لتخزين ومرور الطاقة من والى أسيا الوسطى وبحر قزوين ، فإيران تستطيع أن تلعب دور تركيا بالنسبة لنفط وغاز آسيا الوسطى ، لكن المشاريع الأمريكية تهدف نحو الالتفاف حول إيران عبر طرق أطول من خلال تركيا لحصارها ومنع التعاون بينها وبين دول المنطقة.

وتتضمن الأهداف الروسية الآتي:-

١- استعادة دورها الإقليمي في المنطقة

تعتبر روسيا المنطقة حديقتها الخلفية، ومنطقة نفوذها ألحصري ،إذ خضعت المنطقة للسيطرة الروسية منذ القرن التاسع عشر. وقد خرجت أذربيجان من الحظيرة الروسية عام ١٩٩٤، بينما شهدت قرغيزستان صراعاً على النفوذ بين الولايات المتحدة وروسيا أسفر عن فوز روسيا وتصفية القاعدة الأمريكية في عام ٢٠١٠، بينما شددت روسيا من قبضتها على طاجيكستان، ودعمت علاقاتها مع كازاخستان وتركمنستان، وتأرجحت علاقتها مع أوزبكستان ، ويزداد الصراع حدة مع اقتراب موعد انسحاب قوات الناتو من أفغانستان، واستعداد روسيا لملء الفراغ[١].

وفضلا عن أن هناك مشروعات إيرانية – روسية مشتركة خصوصا في مجال استخراج النفط والغاز ونقلها للمستهلكين داخل البلاد والأسواق الخارجية وقد أقترح الجانب الإيراني على موسكو أكثر من عشرة مشروعات لبناء مصافي لتكرير النفط ، حيث تبلغ قيمة الاستثمارات الإجمالية (٤٠) مليار دولار ومع ذلك لم يكشف عن أي نشاط ملحوظ للشركات الروسية الضخمة العاملة في إيران باستثناء شركة "غاز بروم"، واعتذار شركة "لوك اويل" الروسية العملاقة عن مواصلة إتمام مشروع لها في إيران بعد أن هددت الإدارة الأمريكية بمنع نشاطات الشركة المذكورة في الولايات المتحدة ومصادرة ممتلكاتها ، وجاء ذلك لأول مرة في عام ٢٠٠٧ وعبثا حاولت إدارة الشركة إقناع السلطات الروسية بأن التعاون مع إيران مفيد استراتيجيا ولكنها لم تنجح في ذلك، وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أعلنت شركة "لوك أويل" رسميا إنهاء مشروعها في إيران ، وذلك بعد يومين من زيارة وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" إلى موسكو[٢].

٢. ضمان السيطرة على سوق الطاقة الأوروبي: تمد روسيا أوروبا بـ (٢٥%) من احتياجاتها من الغاز، وتسعى أوروبا لتنويع وارداتها الغازية بعيداً عن روسيا، لذا لجأت إلى غاز ونفط آسيا الوسطى كبديل ومنافس،

---

[١] سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟ مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ .
[٢] . سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟ مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

وتبدى هذا في الدعم المطلق الذي يبديه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لخط (نابوكو)، ليكون الغاز الأذربيجاني هو المنافس للغاز الروسي في أوروبا الوسطى والشرقية مع خطط لتوصيله لإيطاليا، كما يحاول الاتحاد الأوروبي إقناع تركمنستان وكازاخستان بالانضمام لخط نابوكو[1].

ويمكن تلخيص خطوط الغاز المتعارضة في الآتي[2] :-

١- مشروع السيل الجنوبي: يهدف لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا الوسطى عبر البحر الأسود وبلغاريا. ويبدأ الخط من مدينة (نوفوروسيك) الروسية على البحر الأسود، ماراً بقاعه إلى بلغاريا، ثم ينقسم لفرعين، أولهما سيمتد إلى صربيا والمجر والنمسا وسلوفينيا، وثانيهما سيتوجه عبر اليونان لجنوب ايطاليا. وتبلغ الطاقة الإجمالية للمشروع ٦٣ مليار متر مكعب سنوياً، وطوله ٣٦٠٠ كلم. ويتكون المشروع من ٤ خطوط، طاقة كل منها ١٥.٧٥ مليار متر مكعب. وانطلقت أعمال البناء في المشروع في ديسمبر ٢٠١٢، على أن يتم تشغيل الخط الأول في ديسمبر ٢٠١٥، ويكتمل في ٢٠١٨.

٢- مشروع السيل الأزرق: يمتد من مدينة نوفوروسيك إلى ميناء سامسون التركي، ثم إلى أنقرة لتلبية الاحتياجات التركية من الطاقة ، وتم افتتاحه في نوفمبر ٢٠٠٥.

٣- مشروع نابوكو: المعروف بخط (باكو – تبليسي – جيهان)، والذي سيجعل تركيا الوسيط الرئيسي في نقل الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا عبر خطوط تمتد من أراضيها لجنوب أوروبا. أما الغاز الأذربيجاني فسيصل إلى تركيا عبر خط أنابيب الغاز (باكو – تبليسي – ارض روم) الذي تم تشغيله في ديسمبر ٢٠٠٦، أو خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان). ويقضي مشروع (نابوكو) بإنشاء خط لأنابيب الغاز بطول ٣٣٠٠ كيلو متر من ميناء أرضروم التركي حتى مدينة بالمغادرين اليونانية، ثم يمر عبر أراضي بلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا ، إذ ستبلغ طاقة المشروع الإجمالية نحو (٣١) مليار متر مكعب سنوياً على أن يكتمل في ٢٠١٨.

٤- مشروع انتركونكتور: يهدف لتزويد إيطاليا واليونان بالغاز الأذربيجاني عبر تركيا، وتصل طاقته لـ١١ مليار متر مكعب سنوياً، تنقسم لـ٣ مليارات متر مكعب لليونان و٨ مليارات متر مكعب لإيطاليا ، وسيحدث المشروع خطوط نقل الغاز الموجودة بالفعل في تركيا، على أن يكتمل في ٢٠١٧.

٥- مشروع خط الأنابيب العابر للأدرياتيكي: يهدف لتزويد عدد من دول أوروبا الوسطى وإيطاليا وسويسرا بالغاز الأذربيجاني، وسيمر هذا الغاز عبر تركيا إلى اليونان ثم ألبانيا ومقدونيا، ليتفرع منه خطان أحدهما لسويسرا والآخر لجنوب شرق إيطاليا عبر البحر الأدرياتيكي، وتبلغ الطاقة الإجمالية للمشروع ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً.

وبعد تلخيص أهم الأهداف الأمريكية والروسية في أسيا والوسطى، وكذلك خطوط الطاقة المتعارضة بينهما، فأن اعتماد الحوار الإيجابي لحل هذه القضايا والتوفيق بينهما وتبني مشاريع طاقة غير متعارضة بين الدوليتين يساهم في كبح للفرص استمرار سياسة التوظيف الأمريكي لسوق النفط تجاه روسيا.

---

[1] محمد النعماني ، أسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم في العالم ، الحوار المتمدن ، العدد ٤٢٤٥ ، ٢٠١٣ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382372

[2] المصدر نفسه.

المطلب الثاني : مشهد التغيير في ضوء تنامي حالة الصراع أو أفول سياسة التوظيف الامريكي للنفط

يتضمن هذا المشهد بعدين مستقبليين **أولهما**؛ مشهد إيران وتنامي حالة الصراع في ظل تصاعد سياسة التوظيف الأمريكي للنفط، **وثانيهما**؛ مشهد أفول حالة الصراع في ظل أفول سياسة التوظيف الأمريكي للنفط..

أولا : إيران ومشهد التغيير لحالة الصراع الدولي

ويتضمن مشهدين إما حالة التنامي للصراع كنتيجة لتصاعد سياسة التوظيف الأمريكي للنفط تجاه مناطق الطاقة وسينعكس هذا المشهد بالمحصلة على إيران، وإما إن يكون هناك الأفول في حالة الصراع كنتيجة لتراجع سياسة التوظيف الأمريكي للنفط ..

١- إيران ومشهد تنامي حالة الصراع من خلال :-

أ- عدم التزام إيران لبنود الاتفاق النووي المعلن

توصلت إيران والقوى الكبرى فجر يوم الأحد ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى اتفاق تاريخي بشأن البرنامج النووي الإيراني، كان محل ترحيب وإشادة جميع الأطراف التي شاركت في المفاوضات التي أثمرت الاتفاق وهي إيران من جهة ومجموعة الدول الست أو ٥+١ من جهة أخرى وتضم الدول الخمس الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن الدولي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا والصين، إلى جانب ألمانيا، وقد سبق أن فرضت هذه الدول عقوبات اقتصادية للضغط على إيران لكي توقف برنامجها النووي الذي تشتبه واشنطن وحلفاؤها في أنه يخفي شقاً عسكرياً رغم نفي طهران المتكرر لذلك، ويخفف الاتفاق الجديد بعض هذه العقوبات مقابل قيام إيران بالحد من أنشطة برنامجها النووي وفتحه أمام عملية تفتيش دولية أوسع لمدة ستة أشهر فيما يجري التفاوض على "حل كامل".

وفيما يلي أبرز النقاط التي تضمنها الاتفاق الذي تم التوصل إليه عقب أربعة أيام من التفاوض في جنيف.

- **تخصيب اليورانيوم** على إيران الالتزام بوقف تخصيب اليورانيوم فيما يتجاوز نسبة ٥% وتفكيك التوصيلات الفنية المطلوبة للتخصيب بما يتجاوز هذه النسبة، فضلا عن التزامها بتحييد مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة تقترب من نحو (٢٠%)، وتخفيف مخزونها الكامل من اليورانيوم بنسبة تقترب من نحو(٢٠%) لما دون (٥%)، أو تحويله إلى صورة لا تناسب مع أي عمليات تخصيب أخرى، وذلك قبل نهاية المرحلة الأولى، فضلا عن التزامها بوقف أي تقدم في قدرات التخصيب من خلال عدم تركيب أي أجهزة طرد مركزي إضافية من أي نوع، وعدم تركيب أو استخدام أي من أجهزة الجيل التالي للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، وتعطيل نحو نصف أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها في منطقة "نطنز"، وثلاثة أرباع أجهزة الطرد في فوردو حتى لا يمكن استخدامها في تخصيب اليورانيوم، وعدم إنشائها أي منشآت إضافية للتخصيب، والتزامها أي إيران بوقف أي تقدم فيما يتعلق بزيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٥% من خلال عدم زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٥% بحيث لا تزيد الكمية في نهاية فترة الأشهر الستة عن ما كانت في

بدايتها وتحويل أي كميات يتم تخصيبها من اليورانيوم بنسبة ٣,٥% إلى أكسيد، فضلا عن التزام إيران بعدم تحقيق أي تقدم في الأنشطة بمفاعل أراك، ووقف التقدم في مسار استخلاص البلوتونيوم والالتزام بالآتي[١]:-

- عدم تشغيل مفاعل أراك.
- عدم تزويد مفاعل أراك بالوقود.
- وقف إنتاج الوقود لمفاعل أراك.
- عدم إجراء أي اختبارات أخرى للوقود بمفاعل أراك.
- عدم تركيب أي مكونات إضافية لمفاعل أراك.
- عدم نقل أي وقود أو مياه ثقيلة لموقع المفاعل.
- عدم إنشاء أي منشأة قادرة على إعادة المعالجة وبدون إعادة المعالجة.

ونص الاتفاق على منع فصل البلوتونيوم عن الوقود المستنفد ،إذ التزمت إيران أيضا بالآتي[٢] :-

- إتاحة المجال بصفة يومية لمفتشي وكالة الطاقة الذرية لدخول "نظنز وفوردو" وسيسمح ذلك للمفتشين بمراجعة ما صورته الكاميرات لضمان المراقبة الشاملة وسيوفر هذا شفافية أكبر لما يتعلق بالتخصيب في هذين الموقعين ويقلل زمن رصد أي تجاوز في الالتزام بالاتفاق.
- إتاحة الفرصة لوكالة الطاقة الذرية للاطلاع على منشآت تجميع أجهزة الطرد المركزي.
- إتاحة المجال لوكالة الطاقة الذرية لدخول منشآت إنتاج وتخزين مكونات أجهزة الطرد المركزي.
- إتاحة المجال لوكالة الطاقة الذرية لدخول مناجم اليورانيوم ومحطات تجهيزه.
- تقديم معلومات التصميم المطلوبة منذ فترة طويلة عن مفاعل أراك وسيتيح ذلك معلومات تفصيلية حساسة عن المفاعل لم تكن متاحة من قبل.
- إتاحة المزيد من الفرص للمفتشين لدخول مفاعل أراك تقديم بيانات رئيسية معينة ومعلومات كانت مطلوبة بموجب البرتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تخفيف العقوبات بشكل محدود ومؤقت يمكن الرجوع عنه، في مقابل تلك الخطوات ستقدم القوى ٥+١ تخفيفا محدودا ومؤقتا وموجها يمكن الرجوع عنه في الوقت الذي تحافظ فيه على الجانب الأكبر من العقوبات بما في ذلك هيكل عقوبات قطاعات النفط والمال والبنوك والتي أهمها، السماح ببقاء مشتريات النفط الإيراني عند مستوياتها الحالية المنخفضة بشدة لمستويات تقل بنسبة ٦٠% عن ما كانت عليه قبل عامين، وسيتم السماح

---

[١] يوسف خالد يوسف المرزوق ، أتفاق نووي بين إيران والقوى الكبرى .. واختلاف في التفاسير ، جريدى الأنباء كويتية يومية سياسية شاملة ، ٢٠١٣/١١/٢٥ ، مقال منشور على شبكة الأنترنت على الرابط :
http://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/425349/25-11-2013-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89%D9%88%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%B1/

[٢] نص بنود اتفاق الغرب مع إيران حول برنامجها النووي ، الشروق أون لاين ، ٢٠١٣ ، مقال منشور على الرابط :
http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/185957.html

بنقل ٤.٢ مليارات دولار من حصيلة هذه المبيعات على دفعات إذا أوفت إيران بالتزاماتها ، وإذا أخفقت إيران في الوفاء بالتزاماتها ستتراجع عن هذا التخفيف.

- **صفقات إنسانية** تسهيل الصفقات الإنسانية المسموح بها حاليا بمقتضى القانون الأمريكي وقد أعفى الكونغرس الأميركي الصفقات الإنسانية صراحة من العقوبات، ولذلك فإن هذا البند لن يتيح لإيران أي مصدر لأرصدة جديدة، والصفقات الإنسانية هي تلك المرتبطة بمشتريات إيران من الغذاء والسلع الأولية الزراعية والأدوية، والأجهزة الطبية، وسيتم أيضا تسهيل الصفقات للمصروفات الطبية في الخارج بما يحقق الفائدة للشعب الإيراني.
- **حل شامل** خلال المرحلة الأولى التي تستمر ستة أشهر ستتفاوض خلالها القوى (٥+١) على الأسس العامة لحل شامل وحتى الآن يشكل الإطار العام للحل الشامل تصورا لخطوات ملموسة تمنح المجتمع الدولي الثقة من أن أنشطة إيران النووية سلمية خالصة[1].

وعندئذ فإن عدم التزام إيران ببنود الاتفاق النووي المعلن ، يكون ضمن العوامل الداعمة لمشهد الصراع.

ب- تغيير في الإدارة الأمريكية ونهج جديد متشدد في التعامل مع القضايا الدولية

يعد تغيير الإدارة الأمريكية ووصول الجمهوريون إلى سدة الحكم، بعد فوز مرشحهم "دونالد ترامب" للمدة الرئاسية (٢٠١٧ –٢٠٢٠) أمام مرشحة الحزب الديمقراطي "هيلاري كلينتون"، من أهم الموضوعات التي تعود بالسلب على العلاقات الدولية، لاسيما وأن الجمهوريين معروفون بسياستهم العدائية تجاه القضايا الدولية، فقد تواجه الإدارة الأمريكية القادمة العديد من الأزمات الدولية، يرتبط معظمها بالشرق الأوسط.

فعلى سبيل المثال، تواجه الولايات المتحدة مسألة الملف النووي الإيراني، ويعد الطموح النووي لإيران وملفاها المعقد من أكثر الموضوعات وضوحاً لدي الرئيس الأميركي الجديد "دونالد ترامب"، فقد وصف الاتفاق النووي الذي تم توقيعه بـ" الكارثي"، معتبراً إياه أشبه بوراثة عقدٍ تجاري سيِّء، يمكن تصحيحه عن طريق إنفاذ بنوده بشكلٍ صارم، وقد دفع ذلك الرئيس المنتخب نحو إعلان رغبته بتعديل بنود هذا الاتفاق، لذلك فأنه من الممكن ذهاب كافة المؤشرات نحو إمكانية تصاعد حدة التوتر في العلاقات بين واشنطن وطهران في المرحلة المقبلة، إذ وعد "ترامب" بتمزيقه فور فوزه بمقعد الرئاسة وذلك خوفا من امتلاك إيران السلاح النووي، ولكن هذا الوعد سيجد معارضة من قبل الكونجرس الأمريكي الذي وافق على الاتفاق مما جعله قانونا، ومن الصعوبة إلغائه في الظروف الحالية بسبب موقف إيران المعادي "للتنظيمات الإسلامية" المتطرفة "كتنظيم داعش الارهابي" في سورية والعراق، والتي تقود الولايات المتحدة التحالف الدولي ضده باعتباره التنظيم الإرهابي الأكثر خطورة على المصالح الأمريكية والغربية في عموم الشرق الأوسط والمناطق الأخرى الغنية بالطاقة، وهو ما يعني أن هذا التغيير الجديد في الإدارة الأمريكية بعد وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض، يُعد من العوامل الدافعة لمشهد الصراع في ظل التوظيف الأمريكي للنفط وفي مختلف المناطق الطاقوية.

---

[1] بنود الاتفاق بين إيران ومجموعة الدول الست ، مقال منشور على موقع الجزيرة ، على الرابط الآتي :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/11/24/%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA

ت- استمرار تدخلات إيران الإقليمية ودعم الجماعات المسلحة في المنطقة

ويُعد من عوامل المساعدة على التغيير، خاصة في ظل التحالف الدولي الإقليمي الإيديولوجي بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين والخليجيين، على أن الدعم الإيراني "وبحسب الرؤية الأمريكية" للجماعات والتنظيمات المسلحة داخل الدول الإقليمية سواء في اليمن أو سوريا أو العراق، يمكن أن يؤجج من مشهد الصراع باتجاه تحشيد المجتمع الدولي لجهوده نحو عزل إيران إقليميا ودوليا، ومن ثم توظيف العقوبات على أنها وسيلة ناجعة لإحداث التغيير السياسي في إيران.

ث- تنامي المد الثوري الإيراني المعارض لنظام ولاية الفقيه

لا يخفى على احد أن هناك العديد من التشكيلات المعارضة للنظام السياسي في إيران سواء في الداخل أو الخارج، سواء من حيث التوجهات الإيديولوجية المعارضة لنظام ولاية الفقيه، او تلك المطالبة بالانفصال وإقامة إقليم على أسس قومية.

٢- إيران ومشهد أفول حالة الصراع من خلال :

أ- التزام إيران ببنود الاتفاق النووي

على العكس من المشهد السابق القائم على رفض وعدم التزامها إيران لبرنامجها النووي، فإن إذعانها وقبولها ببنود الاتفاق النووي "والتي ذكرنها أنفا" والسعي إلى تطبيق هذه البنود والأخذ بها بحسن نية فإن ذلك يعد من العوامل الكابحة لمشهد الصراع وأفوله.

ب- عدم تدخل إيران بالشؤون الإقليمية لدول المنطقة

للحصول على فهم أقرب لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية في الجوار الإقليمي، فإنه يجب التذكير بأنه تم تأطيرها بثلاثة أطر مهمة، الأول: يتعلق بسياسة المعارضة للغرب ومعه (إسرائيل)، الثاني: معارضة الأنظمة الملكية والوراثية باعتبار أنها نظم استبدادية وفق التراث السياسي الإيراني، الثالث: تقديم البديل السياسي القادر على تغيير المعادلة لتكون في صالح شعوب المنطقة بدلاً من أن تكون لصالح الغرب والأنظمة المتعاونة معها. هذه الأطر العملية سبق لها تأطير دستوري وفق المادة رقم (١٥٢)[1]، وبذلك فإن توقف إيران عن تدخلاتها في شؤون بعض الدول العربية في المنطقة، فضلا عن التوقف عن تقديم الدعم المالي والعسكري لبعض الجماعات المسلحة في المنطقة، يعد من العوامل الكابحة لمشهد الصراع مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- ارتفاع مستوى التأييد الشعبي لولاية الفقيه مقابل المد الثوري للمعارضة

يمكن أن يتحقق في حالة إعادة إيران بناء الثقة مع المجتمع الدولي، وأخذت على عاتقها مسار آخر نحو التكيف مع المحيط الإقليمي بعلاقات حسن الجوار، فضلا عن تحسين الوضع الإنساني الداخلي، مع انخفاض لمؤشرات الفساد، وتصاعد وتيرة البناء الديمقراطي المؤسسي بكل جوانب الحياة، مع تحسن الوضع المالي

---

[1] محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني : الطموحات والمخاطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، أبريل/٢٠١٣ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط الآتي:
:http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201344923304074 30.html.

والمعيشي، وارتفاع الانطباع المجتمعي لحقوق الإنسان والديمقراطية. وهذا يعني تصاعد مستوى التأييد الشعبي على حساب تنامي المد الثوري المعارض، وهو بالنتيجة سيؤدي إلى أفول مشهد التغيير.

ثانيا : روسيا ومشهد التغيير لحالة الصراع الدولي

يتضمن هذا المشهد كما في المشهد الإيراني أي بعدين مستقبليين احدهما مشهد التنامي لحالة الصراع والآخر مشهد الأفول لحالة الصراع حول مناطق الطاقة وهذين المشهدين سينعكسان بالمحصلة على روسيا كنتيجة للتغير الحاصل في سياسة التوظيف الأمريكي لنفط.

ويمكن أن نؤشر المشهدين بأهم النقاط وكالآتي :

١- روسيا ومشهد تنامي حالة الصراع من خلال :

أ- انغماس روسيا في مسالة البحث عن موقع القوة المنافسة من خلال العودة إلى الماضي.

ب- تغيير في لإدارة الأمريكية ونهج جديد متشدد في التعامل مع القضايا الدولية.

ت- بلوغ روسيا مرحلة متقدمة من التقاطع مع الغرب الأمريكي.

ث- تصاعد وتيرة التدخلات الروسية العسكرية ضد دول أسيا الوسطى.

٢- روسيا ومشهد أفول حالة الصراع من خلال :

أ- تغير ايجابي في مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه روسيا.

ب- تغير ايجابي في السياسة الروسية تجاه الملفات العالقة مع دول أسيا الوسطى.

ت- عدم التعارض الروسي مع المشاريع الاورو أمريكية لنقل الطاقة عبر القوقاز.

ث- تقارب روسي مع الغرب الأمريكي، وعدم التعارض مع خطط توسع حلف الناتو.

- مما سبق يتضح إن مشهد التغيير ومن وجهة نظر الباحث العامة لخطوط ومسارات الإحداث ووتيرة حالة التعقيد المتنامية لملفات سياسية وأمنية إقليمية ودولية، يمكن أن تدفع نحو المزيد من وسائل التوظيف الأمريكي لسوق النفط العالمي، مستغلة بذلك حالة الصراع الإقليمي المحموم مع حالة من اللاأستقرار التي لا تجد حلولا في الأفق، وهو ما يعني أن هناك سعي أمريكي جاد وهادف نحو التغيير، ولعل ما يؤكد ذلك فوز الجمهوريون بقيادة "دونالد ترامب"، والذي كان متأخرا حتى آخر لحظات إعلان النتائج الانتخابية، وباعتباره رجل المرحلة، إذ تسنم اليمين المحافظ موقعا مؤثرا في الكونغرس الأمريكي للتصويت على أية قرار من شأنه إحداث التغيير على الخارطة السياسية والأمنية ضمن مناطق الصراع الطاقوي.

الاستنتاجات :

١. توظيف الولايات المتحدة لسوق النفط كأداة لتحقيق أهداف ومصالح سياسية واقتصادية، فقد جندت الإدارات الامريكية المتعاقبة في السلطة شركاتها النفطية في استغلال نفوذها في المناطق الغنية بالنفط، بعد ان شرّعت لها القوانين ووفرت لها جميع السبل والتسهيلات كي تكون على قدر كبير من الهيمنة على اكبر الحقول النفطية في العالم وتحديدا في منطقة الشرق الاوسط، مما يساهم ذلك في الاستحواذ على طرق التصدير الرئيسة، والتحكم بوسائل النقل (الترانزيت)، سواء في قاعدة (Fob)عند خليج المكسيك، او قاعدة (Sif) عند منطقة الخليج العربي.

٢. سعي الولايات المتحدة ، وبالتعاون مع حلفائها الخليجيين نحو توظيف النفط في إطار الصراع القائم في منطقة الخليج، وذلك من خلال فرض حصار على ايران وتطويقها اقتصاديا لغرض توليد مزيدا من الضغط عليها بسبب استمرارها في برنامجها النووي، وقد تحملت ايران تكاليف ذلك بعد معاناتها النقص الكبير في وارداتها النفطية، وانعكاس ذلك على انخفاض نفقاتها، سواء في بناء برنامجها النووي، ووسائل تطويره، أو نفقاتها العسكرية من الاسلحة التقليدية وغير التقليدية، وفضلا عن ذلك فقد تأثر المجتمع الايراني كثيرا من جراء ذلك في ظل تصاعد معدلات الفقر وانخفاض في المستوى المعيشي.

٣. اعتماد الولايات المتحدة سياسة التضييق على إيران في سعيها نحو تنفيذ مشاريعها، بعد تطويق دورها الاقليمي، وعزلها عن دول الجوار سياسيا، باستخدام وسائل ضغط مستمرة، وذا اهداف كامنة، فتارة ضغوط سياسية، وتارة اعلامية، واخرى امنية من خلال زعزعة امن واستقرار المناطق المحيطة بها، كما هو الحال الصراع في اليمن وفي سوريا، وتدخلها في شؤونهما، وهو ما يجعلها على الدوام نقاط استقطاب لتواجد امريكي سياسي –عسكري، سواء في منطقة الخليج او حتى في اقليم حوض قزوين بسبب الخلافات القائمة ما بين الدول المشاطئة لبحر قزوين حول طبيعة واسس توزيع المياه الاقليمية الغنية بالطاقة فيما بينها.

٤. اعتمدت الولايات المتحدة سوق النفط كأداة قوة لفرض ارادتها على الدول المنتجة للنفط، والتي تشكل نسبة كبية من مجموع الانتاج العالمي كما هو الحال الدول الخليجية الاعضاء في منظمة أوبك (OPEC)، وذلك بهدف التحكم بأسعار النفط الى المستوى الذي يساهم في رفع خزينها النفطي، وهو ما يعزز من قدرتها من امتلاك الموارد النفطية سواء لأغراض الصناعة، الاستهلاك واغراض الطوارئ، كما في الخزين الاستراتيجي المعلن منذ عام ١٩٧٤، فقد اتاحت وسائل عدة للشركات الامريكية في ان تلعب دور المتحكم بالاستثمارات النفطية ومن ثم السيطرة على معدلات الانتاج لرفع المعروض النفطي ضمن الاسعار المتدنية والسائدة، والتي لا تعادل حتى قيمة النضوب في المراحل المتقدمة من مرحلة الاستخراج.

٥. على الرغم من التحول في السياسة الروسية منذ العام ١٩٩١ اثر تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث أنتصر التوجه الداعي إلى التحول في العلاقات مع الولايات المتحدة، والغرب من الصراع إلى التعاون، إلا أن السياسية الأمريكية استمرت في عدائها حيال روسيا، وهو ما ولد بالنتيجة اتجاها روسيا جديدا في إعادة تعريف علاقاتها مع الولايات المتحدة، فكانت البداية الأولى للتغير في سياسة روسيا بعد وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" للسلطة عام ٢٠٠٠، والتي توضحت جليا بعد الاصلاحات التي اعتمدها في البلاد من

اجل تحصين روسيا من اية مخاطر محتملة، إذ ساعدت عوامل عدة السياسة الروسية على الابتعاد عن التوجهات المؤيدة للغرب، والبحث عن دور روسي فاعل، وإن كان متراجعا، لكنه أكثر استقلاليةً، حين أخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية أساسا في التعامل مع الغرب الامريكي. إذ لم تكن السياسة الروسية الجديدة حدسا عابرا، بل كان في صميم استراتيجيتها للبعد الامني تجاه منطقتي اسيا الوسطى وبحر قزوين، فمنذ ظهور الخلافات الروسية الأميركية في أوكرانيا، باتت سياسة العدائية الامريكية واضحة عبر توظيف مشاريع الطاقة في اسيا الوسطى في خضُّم الصراع القائم، واعتماد نهج دبلوماسي لإقناع الحلفاء الاقليميين لتنفيذها بعد تحشيد الجهود ضد روسيا.

٦. وضمن ادوات التوظيف الامريكي لسوق النفط ،هو استخدامها وسيلة خفض الاسعار عبر التنسيق والتعاون مع حلفائها الخليجيين، كوسائل ضغط على كلا من روسيا وإيران للانصياع إلى الإرادة الأمريكية، فما يتعلق بالجانب الايراني، فإن الهدف من ذلك يتمحور في سعي امريكي نحو وضع اليد على الثروة النفطية الايرانية لتكتمل دائرة سيطرتها على جميع حلقات الانتاج النفطي في المنطقة، لاسيما وان ايران تشكل نحو (٨,٣%) من مجمل الاحتياطي النفطي العالمي، واما ما يتعلق بالجانب الروسي، فالهدف الامريكي ليس النفط في حد ذاته يقدر ما يتمركز حول مسالة تطويق روسيا وعزلها عن محيطها الاقليمي دون ان يكن لها دور مؤثر في عملية نقل النفط والغاز الطبيعي عبر اراضيها نحو الغرب الاوربي ، فضلا عن افشال جميع مشاريعها لنقل الطاقة من منطقة القوقاز واسيا الوسطى، كوسائل ضغط لجعل روسيا اكثر سلاسة في سياستها والتعامل مع الغرب الامريكي.

٧. تأجيج امريكي لمناطق الصراع المحيطة في ايران وروسيا الاتحادية والغنية بالطاقة، إذ تبرز اهمية ذلك في تعطيل القدرة الانتاجية للدول التي تقف على الند من الغرب الامريكي ايديولوجيا، كما انها تشكل عامل نهوض اقتصادي وجيبولتيكي امام الولايات المتحدة، لما تمتلكه تلك الدول من امكانيات بشرية ومادية وتقنية ما يؤهلها للتنافس على الزعامة الاقتصادية العالمية، كما هو الحال الصراع القائم على موارد الطاقة في منطقة بحر الصين الجنوبي (زنجنغهاي) ، والموقف الامريكي حيال الصين امام حلفاء امريكا الأسيويين كسنغافورة وتايوان، وما تلعبه حالة عدم الاستقرار في اشغال الصين عن دورها الاقليمي والدولي.

٨. توظيف امريكي لعملة الدولار في السوق النفطية العالمية، وعدها العملة القيادية الرئيسة لتسعير النفط، فضلا عن دور هذه العملة في احتياطيات الدول المنتجة للنفط بما فيها الدول المناهضة للغرب الامريكي، إذ يدخل الدولار في التعامل في السوق الآجل والعاجل، فضلا عن ثقله في انشاء الصناديق السيادية التي ترعاها شركات العديد من الدول المنتجة العربية منها والاجنبية والغنية عادة بالنفط، فعلى سبيل المثال تمتلك الصين ما يقرب من نحو (٣,٥) تريليون دولار احتياطي لمواجهة المعاملات الدولية والمقايضة بموارد الطاقة، إذ تستهلك الصين اكثر من نحو (٩) مليون برميل يوميا.

٩. تسعى الولايات المتحدة الى مد شبكة من العلاقات السياسية والدبلوماسية وتطويرها مع دول اسيا الوسطى، وبحر قزوين كأوكرانيا وجورجيا وكازاخستان (الجهوريات السوفيتية المستقلة)، وهي الدول التي تحولت الى السوق الليبرالية، وتسعى جاهدة نحو توسيع مستوى علاقاتها بالغرب الاوربي، وبما يضر الجانب الروسي، ويمّهد الطريق الى التنسيق مع الحليف الامريكي بناء مشاريع طاقة ضخمة كمشروع "نابوكو"، إذ تساهم بتقليص تبعية الاتحاد الاوروبي الى روسيا من خلال مدها بالغاز الطبيعي من

مناطق انتاجها في اسيا الوسطى والشرق الاوسط، إذ لا تزال الولايات المتحدة من خلال عقد الاتفاقات مع دول اسيا الوسطى وبحر قزوين لمد أنابيب دون مرورها بكل من روسيا وإيران (الحليف الروسي)، كجزء من سياسة الضغط والتطويق لروسيا الاتحادية ..

١٠. استثمرت الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية لفرض حصار اقتصادي على روسيا وعزلها اقليميا، إذ تُعد أزمة أوكرانيا انعكاسا حقيقيا لعمق الصراع بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، لما تمثله الحدود الأوكرانية من جيبولتكس فاصل بين الجانبيين، ولكون ان اوكرانيا جزء مهم من خارطة القوقاز وكما وصفها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "زبغينو برجنيسكي" برقعة الشطرنج الأور آسية التي تهتم الاستراتيجية الامريكية التي ترى انه لو كانت أوكرانيا دولة حليفة لها، فإن ذلك سيساعدها في تقليص فضاء روسيا الجيوستراتيجي، ومن ثم احتوائه، فضلا عن أن أوكرانيا تشكل عمقا استراتيجيا لأوروبا في المجالين الامني والطاقوي، وهو ما يعني أن السيطرة على أوكرانيا سوف يُمّكِن الولايات المتحدة والغرب الاوربي من الاقتراب اكثر من خطوط الدولة الروسية، ومن ثم التواجد والتحكم بموارد الطاقة على مرافئ البحر الأسود، فضلا عن التحكم بها في محيط بحر قزوين سبيلا لتحقيق مصالحها واهدافها الاستراتيجية .

١١. سعت الولايات المتحدة نحو استغلال ورقة توظيف النفط في مناطق الصراع في منطقة اسيا الوسطى باستثمار القضية الجورجية التي ترتبط بقضية توسيع حلف شمال الاطلسي نحو الشرق الاوروبي، فروسيا عدت انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي خطا أحمر لا يمكن تجاوزه، ونظروا الى المطالبات الجورجية في الانضمام إلى الحلف بعدائية، وقد بد ذلك واضحا ابان الحرب الروسية – الجورجية، وانعكاسه على العلاقات الأمريكية – الروسية، إذ سعت الولايات المتحدة وعلى درجة عالية من التنسيق مع الجانب الجورجي من خلال التعبئة العسكرية الجورجية، ونقل المقاتلين من ساحة الحرب في العراق إلى ساحة الحرب الجورجية، فضلا عن تحشيد الإعلام الأمريكي ضد روسيا، ومن المعروف ان كبرى خطوط أنابيب النفط التي تزود بها أوربا سواء بالنفط أو الغاز، هو خط باكو (تبليسي) جيهان الذي يعد أطول خط لنقل النفط في أور اسيا، فضلا عن خط جنوب القوقاز الذي ينقل الغاز الطبيعي من حقول "شاه دينيس" في أذربيجان إلى ميناء "أرض روم" التركي مرورا بالأراضي الجورجية، ويضاف اليها خط "باكو – سو بسا" الذي ينقل النفط من مصب "سان شغال" إلى ميناء "سو بسا" الجورجي على البحر الأسود ... ولهذه الخطوط أهميتها الاستراتيجية لدى دول الغرب الأمريكي، التي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة، باعتماد جورجيا كدولة مرور (ترانزيت طاقة) وهي المدخل الرئيس إلى ذلك التنويع أو بالأحرى إلى تقويض نفوذ روسيا في صناعة الطاقة عبر القوقاز ..

١٢. استثمار الولايات المتحدة لحالة النزاع على موارد الطاقة حول بحر قزوين، والذي يمكن أن يصل إلى حد الصراعات المسلحة، وكما رجح التقرير السنوي الاستراتيجي لمجلس الأمن القومي الأمريكي ذلك، وربط التقرير بين بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب كونها نقطتي حصار على إيران، وقد أشار التقرير إلى ضرورة الاهتمام بأذربيجان كنقطة انتشار للقواعد والقوات العسكرية الأمريكية في البحر وعلى اليابس نظراً لموقعها العازل بين روسيا وإيران، وبدأت واشنطن في زرع الخلافات بين أذربيجان وإيران مستغلة الخلافات بين البلدين لاعتبارات اثنية ..ومقابل ذلك عقدت الولايات المتحدة مع اذربيجان صفقات استثمار في مياهها الاقليمية المطلة على بحر قزوين نحو (٢٠) مليار دولار.

١٣. إن الولايات المتحدة تُدرك تماما ان الطاقة قد لا تشكل بالنسبة لروسيا تلك الاهمية القصوى، كونها ليست دولة ريعية تعتمد فقط على ايرادات النفط والغاز الطبيعي لبناء اقتصادها، وإنما دولة متطورة لديها من البدائل ما تستطيع من ان تعوّل عليها، فلطالما انها دولة انتاجية عظمى لاسيما في الصناعة العسكرية، وعليه فإن استراتيجيتها في الصراع على منطقة بحر قزوين، لا تمثل ملفا للطاقة بقدر ما تشكله تطويقا لروسيا من خلال التواجد الامني بالقرب من حلفائها من الدول المطلة على حوض قزوين، أو الدخول معها ضمن اتفاقيات امنية تسهل هذا التواجد الدائم، وعندئذ تستطيع ان تقوم الولايات المتحدة بالحيلولة دون هيمنة روسيا على النفط، لان ذلك يمثل لها قوة اقتصادية تمكنها من تطوير صناعاتها النفطية الخاصة بها، فضلا عن الحيلولة دون تحويل روسيا إلى مزود رئيس مباشر للنفط لأوروبا، وما يترتب عليه من تداعيات سياسية، أو الإخلال بالتوازنات، لاسيما وأن روسيا لها توجهها الأوربي الواضح بحكم الجوار الجغرافي.

١٤. تحاول الولايات المتحدة من خلال ادواتها في توظيف النفط بالسوق العالمية والتحكم بالإنتاج والاسعار، عبر توظيف علاقاتها مع حلفائها الخليجيين وكذلك حلفائها في اسيا الوسطى وبحر قزوين عبر خلق او اصطناع حالة من الاستمرار لدوامة الصراع وعدم الاستقرار في مناطق الطاقة وتحديدا في منطقة الشرق الاوسط، مما يشكل حالة من التوازنات الإقليمية بين حوض قزوين ومنطقة الخليج العربي، بحيث لا تعود دول الخليج العربية تتمتع بتلك المزايا الاستراتيجية الراهنة، وهو ما يحقق للولايات المتحد بدائل للنفط ضمن حالة من التنافس وان كانت اعلاميا، لكنها قد تؤتي ثمارها طالما اخذ التنافس على موارد الطاقة شكل من اشكال الصراع، بعد أن تحوّل موضوع أنابيب النّفط في منطقة اسيا الوسطى وحوض قزوين من الإطار الاقتصادي إلى الاطر الجيوسياسية والامنية، وكأداة توظيف تسعى الدّول من خلالها نحو تحقيق أهداف استراتيجية ..

١٥. تحاول الولايات المتحدة الامريكية ان تجعل من موارد النفط في الدول الغنية والمناهضة لسياستها مصدر ضعف وليس قوة، وهو ما تقوم به اليوم في سياستها تجاه ايران من فرض لوسائل الضغط والتوظيف القسري لكل الادوات المتاحة، لجعل النفط والغاز الطبيعي لإيران رغم القدرات والامكانات الضخمة لهما (حيث تشكل ايران رابع دولة في الاحتياط النفطي والثاني في احتياط الغاز)، إلا انه يؤتي ثماره لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تعزيز قدراتها العسكرية والنووية ... وهكذا الحال بالنسبة لروسيا الاتحادية، رغم ما تمتلكه من امكانيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، إلا انها لا تزال تعاني ضائقة مالية ونقص كبير في عوائد الطاقة التي تشكل اكثر من نحو (١٣%) من GDP.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

أولا : القران الكريم

ثانيا : الموسوعات

الموسوعة العربية الميسرة ، دار الشعب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٥.

ثالثا : الكتب العربية والمترجمة

١. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، ١٩٧٥.
٢. إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ١٩٩٧.
٣. أحمد بريهي على، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ،بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١١.
٤. أحمد حسين على الهيتي، اقتصاديات النفط ،دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل،٢٠٠٠.
٥. أحمد سليم البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة : حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
٦. أحمد صدقي الرجاني وآخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧.
٧. أحمد عباس عبد البديع ، العلاقات الدولية : أصولها وقضاياها المعاصرة ، مطبعة الشباب الحر، القاهرة ، ١٩٨٨.
٨. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦.
٩. ادوارد دجيرجيان ، الخطر والفرصة : رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط ، تعريب : السيد عليوة، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١٠. ارفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة : محمود عودة وإبراهيم عثمان، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٩.
١١. إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، ط١، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١.
١٢. إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط ٢، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.
١٣. إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي : دراسات من السياسة الدولية في الخليج منذ السبعينات ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧.
١٤. إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢.
١٥. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.

١٦. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق، الطبعة الثانية، مؤسسه الأبحاث العربية للنشر، بيروت ،١٩٨٥.

١٧. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية،ط١، منشورات ذات سلاسل، الكويت، ١٩٨٧.

١٨. إسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث، بيروت ، ١٩٧٩.

١٩. ألفن توفلير ، تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة ،مراجعة : فتحي بن شتوان ونبيل عثمان ، ط٢، مكتبة طرابلس العلمية والعالمية ، طرابلس ، ١٩٩٦.

٢٠. المعجم الوسيط، الجزء الأول، مجمع اللغة العربية، ط١ ،القاهرة ، ١٩٩٨.

٢١. المنجد في اللغة والعلوم ، ط١١ ،دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧٣.

٢٢. المنجد في اللغة والإعلام ، ط ٢٤ ، دار الشرق ، لبنان ، ١٩٧٣.

٢٣. أندرو وليسلي كو كيبيرين ، علاقات خطيرة : القصة الخفية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، ترجمة محمد برهوم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢.

٢٤. بديعة لشهب، الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية: الوطن العربي أنموذجا، ط١ ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سلسلة الدراسات الاستراتيجية المستقبلية،مجلد١، اكتوبر٢٠٠٢.

٢٥. براندون فايت ، كلوي كوغلين – شولت ، المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكيا اللاتينية وأفريقيا ، ط١ ، دراسات عالمية ، العدد ١٣٩ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤.

٢٦. بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢.

٢٧. بيتر فالنستين، المدخل إلى فهم الصراعات الدولية: الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، ط١،المركز العالمي للدراسات السياسية،الأردن،٢٠٠٦.

٢٨. بيداء محمود أحمد، السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية من ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣.

٢٩. جاسم المطير ، النفط والاستعمار والصهيونية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٨.

٣٠. جاسم محمد زكريا ، مبدأ التوازن في السياسة الدولية: نحو نظام أنساني دولي جديد ، ط١ ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٩.

٣١. جان ابي عاد وميشيل جرينون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٦.

٣٢. جان كاليكي ، ديفيد غولدون ، الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة ، ترجمة : حسام الدين خضور ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١١.

٣٣. جانس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة ،تعريب: حسان البستاني، ط١،الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت ،٢٠٠٦.

٣٤. جاني ابي عاد ، مشيل جرينون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الوسط ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ١٩٩٦.
٣٥. جفري ما نكوف ، أمن الطاقة الأور آسية ، ط١ ، دراسات عالمية ، العدد ٨٩ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠.
٣٦. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخيه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١ ، دار الفكر العربي، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤.
٣٧. جمال سلامة علي ، تحليل العلاقات الدولية .. دراسة في إدارة الصراع الدولي ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٢.
٣٨. جون أستيل جوردن ، إمبراطورية الثروة ، التاريخ : التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية ، ترجمة محمد نجم الدين باكير، الجزء الثاني ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٨.
٣٩. جيا فخري عمر محمد علي ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق أنموذجا ، ط١ ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٢.
٤٠. جيفري كمب ، إيران والطاقة في بحر قزوين : احتمالات التعاون والصراع في مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١، أبو ظبي ، ٢٠٠١.
٤١. جيفري كيمب ، مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على مناطق الخليج العربي ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ضبي ، ٢٠٠١ .
٤٢. جيمس بيل، سياسة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إيران والعراق، مجموعة مقالات، ط١، دراسات عالمية ، العدد ٤٨ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣.
٤٣. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥.
٤٤. حافظ برجاس (تقديم د. محمد المجذوب) ، الصراع الدولي على النفط العربي ، ط ١ ، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت– لبنان ، ٢٠٠٠.
٤٥. حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، أب ١٩٧٤.
٤٦. حسام الدين خضور ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١١.
٤٧. حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٨٦.
٤٨. حسين عبد الله ، النفط العربي في المستقبل المنظور ، معالم محورية على الطريق ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ابوظبي ، ١٩٩٨.
٤٩. خالد الحربي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، وزارة التربية، بغداد،١٩٧٢.
٥٠. خضير عباس أحمد النداوي ، الاستراتيجية الأمريكي في دول حوض بحر قزوين ، ط ١ ، منشورات دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٤.

٥١. دنيس روس ، فن الحكم كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم ، ترجمة : هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٥٢. دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية، ط ١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠١٠.
٥٣. ديريك لو تريبك و جورجي إنغلبريخت ، الغرب وروسيا في البحر الأبيض : نحو تنافس متجدد ، ط١، دراسات عالمية ، العدد ٩٣ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠.
٥٤. رائد حسن زغير ، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ٢٠١٤.
٥٥. ربحي مصطفى عليان، أسس الإدارة المعاصرة،ط١،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٧.
٥٦. رمزي سلمان عبد الحسين، تسويق النفط والمشتقات النفطية، سلسلة الثقافة النفطية (٢)، وزارة النفط الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨.
٥٧. روبرت جيلين ، الحرب والتغير في السياسة العالمية ، ترجمة : باسم مفتن النصر الله ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠.
٥٨. روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة : أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان ،١٩٨٩.
٥٩. روبرت مابرو ، مستقبل النفط كمصدر للطاقة ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠٠٥.
٦٠. روبرت هانكس ، النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج والمحيط الهندي في كتاب (النفط والأمن في الخليج ،. مجموعة باحثين ، ندوة لندن الدولية حول النفط والأمن في الخليج، لندن ، ١٩٨٠.
٦١. روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، تعريب مروان سعد الدين ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، ٢٠٠٧.
٦٢. ريتشارد هاس ، وآخرون ، عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط ، ط١ ، دراسات عالمية ، العدد، ٨١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩.
٦٣. ريتشارد هاينبرغ ، سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية ، ترجمة أنطوان عبد الله ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٦٤. سارة إمرسون ، هل هناك استراتيجية نفطية أمريكية على وشك الظهور؟ ، مجموعة باحثين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، ط ١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨.
٦٥. سالم عبد الله علوان ألحبسي ، إدارة الأزمات الأمنية ، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠.
٦٦. ستار جبار، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠٠.
٦٧. سعد الدين إبراهيم ، في سوسيولوجية الصراع العربي – الإسرائيلي ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٣.

٦٨. سهيلة عبد الأنيس محمد، العلاقات الإيرانية – الأوربية الأبعاد وملفات الخلاف، ط١ ،دراسات استراتيجية، العدد ١٢٦، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
٦٩. سيجموند فرويد ، الموجز في التحليل النفسي ، ترجمة سامي محمود وعبد السلام القفاس ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠.
٧٠. سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟ ، ط١ ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٥٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠.
٧١. شارلس عيساوي و محمد يغانة، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط ، ترجمه حسين أحمد سلمان ، ط١، بغداد ، ١٩٦٦.
٧٢. شاكر النابلسي ، صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام (١٩٤٨– ٢٠٠٠) ، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣.
٧٣. شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، تعريب: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت ،٢٠٠٧.
٧٤. شايتج بجبابي ، البحث عن الطاقة ، من كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، مجموعة باحثين ، ط ١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي ، ٢٠٠٨.
٧٥. شيفا نوفا ليليا ، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت ،٢٠٠٦.
٧٦. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وإبعاده ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٦ .
٧٧. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٧٨. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الوطن العربي،ط١ ،مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،١٩٧٤.
٧٩. عبد الصمد سعدون عبد الله ، النظرية السياسية الحديثة : مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن ، ٢٠١٢.
٨٠. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، بغداد،٢٠٠٠.
٨١. طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب البارة ، ط ١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تشرين الثاني/٢٠١٢.
٨٢. طلال عتريسي ، جيواستراتيجية الهضبة الإيرانية : إشكاليات وبدائل ، ط١ ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٨٣. طلعت مسلم ، حرب صور وجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.
٨٤. عاطف عودة الرفاعي ، الأعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع : الصحافة أنموذجا ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤.
٨٥. عباس رشدي ألعماري، إدارة الأزمات في عالم متغير ،مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٣.
٨٦. عبد الخالق عبد الله ،العالم المعاصر والصراعات الدولية ، عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٨٩.

٨٧. عبد الرحمن خليفة ، إيديولوجية الصراع السياسي : دراسة في نظرية القوة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.
٨٨. عبد الرزاق المرتضى، العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك)،أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،٢٠٠٨.
٨٩. عبد الغني ياسين، العولمة المتوحشة بعد احداث١١أيلول، ط١ ،منشورات كتب عربية ،القاهرة ، ٢٠٠٨.
٩٠. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بيت الحكمة، بغداد،١٩٩٠.
٩١. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٩٢. عبد على كاظم المعموري ، مالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١١.
٩٣. عدنان أمين ، أسواق الطاقة العالمية متغيرات في المشهد الاستراتيجي ، ط١ ، مركز الإمارات للإنتاج والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٢.
٩٤. عدنان ناصر ، التحليل الاستراتيجي ، ط١ ، مركز القدس للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مركز القدس للطباعة و النشر ، الأردن ، فبراير ٢٠١٠.
٩٥. عزمي رجب ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٤.
٩٦. علي فارس حميد ، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ط١، مكتبة العراق للطباعة و النشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٩٧. علي وهيب ، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي – الصهيوني ، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣.
٩٨. علي يوسف خليفة واحمد زبير جعاطة ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الجزئي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٨.
٩٩. عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٤.
١٠٠. غرا هامايفا نز ، جيفري نوينهام ، ، قاموس بنغوين لعلاقات الدولية ، ط ١ ، الناشر مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤.
١٠١. غراهام اليسون ، الحكم على عالم يتجه نحو العولمة ، ترجمة شريف الطرح ، تحرير جوزيف س .ناي و جون د.دوناهيو ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٢.
١٠٢. غراهام ايفانز ، جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين لعلاقات الدولية ، ط١ ، مركز الخليج للأبحاث الناشر، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤.
١٠٣. فرانك بيلي ، معجم بلا كويل للعلوم السياسة ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ط١ ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٣.
١٠٤. فريد حاتم الشحف ، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس ، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٥.

١٠٥.فكرت نامق عبد الفتاح العاني ، الولايات المتحدة الأمريكية وامن الخليج :دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وأفاق المستقبل ، مطبعة العزة ، بغداد ، ٢٠٠١.
١٠٦.فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية الإيرانية نظرة إلى الوراء ... نظرة إلى الأمام ، ط ١ ، سلسلة محاضرات الأمارات، العدد ١١١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠٠٧.
١٠٧.فؤاد جرجيس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ من يصنعها ؟ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.
١٠٨.فؤاد قاسم الأمير ، الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط ، دار الغد للنشر ، بغداد ، ٢٠١٤.
١٠٩.فواز جار الله نايف قيدار حسن احمد ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٧.
١١٠.فيدل كاسترو، أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة: دار المستقبل العربي،القاهرة،١٩٨٤.
١١١.فيصل حميد ، النفط والحرب والمدينة مصير الحياة الحضرية ... إلى طريق مسدود ؟ ، ط١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧.
١١٢.فيكتور ليبيديف ، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية ، ط١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٩.
١١٣.فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٨.
١١٤.قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا) ، وزارة الثقافة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠.
١١٥.كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسة ، ١٩٨٧.
١١٦.كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، الموصل ، ١٩٧٢.
١١٧.كاظم هاشم نعمه، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط١ ،دار الشؤون الثقافية، بغداد ،١٩٩٠.
١١٨.كريم مهدي ألحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، ط١ ،جامعة بغداد، كليه القانون، بغداد ،٢٠١٢.
١١٩.كينيث كاتزمان ، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، ط١ ، ترجمة وإصدار : مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٣.
١٢٠.ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: هيثم الأيوبي، ط١ ،دار الطليعة، بيروت،١٩٧٨.
١٢١.ليندا. ل دافيدون، مدخل علم النفس ترجمة السيد طواب وآخرون،ط٣،منشورات التحرير، القاهرة،١٩٨٣.
١٢٢.لينين ف.ا. ، ماركس أنجلس الماركسية، ترجمة : الياس شاهين، دار التقدم، د.ت، موسكو .
١٢٣.مارتن ولكر ، أوامر العالم الجديد ، بحث في كتاب (حرب الخليج ونظام العالمي الجيد)، أعداد: مجدي نصيف ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١.
١٢٤.مايكل كلير، الحرب على الموارد، ترجمة: عدنان حسين، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت ، ٢٠٠٢.
١٢٥.مجدي دسوقي، تدويل الحلول في منازعات البترول،ط١،الناشر دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،٢٠١٢.

١٢٦. مجلة كاونتربانتش ، "داعش" في صندوق أدوات السياسة الخارجية الأمريكية وعدتها! ، مجموعة مقالات في كتاب داعش مقالات في العمق ، أعداد : محمد حميد الهاشمي ، ط١ ، الناشر مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٥.
١٢٧. مجموعة باحثين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨.
١٢٨. محمد أزهر السماك ، اقتصاديات النفط ، ط١ ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل، العراق ، ١٩٨٠.
١٢٩. محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
١٣٠. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نضر عربيه، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت،١٩٨٢.
١٣١. محمد الريفي، الموقف الأمريكي والواقع العربي، ط١، المشاة العامة للنشر والتوزيع، ليبيا،١٩٨٣.
١٣٢. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، ط١،منشورات كتب عربية، القاهرة ،٢٠٠٦.
١٣٣. محمد حسنين هيكل، أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩١.
١٣٤. محمد رضّا جليلي ، تيري كلير " جيوسياسية أسيا الوسطى " دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، بيروت ، ٢٠٠١.
١٣٥. محمد عبد الرحمن وسعيد محمود البواب ، العوامل المؤثرة في بناء وتطوير الدولة : دراسة في فكر الدولة الأمة ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١٣٦. محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢.
١٣٧. محمد وصفي أبو مغلي ، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها على الخليج العربي (١٩٤٩_١٩٧٩) ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٢.
١٣٨. محمد يوسف الحافي ، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي : دراسة في فلسفة السياسة ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران/يونيو/٢٠١٤.
١٣٩. المرتضى الزبيدي، معجم تاج العروس، عن شرح معجم المحيط للعلامة الفيروز آباد،المجلد١٩٦٥،٢١.
١٤٠. معمر فيصل خولي ، العلاقات التركية – الروسية من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل ، ط ١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، نيسان/أبريل/٢٠١٤.
١٤١. ممدوح سالم، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض أنتاج أم السياسة الدولية؟، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.
١٤٢. منصور احمد منصور ، المبادئ العامة في إدارة وتخطيط القوى العاملة ، ط١ ، وكاله المطبوعات، الكويت ، ١٩٥٧.
١٤٣. ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣.

١٤٤.نان لي ، الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات ، مجموعة باحثين في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨.
١٤٥.نعوم تشو مسكي ، بعد الحرب الباردة–الحرب الحقيقية حرب النفط ، مطبعة وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ، ١٩٩٤.
١٤٦.نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، العراق، بغداد، ١٩٨١.
١٤٧.هانز . جي و مورغنثاو ، السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطة والسلام ، ترجمة : خيري حماد ، ط ٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤.
١٤٨.هانز بأليكس ، أسواق الطاقة العالمية متغيرات في المشهد الاستراتيجي ، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٢.
١٤٩.هاني حبيب ، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات ، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦.
١٥٠.هاني عماره ، الطاقة وعصر القوة ، ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.
١٥١.هدى الحسني ، صراع الإرادات على ضفاف الخليج : رؤى سياسية واستراتيجية ١٩٩٨ – ٢٠٠٩، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٥.
١٥٢.هنري كيسنجر ، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة : حسين شريف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣.
١٥٣.هوشا نج أمير احمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين ، ط١ ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨.
١٥٤.هوشانج أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي العشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة، ط ٢، العدد٤ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، ٢٠١٤.
١٥٥.هوشانج أمير أحمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة، دراسات استراتيجية، ط١، العدد٤، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ١٩٩٦.
١٥٦.وديع بطرس ، الحصار الاقتصادي ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ٢٠١١.
١٥٧.وصال العزاوي ، السياسة العامة – دراسة نظرية في حقل معرفي جديد ، ط١ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١.
١٥٨.وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، عمان الأردن ، ٢٠١٠.
١٥٩.وليم أنفد، قرن من الحروب : خفايا السياسات النفطية والمصرفية الانجلو – أمريكية والنظام الدولي الجديد، ترجمة : محمد زكريا إسماعيل منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق ، ٢٠٠٧.

رابعا : الرسائل والاطاريح الجامعية

أ. أطاريح الدكتوراه

١. حقي إسماعيل المشهداني، اتجاهات نشاطات الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي مع إشارة خاصة لدورها في الاقتصاد العربي ، أطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، ١٩٩٤.
٢. ربيع محمد علي الأشقر، التطور الراهن للسوق الدولية للنفط الخام وأهميته بالنسبة لتطور اقتصادات الجمهورية العربية السورية ، أطروحة دكتوراه ، دمشق ، ١٩٩٢.
٣. سهاد إسماعيل خليل ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الاستراتيجية الأميركية الشاملة ، جامعه النهرين ، كليه العلوم السياسية ، أطروحة دكتورا ، ٢٠١٢.
٤. صادق علي يحيى مناع، الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في السوق العالمية، أطروحة دكتورا، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥.
٥. عبد الصمد سعدون عبد الله ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتورا، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٥.
٦. علي حسين حميد عزيز ، القوى الإقليمية والقوى الكبرى دراسة في استراتيجية الشراكة والتوظيف العراق و الولايات المتحدة ، أطروحة دكتورا ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٧.
٧. نداء مطشر صادق ، أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي ، أطروحة دكتورا ، كلية العلوم السياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.

ب. رسائل الماجستير

١. أزهار عبد الله حسن ، الوظيفة الإقليمية (لإسرائيل) بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كليه العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠١.
٢. أياد هلال حسين ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في ضل المتغيرات الدولية في عقد التسعينات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا سابقا (المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية حاليا) ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠.
٣. جواد كاظم عبد البكري ، الصراع التجاري الأمريكي – الياباني : محاوره الأساسية – احتمالاته المستقبلية – انعكاساته على أقطار الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٠.
٤. عباس جابر عبد الله ، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨.
٥. عبد الصمد سعدون عبد الله ، عولمة النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية : الإبعاد الاقتصادية والسياسة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٦. علي بشار بكر أغوان ، توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد إحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ "الشرق الأوسط أنموذجا" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين، بغداد ، ٢٠١٢.
٧. عمار جعفر مهدي ، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي المعاصر " حلف الناتو أنموذجا "، رسالة ماجستير ، جامعه النهرين ، كليه العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠١٠.
٨. محمد عبد الدراجي الصالح ، تطور ظاهرة الصراع الدولي وآفاقها في القرن الحادي والعشرين ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٢.
٩. ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب ، التوظيف السياسي للمحكمة الجنائية الدولية دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير ، كليه العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٣.

خامسا : البحوث والدوريات

١. ابتسام محمد، استراتيجية الولايات المتحدة حيال روسيا الاتحادية وانعكاساته على الوطن العربي، مجلة دراسات دولية ، العدد ١٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان/٢٠٠٢.
٢. إبراهيم سعيد البيضاني، النفط والسياسة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية حتى العدوان على العراق، مجلة شؤون سياسية ، العدد٤ ، ١٩٩٥.
٣. أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولة ، العدد ١٧٨ ، القاهرة ، تشرين الأول/٢٠٠٩.
٤. احمد ملّي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٨٩، بيروت، تموز ٢٠١٤.
٥. أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع أسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، تشرين الأول/٢٠٠٧.
٦. أكرم الحوراني ، المتغيرات الدولية ومدى انعكاسها على الأسواق المالية الناشئة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد٤، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، ٢٠٠٥.
٧. بربارة كوندي، الاحتواء المزدوج، المضلة في الخليج ، مجلة شؤون سياسية ، العدد٤، القاهرة، ١٩٩٥.
٨. بيروز مجتهد زادة ، "النظام القانوني لحوض قزوين حدة للجغرافية السياسية "، مجلس شؤون الشرق الأوسط ، العدد ١٠٩ ، مركز دراسات الاستراتيجية ، شتاء ٢٠٠٣.
٩. جميل مطر ، الضغوط الغربية على روسيا ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦.
١٠. جواد الهنداوي ، العرب والشرق الأوسط في ضل الصراع الأسيوي _الغربي ، حوار الفكر ، العدد ٣٢، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العراق ، ٢٠١٥.
١١. جيمس أكنز ، سياسة أمريكا الداخلية والخارجية والصراع العربي الإسرائيلي ، الندوة الدولية حول النفط والأمن في الخليج ، مركز الدراسات العربية ، ١٩٨٠.
١٢. جيمس أكنز ، وأخيرا وقعت الأزمة ، مجلة النفط والعالم ، العدد ٥ ، السنة الأولى ، ١٩٧٣.

١٣.حازم عبد القهار، أم المعارك والاستراتيجية العسكرية الأمريكية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد٤، ١٩٩٧.

١٤.حامد عبيد حداد ، التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين ، أوراق دولية، العدد١٦٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان/٢٠٠٨.

١٥.حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية.. تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٤، ابريل (نيسان) ٢٠٠٦.

١٦.حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، المستقبل العربي ، العدد ٢٤١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، آذار/ مارس ١٩٩٩.

١٧.حميد الجميلي، الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد العناصر الاستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، العدد٤٣، المجلد الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ، ٢٠٠٠.

١٨.حميد جاسم الجميلي ، الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العربية إلى هاجس السوق الشرق أوسطية ، مجلة الثقافة والإعلام ، العدد الأول ، كانون الثاني – آذار / ١٩٩٥.

١٩.حميد جاسم الجميلي، مواجهة أوبك للنظام البترولي العالمي الجديد ، مجلة إخبار النفط والصناعة ، ابو ظبي ، الأمارات ، العدد ٣٧٥ ، السنة الثانية والثلاثون، كانون الأول ٢٠٠١.

٢٠.حميد حمد السعدون ، روسيا ومتغيرات فضائها الأسيوي ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد٨٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٢١.حميد حمد السعدون ، أشكال الاقتراب والابتعاد بين موقفي الترويكا الأوربية والموقف الأمريكي، الملف السياسي ، العدد ١٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢٢.حميد شهاب أحمد ، التنافس الإقليمي والدولي في الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى ، دراسات دولية ، العدد٢٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أيلول/٢٠٠٥.

٢٣.خالد إبراهيم سرحان، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية: أوكرانيا وسوريا أنموذجا، أبحاث استراتيجية، العدد السابع، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٤.

٢٤.خضير عباس النداوي ، أسعار النفط:الوقائع والمتوقعات ، مجلة النفط والتنمية ، العدد٥، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان ، بغداد ، أيلول سبتمبر ١٩٨٧.

٢٥.خليل العناني ، اللوبي النفطي الأمريكي ...النفوذ واليات التأثير ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٤ ، مركز الأهرام ، القاهرة ، ، نيسان/٢٠٠٦.

٢٦.خيري عبد الرزاق جاسم، الأهمية الجيوبوليتيكية لأسيا الوسطى ، العدد ٤٥ ، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، كانون الأول/٢٠٠٨.

٢٧.خيري عبد الرزاق جاسم، أوربا وإيران والملف النووي الإيراني ، الملف السياسي ، العدد ٩٨ . مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أيار/٢٠١١.

٢٨.درية شفيق بسيوني ن النفط والصراع العربي الإسرائيلي في السياسة الأوربية الأمريكية ، مجلة المنار، العدد ٤٣ ، القاهرة ، تموز ١٩٨٨.

٢٩.رؤوف عباس ، أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز / ١٩٨١.
٣٠.زلمي خليل زادة ، الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة وانعكاساتها عليها وعلى العالم : التقييم الاستراتيجي ، تحرير زلمي خليل زادة ، دراسات مترجمة رقم ٥ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧.
٣١.سامر عبد الله ، منظمة البر كس والنظام الدولي الجديد ، شؤون الأوسط ، العدد ١٤٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٢.
٣٢.سايمون روميرو وأخرون ، ثلاثة دول نفطية تواجه تصفية حسابات ، ترجمة :حلى الشمري ، أوراق دولية ، العدد ١٧٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، تشرين الأول/٢٠٠٨.
٣٣.ستار جبار علاي ، أولويات الإدارة الأمريكية الاستراتيجية اتجاه العراق ، الملف السياسي ، العدد٥٦، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٩.
٣٤.سرمد زكي الجادر ، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ، حمورابي ، العدد٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢.
٣٥.سرمد زكي الجادر، سهاد إسماعيل، المجال الحيوي والتوظيف الاستراتيجي(رؤية معاصره)، قضايا سياسيه ، العددان ٣٧-٣٨ ، كليه العلوم السياسية، جامعه النهرين ،٢٠١٤.
٣٦.سرمد زكي الجادر وعادل عبد الحمزة البديوي، اللاتماثل في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية: توظيف داعش، مجلة حمورابي، العدد ١٠، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٠.
٣٧.سرمد عبد الستار أمين ، إيران والولايات المتحدة العلاقات والأزمة ومشاهد المستقبل ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ١٢٠ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، شباط/٢٠٢١.
٣٨.سعد الحمداني ، العلاقات الروسية – الإيرانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١، السنة الخامسة ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسة ، بغداد ، ٢٠١٢.
٣٩.سعد الدين الشاذلي ، الوجود العسكري الأمريكي يعني القهر والذل وسلب الإرادة والأموال ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٣٥٤ ، السنة السابعة ، أسلام أباد ، ١٩٩٦.
٤٠.سعد السعيدي ، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية ، دراسات دولية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، تشرين الأول/٢٠٠٩.
٤١.سلام جبار شهاب، الطفرة النفطية الثالثة والشرق الأوسط الجديد قراءة في أسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الأوسط الجديد، قضايا سياسية، العدد٣٤، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣.
٤٢.سليم كاطع علي ، الأزمة الأوكرانية ودلالات لموقف الأمريكي ، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية، العدد الأول ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، تموز/٢٠١٤.
٤٣.سمير الظاهر ، أبعاد نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوربا .. الأسباب والنتائج ، بحث غير منشور ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.

٤٤.سمير الظاهر ، مستقبل العلاقات الروسية الأوكرانية بعد الانتخابات الأخيرة ، أوراق دولية ، العدد١٤٤، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أيار/٢٠٠٥.
٤٥.سمير صارم ، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٨ السنة السادسة ، أصدرا اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٩.
٤٦.سوسن إسماعيل العساف ، السياسة الأمريكية الجديدة وإعادة ترتيب الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق ، أوراق دولية ، العدد ١٣٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، السنة السادسة ، بغداد ، نيسان/٢٠٠٤ .
٤٧.سوسن إسماعيل محمد ، التوجهات الإستراتيجية العالمية الأمريكية .. عوامل القوة وكوابح الوهن ، أوراق دولية، العدد١٥٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، السنة التاسعة، بغداد ، تشرين الثاني/٢٠٠٧.
٤٨.شذى زكي حسن ، الموقف الروسي من الأزمة السورية : الدوافع والأهداف ، دراسات سياسية، العدد٢٤، بيت الحكمة ، مـركز المستنصرية للـدراسات العربية والدولية ، بغداد ، ٢٠١٣.
٤٩.ظافر طاهر ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحكم بأسعار النفط ، الملف السياسي ، العدد ٢٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، حزيران/٢٠٠٧.
٥٠.عامر هاشم عواد ، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٦، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠.
٥١.عامر هاشم عواد ، العلاقات الليبية الأمريكية التغير وأفاق المستقبل ، المرصد الدولي ، العدد٣ ، دورية فكرية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.
٥٢.عبد الصمد سعدون عبد الله ، الصراع على موارد الطاقة : دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد١٥، بيروت ، ٢٠٠٧.
٥٣.عبد الصمد سعدون عبدا لله ، أزهار عبد الباقي ، موقع النفط العربي من منظور استراتيجي أمريكي للقرن الحادي والعشرين ، قضايا سياسية ، العدد ١٢ ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.
٥٤.عبد المنعم سعيد، إدارة الأزمات والصراعات الدولية، مجلة المنار، العدد٢٠، القاهرة ،١٩٨٦.
٥٥.عبد المنعم سعيد ، العلاقات الأمريكية العربية : الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١٨، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، كانون الأول / يناير ، ١٩٨٨ .
٥٦.عبير ياسمين ، سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار في بحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٥١، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
٥٧.علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، سلسلة بحوث ومناقشات العمل ، العدد ٥ ، صندوق النقد العرب ، أبو ظبي ، أكتوبر ١٩٩٩.
٥٨.علـي خليفـة الكـواري، الطفـرة النفطيـة الثالثـة وانعكاسـات الأزمـة الماليـة العالميـة: حالـة أقطـار مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة، مجلـة المسـتقبل العربـي، العـدد ٣٧١، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، يناير/٢٠١٠.
٥٩.علي محمد علون ، شؤون عراقية ، العدد٥ ، المجلد الثاني ، مركز الدراسات العراقية ، جامعة النهرين، بغداد ، كانون الثاني/٢٠٠٨.

٦٠. عمار جفال ، التنافس التركي الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز ، دراسات استراتيجية ، العدد١٠٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٥.
٦١. عمرو كمال حمودة ، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، نيسان أبريل ٢٠٠٦.
٦٢. عيسى إسماعيل عطية ، جيوبولتيكا الحرب على الإرهاب ومستقبل الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، العدد ١٠٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أيلول/٢٠١٠.
٦٣. فاضل ألجلبي، تقلبات النفط في السوق العالمي، مؤتمر الاقتصاديين العرب الرابع عشر ،دمشق،٢٠٠٠.
٦٤. فوزية صابر محمد ، محاولات الهيمنة في منطقة الخليج العربي (١٩١٤_١٩٩١):دراسة تاريخية، مجلة الموقف الثقافي ، العدد ١٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، السنة الثانية ، بغداد ، ١٩٩٨.
٦٥. قاسم محمد عبيد ، محمد ميسر فتحي، الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الأزمة السورية والأوكرانية أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية ، العددان (٤٣-٤٤) ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠١٦.
٦٦. كمال وزنة، رؤية استراتيجية انهيار أسعار النفط ... حرب كبرى غير معلنة، مجلة حمورابي، العدد١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر/٢٠١٤.
٦٧. كوثر عباس الربيعي ، التأثير الأمريكي في السوق النفطية العالمية ، دراسات دولية ، العدد ٣١-٣٢، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، كانون الأول/٢٠٠٦.
٦٨. كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب التناقض في مواجهات الأزمة السورية، دراسات دولية، العددان ٦٤ – ٦٥، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الثاني/نيسان/٢٠١٦.
٦٩. كينيث .أ. واي ، الاستراتيجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة : نجوى ابو غزالة، مجلة شؤون سياسية، العدد٦، مركز الجمهورية للدراسات الدولية سابقا، السنة الثانية، بغداد، ١٩٩٦.
٧٠. مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط ، ترجمة : حسين شلوشي وآيات شحرور ، مجلة حمورابي ، العدد١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، السنة الأولى، بغداد ، ديسمبر/٢٠١١ ، ص١٦٢.
٧١. مارينا أوتاي، إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة، أوراق كارينجي، العدد١٠٥ ، برنامج الشرق الأوسط ، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي ، واشنطن ، ٢٠٠٩.
٧٢. مازن إسماعيل الرمضاني ، الهيمنة الأمريكية وعملية تغيير العالم ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين ، ٢٠٠٠ .
٧٣. مالك دحام ، السياسة النفطية السعودية وأثرها على العراق ، شؤون عراقية ، العدد ٣ ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، تشرين الثاني/٢٠٠٧ .
٧٤. ماهر جمال الدين علي، التخطيط لإدارة الكارثة، مجلة الفكر الشرطي، العدد٣، المجلد الثاني، الشارقة، ١٩٩٣.

٧٥. ماهر شريف ، ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولمة ؟ ، مجلة النهج ، العدد ١٥ ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، دمشق ، ١٩٩٨.

٧٦. مجذاب بدر عناد ، الشركات متعددة الجنسية وأثرها في عولمة الاقتصاد العالمي ، دراسات دولية، العدد١٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، أكتوبر/٢٠٠١.

٧٧. محسن صالح ، الثورات العربية : السياق والتحديات : تدخل الدول الإقليمية برعاية ومتابعة أمريكية (السعودية وقطر أنموذجا) ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد٢ ، السنة الأولى، بغداد ، آذار/مارس ٢٠١٢.

٧٨. محمد أمين ، التخطيط الاستراتيجي ، مجلة العلوم السياسية ، العدد١ ، بغداد ، أيلول ٢٠٠١.

٧٩. محمد بن هويدان ، العلاقات الصينية الخليجية من الإيديولوجية إلى المصالح ، مجلة أفاق المستقبل، العدد ٨ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠.

٨٠. محمد عبد السلام ، "الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة ، السياسة الدولية ، العدد١٤، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية ، القاهرة ، يناير/٢٠٠٢.

٨١. محمد عبد ناجي، الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي (بحث في إطار تأثر السوق الشرق أوسطية على النظام الإقليمي والعربي)، مجلة شؤون سياسية ، العدد١، السنة الأولى، بغداد، ١٩٩١.

٨٢. المعهد الملكي للشؤون الدولية ، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد٢٤، المركز الدولي للدراسات المركزية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٨٣. مغاوري شلبي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية التخوم، مجلة السياسة الدولة، العدد١٧٠، مركز الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٨٤. منذر سليمان، قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٧٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز يوليو ٢٠١٠.

٨٥. منعم خميس مخلف ، ابتهال محمد رضا ، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٣٤ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٣.

٨٦. منير أنور عبد السلام، معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية والسوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٨، مركز الأهرام ،القاهرة ،نيسان/١٩٨٢.

٨٧. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، مركز دراسات المستقبل ،جامعة أسيوط ، يوليو/تموز ١٩٩٧.

٨٨. نادية المختار ، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في الخليج، مجلة دراسات سياسية ، العدد١، بيت الحكمة، السنة الثانية ، بغداد ، ١٩٩٩.

٨٩. ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في أسيا الوسطى والقوقاز، دراسات سياسية، العدد١٠، بيت الحكمة ، السنة الرابعة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٩٠. نبيل جعفر عبد الرضا ، علي نعيم النويطر ، الأهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين ، دراسات دولية ، العدد ١٧ ، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ، السنة الرابعة ، بغداد ، تموز/٢٠٠٢.

٩١.نيفين مسعد، علاقات ايران الدولية والإقليمية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات سياسية، الدوحة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.
٩٢.وائل محمد إسماعيل، الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية، مجلة دراسات دولية،العدد٩،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٠.
٩٣.يحيى اليحياوي ، القوة الناعمة : المظهرات الجديدة للتسلط ، المستقبل العربي ،العدد ٣٦٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة الثانية والثلاثون ، بيروت ، ٢٠٠٩.

سادسا : التقارير

١. الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، تطور إنتاج النفوط غير التقليدية، والانعكاسات على البلدان الأعضاء (الكويت : أوابك) ، ٢٠٠٨.
٢. الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إدارة العلاقات العامة والأعلام ، أريد أن اعرف مقدمة عن صناعة البترول ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، ترجمة : وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، دار يوبيريتير برينت أند ديجيميديا ، كورنيبيرغ، النمسا ، ٢٠١١.
٣. بيانات إحصائية لوكالة الطاقة الدولية لعام ٢٠٠٧.
٤. البيانات الإحصائية لمجلة الطاقة العالمي ، ٢٠٠٧.
٥. التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩٧، معهد الدراسات الاستراتيجية والقومية التابعة لجامعة الدفاع الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية ، تعريب : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق، ١٩٩٨.
٦. تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة (أوابك) ، (الكويت : اوابك)، ٢٠٠٧.
٧. التقرير العربي الموحد ، تقرير منظمة البلدان العربية المنتجة للنفط (أوابك) ، سبتمبر ٢٠٠٠.
٨. تقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA). مرئيات الصين والهند، آفاق الطاقة العالمية ٢٠٠٧ .
٩. مجموعة الأزمات الدولية ، إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟ ، تقرير الشرق الأوسط ، العدد٥١، واشنطن ، ٢٠٠٦.

سابعا : الصحف

١. رفله خرياطي ، ٩ تريليون دولار إيرادات نفط الخليج حتى ٢٠٢٠ يُستثمر ثلثها محلياً لتطوير البنى التحتية، صحيفة الحياة اللندنية. ٢٠٠٨/٠٦/٢٦.
٢. صحيفة العرب اللندنية، مقال بعنوان، الطاقة: محرك الصراع في منطقة الشرق الأوسط واسيا، العدد١٠٤٦٧ ، السبت – ٢٦ / نوفمبر / ٢٠١٦.
٣. فلاح خلف الربيعي ، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية ، الحوار المتمدن، العدد٢٣١٠، بتاريخ ١٢ / ٦ / ٢٠٠٨.
٤. مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٢٣،الأمانة العامة لمنظمة اوابك، الكويت، خريف٢٠٠٧.
٥. مصطفى عبد الله الكفري ، السوق الشرق أوسطي ،هل هو البديل للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية ؟ الحوار المتمدن في ٩ ؟ يوليو / ٢٠٠٤.

٦. هاني شادي ، روسيا وأمريكا : صراع في أسيا الوسطى ، جريدة السفير اللبنانية ، العدد ١٢٥٢١، ٥/تموز –يوليو / ٢٠١٣.
٧. ورانس كولد مونتر ، هل تستفيد الولايات المتحدة من الفائض النفطي ؟ وجهة نظر أمريكية، مجلة المنار، باريس ، العدد ١٦ ، نيسان ١٩٨٦.

ثامنا : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) باللغة العربية

١. أحمد ملي ، التنافس الدولي على حوض بحر قزوين ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٨٩، تموز/٢٠١٤ ، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط الاتي:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%91%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%88%D8%B6-%D9%82%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%86
٢. نبيل أيد ، "بناء وتوظيف القدرات في تكنولوجيا المعلومات " مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ ١٢/٩ / ٢٠١٢ على موقع Foundation Telecentre على الرابط :
http://mogtamaa.ning.com/profiles/blogs/2487793:BlogPost:76743
٣. محاضرة في المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة على الرابط
:https://faculty.psau.edu.sa/filedownload/doc-7-doc 5da16aad8a67c6070160b15ef421c3ef-original.doc
٤. اشرف رشيد ، "روسيا في مواجهة انخفاض أسعار النفط " على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12/
٥. أمال عربيد ، نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة ، الثلاثاء ، في ٤ / فبراير / ٢٠١٣ ... على الرابط : http://www.ktuf.org.alamel/4/feb/2013
٦. انس الطراونة ، قراءات وتحليلات حول تداعيات الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية الغربية ، المركز الديمقراطي العربي –برلين-القاهرة .. بحث منشور على الرابط
http://democratic.ac./?p=28438
٧. محمد سعيد الفطيسي ، الحروب القادمة ستبدأ من الفضاء ، الحوار المتمدن – العدد ٢٢٩٩- في ٦/١ / ٢٠٠٨ .. مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136375
٨. تقرير البنك الدولي حول مستوى الفقر في العالم لعام ٢٠١٥ على الرابط :
www.albankaldawli.og,2015/10/04
٩. تقرير عن إدارة معلومات الطاقة بعنوان " هبوط أسعار النفط بعد الكشف عن بيانات أمريكية حول ارتفاع في المخزون النفطي" ، لاسيما في ظل ارتفاع إنتاج النفط الصخري للمزيد ارجع إلى:
http://www.bbc.com/arabic/business/2015/07/150722_oil_prices_hit
١٠. تقرير وزارة التجارة الأمريكية (المكتب الإقليمي) ، بيانات التجارة الدولية الأمريكية ، يونيو ٢٠١٥ على الرابط : http://www..census.gov/foreign-trade/data/index.html
١١. تقرير وكالة الطاقة الدولية تحت عنوان " ضعف النمو الاقتصادي العالمي يضغط على الطلب العالمي للنفط " على موقع س ان بي العربية بتاريخ – الأربعاء -١٣ مارس – ٢٠١٣ - على الرابط: http://www.cnbcarabia.com/?p=76279
١٢. ثامر ياسر فياض ن تقرير عن استخدام الفضاء في المجالات العسكرية ، مجلة درع الوطن، الأمارات العربية المتحدة ، ابوظبي ، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة ، ١٦ /اكتوبر - ٢٠١٥) على الرابط: http://nationshield.ae/home/details/research/
١٣. جانا بوريسوفنا ، بحر قزوين والخلافات حول ثرواته ، على موقع البيان في يوليو / تموز ٢٠١١ . على الرابط : http://www.albayan.ae/opinions/articles/-1.1476032

١٤. جلال خشيب ، دراسة في النظرية الجيبولوتيكية على الرابط الإلكتروني لجسور الدراسات الدولية : http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_453.html
١٥. جوزيف أ.ستانسلو (رئيس شركة كامبريج لأبحاث الطاقة)، التنافس أم التعاون في ميدان الطاقة، نشرة واشنطن، وزارة الخارجية الولايات المتحدة، ١٨ آب. ٢٠٠٤.http://www.america.gov/st/env-english/2004/august/2004.html
١٦. الحوار المتمدن-٢٧ /مارس / ٢٠١٤ .. على الرابط : www.m.ahewar.org/s.asp?aid=407568&r=0
١٧. دراسة لمعهد SWFI المتخصص برصد حركة صناديق الثروة السيادية نشرت في شباط/ فبراير من العام ٢٠١٦ وتحت عنوان " من هي الدول التي تمتلك اكبر صناديق سيادية في العالم ... على الرابط: http://arabic.rt.com/news/817746
١٨. دمتري ترنن ، المصالح الروسية في سورية ، ترجمة ونشر مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، حزيران/يونيو/٢٠١٤ ، على الرابط ، http://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899
١٩. ديفيد شينكر ، التحول في السياسة الخارجية السعودية ، معهد واشنطن ، ١٠/شباط-فبراير/٢٠١٦ . على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/the-shift-in-saudi-foreign-policy
٢٠. ديميتار بيشيف ، روسيا في الشرق الأوسط : من الانتفاضات العربية إلى اللغز السوري ، ٢٠١٦/٣/١٠ ، مقال منشور على الانترنت على الرابط: http://www.huffpostarabi.com/dimitar-bechev/-_4536_b_9416376.html
٢١. راشد ابانمي ، خط أنابيب "نابوكو" اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة ، مقال متخصص في مشروع نابوكو منذ أبرام اتفاقيته في ١٣ تموز – يوليو / ٢٠٠٩ في أنقرة ..يُنظر إلى الرابط:http://www.aleqt.com/25/july/2009/
٢٢. علي زياد مقال " التنافس والصراع بين القوى العالمية على مصادر الطاقة " على الرابط: https://www.alsouria.net/content/
٢٣. عمرو محمد إبراهيم ، أمال محمد محمود عبد المجيد ، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط: http://democraticac.de/?p=28369
٢٤. ف.دومينيتشي (الرئيس السابق للجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأمريكي)، تنويع الطاقة، إيجاد التوازن الصحيح، نشرة واشنطن، وزارة خارجية الولايات المتحدة، ١٨ آب، ٢٠٠٤،على الرابط: http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.html
٢٥. فرح الزمان ابو شعير ، إيران وبحر قزوين : معادلة للصراع وتقسيم النفوذ ، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، ٣/ يناير / ٢٠١٣ ، ص٢، على الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01313113627251370.html
٢٦. كارل نخلة ، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيف مع إيران الصاعدة ؟ ، مقال منشور على موقع مركز كارنغي للشرق الأوسط في ٣٠ / تشرين الأول م أكتوبر / ٢٠١٤ ..http://carnegie-mec.org/2014/10/30/ar-pub-57194
٢٧. الكسندر شكو لنكوف وجون د. سوليفان ن شروط الإقراض الدولي : بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مركز المشروعات الخاصة الدولية CIPE (غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن) على الرابط : http://www.mafhoum.com/.press5/144e13.htm
٢٨. مقالة " تقنيات التوظيف" بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ على الرابط: http://www.hrdiscussion.com/hr17060.html
٢٩. محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني : الطموحات والمخاطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، أبريل/٢٠١٣ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط التالي ،
٣٠. http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html.
٣١. محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني : العقوبات والمخاطر ، ملفات وقضايا ، مركز الجزيرة للدراسات ، أبريل/٢٠١٣ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط ،

http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html
٣٢. محمد النجار ومحمد إبراهيم عواد ، التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) –الجزء الأول (تحليل المنتج والأسواق) ، جامعة بنها – كلية التجارة –مركز التعليم المفتوح ...على الرابط:
http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/t7lil.pdf
٣٣. محمد النعماني، أسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم في العالم ، الحوار المتمدن ، العدد ٤٢٤٥ ، ٢٠١٣ ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط الآتي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382372
٣٤. محمد عبد الحليم ، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، بحث منشور في شبكت المعلومات الدولية (الانترنيت) بتاريخ ١٤ / ديسمبر / ٢٠١٤ ، على الرابط: www.islamonline.net
٣٥. محمد نجيب السعيد ، روسيا في الشرق الأوسط ، جريدة الوطن ، ٢٩/أغسطس/٢٠١٥ ، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط: http://alwatan.com/details/74440
٣٦. مقال "إيران تطرح على الشركات العالمية عقود النفط الجديدة " في ١١ / أكتوبر -٢٠١٥ على الرابط :
http://www.albawaba.com/ar/
٣٧. مقال "تأثير الدولار على سعر النفط " في ٣/ أكتوبر / ٢٠٠٤.على الرابط :
http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/
٣٨. مقال "كيف يؤثر الدولار الأمريكي على سعر النفط" على الرابط :
http://www.masrawy.com/news.economy/details/2015/6/24/607531
٣٩. مقال : ٤٩% من فوائض دول الخليج العربى تستثمر فى أمريكا (دراسة لصندوق النقد الدولى) على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/18/232917.html:
٤٠. مقال : أوكرانيا ترفع رسوم الترانزيت للغاز الروسي عبر أراضيها – العربية – مال وأعمال في ٣١/ ١٢ / ٢٠١٥ ... على الرابط: www.arabic.rt.com/news/805961
٤١. مقال أسعد طه ، الصراع على نفط بحر قزوين على الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10/
٤٢. مقال بعنوان " الصراع على أسيا الوسطى " ، حلقة " أحداث سبتمبر والنفاذ الأمريكي في المنطقة " مقدم الحلقة اسعد طه على موقع الجزيرة نت في ٣١ /يناير / ٢٠٠٢ على الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10/
٤٣. مقال بعنوان " اوباما يطلب من الرياض خفض أسعار النفط للضغط على روسيا في صحيفة العالم – العدد ١٥٢٧ –السنة السابعة –الثلاثاء في ٢٨/ حزيران/ ٢٠١٦ على الرابط:
http://www.alaalem.com/index.php?news
٤٤. مقال بعنوان "عين على السوق /آلية التوازن في السوق النفطي على صفحة القناة الراي ميديا بتاريخ ٢٢-أغسطس -٢٠١٥ – على الرابط:
http://www.alraimedia.com/ar/article/oil/2015/08/22/614739/nr/kuwait
٤٥. مقال تأثير الدولار على سعر النفط على الرابط:
:http://www.aljazeera.net/knowledge/opinions/2004/10/3
٤٦. مقال حول " ما المقصود من الصناديق السيادية ؟ " على الرابط:
http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=510118
٤٧. مقال صلاح الصيفي ، بترول بحر قزوين.. وصراع القوى الكبرى!! تشابك النفط.. السياسة.. الدم.. للمزيد ارجع إلى الرابط : https://alwatan.wordpress.com/2010/07/16/
٤٨. مقال ما هي ذروة النفط ؟ على الرابط: /http://www.peak-oil-news.info/what-is-peak-oil
٤٩. مقال محمد سليم الحربي ، منظمة التجارة العالمية ضحية الصراع بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة ، على الرابط : http://www.minshawi.com/other/harby.htm
٥٠. مقال محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على الرابط:
http://miroun.gogoo.us/t7818-topic
٥١. موسوعة الرشيد – دراسات ميدانية ، الاستراتيجية الإيرانية والعقوبات الاقتصادية في ٨ / نوفمبر / ٢٠١٠ على الرابط: www.alrashead.net/nov/2010
٥٢. الموسوعة العربية ، المقاطعة الاقتصادية Economic boycott ، المجلد التاسع عشر ، ص ٢٤٣ ..على الرابط : http://www.arab-ency.com/ar/.

٥٣. الموقع الالكتروني لقناة BBC http://www.bbcnews.com,5/june/2002/html
٥٤. ميلتـون عزراتـي ومقالـة " لمـاذا احتفظ الـدولار بالصـدارة العالميـة " ، المركـز الإقليمـي للدراسـات الاستراتيجية ، ١٦ / نيسان /٢٠١٥ ...على الرابط :
:http://www.rcssmideast.org/article/2015/4/16/3286
٥٥. نبيل فؤاد ، الثورة التكنولوجية وحروب القرن ٢١ : بين الواقع والخيال ، ط١ ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، أبو ضبي ، ٢٠٠٣ ، نقلا عن ممدوح الشيخ ، مدونة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :
الدخول على الموقع بتاريخ http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=619&A=5023 ٢٠١٥/٥/١٩ .
٥٦. النزاع بين أمريكا والصين في بحر الصين الجنوبي : ما أسبابه ؟ وهل نتائجه الحرب ؟ مقال منشور بتاريخ٣/ حزيران / ٢٠١٥ ..على الرابط : www.alraiah.net/index.php/
٥٧. دراسة لمعهد SWFI المتخصص برصد حركة صناديق الثروة السيادية نشرت في شباط/ فبراير من العام ٢٠١٦ وتحت عنوان " من هي الدول التي تملك اكبر صناديق سيادية في العالم ... على الرابط:
http://arabic.rt.com/news/817746
٥٨. وكالة اليوم الثامن –الاثنين -٢٣/يونيو / ٢٠١٦ على الرابط: http://8th-day.com/?p=53586
٥٩. هاشم حسين ناصر المحنك، موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية، نقلا عن شبكه المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط :
http://encyc.reefnet.gov.sy/?page=entry&id=237193&q
٦٠. إحصاءات البنك الدولي للأعوام (2011 – 2015) على الرابط:
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG
٦١. تقرير البنك الدولي حول مستوى الفقر في العالم لعام ٢٠١٥ على الرابط :
www.albankaldawli.og,2015/10/04

Internet

1. Lyndon H. Larouche, Jr., The Middle East As A Strategic Crossroad,
2. Executive Intelligence Review . http://www.larouchepub.com
3. For more see :The Article entitled "Peak Oil Primer " on link mail : http://www.energybulletin.net/primer.phphttp://www.energybulletin.net/primer.php.....
   Also see http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/10/blog-post21.html
4. Look at Policy Brief, Central bank currency swaps and International Monetary Fund ,No .4 / September/2014 on Link :http://www.cepii_fr/PDF_PUB/.pb/2014/.pb2014-05.pdf
5. Robert Wright . The challenge of Iran …Article published on link
6. ;http://iranprimer.usip.org/resource/challenge-iran
7. International Monetary Fund / http://www.imf.org)/2013
8. The Economic and Geo Strategic Importance of the Caspian Sea ،"Accessed on 23/10/2012, see more at : www.asc-centralasia.edu.pk/
9. Ian Rutledge, "Addicted to Oil", I.B. Tauris, New York, 2005, pp 102-110 - See more at: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/
10. A not-So-Grand Strategy", Accessed 30/5/2011.See more at
11. :https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/
12. Source : http://www.energybulletin.net/primer.php
13. Look at Policy Brief, Central bank currency swaps and International Monetary Fund, No. 4 / September/2014 on Link :: http://www.cepii_fr/PDF_PUB/.pb/2014/.pb2014-05.pdf

14. Source : International Monetary Fund / http://www.imf.org)/2013
15. Organization of the Petroleum Exporting countries
16. (OPEC),Genève,2016. on link : www.opec.org
17. "The Economic and Geo Strategic Importance of the Caspian
18. Sea ،"Accessed on 23/10/2012, see more at: www.asc-centralasia.edu.pk/

Foreign sources:

First : Books:

1. Anthony H.Cordesman, Irans support of the Hezbullah in Lebanon , center for strategic and international studies , Washington ,2006 .
2. David Harvey , The New Imperialism (Oxford: New York :Oxford University Press, 2003.
3. David L. silis , (edit) , international encyclopedia of social sciences , the Macmillan company , 1968.
4. K . J . Holstie , international politics , New Jersey , third edition , p460.
5. Ozden Zeynep Oktav, "American policies towards the Caspian sea and the Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline", Perceptions, Spring 2005.
6. Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, Jr., CSIS Commission on Smart Power: a smarter, more secure America, (The Washington: the Center for Strategic and International Studies), 2007.
7. Steven L. Spiegel & Kenneth Waltz , Conflict in World politics , N.J .Winthrop Publisher , Inc , U.S.A ,1971.
8. The National Security Strategy of the United States of America, 2006, (The Washington: The White House), March 2006.
9. Zhao Huasheng, "Central Asia in China's Diplomacy", in Search of a Strategy central Asia, in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007.

Second : The studies and Researches:

1. Daniel Drukman , An Analytical Research Agenda for conflict and conflict Resolution", in Sandole and Merwe (eds).) 1993.
2. Patric Clawson , The impact of US .Sanction on Iran , The Washington institute ,April,23-1996.
3. Stephen J. Blank, "Challenges and Opportunities for the Obama Administration in Central Asia", Strategic Studies Institute,2009.

Third: Reports and statistics:

1. BP Statistical review of world energy, June 2015.
2. Bp Statistical Review of World Energy 2016,Spot Crude Prices .
3. Bp Statistical Review of World Energy 2016,Spot Crude Prices, .
4. British Petroleum (BP) Statistical Review of World Energy ,June 2015.

5. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2008, table A5, p100.
6. Federal statistical service of the Russian federation ,Data from the EIA/ 2016.
7. IMF Report, Promotes World currency, Reserve Accumulation and international Monetary Stability, 10 August-2010.
8. IMF Report, World Economic Outlook database October 2015.
9. International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report , March ,8 2000.
10. Mamuka Tsereteli, "Economic and Energy Security Connecting Europe and the Black Sea Caspian Region", Report, Central Asia-Caucasus Institute, Washington, 2008.
11. OPEC annual Statistical Bulletin, crude oil Production allocations, Section summary 1.
12. Statement of Allan Meltzer on the Report on the International Financial Institution Advisory commission senate Committee on Banking Housing and Urban Affairs, 9 March -2000 .
13. U. S . Energy Information Administration (EIA) , Oil and natural gas production is growing in Caspian Sea region, September 11, 2013 .
14. Us Energy Information Administration (Reserves are the estimated quantities of crude oil),2013.

Fourth: Newspapers and Journals:

1. Charle omanm Globalization and regionalization the challenge of Developing countries , OECD. Frame. 1994 .
2. Gawdat Bahgat**,** "American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea, University Press of Florida, Florida, 2003.
3. Graham E. Fuller, "Political Islam and U.S. Policy," Middle East Affairs Journal, Vol. 5, Nos. 1-2, Winter/Spring 1999; Ayad al - Qazzaz, "The Arab Lobby :Toward an Arab-American Political Identity," Al Jadid, 3:14, January 1997.
4. Gregory Hall , Tiara grant , "Russia, China, and the Energy – Security politics of the Caspian Sea Region after the cold war " Mediterranean Quarterly, Vol 20 No 2 , 2009.
5. New York Times newspaper ,9 / March/2016 .
6. OPEC, World Oil Outlook 2008, table 1.6 .
7. oxford word power , Helen Worn , oxford university press ,1998 .
8. Richard N .Carder' , the one present solution , foreign Affairs , Vol.79 , No.4 , July/August 2000.

Republic of Iraq
The Ministry of Higher Education
And Scientific Research
AL-Nahrain University
College of Political Sciences



The American placement to the oil market in international conflicts: Case study of Iran and Russia

Submitted by

Mustafa Ahmed Abed

A Thesis

Presented to the Council of the College of the Political Sciences - AL-Nahrain University as Partial fulfillment of the Requirements for the Master Degree in political Science Majoring Economic International relations

Supervision by

Dr. Abdul Samad Sadoon Abdullah

2017 **1438**